

٢١٧٤
في

(فتاوى حنفية) . كتبت سنة ١٠٩٧ هـ

١٩٨ ق مختلف المسطرة ٢١ x ٥٥ ر ١٤ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، ناقصة لأول وبلا ثناء

١٥٦٧

١ - المذهب الحنفي أ - تاريخ النسخ .

٥١٥٤٢
٢٩٩١٢١٩

مكتبة جامعة الكويت - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	فتاوى خنفيه
اسم المؤلف	ب
تاريخ	١٠٩٧ هـ
عدد الأوراق	١٩٧
ملاحظات	(نقد منقذ) ناقص الأول
	١٥٤٢

(١٧٤)

ف

51



واغ واخت فليخص كل واحد منهم **اجاب** للزوج ،
 الدصف وللأم الثلث وما فضل فلالاخ والاخت **س**
 في العسل اذا وقع فيه فارة فاصقة طارته **اجاب**
 المذكور في كتب الحنفية ان يوضع الماء على العسل الى ان يغمره
 ثم يغلي على النار حتى يذهب الماء ثم يفعل به كذا مرة ثالثة
 ثم ثالثه وقد طهر **س** في جارية اثبتت بعد موت
 سيدها انه اعتقها وتزوجها ثم ان ورثته اقاموا ببيتة
 شهدت انه اقر قبل موته بشهر في كمال صحته ان كل زوجة
 له تكون طالقاً ثلاثاً وثبت ذلك لدى حاكم شرعي فهل تنحو
 الجارية المذكورة باليليق بالساييمين او بالبيتة لكونه
 مات ولم تكن زوجة له وصارت اجنبية وما حله الله ،
اجاب ان ثبت بالبيتة العادلة انه وقع منه
 ما ذكر في السؤال فلا تنحو شافان كان هذا الرجل يسكن
 عندها ومات ولم يجارطها فالشهادة صحيحة ان شاء سبحانه
 وتعالى وان مات وهو عندها وفي بيته فانه اعلم بحالهم
 والله يعلم المفسد من المصلح في الظاهر لا تنحو هذه الشهاد
 شافا الباطن فيحكم الله تعالى فيهم في الآخرة **س**
 رحمه الله تعالى في شخص ادعى على ثلاثة بانهم ضربوه وانهم من
 اهل الشر والفساد والتروير والباطل واقام ببيتة تشهدت
 بالضرب وبيتة شهد فبالاوصاف المذكورة فهل يعمل بهذه
 البيتة وبيتت الضرب وكونهم من اهل الشر الخ ام لا واذا قلت
 فما كفيضة الصورة التي يثبت لكونهم بالاوصاف المذكورة
اجاب اذا ثبت بشهادة العدو انهم ضربوه

فأضرب مما يدخل تحت الحكم ويلزم من الضرب الشر والفساد فان
من ضرب عبدا من عبيد الله فقد ارتكب ما نهي الله عنه ومن ارتكب
ما نهي الله سبحانه ونقض في عبده فهو اهل شر وفساد يجب عليه
التوبة واما التزوير فلا يثبت الا بالافراق وان اقر وان
بالتزوير يشهد وان التزوير لا يثبت بالبيينة أصلا
س في امرأة وقفت بيته على مودعين جامع والى الجحود
فاشتاد المودعون القاضي في استبداد فادان لهم ولستند
بمبلغ معلوم فوضع الناظر على الجامع يده على مال البدل والحال
ان الموافقة لم تجعل ناظرا عليه فحل بحوزة القيد والنظر
ام لا **ج** لا يجوز لناظر المدرسة ان يضع يده على
مال والمرجع في ذلك للقاضي لان النظر العام كان وضع
الناظر المذكور يده على المال فهو صام حيث لم تجعل الموافقة
ناظرا على الوقف المستبد ولا نصيبه القاضي فان هذا الوقف
على المودعين وبعدهم للمنفعة وليس للمدرسة تعلق بهذا الوقف
فان اصر الناظر على ما يتعلق بالمدرسة فهو صام لئلا يبدل
ومنه فيما اصرقه على المدرسة حيث لم يكن باذن القاضي
وقد ثبت الوقف المذكور على حاكم حقيقي وقدم ملكي **س**
في رجل اقر له رجلين مثلا بمبلغا معلوما فصرحت تحت عبد المقر
جميع كتب عليه معلوم ذلك عندهما شرعا رهنه ما عاد بعد وفا
المبلغ ثم ان المقر توفي الى رحمة الله تعالى فقام ولده وطالب المقر
له بعود الكتب العائنة المذكورة اعلاه ليوفي اليه المبلغ
المترتب في ذمة مورثه فذكر المقر ان الكتب المذكورة اعلاه
دفعها للمقر في حال حياته فلم يصدفه وله المتوفى علي ذلك فهل

والحالة

والحالة هذه بفيل قوله في عود العبد المهرنته للمقر ولا يقبل
قوله الابينة تشهد له بذلك مع ان المقر اعترف انه سلم
من المقر جميع الكتب المذكورة اعلاه بحضرة شهوده الاعتراف الشرعي
ما حكم الله **ج** القول قوله الورثة في عدم قبض مورثهم
قال قاضي خان رجله من عند انسان شيئا ثم اختلفا فقالا
الراهن هلك الرهن في يد المهرنت وقال المهرنت انت قبضته
مني بعد الرهن وهلك في يدك فالقول قول الراهن مع يمينه
انتهى فالورثة تقوم مقام المورث ويخلصون على نفي العلم
بالقبض المذكور والله اعلم **س** في شخص ملك حقة من
بستانين قدرها النصف شايعة فيه ثم ملك ذلك لولديه
ببيعة شرعية من مدة عشر سنوات ثم وضع الولدين يدهما
على ذلك ونصر فافيه ثم مات احد الولدين فوري ولد المتوفى
ما هو في ملك والده مما ملكه له والده ثم بعد ذلك اوقف
لجد المذكور ما ملكه لولديه وخصص بعضا واحرم بعضا
ثم حضر الي حاكم شرعي حنفي المذهب ومي ولد له الواقف وادعي
عليه ولد الواقف ان جد البيتم ملك ولديه الحصة المذكورة
من المدة المذكورة واقام بيينة وحكم في ذلك الحاكم المذكور
وابطل الوقفية فهل حكمه صحيح بعمله او غير صحيح لان تملكه
تمليك مشاع **ج** ليس للولد ان يرجع في الحصة
لعله خصوصاً وقد استقل الملك لغير الموهوب بالاربع
والحصة المذكورة مبرأة والخدمة لوالده ولولديه والدة
الايتام والوقف من الجدة باطلة لانه وقف مالا يملك
والمشاع ويمتنع الرجوع بالحرمية والزوجية وعدده والباقي والله اعلم

س في رجل اشترى بضاعة من رجل بشئ معلوم وانظر
 بشئها لمجي الحاج وشهدت بيته بذلك بينهما ثم ان البائع
 طلب المشتري بالحكم الشرع وادعى عليه بانه ابتاع منه بضاعة
 لمجي الحاج وهذا نظر رباطا وبطلان به يدفع الثمن فاجاب
 المشتري بانه باعه البضاعة وانظر بشئها الى بعد مجي
 الحاج فلم يصدق عليه ذلك الجواب فسهى المدعي عليه عن
 ذكر البيته فاستخلفه الحاكم الشرعي والزعم بالتدفع ورفع
 بعض شئ من الثمن ثم ذكر البيته التي شهدت ببيعها
 بالانظار لشر صرف في مجي الحاج فهل والحالة هذه هل تسمع
 البيته بعد اليمين ويقضي بها ام كيف الحال ام البيع باطل
ج تاجيل الثمن البيعة الى هذه المدة الاجل امثل
 فدوم الحاج والحصاد والدلاس والقطاف فاسد قال الزيلعي
 لا يجوز البيع الى هذه الاجل لانها تنقضي موتا وخرابا والبيع
 لا يصح بشئ مجهول فكذا في وصفه فاذا اقام المدعي البيته
 بعد ما حلف المدعي عليه تقبل نص على المسئلة في القبض
 والمشتري يدعي تاجيل الثمن والبائع مدعي عليه وهو ينكر
 التاجيل فتقبل البيته بعد حلفه **س** في حادثة
 وهو ان رجلا له ابنة قاصدة خطبت منه واجاب الى ذلك
 ثم وقع بين الخاطبة والولي نزاع فحلف الولي بالطلاق الثلاث
 انه لا يزوجها للخاطبة المذكورة بنفسه ولا بوكيله ولا بجيلة
 من الخيل فرفعت القضية بعد ذلك الى حاكم حقوقي زوجها
 احوال الخالف بغير اذن من اخيه الولي المذكور من الخاطبة
 المذكورة المحلوف عليه وثبت اذ لا بين يديا الخفي المذكور وحكم

بوجه

بوجهه فحكم بما ذكر صحيح ام لا واذا كان صحيحا هل تنوقف
 الصحة على اجازة العقيد عليها بعد بلوغها ام لا واذا وقف
 الامر على الاجازة هل يجوز تمكين الزوج منها قبل بلوغها وهل
 يتزوج عمنها بغير وكالة او ولاية تقع على ايها الطلاق
 الثلاث ام لا لكونه لم يزوجها من المحلوف عليه بنفسه او بوكيله
 ما حكم الله **ج** لا يحث الوالد ان لم يثوب العقيد
 ولم يحجزه قولا واحدا واما اذا اجازته ففي المسئلة خلاف
 قال في الخلاصة وفي نوادر هشام عن محمد بن حلف
 بطلاق امراته ثلاثا ان لا يزوج بنتا له صغيرة فزوجها
 رجل والاب حاضر ساكت وقبل الزوج ثم اجاز الاب لا يحث
 لان الذي زوج غيره بغير امره ثم قال والمرأة اذا حلفت
 ان لا تزوج نفسها فزوجها رجل بامرها او بغير امرها فاجازته
 او كانت بكر فزوجها الولي فسكتت فهي حائشة وهذه الرواية
 مخالفة للرواية المتقدمة هنا كلام الخلاصة وقال
 الزيلعي في شرح الكفر ولوحلف لا يزوج البنت او ابنته يحث
 بالتركيد والاجازة لان ذلك مضاف اليه متوقف على اذنه
 لمالك ولا بيته انتهى كلام الزيلعي ويؤخذ منه ان الوالد اذا لم يحجز
 لا يحث بالانفاق واذا اجاز فغيره خلاف المشايخ واذا لم يحجز
 يكون العقيد الى البلوغ **س** في شخص علق عليها طلاق
 انه متى تزوج او تشركي بنفسه تكون طالق منه واحدة
 مثلا بنفسه ولم يذكر العلق الوكيل والعصوي فهل اذا وكل
 وكيله في قبول النكاح او شرأمة للتشري او فعله ما نصولي
 او اشترى انسانا امه وولها منه وتشري بالطلاق زوجته

ملفات

ام لا **اجاب** اذا ازوج الفاضل واجاز بالفضل
لا يحنث ولو اشترى جارية بنفسه ونسبها اليه **سئل**
في شخص اقر لاخر بقدر معين بنضاد فمما عليه وقوع الاثر
عليه ما بذل في اقراره الذي حاكم شرعي فادعي المقر انه كاذب
في اقراره وان القدر المقرب بحكم النظر مما اقر به وباقي ذلك
فامسدة القدر المذكور وعنده ببيعة شرعية تستند
بذلك فقبل ما ادعاه وتسمع ببيئته بعد الاثر
والحكم بوجبه ام لا **سئل** لا تسمع ببيئته بعد اقراره
بذلك لكن يحلف المقر انما وصله ما شهد به عليه وان المقر
ليس بكاذب في اقراره فادخل المقر لزم المقر فاقربه
سئل في امرأة زوجت بنتها القاصرة بطريق ولايتها
الشرعية لشخص ثم ان البنت لما بلغت اختارت ثورا فبني نكاحا
من الزوج المذكور ففسخت واشهدت على نفسها بذلك
بيئة شرعية وكان الزوج المذكور حين ذاك غائبا الغيبة
الشرعية ورفعت الامر الى الحاكم الحنفى وثبت لديه اثرا لها على
نفسها بالفسخ فورا بالبيئة الشرعية بثبوت الشرعي واستشهد
على نفسه الحاكم الشرعي بذلك ثم شهد على نفسه ايضا الحاكم
المذكور ان ثبوت المذكور خرج منه فخرج الحكم بالفسخ قبل والحالة
ما ذكره ينفذ الفسخ المذكور والحكم المترتب عليه الصادق من الحكم
الحنفي المشار اليه في غيبة الزوج المذكور عملا في ذلك باظهار
الدواعيين فاذا ارفع ذلك الى حاكم مخالف او موافق وانقلبه
الحكم المذكور ونفذه والزم العمل بمقتضاه يكون ذلك معمول به
ام لا **اجاب** اذا رفعت ذلك للقاضي واقام القاضي
وكيلا

اقرار

نكاح

وكيلا عن زوجة او وقعت بيئتها حضومة في ذلك وشهدت
البيئة بالفسخ وثبت ذلك عند القاضي وفسخ النكاح المذكور
صح ذلك وكان ذلك منه حكما واذا ارفع ذلك للقاضي اخرامناه
والزم العمل بمقتضاه **سئل** في رجل بضاع مع زوجته
نضاد قاتر عيا وهما بحال الصحة والسلامة والطواعية والاحتيا
ان اخر ما استحق الزوج المذكورة بدنة الزوج المذكور من
باقي صداقها عليه ومن كساوي وانفاق ومما قامت عنه باذنه
في نفقة ولده منها في مدة سفرها به الى مكة المسترفة ذهابا
وايابا ومن سائر الحقوق الشرعية الى تاريخه مما ذلك معلوم
لها شرعا مبلغا قدره من الفضة مائة نصف واحدة ومائة
نصف يقوم لها بذلك غيره كل يوم بمضي من تاريخه نصف واحد
وقد انقضت المدة وتوفي الزوج المذكور وطلبت الزوجة المذكورة
جميع المبلغ المعين من تركته على حكم ما شهدت به الحجة الشرعية
الذي بيدها كما شرح اعلاه قبل والحالة هذه يقضي لها بذلك
وهو دريئها اقرار بعدم الاستحقاق فكيف الحال وما الجواب
اجاب ان تاخذ ما اقر به من الديون لان المبلغ
صار دينية ذمته باذنه لها او لا باجازه ثانيا فصار كسائر
الديون **سئل** في رجل وفق دار سكن عيا اولاده
ودرنيه الى اخره ومات عن ولاده ومات الاولاد عن اولادهم
فوضع شخص منهم بده على قطعة من ارض حوش الدار المذكور
وباعها بدين من ماله وصاحب حاله وسكن فيه وفق البناء
عيا اولاده فمستكنف اولاده به مدة تزيد على اربعين سنة
فليلزم اجرة للقطعة المذكورة على تركته الباقي او اولاده

اقرار

كورة

وقف

ة

لسكنائهم به والمحال هذه ان لا **اجاب** يلزمه اجرة مثل حصته
 غيره في الارض التي وضع بناؤه عليها مدة حياته فتؤخذ من
 تركته وكذلك يلزم ورثته بخلاف الملك المشترك حيث
 لا يلزم الشريك اجرة سكناه فيه لشريكه **سئل** في امثلة
 اعتقت جوارها ثم احتاجت الى شهادة لها في حق شرعي فلم تجد
 الا الجوارى المذكورات ومقتوق امه فهل تقبل شهادتهن ام لا
 وهل اذا قال الزوج لا تقبل شهادتهن كسكنائهم معا فهل
 يقبل منه ذلك ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** تقبل
 شهادتهن في كل شيء لا في الحدود والقصاص والله تعالى اعلم
سئل في شخص اشهد على نفسه ان عليه الفتيان لجهة وقفا
 اقستقر مبلغ قدره كذا وكذا دينار وان ذلك هو القدر الذي
 تحمل المستحقين بجامع ان يستقر الجاري في الوقف المذكور
 عن وصي يده على جهة الوقف المذكور فهل لهذا التحمل رجوع في
 ذلك ام لا وهل يقض عليه ام لا وما حكم الله **اجاب**
 ان كان الذي وضع يده على الوقف معلوما صحيح ولزمه والا
 فلا قال في الخلاصة لو قال ان عصب فلان ماله او احد من
 هو لا يقوم فانما من له صحيح ولو عتقه فقال ان عصب فلان
 شيئا فانما صامن له لا يصح وقال ايضا رجل قال لا خير ما اقدر
 به فلان له فهو عياني الكفيل ثم اقر فلان فماله لازم في تركه
 الكفيل انتهى فعلى من صيغ الالتزام ويلزمه الماله اذا كان الضم
 معلوما وان كان حكم في المسئلة حكم بيزاه فالرجوع فيه لحكم الحاكم
سئل في رجل ادعى على رجل بماله ثم ان المدعي عليه له شهود
 يدفع ذلك المالك فاني المدعي الي احد الشهود وادعاه عليه بماله
 ليخصمه

شهادة

تعلق الكمال

ليخصمه واني عليه بشهود عند الحاكم الشرعي فخاف المدعي عليه
 بانثاء المالك عليه ولشركه قدرة على ذلك فقال للمدعي ليس
 عليك شهادة واقرا ان بينه وبينه حضومة دينية عند
 حاكم شرعي خوفا ان لا يثبت عليه المالك فعند ذلك ابراه المدعي
 من المبلغ لما انه اشهد على نفسه بالحضومة وليس للمدعي
 وانما هي لاجل دفع الشهادة فهل بعد ذلك تقبل شهادته عليه
 مع وجود الكراهة خوفا ام لا **اجاب** اذا قال الشاهد لا شهادتي
 لي ثم شهد تقبل وقوله بيني وبين المشهود عليه حضومة
 فان اثبت الحضومة الدينية لا تقبل شهادته واقرا بالخصومة
 من غير ثبوت لا يبطل الشهادته وله ان يشهد على دينه
 بالاستنفا وانما اعلم **سئل** في امثلة ما انت وتركت
 بنت ابن وتركت بنت اخ شقيق هل ترث بنت الاخ مع بنت
 الابن ام لا فان ورثت فماذا يحضها **اجاب** الميراث كله
 لبنت الابن فرمادرد **سئل** في جارية اشيت
 بعد موت سيدتها اعنتها وتزوجها ثم ان ورثته
 الميت المذكور اقاموا بيبنة شهادته على اقرار المتوفي قبل موته
 بشهر في حال محنته ان كل زوجة في عصمة تكون طالفا
 ثلاثا وثبت ذلك لدى حاكم شرعي فهل تستحق الجارية المأكوة
 ما يليق بالنساء بميزان الحال المصالح يثبت انها زوجة لحيي
 وفاقة او بالبيبة وما حكم الله **اجاب** ان كان
 هذا الميت مخالطة هذه الامثلة وماتت عندها لا تقبل هذه
 البيبة بعد الموت وان كان فارضا ولم يخالطها تقبل هذه
 البيبة ولا ميراث لها ولكن ان كان لها حقوق الزوجية

في هذا الجواب بحث من ثلاثة
 اوجه الاول وهو على حرم
 انه يجب عليه المبادر في حلف
 الله تعالى ولا تركه يبطل
 الشهادة بل فصحاء السائر
 النظر لا يدفع البيبة
 الثالث الشبهة
 في هذا الجواب بالطلاق بعد الموت

من بنية صداق تاخذهُ ونحن لانظن بالمسلم الاخير ولا
يظن بالمسلم ان يعاشر امرأة ويخالطها ويكلمها بحاته وتعا
وامرأة اجنبية مخالطة له وكان يجب على اليهود اذا وقع
ذلك ان يمنوه من دخول البيت والدخول عليهم فان لم
يفعلوا فهم ابناء عصابة **س** في شخص ادعي على احر
ان من المجاري في تواجده جميع المكان الكاين بكذا من قبل رجل
اجره له بالوكالة الشرعية عن زوجته فلانة مدة معلومة
باجرة معلومة وان المدعي عليه المذكور تعدي على المكان المذكور
وفتحه ووضع فيه امانة بغير طريق شرعي وسأل سواه عن ذلك
ليثبت عليه مقتضا شرعا فيل عن ذلك فاجاب بالانكار
اولا ثم اعترف وذلك بحضور شخص وكرانه هو الذي فتح المكان
ووضع فيه امانة بمقتضى ما استاجر المكان المذكور قبل تواجده
المدعي المذكور من الوكالة المذكورة في العشرين من شهر ربيع الاول
سنة تارخية وادعي على المدعي المذكور ان من المجاري في تواجده
جميع المكان المذكور من قبل الوكالة المذكورة من التارخ المذكور
وسأل سواه اجاب بانه لم يصدق عليه ان تواجده سابقا
على تواجده وان يثبت ذلك ثم حضر الوكالة وانكره التوكيد
وحلف على ذلك اليمين الشرعية وصدق على تواجدها الثاني
وهل قول المدعي الثاني ان تواجده سابقا على تواجده المدعي الاول
يكن تصديقا منه على تواجده له ويواخذه ويكلف هو على
اثبات تواجده من التارخ المذكور بالبيينة العادلة ولا فائدة
لانكار الوكالة التوكيد لكون الحق تعلق بالشأن بتصدق المدعي الثاني
على تواجده المدعي الاول للمكان المذكور وماذا يثبت على كل منهم **اذا**

اجاره

اذا قامت البيينة على سبق الاجارة فالحق للاول ولا يصح تناخير
الحكم **س** في رجل تصادق امة زوجة احدهما تصادقا
شرعيا على انهما اخرجوا من مالهم وصدلب حالهم بالتفاضل بينهم
على ما يبين فيه ما جملته من الذهب السلطاني الجديد ثلثا مائة
دينار وثمانون دينار على ما اخرجاه ثلثا مائة دينار وسبعون
دينارا وما اخرجته المرأة باقي ذلك عشرة دنانير وخطوا ذلك
حتى صار مالا واحدا وعقدوا على ذلك عقد عسكرة جارية
شرعا وتسلم ذلك الرجل المذكور من اعلاه على ما يشترط بذلك
ما احبوا واختارا من اصناف الثلوث والمرجان والمعادن والفضايح
وغیره ذلك ويبيعا ذلك بالتقدي والسياسة ويريد ذلك في
ايديهما حالا بعد حال ومما اظهره الله تعالى في ذلك من ربح
وميسرة من قابضة بعد اخراج راس المال والمون والكلف ومن
الله ان وجب يكون متقوما بيبسهم اثلاث الكل واحد منهم الثلث
وتبرع الرجلان بالعدل في حصنة شريكتها الذمعة الشرعية وشمل
ذلك ثبوت وحكم من قبل حاكم حقيقي فكل والحال ما ذكر يكون الربح
على ما شرطوه او على قدر الاموال تكون ان العاملين اكثر مالا وهل
اذا اعترف العاملان المذكوران بعد ذلك ان الذي حصل شريكتهما
من ربح الشراكة المذكورة مائة مثقال وسبع مثاقيل يواخذ ابا اعترفا
به او يكون الربح على قدر الاموال وما الحكم في ذلك **اجاب**
الربح على ما شرطوا والله اعلم **س** في شخص وصي على ايتام
بتمسك من حكم شرعي وثم شخص ادعي انه يستحق في ذمة المتوفى قدرا
معلوم فاسأل الوصي عن ذلك فاجاب ان المدعي اقر بعد ثبوت المدعي
على تركه انه لا يستحق ذمته حتما مطلقا ولا في تركه واحضرن

شرك

صلى

بينة شهدت عليه بذلك مع ان الشهود يتراهم الذمة فافحش
المدعي في الشهود ولم يثبت ما طعن به في حقهم وتكلم بينهم
منظم على قدر معلوم من ماله الايتام ووقع الصلح على ذلك وكتب
بإراءة بعد الصلح بعدم استحقاق قبل الصلح صحيح وسار على الايتام
اولا وما حكم الله في ذلك وهل يبرأ المدعي من دين عليه كان للميت في
بمقتضى النكاح ام حق الايتام باق وما الحكم في ذلك **الحكم**
اذا كان ثم بينة تشهد بالابرا المذكور لا يصح الصلح في حق
الايتام والطعن الذي لم يوجب كفا للعبد ولا للشرع
لا عبرة به وشهادة الشهود جائزة والله اعلم
في شخص اشتاجر من شخص ارضا خراجية مدة ثلاث سنوات
باجرة مبالغ في كل سنة كذا ثم بعد مضي السنة الاولى صدر
بين المجر والشرا خراجية مبالغ معلوم في ذمة المستاجر
للمجر واحاله به على شخص وصدر بين المجر والشرا خراجية
عليه تلاوي المجر فريق والمستاجر خراجية عليه فريق واقرار
بعده استحقاق عام مطلق من الجانبين سوى علاقة ما ذكر
فيه ولا سهوا ولا سبانا ولا ما قال ولا ما جل وحكم به لدحاكم شافع
المذهب فهل يكون ذلك مستقطا للمستاجر وما بقي من مدة التوا
وهي الستة ان لم يستحق ما بقي من مدة التوا اجر وما الحكم
الحكم لو اخذ باقراره انه لا استحقاق له في ذلك وانه
لم يستحق سوى العلاقة المذكورة **الحكم** في حال اشتاجر
ارضا من ناظر شرعي على حاكم شافع المذهب باجرة معلومة وشهادة
بذلك بينة شرعية ان ذلك اجرة المثل وعمل المستاجر المذكور
بنا على ذلك الله رضى وحكم بذلك الحاكم الشافعي بالوجب قبل الحكم
نقض

اجاره

اجاره

الحكم الشافعي

نقض حكم الشافعي وهل تقبل الزيادة في الارض المستاجرة
بعد البناء وطول المدة وما الحكم **الحكم** الرجوع في ذلك
الحكم الشافعي وما يقضي به علماء مذهبه وليس للميتي المقتضى
له **الحكم** في رجل ملتزم بخراج بلدة من بلاد السلطان
وظلم الفلاحين والباطلين واخذ منهم ظلمات كثيرة بحضرة
جماعة من اهل البلد مستأجر وفقرا وفقرا لم يظلمهم ولا اخذ
منهم شيئا فهل يصح شهادة الجماعة المذكورة بن عليه ام لا وما
الحكم **الحكم** نصح شهادة بن عليه **الحكم** في رجل عامل
ملتزم من الديوان الشريف ببلد من فري الرفيع ويستخلص
مالهم وما يصيب في المال من العمالة والمغارم والمصاريف
وهو ملتزم بالقضا فهل يصح افضيته واحكامه ام لا وسيل
منه عن مذهبه الذي يقضي به فقال ليس له مذهب
فماذا يترتب عليه وهل يفسق بذلك ام لا واذا قلتم بفسقه
وعدم صحته ولا يثبت له في مال ولا في امر ولا في رده
وامتاله رجرا عن الوقوع في مثل ذلك وما الحكم **الحكم**
لا تجوز ولاية من لم يعرف فروع مذهبه ولا يعلم مذهب امامه
ويجب منعه عن الحكم بين الرعايا والولي الامر تاديبه
واستتابته **الحكم** في شهادة المستحق على مثل الوقف
هل هي مقبولة ام لا **الحكم** تقبل على الصحيح بصلح ذلك
في القصور العمادية **الحكم** في شخص اسلم اخرا على سكر خمر
في عمله بوزن معاروم في محله وعليه تسليمه لبحر كذا فجاوزه
التسليم فسوف منه ولم يدفعه العيني اسلم في ان مضى
مدة مدبرة وظان به رب المال باسلمه عليه فماذا يترتب
نقض

شهادته

قضا

قصته

شهادته

سلم

بسم الله الرحمن الرحيم

مع ان العين موجود مثلاً وان زاد في الثمن فبئس منه
او قيمتها لو عجز او يلزم صاحب المال بالصبر الى ان ياتي اذ
السكر في حاله ان كان كذا الحال — يلزم المسلم اليه
السكر المسلم فيه غلاً او خضلاً ان السكر المسلم فيه لم يقطع وهو
موجود ويحب بر المسلم اليه على الاثبات بالمسلم فيه فان امتنع
حبسه الفاضل حتى يودي الحق الواجب عليه فان مطلق
الغني ظلم ولو فرض ان السكر كان رخيصاً وعند طول الاجل
ارتفع سعره جداً يلزم المسلم اليه ان ياتي بالتلف فيه جبراً ولا
يلزم من المسلم الصبر الا برطناه — في شخص له ابنة
عم بلغت من العمر اثني عشر سنة ولها وصي عم لا يوافقها ان تاتى
المذكور ان يرفع امره الي حاكم شرعي في تزوج في غيبة الوصي
المذكور بعده في بلاد السودان هل الشرع الشرعي يجوز ذلك
ويزوجها بغير علم ولا يفتقر الى اذنها ورضاها مع وجودها
بالبلد وعدم علم بذلك — ان كانت المذكورة بلفة
لا بد من استئذانها وان لم تكن بلغت فللقاضي ولا بد من
التزوج ولا يفتقر الى الوصي فان الوصي يملك وتبني التزوج
ولها الخيار اذا بلغت ان شاء اختارت نفسها وقسمت
النكاح — في وصي من قبل الشرع الشريف اذا سمع ببيع
الغفار الذي فيه شفعة لليتيم وسكت ثم طلب الشفعة
لليتم هل له ذلك ام لا — الوصي يطلب على الاصح
ولا يطل شفعته — في امرأة وقعت وقفا على نفسها
مدة ثمانين عاماً من بعد ما على اخيه فلانة وفلانة مدة
حياتها من غير مشاغل لها من بعدها على اولادها الموجودين

بعد

في المدة مشمول التواجر بثبوت وحكم حكم حبلي والحال ان سنة
سبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين
في سنة احد وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين
فهل يكون مدة التواجر الاول مصادق للمحل وهل يفي التواجر
الاول لكونه لم يصادف المحل وكون ان التواجر الثاني اكثر كلفة
من التواجر الاول واذا قلتم بعد ما انفك التواجر الاول
من المستحق لا شفعان بالمرأعة بالعين المذكور الذي سئل
الوك في سنة احد وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين وسبعين
اذا اشتاجر ثم اجر شخص اخر ملك الشفعة فان
اجرها باقل من اجرة المثل لفتح اجارته فانه مالك للشفعة
ويلزمه الموقف اجرة المثل وتفتح اجارته فيما عدا السنة الموجرة
والله اعلم — رحمه الله في رجل يقرض لغيره على الطريق
وقال له على الطلاق الثلاثة انت تملك وانت تملك وانت تملك
ولم يثبت ما قاله فساداً يلزمه وهل تطلق امرأته ثلاثاً
حيث لم يثبت على القول له شيء مما ادعاه القائل
حد القابل حد القذف وطلقت زوجته الطلاق المذكور
فيما اذا اختلفت الروايات عن الامام الاعظم ابي
حنيفة رحمه الله في مسألة ولما ادلت منه عدة يقتضي
بعض قوة الحجة يعمل ما يراه هل اذا كان معه ابو يوسف
ومحمد موافق قوله لقولهما هل يتعدى عنه ويعمل برواية منفردة
عن ابي حنيفة وكذا اذا كان معه احد صاحبيه وهل اذا خالف
يؤخذ بقوله ابي حنيفة او بقوله ما وهل يحير القضي بين الاقوال
حتى يفتي ما يراه شاملاً ينظر لقوة الدليل وهل اذا لم يجد في الليلة

حد

قضا

نص عن أبي حنيفة ودار الأمرين أحدا قول أصحابه كابي يوسف
ومحمد وزفر والحسن بن زياد يؤخذ بقول من وهل الم يوجد
في الحادثة ثمة عن واحد من هؤلاء المذكورين لكن تكلم فيها
المشايخون فولا واحد يؤخذ به وهل إذا اختلفوا في
تلك الحادثة ثمة لكن بعضهم أكثر من بعض هل العبرة لأكثرين
من المشايخ العترة بن وهل إذا لم يجد لهم نص ولا جواب ينظر
المفتي فيها نظرا قل وتدرى واجتهد أم تترك المفتي به الجواب
لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام اجزم على المفتي اجزم على
النار وهل إذا كان المفتي ذا واجهة وأفتى في الحادثة التي لير
فيها نص عن أبي حنيفة وأعن أصحابه وأعن الكبار من المشايخ
المشهورين كابي حفص الكبير وابي جعفر الهندي وابي وابي
الدين السمرقندي والطحاوي وأمثالهم وإنما أفتى صيانة
لوجهته ومنصبه يكون ما جورا أم إنما الكفورا وهل إذا وجه
رواية عن أصحاب كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن يقتضون
في ذلك أن هذا القول هو قول ذلك القابل أم يجب عليه
قطعا أن يقتضد أن القول هو قول الإمام وإنما هو ناقلا عما
أبي حنيفة وهل للقاضي أن يفتي مطلقا
بما نصه في الخلاصة معربا إلى شرح الطحاوي وما هو عن قاضي
خان وما نقله الطحاوي السمرقندي وغيرهم مما نقله الطحاوي
فصل إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة
فأولي أن يأخذ بما رواها حجة ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد
موافقا لقول الإمام لا يجوز التفتي بمحمد والعلامة يفتي بمحمد
عنه إلا فيما مست الضرورة إليه وعلم أنه لو كان حيا وراي
ماراي

ماراي لا فتى به فحينئذ يعمل بتلك الرواية وإذا كان معه
أحد صاحبيه كابي حنيفة وأبي يوسف مثلا وكابي حنيفة
ومحمد هو الحاكم فيما إذا حصلت الموافقة بين الكل وان حصلت
المخالفة منهما لم يؤخذ بقوله ولا يخير في ذلك المفتي وفي
شرح الطحاوي المفتي بالخيار وإن شاخاخذ بقولهما قال عبد
الله بن المبارك ينبغي أن يؤخذ بقول أبي حنيفة وفي قاضي خان
أن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه يؤخذ بقولهما لو فور
الشرايط واستجماع أدلة الصواب وإن خالفاه فلا يخلو أما
أن تكون المخالفة حجة وبرهان فيؤخذ بقول الإمام أو بخلافه
عصر زمان كالقضا بظا هر العدالة فيؤخذ بقولهما التغير
أحوال الناس وفي المزارعة وللعاملة يجتاز قولهما اجتماع
المشايخ بن عبد الله وفيما سوي ذلك يتخير المفتي المحدث
ويعمل بما أفنى إليه رايه وقال ابن المبارك يؤخذ بقول أبي
حنيفة والأصح أن العبرة بقوة الدليل ومتى لم يوجد في المسئلة
رواية عن أبي حنيفة يؤخذ بظا هر قول أبي يوسف إذا كان
ثم بظا هر قول أبي محمد إذا كان ثم بظا هر قول زفر كذا ثم بظا هر
قول الحسن كذا فإن لم يوجد له نص في المسئلة ولا من تكلم
من كبار الأصحاب ينظر فإن تكلم المشايخون وانفقوا قول
واحد يؤخذ به وإذا اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين وما اعتده
الكبار من المشايخ المعروفين كابي حفص وابي جعفر وابي الدين
والطحاوي وغيرهم من أمثالهم وإن لم يوجد لهم جواب ولا تكلم
بعضهم ينظر المفتي فيما نظرتا قل فيقول لهذا أن يفتي على التمسك
بغيره إلى الرشيد والسداد لينال درجة الراسخين

الامجاد والمراد بالمعنى الذي يختص به الاموال هو المختص
الذي له قوة نظر واستنباط واما اهل زماننا واشياخهم
واشياخهم لا يسمون انهم مفتنون بل يفتنون حاكون فكل
هكذا اما رايي عليه مستأجني كمالنا الشيخ برهان الدين الكرخي
ومولانا الشيخ عبد البر بن الشحنة والشيخ محب الدين بن
حرياش ومن شاكلهم ولا يحل لاحد ان يتطاولوا في الجاهلية
او خوفنا على منصبه وحرمة ويختص الله تعالى ويراقبه
فانه عظيم لا يتجاسر عليه الا كل سني جاهل وليجد من قوله
صلي الله عليه وسلم اخذ الناس رؤس اجملها فافتوا
بغير علم ففعلوا واصطلوا ومنني اخذ المعنى بقوله واحد من
اصحاب ابي حنيفة فان روي عن جميع اصحاب ابي حنيفة
من الكبار كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن ثم قالوا
ما قلنا في مسئلة قولنا الاوهي مرادنا عن ابي حنيفة
واقنعوا عليه ايماننا غلاظا فاذا كان الامر كذلك والحالة
هذه لم يتحقق بحمد الله اذ ان الفقهاء جواب ولا مذهب
الا كيف ملاكان وما نسب الي غيره الامجاز وهو كقول
الفايز قولك قوله ومذهبي مذهبه واما القاضي قال
في الخلاصة هل في اقاويل والصحيح انه لا بأس به في محل
الفضا وغيره من العاهلات والربايات هذا اخر ما اردنا
ارشدنا الله **عن** عن شعبة صغيرة يتوضا
الناس منها ويتراب فيها الماء المستعمل لكن يترابها ما جديد
في كمال يوم يجوز الوضوء ام لا **بجواز الوضوء**
من الغسقية المذكورة اذا لم يقع فيها الا الماء المذكور قال

الكمال

مبارك

الكمال وعليه الفتوى **هل يجوز الرهن بالاعيان**
بما نصه في الرهن الفيعن الرهن بالاعيان علي
وجبهين رهن باعيان في عاتق كالمواضع باطل ورهن باعيان
مضمومة بغيرها كالبيع في يد البائع لا يجوز عند النعماني
وهو قول اكثر حاشي الوهدة هذا عيانا والاصح جواز
هل الاقتداء بالامام في المسجد والصحة على حد
سواحي بيع الاقتداء بالامام ولو تخلل بينهما فوجبة
ام بينهما فرق **بما نصه** عن مشايخنا الاقتداء
بالامام في الصراية شرط لصحة ان تكون الصفوة منفصلة
او يكون بينه وبين امامه مقدار ثلاثة اذرع كذا في الاحتيا
وقال بعض مشايخنا بقدر ممر العجلة واما الاقتداء به
في المسجد فصحيح بكل حال لان جميع يقع المسجد كبغية
واحدة كما في الاغتكاك وسجدة التلاوة **في**
تخصا وودع عند اخره وبيعة ثبات المودع ولم يبين الودعية
ابصر صامنا **بما نصه** في الخلاصة وعزاه
الى صاحب الاجناس المودع اذا مات بماله لا يضمن العمان
في تركته الا في ثلاث مواضع احدها عند الوفاة
اذا مات ولم يعرف حال علاته ولم يبين لا يضمن الثاني
السلطان اذا خرج الى الغزو وادع عند بعض الناس
ولم يبين عند من ادع لا يضمن الثالث القاضي
اذا قبض مال البيت ولم يدر اين المال ولم يبين لا يضمن
في شخص فخرج من مكانه الى مكان آخر فمات في ذلك
وانكرب الشوب ان يكون الذي جابه القضاة شوبه فاما الحكم في

رهن

صلاه

وديعه

اجاره

ذلك **باب** ما نفعه في القتاوي القصص اذا جابثون
 فقال رب الثوب ليس هذا ثوبي وقال القصار هو ثوبي
 والقول للقصص لا يستحق اجرة ذلك
 في صغير مما يميز فعل شي من انواع القرب من يستحق ثواب ذلك
 القرب **باب** بما نفعه قاضي خان قد اختلقت العلما
 في ذلك قال ابو بكر الاسكاف ثواب ذلك للصغير دون
 ابويه والابوين اجر التعليم والارشاد وقال نقص
 مستأجنا يكون لابويه لدار ويمن انسان ماله ان
 قال من جملة ما يستحق به المرء بعد موته ان يترك ولدا
 علم القرآن والعلم فيكون لوالديه اجر ذلك من غير ان
 ينقص من اجر الوالد شيئا فعلى هذا يكون اجر مستأجنا
 في امرأة صلتا وفي غنم قلادة فيها من كلب
 او ثعلب فهي صحيحة ام فاسدة **باب** قال
 في القتاوي في كمالها قامة لان العظم لا يجلو حياة فلا يجلو
 الموت وهذا بناء على ان الكلب ليس يحبس العين عندنا ومحل
 ذلك في غير المذكي واقما المذكي فلا كلام في طارته ما عدا الاربع
 والخمسة يرفق الادمي كرامة والخنزير نجاسة عينه وفي
 القمل خلاف محمد **باب** في شخص متوفى مصه قراد
 فامثله ما هلك تستحق به لوطا ربه وبعض امثال
 ذلك وما حكم الله **باب** ما نفعه في قتاوي
 ما تخرج ان القرا اذا مضى عضو انسان وامثله اذا كان
 صغيرا لا ينفعه وضوه وان كان كبيرا ينفعه وكذلك الحكم
 في العلقه اذا اخذت بعض جلد الانسان فصنته حتى
 من

صلاه

طهارة

من الدم بحيث لو سقطت لسال استنقض وضوه وكذلك
 الذباب والبعوض بخلاف الدبور اذا عض عضو انسان وامثله
 وما جث لا يستنقض وضوه والفرق ظاهر القرا اذا عض عضو
 انسان فامثله ان كان صغيرا لا يستنقض وضوه وان كان كبيرا
 يستنقض وكذلك الحكم في العلقه اذا اخذت بعض جلد الانسان
 فصنته حتى امثله في النواذر اذا برق او نخم او امسك
 فكانت حمرة او صفرة غالبة على البياض فعليه الوضوء وفي
 الحائضه وان كان على السواك فذلك استحسانا وان كان
 الذي يراه يشبه عسالة اللحم وكان البياض غلبا فلا وضوء
 عليه **باب** رحمه الله ابيكاح للمحدث مسكت الفقه
 والستين مع انها لا تتجاوز افعالنا عن ايات من القرآن **باب**
 بما نفعه في الخلاصة انه لا يكره وقال بعض مستأجنا يكره
 والصحيح انه لا يكره وكذلك الحكم في مس المصحف بالكرامة
 من غير كراهة في الصحيح وفي مس المصحف بالجلد المتصل
 فويل قال في الكافي الصحيح انه لا يكره وقال في الشوط
 الصحيح انه يمنع من مس الجلد ان كان ملامسا بخلاف
 المتخالف عنه قال الشيخ قاسم وهذا اولى
 في شخص قد صلب ولم يقطع ركبتيه على الارض ان يكون حائره
 ام لا **باب** فيما نفعه في العائنه وعراه الحي
 الواقعا نهر حار صلي معافا وكيته عن الارض لا نفعه صلاته
 ما لم يصبها على الارض وانغمس في البحر الا حتى لو كان موضع
 كتفه نجاسة كتحته صلاته وبه اخذ ابو الليث **باب**
 عن معني قوايما النجيات لله **باب** بما نفعه

طهارة

صلاه

سفرات

في الفتاوى الصغرى عن معني النجاة اي الاعمال القوي
والصلوات اي الاعمال الفعلية والطيبات اي الاعمال الحسنة
المالي السلام عليك يعني السلام الذي سلمه الله عليك
ليلة المعراج واسم من اسما الله يعني عين الله عليك
ناظرة او حافظة **س** عن معني قوله والتقى الامام
بالسمع والمنفرد والمؤمن بالتمجيد **س** بما نصه
في العائكة من ان الامام اذا رفع راسه من الركوع يقول
سمع الله من حمده ويقول المخلص والمؤمن ربنا لك الحمد
ولا يجمع الامام بين الذكرين عند الجحيفة وقال ابو يوسف
ومحمد يقول الامام ربنا لك الحمد في نفسه قال شمس الائمة
الائمة الخلواني كان شيخنا القاضي الامام يحيى عن شيخه
الاستاذ محمد بن الفضل انه كان يميل الى قولهما في الجمع بين
السمع والتمجيد في حق الامام والطحاوي كان يختار قوله
للمنفرد وهكذا نقل عن جماعة من المتأخرين ذكره في الخبر
وقال في المحيط قوله رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي هذا
وهي اظهر الروايتين **س** بمصنفه في العائكة ان حكم السجدة
اقامته **س** واستحقاق اقامة ستة اشيا الاولى نية اقامة
مطلقا الثانية دخول مصره الثالثة دخول بلد
يقيم خمسة عشر يوما فسادا للجمعة الرابعة النية
للسجدة اقامة الجمعة مع الامير والمراة مع زوجها
والعبد مع سيده والتلبية من سجدة الخامسة رفض السجدة
قبل استحقاقه السادسة عزمه على العود الى مصدره

سجد

في شخص جالس الى العبد فوجد الامام قد فرغ
من صلاته واحب ان يقضي ليلا بذلك فضل صلاة العبد
الذي له ام **س** بما نصه بكفاية المحرر رجل
جالس الى مصلي العبد ليدرك الجماعة فوجدها قد انقضت
لم يمتح قضاؤها لها انما لا تقام الا بشرائط الجمعة ولم توجد
لكن كان احب ان يصلي ليلا ثواب صلاة العبد قال في
المحيط مع ما اليها بن مسعود انه قال من فاته صلاة
العبد يصلي اربع ركعات بتسليمة واحدة يقرأ في الاولى
سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية والستة وسبحها وفي
الثالثة والاربعاء اقبس وفي الرابعة والحمد قد روي
في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعد اجملا واجزا
عظيما وثوابا جزيلا **س** ما معني قوله الشرح
ملزم وما كفيته الالتزام واذا قلتم به اني كذا لا نقول
ام في افعال مخصوصة **س** بما نصه في الكفاية
شرح العدة اية معني الدوام اشتد اية ذلك العمل ومثني
قطعة وجب عليه قضاؤه والدوام في جملة اشيا في الصلاة
والصلاة والصوم والاعتكاف والحج والعمرة والاحرام
وطواف التطوع هكذا وقعت عليه من كلام مشايخنا
س في شخص هو سرفوع الى اربعة اشيا درهم مع باقي
بلده من كثرة الفقر ابياح له ذلك ام بكه واذا كان الاحد
دو عيال او عليه ديون ابياح له الاخذ من غير كراهة للمعطي
والاخذ من لا وهل اذا اراد ان يعرق المال الذي في جبة
عليه عياله ليخرج عن عمدة الزكاة الذي له ذلك ام لا وهل الافضل

صلاة

صلاة

صلاة

صلاة

دفع زكاة الفطر الى فقير واحد ام دفعها الى جماعة وهل زكاة
المالكة لك ام لا وهل اذا وجب على شخص زكاة من ماله في زكاة
المال وان اذ ان يشتري به فلو سأل فقرا ما الا فضل حتى
حتمه وهل اذا دفع الزكاة الى شخص من غير فقيرين
انه عني او تخري في كبر رايه انه عني ثم ظهر بعد فقره
اتخري ام لا **الحا** يكره للمدعي ان يدفع الى واحد
ما بين درهم فصاعدا قلنا في خزانة الاكل والوسري
هذا ان لم يكن على الاخذ من اقل من درهم عياله اما اذا
كان له عياله او عليه دين فله ان يأخذ بقدر دينه
وزيادة عليه دينه اقل من ما بيني درهم من غير كراهة عليها
واذا فسدت الماله بين عياله ان اصابه كل واحد منهم اقل
من ما بيني درهم فلا بأس به قال قاضي خاند وهو اختيار بعض
المراجعين وغيره اطلق الحكم واما دفع الزكاة من غير تحر
قال في جوابه الفقه للعقالي انه دفع من غير تحر واصاب
جاز وان تخري وفي كبر رايه انه عني ثم ظهر فقره جاز وزعم
بعض مشايخنا انه لا يجزبه والصحيح انه يجزبه وان كان
غنيا فاما زكاة الفطر فقد ذكر الحارثي القدسي ان دفعها
الى فقير واحد افضل من تفرقتها الى جماعة لحصول المقصود
وهو الاغنى الواحد دون الجماعة لقوله صلى الله عليه وسلم
اعنواهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم واما دفع الدرهم
للفقر فقد قال قاضي خاند التصديق بالدرهم واحد
افضل من ان يشتري به فلو سأل ويصدق به على جماعة
من الفقراء وهذا ما عليه مشايخنا **الحا** فيمن استأسف

واراد

واراد فطر الستة فهذا لا بد لك دليل مقتض لفقير الستة
واذا قلتم بعدم الفطر قبل الاضلاع بالستة افضل
ام التزك لو هل ما تاكد من الستة في الحضر كزبد في السفر
ليسوي في ذلك ستة الفجر وغيرها وما الحكم في ذلك **الحا**
والرغينا في قال الامام السرخسي لم يرد دليل لفطر الستة
والاظهر عدم فطرها لكن نكلا في الافضل قال بعضهم ان تزك
مرفضا وقال بعضهم الفعل فطر ما وقال المصنف واني الفعل
افضل في حالة النزول والتزك افضل في حالة الشتر
قال هشام رابن محمد اشترى لا ينتطوع في السفر قبل الفطر
ولا بعده ولا بدع وكعتي الفجر والمغرب وما رايته ينتطوع
قبل العصر ولا قبل العشاء ويصلي العشاء يومئذ **الحا**
في جماعة يجامع في بلدة كبيرة كغزة وما شاكها يصنعون
يوم عرفة كما يصنع أهل عرفة فاف بعد العصر من الدعا
والبكا والتضرع ورفع الايدي وهل ورد بذلك في الستة
حتى يشافعه بيلام تاركه **الحا** ما ذهب
في الكفاية شرح المصنف انه ان الشتر ينادي يصنع
الناس في مساجدهم يوم عرفة ليس بشي ولا يتعاقف
بفعله ثواب ولا يلام تاركه وعن ابي يوسف ومحمد في عار
لواية الاصول ان الشتر يمسكوه حتى اذا اجتمعوا الشتر
ذلك اليوم لا يكون سنة جاز في التفريق عن ابي يوسف
يكره ان يجتمع قوم فيعترفون وما ورد في ذلك من قول ابن
عباس عن اجتماع الناس يوم عرفة فهو محمول على الاجتماع للاستسقاء

مح

في شخص علق طلاق زوجته بدخولها الدار مثلا
 بالطلاق ثلاثا ودخلت من غير علمه ومنعت نفسها عن الزوج
 ثلاثة افرار وتزوجت باخر وامبار وطلقت وانقضت عدة
 الزوج الثاني وطلبت من الاول عقد بد النكاح يجوز لها
 ذلك ام لا وما الحكم **الحكم** بانقضه في القبة **الحكم**
 قال لها ان دخلت هذه الدار طالت ثلاثا ودخلت ومنعت
 نفسها عن الزوج ثلاثة افرار وتزوجت باخر وطلقت وانقضت
 عدتها لم تطلت من الاول الذي جدد لها نكاحا ففصل عالم بما
 صنعت وهي في بيتها لا يجوز لها ذلك ولا يجزى الاول
 لا يصح قال في حق استنطاق العدة ففصل بصدقان ويانة
 طلق امرأته ثلاثا ثم انكر وفاب عنها فلما ان تزوج باخر
 بعد العدة ويانة **الحكم** لا يجوز في الذهب الصحيح **الحكم**
 ثلاث فظن انه لم يحسن وعلمت الحث وطلت انكأوا خبرته
 به يكثر اليقين فاذا اغاب بسبب من الاسباب فلما التحليل
 ويانة لاقت **الحكم** امرأة سمعت زوجها يطلق ثلاثا ثم محمد
 وحلف انه لم يفعل فردها القاضي القاضية لم يسمع المقام معه
 ولم يسمع ان تزوج بغيره ايضا **الحكم** في رجل خطب امرأة
 من نفسه وكرهت ان يذكر اسمها عند الشهود او يعلم اولياؤها
 نكاحا فحلفت امرها اليه بعد انقضاءها على قدر المهر وعقد حفرة
 نكاحا هدين من غير حضورها هل يكون ذلك نكاحا صحيحا
الحكم بانقضه في المال معزيا الى الخصاص
 رجل خطب امرأة فاجابته الى نكاحا لكن كرهت ان يعلم اولاؤها
 نكاحا فحلفت امرها في نكاحا اليها طيبا وتقاعيا المهر والشر
 الزوج

الزوج تسميته عند الشهود بكيفية ان يقول عند الشهود
 اني خطبت امرأة بصدق قدره كذا ورصنت به وجعلت
 امرها الي يمان ان تزوجها فاشهدكم اني تزوجت المرأة التي امرها
 الي علي بصدق كذا فيسقط بذلك النكاح قال **الحكم**
 الائمة الخلو ان في ذلك الخلاف رجل كثير في العلم وهو من
 يقتدي به انتهى **الحكم** في شخص تزوج باسرة وهما
 مقيمان على نكاح واحد فاقرب طلاقا منذ ستة اشهر فهل
 عدتها من وقت الطلاق او من وقت الاقرار ولما قلتم من
 وقت الاقرار هل يجب نفقة العدة فالتسكين لها عليه وهل
 اذا صدقته في الاثبات من وقت الطلاق يجب عليها
 العدة ويجب عليها النفقة لكونها محنسة بحقه ايضا لم ينقض
 كل من العدة والنفقة لصحتها وهل يحمل ما اخذته الائمة
 بعقد الاجارة وهل اذا وجد قتيلا في ارض من رجل الى جانب
 قرية وليس صاحب الارض من اهل تلك القرية فضا حمله على
 اهل القرية ام على مالك الارض وهل اذا غضب ارضا وزرع
 فيها ثيابا دنت لكن قبل ان يدركها ازال مالك الارض وزرعها لنفسه
 فهل ضمان ما افسده على مالك الارض ام يكون هدر وهل اذا
 استاجر ارضا للزراعة فغصبها وشوكة لا يستطير مخاصمته
 ان سقطت عن الاجرة وهل اذا طالت في ما او نارا او طير او غير
 ناله من العذاب ما يشاء المفقور وهل اذا قال لزوجته انت طالق
 لولا كذا وكذا يكون امسسا وهل اذا قال لزوجته شاذله
 طلاقك او شيت او طلقك الله او اعتقك الله لامة يقع ولا
 وما الحكم **الحكم** بانقضه من شارح الجمع هو ابن فرقة

طلاق
وجوه

معزيا الي صاحب المحيط لواقربا بالطلاق منذ سنة فان كذبته
 في الاستاد وجبت العدة من وقت الاقرار فجب نفقة العدة
 لها من وقت وجوبها والصدقة تنفذ من الطلاق كذا ذكره
 محمد في الاصل لكن هذا محمول على ما اذا كانا متفرقين من الوقت
 الذي استند الطلاق اليه اما اذا كانا مجتمعين فلا يصدق ان
 في الاستاد ومشي مشايخ بل على وجوب العدة في هذه الصورة
 من وقت الاقرار عقوبة على كتمان الطلاق من غير وجوب
 نفقة العدة ومؤنة السكنى فان اقرأها بسقوطها واما الزانية
فقد قال في المحيط على ما اذا اقرأها بعد الاجارة عند الي
 حنيفة واما مسئلة القنيل فقد قال في الكافي واذ اقرأ
 رجل قنيل في ارض من رجل الي خاتمة قرية ليس صاحب الارض
 من اهل القرية فالقنيلان على صاحب الارض لان التدبير
 في حفظ الملك الخاص الي المالك دون غيره فيجعل كان المالك
 هو القنيلان واما مسئلة الغصب فقد قال صاحب القصول
 العارضة غصب ارضا ورع فيه القطن فان المالك الارض
 ورع فيه القنيلان على ما ان عليه في ذلك لانه فعل فعلا لورفع
 الاثر الي القاضى فعل ذلك وان كان الغاصب صاحب
 شوكه لا ينفذ الي الشرع ويحتج من الضرر بسقط الاجرة والافلا
 واما مسئلة ما اذا امات في ما او غيره فقد قال صاحب
 الكشف ومن مات في ما او نارا او اكلته السباع او الطير
 اصابه ما يصيب الميت من العذاب واما مسئلة الاستئناس
 فقد ذكر صاحب الغبض لو قال لزوجته استأنا طلق لولا
 حسدك اولولا بول اولولا جالدا اولولا اني احبك لا تطلقوا والكل

معه
 اخذ الاجرة
 للزانية

استئناس

استئناس واما مسئلة شأ الله طلاق الخ قال صاحب البرازية
 طلق الله لزوجته يقع او قال لا تمتد اعتقده الله نصير
 حرة وفي شأن الله طلاقا او شيت لا يقع هل الوتر
 او اجب ام سنة واذ اقلتم بوجوبه هل يراعي فيها احكام المكوث
 من الاذان والاقامة ووجوب القراءة في بعضه والاداء جماعة
 او يراعي فيه احكام السنة وهل الايتان به في منزله افضل
 ام في المسجد الجامعة واما الحكمة في ايتانه جماعة في رمضان
 ومفرد في غيره وهل اذا تيسر في الصلاة فوضع شخص فيه
 فانيدا او سكر او لم يصنع ذلك فهل خلاوته الى جوفه
 تعد صلاته ام لا وهل قال احد من مشايخ المذهب
 بالقراءة للمؤتم في السرية او الجهرية وهل تكره ام تحرم ويختل
 الامام القراءة عن المفتد بام لا وما الحكم نصه في الخلاصة
 مخريا الي النائية الوتر واجب عند ابي
 حنيفة دون وجوب القرض ولا يصلي جماعة لانه ينفل
 من وجه حتى وجبت القراءة في ركعاته كلها ويؤدي بغير
 اذان واقامة وصلاة النفل جماعة ليست مستحبة
 اذ لو كانت مستحبة لكانت افضل من الصلاة فرادي ولو كانت
 افضل ليعظم استحباب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ذكره
 الولوالجي في فتاويه واما الوتر في رمضان جماعة فقد قال
 به جماعة من علماء المذهب كابي علي النعماني وقال جماعة الايتان
 به في منزله افضل وذكر قاضي حاتم الصميم ان الجماعة افضل
 اعتبارا بالمتكوثين واختار علماء المتأخرين ان الايتان
 بالوتر في رمضان وغيره في منزله افضل لان الصحابة لم

سلاوة

يجمعوا على الرزح جماعة في رمضان كما اجمعوا على التزادج
 فيه وقد قال عليه افضل الصلوات والسلام خير صلاة المرء
 في منزله الا المكتوبة واما مسئلة رخال السكك والفايد
 فقد قال في الخلاصة لو ارسلنا نبيدا والسكك في فيه
 ولم يصنعها لكن يصلي والخلاوة فصل الى جوفه نفسه صلواته
 واما مسئلة القراءة خلف الامام فقد قال في العاجلة
 شرح الهداية نسخ قراءة الفاتحة على سبيل الخطا
 فيها يروي عن محمد بن حنبل في صلاة السرية دون التيمرية وعندنا
 نكح القراءة كراهة تخبرنا عن النبي من الوعيد وذكر في شرح
 الجامع للشيخ الامام زين الاسلام على السعدى ان الامام
 لا يتخير عن المكتوبة في الصلاة في صلاة الجماعة والمجموع
 قوله عليه افضل الصلوات والسلام من كان له امام فقرأه
 امامه فقرأه فصلي هذا في صلاة في السرية والجمهورية
 واليه اشار في المتن الهداية ولا يقرأ المومنين الا ياروي
 عن محمد بن قيس بن عمار ذكره في شخص ناظر على وقف
 من غلات الوقف وتسمى على مستحقين واحدا منهم
 ونص في نصيبه فلما ادركت غلة السنة الثانية اراد
 المحرم مطالبة الناظر بثلثين هل له ذلك ام لا وهل
 للمحرم مطالبة على المستحقين بما اخذوا بقدر نصيبه
 ام لا وهل اذا استهلك الناظر مال الوقف حتى صار ضامنا
 لكن دفع لجملة الوقف بقدر ما استهلك لكن يخرج عن غلة
 مال الوقف ام لا وهل اذا عجلت الغلة وقرض الناظر على
 المستحقين ثم مات احدهم واخذ الوظيفه غيره واراد

وقف
 من الناظر
 احد المستحقين

ان يتقن القسمة هل يجاب الى ذلك ام لا وما الحكم
 بانصه في الزينة وعادة الفناوي اليه التي فيه
 وقف جمع الغلة وقسمها على اربابها واحرم واحدا منهم وصرف
 نصيبه الى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة اراد المحرم
 ان يأخذ من الغلة الثانية نصيبه في السنة الاولى
 فهذا على وجهين ان اختار المحرم تقسيم القيم ليرد ان يأخذ
 من الغلة ذلك لا بد ان يختار تقسيم القيم على الشراكا ما اخذوا
 من جهة القيم ولم يستبين انهم اخذوا من نصيب المحرم
 شيئا وان اختاروا الشركة في اخذها كما ظهر ان يأخذ من
 انصباهم مثل ذلك لانه من جسر حقه فاذا اخذوا جمعوا
 على القيم بما استهلكه من حصص المحرم في السنة الاولى
 فانه صار حقا للجميع واما مسئلة استهلاك الناظر مال الوقف
 قال في العاجلة ولو استهلك مال الوقف حتى صار ضامنا
 ثم وضع مثله له على مال الوقف لا يخرج عن الغلة
 لان الواحد لا يصلح ملكا وممكلا واما مسئلة تعجيل الاجرة
 قال في الفتاوى الطهيري فان عجلت الاجرة والقسمة
 الموقوف عليهم ثم مات احدهم القاصر ان لا تنقض القسمة
 ويكون للذي مات حصته من الاجرة بقدر ما عاش
 والاستحسان ان لا تنقض القسمة ويكون للمقر من وقف
 تقريره هكذا صرح مشايخنا في عاقبة كتبهم
 في رجوع نصيب المرحوم الى الباقي في تصرفه من ثمنه
 فلتعدي في تصرفه قيمتها انقصها ليطالب الباقي بثلثها
 ام بقيتها في مكان عصبه وهل اذا عصب عنها في مكان

نصب

فوجد المصوب منه الغاصب في مكان اخر والعين والقيمة
 في ذلك المكان متحدة فكأن الغصب ودفع العين قاي
 الا القيمة يجب ان لا تدفع بغيره بالقيمة وهل اذا كانت
 قيمتها في ذلك المكان اقل من مائة الغصب ودفع الغاصب
 قيمتها قاي ان يقبل قيمتها في ذلك المكان وقال لا اخذ
 القيمة الا بسعر البلدة التي وقع الغصب بها او اصير خفي
 اخذ العين في مكان غصبه له ذلك وهل اذا كانت العين
 المصوبة هائلة وهي من ذوات الامثال او من ذوات القيم
 على حد سواء حتى يخرج على مقدم ويكون القول في ذلك
 قول الغاصب وما الحكم في ذلك — بما نصه
 في الفيض وعذاه الي صاحب التجريد لو غصب داهم
 او دنا نير في بلدة فطالب المالك الغاصب بالدم او الدنا
 المصوبة ببلدة اخرى فعليه تسليمه وليس للمالك ان يطالب
 بالقيمة انما اختلف السعر هذا في الداهم والدنا بمرور اما
 اذا كانت المصوبة عينا فهو لا يجلو اما ان تكون العين والقيمة
 في تلك البلدة التي وقعت المصوبة فيها كقيمتهما في بلد
 الغصب او اكثر وهي قايمة في بلد مغلها لك ان ياخذها
 وليس له مطالبة بالقيمة وان كانت قيمتها اقل من مكان
 غصبه والمالك بالخيار ان ياخذ قيمتها على سعر مكان
 الغصب وان شا النظر حتى ياخذ العين في مكان غصبها
 فاذا نظر وجد قيمتها في مكان الغصب انقص لم يكن له خيار
 هذا اذا كانت العين قايمة وان كانت هائلة فهو لا يجلو
 اما ان يكون من ذوات الامثال او لا فان كانت من ذوات الامثال

فهو

فهو لا يجلو اما ان يكون السعر في مكان المصوبة كسفرها
 في مكان غصبه او انقص فان كان مثله من غير تفاوت
 يرد المثل وان كان انقص فهو بالخيار ان شا اخذ القيمة
 وقت الغصب وان شا النظر وان كانت القيمة في مكان
 المصوبة اكثر فالحساب للغاصب ان شا اعطي مثله في مكان
 المصوبة وان شا اعطي قيمته في مكان غصبه الا ان يرضي
 المالك بالتاخير وان كانت القيمة في المكانين سواء للمالك
 ان يطالبه بالمثل ان كان موجودا والا فبالقيمة والقول
 في مقدار القيمة للغاصب بميمينه الا ان يغير المالك
 ان قيمته اكثر وانه اعلم رحمه الله ما يتفرع من ان
 شيخ الاسلام فيما يفعل الناس من الادعية عند روية
 الهكلا هل ورد بذلك شي من السنة او من الآثار او هو
 مستحب او هو بدعة وهل اذا علق رجل طلاق زوجته
 بالطلاق ثلاثا لا تقبل كذا فطلقها ثلاثا قبل ان تفعل
 ذلك العلق ثم عاذت اليه بعد زواج اخر ثم فعلت ذلك هل
 تطلق ثانيا او يتحل بميمينه بايقاعه الطلاق والثاني حل
 جديد وهل اذا انتمت رجل جنازة فبعد فراغه جازة اخرى
 يجوز له ان يصلي على الثانية بذلك النية والحال انه لم يكن
 بين فراغه ووقت مجيئه مدة ما يذهب ليتوضا وهل اذا قال
 رجل اخر بالشحان ما معني ذلك اللفظ وما يترتب عليه قايله في ذلك
 وهل المصح على الخفين ما يستند به المجتهدين ام بخبر الواحد المستوفى
 الي صاحب الشريعة عليه افضل الصلوة والسلام وماذا يجب على من ذكره وهل
 هو رخصة او عزيمة وهل الايتان بالعرمية افضل ام بالرخصة وما الجور بالجلد

متفرقات

والمغسل والتيمم وهل يفرق بين الغسل والمسه وهو المسح
 على الجبهة كسبح الخفين أم يفرق قال وما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وهل الحكم في الوضوء كالتيجعة من حيث ان اخذ الماء والتمسح
 بعد الحدث يجوز استعمال كل واحد من البلة في الوضوء والتيمم
 في التيمم حتي لا يجوز استعمال كل واحد بعد الحدث وهل يعتبر
 اختلاف المطالع حتي اذا راي الهلال اهل بلدة متلا وصاموا
 ثلاثين وراي اهل بلدة اخرى فصاموا تسعة وعشرين
 يوما يلزمهم قضاء يوم واحد اذا ثبت الهلال للرمضان
 بمصر من امصار المسلمين مثل اثبت في سائر الامصار الاسلامية
 وهل اذا شهد جماعة في التاسع والعشرين ان اهل بلدة
 كذا راوا الهلال في ليلة كذا فصاموا وهذا يوم الثلاثاء
 فلم ير الهلال في تلك الليلة ابياح لم الفطر من الغد وترك
 الشراء مع سوا كان بالسماعة اولا وهل تكفي الاشارة الى
 الهلال عند رويته اولا اما ما ذكرتم من الدعا
عند رويته الهلال فهو مستحب وليس برب عندما ثبت
في كتاب الدهوان لابن بطال انه كانوا يقولون عند رويته
الهلال اللهم اهدنا ما بالامن والامان والسلامة والاسلام
والعافية والايمة والبرق الواسع ودفع الاستقام اللهم
اورقنا صياحه وقيامه وقراءة القرآن اللهم سلنا فيه
منا واما مسئلة التعليق فقد قال الامام فخر الدين الربيعي
ما صورته ما لوقال لامرأته ان دخلت المراة فانت طالق ثلاثا
ثم طلقت ثلاثا قبل ان تدخل الدار ثم فادته اليه بعد زوج اخر
فدخلت الدار طلقت ثلاثا لعدم انحلال اليمين واما مسئلة
 الجنابة

في كتاب
 الدهوان
 لابن بطال

الجنابة فقد ذكر في حترانة القصة ما نصه رجل نيم في المص
 لاجل صلاة الجنابة صلى على الميت ثم اتي بجنابة اخرى فمرو
 لا يخلوا اما ان يكون بين الاولى والثانية زمنا يسع الوضوء
 ان كان بينهما زمنا يسع الوضوء فلا شك في عدم الجنابة
 بذلك التيمم ولا بد من الاعادة لانه لم يبق طهورا وان لم يكن
 بينهما مقدار ما يلطخ به ما يمسح بيده من ماء يسعه ان يمسح
 بذلك التيمم وعليه الفتوى واما مسئلة قوله يا كاشحان
 فقد ذكر في المغرب انه بشين معية وحاملة هو الذي يري
 عبده يخلوا بزوجه فاذا كان كذلك هذا في قبلة فاذا
 دفع الي الحاكم وثبت عليه عزرة الحاكم تغذير ابي يونس بحاله لكي
 يرد عنه واما ما له لتجزيه على اعراض المشايخ واما مسئلة
 السج على الخفين فقد قال مؤلفنا الطالحة الشيخ قال
 الدين بن الممام شرعت السج ثابتة بالثبوت لا بالكتابة
 فلا لمن حمل قراءة الجهر في ركعتيه عليه ولا في السج على الخفين
 لا يجب الي الكعبين اتفاقا وهو جائز بل جال والسكنا لاطا
 والاختلاف فيه مستقيم حتي قال ابو حنيفة ما قلت بالسج
 حتي جاني فيه مثل منو النهار وعنه اخاف الكفر على من لم ير المسح
 على الخفين لا الاشارة اليه التي جات فيه في حديث التواتر وقال
 ابو يوسف حنبل المسح يجوز نسخ الكتاب به لشهرته وعنه
 انه قال ما قلت بالسج حتي قال به تشعرون محليا كابي
 بكر وعمر وعثمان وعليه وما شاكم من كبار الصحابة وطعن
 احمد ليس بقلبي من السج شيئا فيكون حديثا عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وانه كرخصة ومن راي حواره ثم لم يسجد

Copy University

بالعزيمة مائة ما جوارا واما حوار السبع على الجورب المجلد والمنقل
 والتخمين هو من ههنا وروي سرجون ابي حنيفة لجوار السبع على الجورب
 الى اخره قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة وعليه الفتوى
 والمراد بالجورب المجلد قال في الجوهر ما وضع المجلد على اعلا
 واسفله والمنقل بالتخفيف تكون النون ما وضع على لفه
 جلده كما جلد للقدم والتخمين ما يستمسك به على الساق من
 غير ربط واختلف في المنقل هل هو الي الساق ام الي اسفل الساق
 قال في امالي قاض خال في رواية الخسر الي اسفل الكعبين
 وفي ظاهر الذهب الي اسفل القدم واما ما ذكرته من السبع الفستل
 فلا فرق بينهما حتى يجوز اقتداء غاسل باسمه واما ما ذكرته من
 الفرق بين السبع على المنقل وشرته تظهر في عشرة احدها اذا سجد
 الجبيرة غير موقت بوقت بخلاف السبع على الحقيق فانه يبطل بتر
 او نزح احدهما رايها اذا غضب جراحته ثم شد عليها اخري الوظيفة
 للفقهاء ثمانية بخلاف الخف فاما للثمانية خامسة اذا غص
 رجله ثم لبس خفيه مع عليها مما بخلاف الخف فان السبع عليه لا يغير
 سادسها انه يشترط استيعاب الجبيرة على احد رجلي الرواية
 بخلاف الخف فان الكافي فيه ظاهر القدم سابعها ان دخل
 الماغت العصاة ووصل الى المراحة لا يبطل السبع بخلاف
 الخف فانه يبطله فاما منها انه لا يشترط التينة في السبع على
 الخفين في جميع الروايات بخلاف السبع على الجبيرة قال ما قيل
 تا سبعة اذا رالت العصاة الفوق ثمانية لا يعيد السبع
 على الثمانية بخلاف الخف فانه يشترط الاعادة فاعلم
 اذا كان الباقي من العضو المقصود اقل من ثلاثة اصابع
 فان

فان السبع باق بخلاف الخف فانه يشترط ان يبقى اكثر القدم
 والاي بطل واما مسألة التيمم فلا فرق بينه وبين الوضوء
 وشرطه المدك كافي الوضوء وركنه ضرب اليدين الادبع قال
 في الخلاصة الضرب ركن في التيمم وهو الادبع واختاره
 السرخسي فبسوطه وقال الاستيعابي الضرب ليس ركن
 بل الوجه كاف واليه اشار صاحب الغاية المستغني وتظهر
 عمدة الخلاصة ذلك فيما اذا ضرب ثم اخذ قال الكمال مقتضى ما في
 الخلاصة الضرب ركن في التيمم وهو الادبع واختاره اذا
 ضرب يديه قبل ان يسجد احدث فانه لا يجوز السجدة بتلك الطريقة
 لانها ركن فصار كالمواحدة في اشياء الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء
 وبه قال السيد ابو شجاع وعلي ما في الاستيعابي يجوز ركن ملاكفيه
 ما فحدث جازله استعماله في اظهر لك الفرق واما ما ذكرته
 من مسألة اختلاف المطالع فقد ذكر في الخلاصة لوصافه
 اهل بلدة ثلاثين يوما لروية واهل بلدة تسعة وعشرين
 لروية فعليه فمنا يوم على قوله من لم يغير اختلاف المطالع
 وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى ومن يعتبر اختلاف
 المطالع لا يلزمه قضاء يوم لان السبب الشهير وانقاده في حق
 قوم كروية لا يستلزم انقاده في حق اخرين وقد ظهر
 لذكر الراي من المرجوح واما ما في ثبت الرضا ثمانية في مصر
 من الامصار ثبت في حق الكوفة حتى لو لاه اهل المغرب وجب
 يرويه على اهل الشرق ومما ينبغي ان يعلم من اختلاف
 المطالع ما ذكره صاحب النجاشي اهل بلدة راوا هلال رمضان
 فمنا هو اسقيا وعشرين بوقا فشهد جماعة في اليوم التاسع

اختلاف
 المطالع

والعشرين ان اهل بلدة كذا راوا هلال رمضان في ليلة كذا
فصاموا وهذا اليوم ويوم الثلاثاءين من رمضان فلم
يراهل هلال في الليلة والستين صميمة لا يباح الفطر ولا ترك
السراوح في هذه الليلة قال الامام الشافعي هذا جوابي
وفي الجملة انما يترك من غير الرواية اذا ثبت عند روية
اولئك بطريق موجب لا اذا شهدوا ان القاضي لم يتركه
عنده انما ثبت برواية الهلال في ليلة كذا وقضى شهر دينا
جاء بعد القاضي في حكم شهر دينا لان قضاء القاضي حجة
قد شهدوا به في حجة يترك الفطر في عدو ترك السراوح
واما اذا لم تكن مرجبة بان شهد جماعة ان اهل بلدة كذا
راوا هلال رمضان قبلكم بيوم فصاموا وهذا اليوم في يوم
الثلاثين بحسبهم ولم يروا هلال الهلال لا يباح فطر عند
ولا ترك السراوح في هذه الليلة لان هؤلاء الجماعة لم يروا
بالرواية ولا على شدة غيرهم وانما حكموا روية غيرهم
واما ما ذكرته من كراهة الاشادة للهلال فقد صرح به صاحب
الخلاصة بالكرهية وعنده ما به فعل اهل الجماعة هذه المسئلة
من كتب احكامنا **سبيل** فيمن باعقاية او صهرت بما على
الطرق او في الربط والزوايا والتراب كل يمنع وجودة
التيتم حتى يباح له استعماله اذ لا وهل اذا ابيع ما الجماعة
وهم على نيتهم ينتقض شتمهم وهل اذا وجد ما يكفي واحد
وهم كراحتهم كان الحكم كسئلة الاباحه وهل اذا امر بالتيتم
على المانبا ينقض نيتهم وهل الجنب والمحدث في الحاجة
الما غلبه حدسوا وهل الميت اولى من الجنب المحي وهل ايسر ايا
ما

طهارة

بما في يده من الماء والاب وهل اذا كان الماشترى بين الابن
والاب ايسر اولى به وهل الحايض والجنب في الحكم سواء وهل
اذا قال رجل لجماعة هذا المائتة فتابه فكم يشا او هذا المائتة
او كما يوافق الصلاة فقال رجل من يريد المائتة **سبيل**
بما في نية في الجوهره الماء المصنوع في الغايات في الخباب
فهو لا يمنع التيمم فانه معد للشرب واما ما الصبري الذي
على الطرقات التي ينبغي ان ينظر الى شروط الواقفين اذ هم
اباحوه للشرب والغسل والوضوء لا كلام في عدم التيمم معه
وان مدحوا اجاز التيمم واذا ابيع المانبا جماعة بان قال
هذا المائتة وهم ميتهمون لا ينقض نيتهم عند ابي حنيفة
لفساد الحصة وعند هاهنا القلة المنحيب بخلاف ما اذا
وجدوا ما يكفي احدهم حيث ينتقض لعدم الرواية وكذا اذا
قال رجل هذا المائتة فتابه ابيكم شاة ولو كان يوافق الصلاة
فقال رجل من يريد منكم المائتة صلاة الفلك
ولو كان بعض القوم متهمين من جنابه وبعضهم من حدث
فانه ينظر الى الحدان لان يكفي للغسل انتقض نيتهم والا
والمحدث ولو امر المتيتم باذا وهو ناييم قال بعض منهم
بطل نيتهم والاصح انه لا يبطل عند الطرقات واما مسئلة
التي واليت اذا وجد ما يكفي احدهما فالجنب اولى من الميت
وهو اولى من المحدث والحايض والجنب سواء في التيمم
الجنب اولى وهو الاصح واما الماء الذي هو ملك الميت لا يشك
انه اولى به من ابيه واما الماء المشترك بين الابن والاب
الابا والجب به لا يملك مال ابنه عند الحاجة كما في

سبيلة الجارية **س** في رجل غصب ثيابا او غيره حتى سمي
بغير اسمه الاول هل ينكح به ذلك ويجل له ان يتناوله امر
يتوقف بثبوت الحبل على الصمان وهل اذا اقصي القاضى بغير
الحل له وهل اذا علم المفضوب بفعل الغاصب بعد اتفاق
العين فجعله في حل منها يرفع به ما حل به من الاثم وهل هي
بعد اداء الصمان على احد البيع الفاسد حتى يكون ملكا
حينئذ وهل يجوز اخذ الاجرة في كتاب الله كما يفعل
الفرابيوم وهل هذا كان في الصدر الاول كذلك ولم يوح
من الاجرة وهل للائتمان ان يجعل ثواب عمله لغيره ام لا
وهل وقع في ذلك اتفاق بين العلماء وما الحكم **ا**
بما نصه في الخلاصة وعزاه الى النوازل لو غصب لمرأى طمعة
او حنطة نظمتها بمكة لثلاثة اشيا بآداء الصمان او بقضا
القاضي وبرزني الختم فاذا ثبت الملك للقاصب
ماخذ هذه الاشيا لا يجزى له تناوله استفاذه
بفعل لا يجزى في سبيله التصديق كالمملوك بالبيع الفاسد
عند القبض الا اذا جعله صاحبه في حل وحكم الامام
الزاهد الشيخ نجم الدين عمر السفياني انه كان لا يفتي ما ذكر
عن ابي حنيفة في هذين المسئلتين وكان ينكر
ان يكون ذلك قول ابي حنيفة وكان يقول لا يصح عند
المحققين من مشايخنا ان القاصب لا يملك المفضوب
الا عند اداء الصمان او قضا القاضى بالصمان او توافي
لخصيصه على الصمان فاذا وجد شيئا من هذه الاشيا الثلاثة
ثبت الملك وما لا فلا وما يبدل على هذا المقتضى
ما في

ما في المستفتي في غصب رجل لهما فساواه او طمعه كره ان ياكله
حتى يرضى صاحبه وفضل هذا ما روي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه ابي ان ياكل من الشاة التي ذبح الرجل على
فقدان اذ يلود في ثمنها وقال عليه افضل الصلوة والسلام
اطعموها الاساري واما ما ذكرته من اخذ الاجرة على كتاب
الله فمن ذلك ما ذكره الامام البرزقوي جواز اخذ الاجرة
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وامحابه من بعده
اربعة ثمانية ونصف كل دينار عشرة دراهم وهو مروي
عن ابن مسعود واسرى من مللار واما في زماننا فمستحبة
وارغبون درهما وانفق العمل المتأخرون على ذلك وتظهر
وهذه ثمرة ذلك فمن قل بآداء في الاجرة لا ثواب للقاري
ولا للمقرو له واما ما ذكرته من وصول ثواب الاعمال للغير
فصحيح فمن ذلك ما ذكره الامام فخر الدين الزيلعي في باب
الحج عن الغير الاصل في هذا الباب ان للائتمان ان يجعل
ثواب عمله لغيره صلاة كان او صوما او حجا او اذ كان
او صدقة او برا او يصل اليه وينفعه ودايت مشايخي على
هذا **س** في حبي وصبيته ورثا مالا عظيما
وحاله عليه الحول فادعى على ولدهما بدفع ما عليهما من الزكاة
فترافعا للقاض حنفي التفتي فحكم بسقوطها فحكم له
محبير يرفع الخلاف ام خارج عن حج القنوي وهل اذا ادعى
الفتي على الفتي بانه لا يدفع الزكاة عند حاكم شرعي هذا
يما يبدل الله ويستصحب خضما وهل الامام ان ياتخذ
الزكاة من الاموال الباطنة جبرا او سقطت عن رباها

Copy

اد الاخذ وهلا املا رجل بضابا وحاله عليه الحول واستمر
في يده اقواتا كثيرة لم يود زكاته فقل الوجوب للجميع او للحول
الاول وهل الموقوف عليهم شمة العين الموقوفة ام حقهم
في الربح خاصة وهل لا يعلم من شخص عدم اذا الزكاة
قل للفقير املازمة او السرقة من ماله ان ظفر وابه وهل
اذا اخذ الفقير بغير علم من صاحب المال يحل له ذلك ام يحرم
عليه اويده بغير رضا وما الحكم **ما نفعه**
في الهداية وليس على الصبي والصبيبة زكاة واما اذا
جا الفقير وادعي على ولي الصغير يدفع ما عليه من الزكاة
وهي غير صحيحة لعدم الولاية له شرعا واما حكم القاضي
بستقوله فهو حكم صحيح يرفع الخلاف بعد دعوي صحيحة
من خصم شرعي فاما ما دعوي الفقير وهي دعوي ليست بخصومة
فالحكم المرت عليه خارج مخري الفتوي فهو لا يرفع الخلاف
بلا خلاف واما رفع الفقير الفتي الى الحاكم ومطالبة فقده
قال كثير من مشايخنا ان الفقير ليس مطالب الزكاة
وصورة ذلك ما ذكره في التكملة اربع اوجا فقير الى غني كبير
ورفعه الى الحاكم وطلب منه زكاة ماله الذي حال عليه الحول
وادعي بذلك لديه واجاب **بالعني بالحول** وادعي
بذلك كذبه وقال المظني شي ليس للحاكم ان تجيبه لذلك ولا
يامر بالرفع لعدم صحة الدعوي فلا ينتصب خصما واما اخذ
الامام الاموال الباطنة فقد ذكر في البدايع ما نفعه ليس
للامام ان يأخذ الزكاة من صاحب المال من غير ادائه خبرا لما
فيه من مخالفة اجاع الصحابة ولو اخذ الامام الزكاة جعرا

لاستقط

لاستقط عن الفتي قضا وهذا اقاله اصحابنا ان الامام اذا علم ان
اهل بلدة يتركون الزكاة في الاموال الباطنة فانه يطالبهم
بها ويدفع ما اخذه للفقراء او اما لنفسه فليس له ذلك وقد
تقدم فاما العين الموقوفة على جماعة قال مشايخنا حقهم
في الربح لا في الرقبة حتي لا يصوع لهم الدعوي في اموال
الوقف ولا في ولاية ايجاره ولا مزارعته واما ذلك كله من
توابع قيم الوقف واما اذا اشتهر بين الناس ان فلانا الفتي
لا يودي زكاته قال في الفتاوي الكبرى للمصنف ليس
للفقير ان يطالبه ولا ان يلزمه ولا ان يأخذ من ماله بغير
علمه ويصير صا منا فان كان ما اخذ قايما كان عليه ان
يرده وان كان هالكا فعليه صمائه لان الحق ليس لهذا
الفقير بعينه حتي اذا ظفر بقدر ما على الفتي من الزكاة
يجرم عليه اخذه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم **سئل**
في الميت هل يجوز نقله من قبر الى قبر اخر لغير ضرورة ام لا
وهل يجوز دفن الاجنبية على الاجنبي في قبر واحد لغير
ضرورة ام لا وهل يغسل الميت اذا تورم او تنفس ام لا وهل
يغسل الكافر وكيف ام لا وهل يكرم دفن الميت في
المنقبة او يجرم ام لا وهل يكرم بيانه في منزله لغير
ضرورة ام لا وهل الكفار يحاطون بفروع الشريعة
ام لا وما فايده خطابهم بها في الدنيا وهل تحوز الصدقة
عليهم ام لا وهل اذا افعل خيرا من صدقة بخاريها في الدنيا
فقط او كيف عنه من العذاب في الآخرة ام لا وهل
يفعل ما سلف من المعاصي بالاسلام حتي التبطلت ام لا

صلوات
جنات

وما المراد بقوله تعالى يغفر لهم ما قد سلف وهل اطفا
الكفار غير البالغين في الجنة او في النار وما المراد بقوله
تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون واذا اقلتم يكونوا
خدمًا لاهل الجنة فهل في الخدمة نفب ام لا وهل
اذا استأجروا اهل الجنة يحصل انزال ام لا وهل اذا اشتت
المائة الولد يحصل له ذلك وما المراد بقوله تعالى فيها
ما تشتهون من الثمرات الا عين وهل يقومون من
قصورهم على صورتهم في الدنيا ثم يتحولون الى صورة
ادم عليه افضل الصلوة والسلام عند دخولهم الجنة
او قبل ذلك وهل يقومون من القصور باكفائهم لا كما
في الحديث وهل الشفط الذي لم يبت ذل صار كما
يبت ويدخل الجنة ام لا ولم يزوج الرجل في الجنة
ومن الحور العين وهل الروح والنفس واحد ومتغيران
وما حقيقة ما وهل تكون ملازمة للروح الذي دفن
فيه او كما قيل يكون باذا القبر من ليلة الجمعة الى يوم السبت
قبل طلوع الشفق قال ابن عماد لا يقتضي رحمه الله تعالى
يقوم الروحانية مع سبب نفوذهم ارواحهم فيروا من دار
بالبصر بطرف قدرهم جالس على قبورهم حيثما بالشكل
والصور وهل يراة القبور للرجال سبعة دون النساء
وهل يكره ذلك للمسا والشي مع الجبارة او يحرم وهل
يصل ثواب القراءة للميت والدعا فقط وهل ثواب الصلاة
كذلك يصل ام لا وسواء كانت اذا قرأ القرآن يحصل للميت
اخر سامع القرآن ام لا وهل يحصل للميت راحة بوضع الجسد
على

على القبر وكذا لا الرياحين ام لا وهل اذا تصدق بخص
كل ميت بشي ويسميه ام لا وهل اذا تصدقت المرأة
من مال زوجها غير مفسدة بغير اذنه يجوز لها وتزوج
او يكون له فقط ولا بد من اذنه وهل اذا قال الرجل
لام ولده انت حرام علي كما يجوز اخي هل يجوز له وطئها
ام لا وما الحكم **باب** لا يجوز نقل الميت
من قبر الى اخر غير ضرورة ولا يجوز دفن الاجنبي مع
الاجنبية في قبر واحد بغير ضرورة وفي الغسقة
الواحدة يكره دفن ميت على ميت بعد ما اهيل عليه
التراب اذا لم يجعل بينهما حرا قال الحدادي
ولو حفر واقبرا فوجدوا فيه ميتا او عظما قيل يدفنون
ما حفروه ويجفوا غيره الا ان يكون قد فرغ منه وظهر
فيه عظما فانهم يجعلون العظام في جانب القبر ويدفن
الميت معه واذا اتوا من الميت او نفسه ولم تنقل اعضاوه
يصب عليه الماء في شريح المهاد بغير اذنه او وجد
اخراف ميت او بعض بدنه لم يغسل ولم يصل عليه بل يدفن
الا ان وجد اكثر من النصف من بدنه فيغسل ويصل
عليه او وجد النصف ومعه الناصر فحينئذ يصل عليه
ولو كان مشقوقا نصفين فوجد احد الشقين لم يغسل
ولم يصل عليه والكا فرادى كان له غسل يغسله وكيف
ويدفنه والحدادي من الغسقية لقوله عليه افضل الصلاة
والسلام الحمد لله والشوق لغيرنا واذا كان في موضع سبال
القبر فلا بأس بان يجعل فيه الشق للضرورة واما الحرمه
على



مع
الحدادي من الغسقية

فان الحرمة لا تثبت الا بدليل قطعي ولم يرد وكبره بيانته
في منزله بغير ضرورة والكفار يتخاطبون بالامر بالايام
وبالمشروع من العقوبات وبالعاملات في حكم الواخذ
في الآخرة وكذا ببدء الخطاب بزيادة العقوبة عليهم
زيادة على تركهم الايمان ولا يجوز دفع الزكاة اليهم
وتجاوز دفع كايثر الصدقات الواجبة والتطوع والكفا
وصدقة الفطر والندى وصدقة النفل لقوله عليه
الصلوة والسلام **قال** في شرح العدة فان قيل
قوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره الا انه
جملة شرطية وكلية من في معرض الشرط تقيد العموم فيلزم
ان الذي اذا كان صالحا والى مثقال ذرة خيرا ثم
ما تفرأ ان يري خيرا ذلك الخير وهو باطل بالاجماع
والجواب قيل معناه يره في الدنيا ليرد الآخرة ولا خير
له كما ان من ما انه مؤمن تائبا فانه يري في الدنيا خيرا
مما ارتكبه من سيئة بان يعصيه بعض مضاييق الدنيا
ليرد الآخرة بريئا من الآخرة **ثبت** من الذنوب
وقال ابن عباس رضي الله عنهما ليس من ولا كافر
يعمل خيرا او شر الا اراه الله اياه فاما المؤمن فيغفر
له سيئاته ويثبت له حسناته واما الكافر فيرد حسناته
ويعذب بسببها واما الكافر اذا اسلم بغفر الله له كل شيء
حتى التبعات عند بعض العلماء **وقال** في الكشاف وقيل
معناه ان الكفار اذا انتموا عن الكفر واسلوا عن الكفر
لهم من الكفر والمعاصي وخرجوا منها كما تسلك الشجرة من الجوز
ومنه

ومنه قوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يحى ما قبله وقالوا
الحوي اذا اسلم لم يبق عليه تبعة واما الذي فلا يلزمه
قضا حقوق الله تعالى ويبقى عليه حقوق الادميين
والامام الاعظم توقف في اطفال المشركين وقال في شرح
العدة واما اولاد الكفار اذ امانوا قبل ان يعقلوا
فيهم خلا عن اهل السنة والجماعة **قال** محمد بن
الله انا اعرف ان الله تعالى ان الله لا يعذب احدا بغير
ذنب **وقال** بعضهم انهم يخدم اهل الجنة وليس في الجنة
تعذب ولكن الخدمة لمن باب الكرام المرسن واما المناخنة
في الجنة عن ابي امامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاضل اياما في الجنة قال وخاض خما ولكن لا متي ولا منية
اي ولا موتة وهذا اذا استثنى الولد يحصل فقد روي
الترمذي في جامعه عن ابي سعيد الخدري قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن اذا انقضت
الولد في الجنة كان حمله سنة في ساعة واحدة كما يشتهي
وقد اختلف اهل العلم في هذا فقال في الجنة جماع ولا
يكون ولدهم كراوي عن جماعة من السلف واحسن حديث
الباب حديث عن ابي سعيد لكنه غريب جدا **وقال**
في حاوي الماد فاح الباب السادس والاربعون في ذرع
الجنة قال تعالى وفيها ما تشتهى الانفس وذلك لا يخفى
عن البهررة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوما يحدث
وعنده رجل من ابناء بية اذ رجلا من اهل الجنة استاذن
ربه عز وجل في الذرع فقال له اولست فيما استهيئت

فتعال تبلي ولكن احب ان ازرع فاسرع ويدر فبادر الطرف
نباتته واستنواوه واستنجداه وتكويره امثال الجبال
فبقول الله عز وجل ونذ يا ابن ادم فانه لا ينجعك شيء
فتعال يا رسول الله لا تجرد هذا الاقرشيا وانصاريا فانهم
اصحاب زرع اما نحن فانا يا اصحاب زرع فضحك رسول
الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري قال البغوي
في التفسير وساق السند قال قال رجل يا رسول الله
اخي الجنة خيل فاي احب الخيل فقال صلى الله عليه وسلم
ان يدخلك الجنة ولا تشك ان تترك من ياقوتة
حمر فقتطيرك في اي الخير ثبت افعلت فقال اعزاي
يا رسول الله في الجنة ابل فاي احب الابل فقال يا اعزاي
ان يدخلك الله الجنة اصببت فيها ما اشترت نفسك
ولدت عبيدك ويؤمنون من قبورهم حفاة عراة عزلة
قال في تذكرة القريظين ابن عباس قال قال قام فينا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بنوعظة فقال يا ايها الناس
انكم تحشرون الى الله حفاة عراة غرلا كما بدأنا اول خلق
نعيده وعدا فلينا انا كنا واعلم الاول وان اول
من يكسى يوم القيامة ابراهيم الاوانه سيجو ابراهيم
من امي فبنو خذوات الشمال فاقوله يا رب اصحابي
فتعال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاقول كما قال
العبدة الصالح وكنت عليهم شهيدا ما مت منهم الي قوم
العزير الحكيم قال فتعال لتايتا الوامد من مزلتين
علي اعقابهم منذ فارقتهم اخرجه البخاري ثم قال في الباب
الذي

الذي بعده وذهب ابو حامد في كتاب كشف علم الاخرة
الي حديث ابي سعيد الخدري قال قال الغزالي انما صوماكم
فان امي تحشر في كافها وسائر الامم عراة رواه ابو
سفيان في مسند اقال الشيخ رحمه الله وهذا الباب
لم اقف عليه فانه اعلم بعينه وان صح فيكون معناه
فان امي الشهدا تحشر باكفها ما خفي لا متنا فضل الاخبار
ولا بعدا من هذا الباب ما تقدم اول الكتاب من ان
الموتى يتراورون في قبورهم يا كافهم وان ذلك يكون
في البرزخ فاد اقاموا من قلوبهم خروا عراة ما عدا
الشهدا والله اعلم قال في شرح العقائد بيوعت
الله الموتى من القبور بان تجمع اجزا وهم الاصلية واما
التسقط الذي لم تنتم اعصاوه هل يحشر روي عن ابي
حنيفة انه اذا نفخ فيه الروح يحشر والا فلا والذي يقتضيه
مذهب علي بن ابي طالب ان استبان بعض خلقه يحشر
وهو قوله الشعبي وابن سيرين قال في شرح العدة للقون
وقال في حادي الارواح والاحاديث الصحيحة انما فيهم
الكل منهم زوجين وليس في الصحيح زيادة على ذلك
فان كانت هذه الاحاديث محفوظة فاما ان يراد بها
ما لكل واحد من السرار زيادة على الزوجين ويكونون
في ذلك على حسب منازلهم في الجنة والكثرة كالخدم والولاء
واما ان يراد به ان يعطي قوة من جماع هذه العدة
ويكون هذا هو المقطع فزواه بعض هؤلاء المعني فقال
له كذا وكذا ووجه وقد روي الترمذي في جامعه

من حديث قتادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يعطي المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا من الجماع قيل يا رسول الله
او يظن ذلك قال يعطي قوة مائة حديث صحيح فاعلم من
رواه يقضي اليه مائة عذرا رواه باللعن او يكون تقاوم
في الشئ يحب تقاومهم في الدراجات والشيخ رحمه الله
تكلم على هذه الاحاديث بان ساق احاديث كثيرة في عدد
الزوجات في الجنة والذي صححه هذا وصنف تلك
الاحاديث وأولها على نقد سير السجدة قال ابن القيم
فصل وأما المسئلة المتوفية عشرون وهن هل
الروح والنفس شي واحد او شيان متغايران واختلف
الناس في ذلك فمن قائل هما واحد وهم الجمهور ومن قائل هما
متغايران ونحن نكشف سر المسئلة بحول الله وقوته
قال الجوهرية النفس الروح قال خرجت نفسه ثم قال
قلن والنفس في القرآن تطلق على الذات بحملتها بقوله تعالى
فسلموا على انفسكم وقوله تعالى وهى النفس عن الهوى وقوله
تعالى ان النفس الامارة بالسوء وأما الروح فلا تطلق على
البدن لا بافراده ولا مع النفس سميت الروح روحا
لان الحياة البدن ولذلك سميت الروح لما يحصل بها
من الحياة فسميت النفس روحا لخصول الحياة بها وسميت
نفسا اما من الشئ المنفوس لنفاستها وشرفها وأما من نفس
الشئ اخرج فذلك قوة حركية ودخولها في البدن سميت
نفسا ومنه النفس بالحركة فان العبد كلما قام خرجت
منه فاذا استيقظ رجعت اليه فالفرق بين النفس والروح
فرق

فرق بالصفات لا فرق بالذات ويقال فاصت نفسه وخرجت
نفسه وقارفت نفسه كما يقال خرجت روحه وقارفت روحه
ثم اطلال الكلام ونقل اختلاف الناس الي ان قلت اما الروح
الذي تتوفي وتقبض بهي روح واحدة هي النفس والحق حقيقة
الروح فلا يعلم الا الله سبحانه اعني حقيقة ما وعلمه عن الخلق
وأما مستقر الارواح بعد الموت فقد ذكر ابن القيم فيه
اختلافا كثيرا الي ان قال فان قيل قد ذكرتم اقوال الناس
في مستقر الارواح وما حد لهم اثم فما هو الراجح من هذه
الاقوال حتي نستقده قيل الارواح متقاربة في مستقرها
في البرزخ اعظم تقاربا منها ارواح في الاعاليين في الاالا على
قلبيات في الاعلا وهي ارواح الانبياء صلوات الله وسلامه
عليهم وهم متقاربون في منازلهم كما رآهم النبي صلى الله عليه
وسلم ليلة الاسراء ومنهم ارواح في خواصل طير خضر تشرح في الجنة
حيث شاءت وهي بعض الشهداء الاجمعة بل من الشهداء من تجسر روحه
عن دخول الجنة لدين او غيره ومنهم من يكون محبوبا في قبره
ومنهم من يكون مقره بباب الجنة ومنهم من يكون محبوبا في الارض
لم تغل روحه الي الملا الا على الروح بعد المعارقة تلحق بها شكلها
واخوانها واصحاب علم فتكون معهم هناك وانت اذا تاملت
السمن والاثار في هذا الباب وكان لك بافضل اعتناء فرت حجة
ذلك ولا تظن ان بين الاثار الصحيحة في هذا الباب تعارضا
فانما كالمحقق يصدق بعضها بعضا لكن الشان في فهم معرفة
النفس والحكام وان لها شانا غير شان البدن وانما مع كونها
في الجنة فهي في السماء وتقبل بغنا القبر وبالبدن فيه وهي اسرع

حركة واستقالا وصعدا وهبوطا وتنقسم الى مرشلة
ومحبوسة وعلوية وسفلية ولها بعد المفارقة صفة مرض
وسقم ونعيم والم اعظم اعظم مما كان لها في حال اتصالها
بالبدن كمن لم يذوق الحسرة والام والعذاب والمرض والعسر
وهناك اللذة والراحة والنعيم والاطلاق وما اشبه
حالتها في هذا البدن بحال البدن في بطن امه وحالتها
بعد الفارقة بحالتها بعد خروجه من البطن الى هذه
الدار التي نشأت والفتها واكتسبت فيها الخير والشر واسما
الستفادة والشقاوة هذا كله كلام ابن القيم في كتاب
الروح ونقل ابن القيم في اول كتابه عن عايشة ارمي الله
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من رجل يزور قبر
اخيه ويجلس عنده الا اشتاق اليه ورد عليه حتى يقوم وعن
ابي هريرة قال اذا مر الرجل بقبر يعرفه فسلم عليه يرد عليه
السلام وعرفه واذا امر بقبر لا يعرفه فسلم عليه اود عليه السلام
حدثنا محمد بن الحسين حدثني يحيى بن بشطام عن رجل من ولد
عاصم الخدري قال في منامي بعد موته بسنين فقلت اليس
قدمت قال لمي قلت فابن انت قال انا واسه في روضة
من رياض الجنة انا ونقر من اصحابي مجتمع كل ليلة جمعة
ومسبحتها الي بكرة انبانا ابن عبد الله المزني فيبلغني
اخباركم قلت اجسادكم ام ارواحكم قال هي ان تلبث الاجساد
واما متلاقا الارواح قال قلت هل تعلمون بزيارتنا
ايكم قال نعم تعلم يا عبيدة الجمعة ويوم الجمعة كله ويوم
السبت الى طلوع الشمس قال قلت كيف ذلك دون الايام
كلها

كلها قال الفضل يومه وعظمته واما زياره القبور للنساء
فان كان ليجد يد الحزن والبكاء فلا تجوز له الزيارة وعليه
يجوز الحديث لعن الله زيارت القبور وان كان للاعتبار والرحم
من غير بكاء والشرع بزيارة قبور الصالحين فلا بأس ان كان
عجايز وبكرة ان كان شواها وبكرة ابن المشي مع الجفافة وقراءة
القران عند القبور كما هذا في حقيقته لانه لم يصح عنه في ذلك
شي من النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكرهه محمد قال مشايخ الحنفية
ويقول محمد لورود ان قار يقرأة آية الكرسي وسورة الاطلاق
والفاخرة وغير ذلك عند القبور ومذهب السنة والجماعة
ان اللباس ان يجعل ثواب عمله لغيره ويجوز وانما ان يجعل
لدا جرسامع فلا علم في مذهب ابي حنيفة واما وضع الجريد
على القبر وكذا سائر الرطاب قال ابن حجر الاصل فيه وضع الجريد
من النبي صلى الله عليه وسلم ويقاس عليه الرياحين والبقول وقال
ابن الحاج ان الرحمة التي حصلت للميتين ببركة يد النبي
صلى الله عليه وسلم وقال مشايخ الحنفية شك او حشيش
ينبت على القبر ان كان رطبا يكره فلهذه وان كان يابس لا بأس
به واما تغيير التصديق عنه فظاهر بما رتبتم انه لا يحتاج في
القرأة فانهم قالوا ان القرأة على القبر براد الخفي ولم يجز
لا يكره ولا بأس به واما فيما عدا القرأة قال في الاختيار انه
عليها الصلاة والسلام مني بكسيتين املعين احداهما من نفسه
والاخر عن امته اي جعل ثوابه عن امته انتهى قال الزيلعي
ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ يسير كزينة
ومحوه به ون استطاع الى الروح لان ذلك ماذون فيه

متفرقات

فصل في ما يوجب حاققة
الى الصلوة فضايت واما
اناس فكل

عادة انتهى ويحصل لها الاجر والثواب وله قال في مجمع البحار
ومن حرم على نفسه شيئا مما ملكه كان يميناً فحينئذ لا يكون
ظهاً او بطلاً او يكفر عن يمينه انتهى **في رجل**
عصب عبداً صغيراً وامسكه الى ان صار شيخاً وقد ائتم
مرة وصنع يده عليه ببرابرة من غير زيادة ثم يصير
صاناً من النافع الخدمة وهل اذا عصب عبداً او في يده
مسغة فامسكه متى نسي ما كان يحسن هل تجبره الحاكم
الصنعة ويرده كما غصبه ام كيف الحال وهل اذا غصب
جارية مغبنة ففعلت عنده ما دأب لزمه وهل اذا استهلك
انافضة وعليه تماثيل ايضاً لانا با عليه من التمثال
وما الحكم في ذلك وهل اذا قبض شيئا على سوم الشراوليم
له تماثيل يصير صاناً من اولا وهل غصب العتار موجب
للصنان اولا وهل اذا قام سوقي من حانوته الى القبلة
مثلاً او حاجة لاسنان وفيها ودائع للناس وصاغت يكون
صاناً من اولا وهل حفظ المهر لحفظ البالغ اولا وهل اذا
ادعى رجل ادا الى الغلان وقبها عليه السمع تلك الدعوى
اولا وهل اذا اشترى امه في الجيلة لعدة اشهر ايها
وهل اذا كان عند معدوف لرجل فباعه شخص بطرأوكا
ثم ادعى بعد ثبوت البيع انه باع بغير امره السمع يمينه
اولا وهل للبائع تخليتها المشتري عليه ذلك اولا وهل
الحكم كذلك فيها اذا كان المشتري هو الذي يدعى
فمنادى القعد وما الحكم في ذلك وهل ادا اودع رجل
عند اخر حماراً او بقرة فذهب المودع الى بستانه
وضمها

وضمها فيه فضاغت ايضاً من اولا وهل ادا اودع شيئاً
ووضمها تحت جنبه خوفاً من اللصوص يصير صاناً من اولا
وهل اذا دخل الحمام ومعه دراهم وديعة ووضمها
في جيبه فسرق ايضاً من اولا وهل اذا رفع رجل الى حكم
التياسة ففرجه عزيمة ارجع على الرفع اولا وهل اذا
بينه وبين اخر شركة في دار مثلاً وسكن مدة طويلة طالب
الشريك نظيره له بحاجته لذلك اولا وهل اذا اختلعت
المرأة على مسالك ولها من ممتلكات الوليد يوم مصي
سنة او ارجع بقيمة ذلك اولا وما الحكم **الحكم**
بما نصه في الخلاصة في سبب غصب العبد الصغير
قال ولو غصب شاة او حماراً فاحقه ايضاً من النقصان
واما اذا غصب عبداً قادياً او حماراً فغصب القران والحبر
او عمال من الاعمال فانهم ايضاً من النقصان ايضاً بان يقوم عالماً
وغير عالم فيضمن النقصان وهو تفاوت ما بينهما ولا يجبر
الحاكم على امساكه حتى يتعلم ما سمي واما مثيلة الجارية
الغنية فقد قال في المنتقى رجل غصب جارية مغبنة
فملك في يده فعليه قيمتها غير مغبنة بخلاف ما اذا
استبدل انما وعليه تماثيل حيث يضمن قيمته متفقون
ان لم يكن للتمثال روح واما القبوض على سوم الشرافية
اختلاف فقال في البعض قال بعضهم يصير صاناً بمجرد
الوضع وفي ظاهر الرواية لا يكون مضموناً الا بعد بيان الكمن
والصحيح ظاهر الرواية واما مثيلة غصب العتار فقال
في الحاوي غصب العتار غير موجب للصنان الا في ثلاثة

فيما بالاحتياط فادخلوها في الفصل وهذه تسمى غاية اشتراط
فقد بان انك انما تتعذر دة لزم الاستدلال بتعارض الاشياء
وهو ان من الغايات ما يدخل ومنها ما لا يدخل فاحتملت
هذه كل منها فلا تدخل بالاشياء ما بعد المرفوع والكعب
في دخولها في سمن اليد والرجل **اشتباه** فنتقدم برؤسوله
تدخل ويعد من الاصل المقرر وهو ان ما بعد الغاية ان دخل
في السهمي ولا ذكرها دخل والا فلا تدخل بالاشياء فقد بان انك
ما ذكرت من الاحتمال والشد ولا بد ان تكون بمعنى مع
كما في قوله تعالى ويردكم قوة الي فو تكلم الي مع قوتكم وهي في
البيان كذا كذا اذا حلف لا يكلم فلان لا يدخل مع انه
يدخل لئلا تترك الغاية وهو غير قاص فيه لان الكلام هنا في
مقتضى اللغة والايان مبتنية على العرف وجاز ان يخالف
العرف اللغة فبان لك ما ذكرت من الايمان ولو نهار اخلة
لا يكون قد حكا على المدعى كونه مبنيا على اللغة واما اذا دنة
صلى الله عليه وسلم الا انما مر افقته لا يستلزم الاقراض
لجواز كون فعله صلى الله عليه وسلم على وجه الستة كالزيادة
في سمع الدرس الى ان استوعبه ويكون المخلص بتدول الامري
والكعاب في السبعة وهو وجه القولين بشهادة غلبة
الاستعمال فتكون الظاهرة داخلية لغة وعلى تقدير ما قال
بشأن الجاه بدخولها فيلحق بقوله صلى الله عليه وسلم
ويلد له لبيب من النار نانا للموعود فكم تركه فيكون اقضا
صلى الله عليه وسلم عليه على المرفق وقع بيننا الله من الجيد
فتعين دخول ما لم دخله فقد بان انك ما سالت مفسدا

سبل

سبل ما الفرق بين الفرض والواجب واذ قلتم بالمعبرة
فما دليل القاييم للفرض والمقتضى للواجب وهل الادلة
كلما تقتضي القطعية ام بعضها يفيد القطع وبعضه يفيد
الظن وبما انما ثبتت الاستحباب والستة من الادلة
اجاب بما اخبره عن الشيخ الامام عبد اللطيف ابن فرشته
الروفي الخفي في شرحه على هذا الامام حافظ الدين النسفي
ان الادلة السبعية اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة
كالنصوص المقيدة والحكمة والستة المتواترة وهذا القسم
يثبت الفرض الثاني من الادلة السبعية قطعي الثبوت ظني الدلالة
كالآيات الموقلة الثالث من الادلة السبعية ظني الثبوت
قطعي الدلالة ما خبرنا لا احاد التي معهما ثانيا قطعية وبهذين
القسمين يثبت الوجوب الرابع من الادلة السبعية ظني الثبوت
والدلالة ثالثي فهو ما ظنية وهذا القسم تثبت الستة
والاستحباب وقد ظهر لك الفرق بين الفرض والواجب ليكون
الحكم بقدر دليله **سبل** هل خبر الواحد يكون حجة في حقوق
الله تعالى وحقوق العباد وما فيه الزام وما لا فيه وما
يطلع عليه من حال والنسأ وفي الفقرات والعاملات وفي
الديانات ام عمل الخبر منقاد بحسب ما يخبر عنه **اجاب**
بما اخبره نفسه الشيخ محمد بن الذبيلي اعلم ان عمل الخبر الذي
جعل حجة ان كان العمل من حقوق الله تعالى فانه يكفي فيه خبر
الواحد ويكون حجة كالمعلاة وغيرها من العبادات التي ثبتت
البرويع والعدالة واما المعقوبات فانه لا يكفي فيها خبر الواحد
لان الحدوث ثبته ربي بالمسببات وان كان من حقوق العباد

متفرقات

ما هو الزام محض كالبيع والنشر والاملاك المرسله فامنه
بنت ترط فيها سائر شروط الاخبار من النقل والبيع والاسلام
والذكورة ولغظ الشهادة مع العدد في مؤمنه يكن اطلاق
الرجال عليه كالذكورة والولادة وعيوب النساء فان العدد
والذكورة ليست شرطية فيكون خبر المرأة وان كان الزام
فيها صلاطها كاللثة والمصارف والشركات والرسالات في العدا
وانه يغيب فيها خبر الواحد وان كان صبيها يميز اسما كان
او كافرا دون العدة الختني اذا خبر صبي او كافرا فلا يملكه
فوق في قلبه صدقه فانه يجوز له ان يتصرف اعتقادا على خبره
لعموم الضرورة وان كان فيها الزام من وجه دون وجه
لكن هو من حقوق العباد كغيره الوكيل وحجر الماذول
فانه يشترط فيه احد شرطي الشهادة وهو العدا والعدالة
عند اي حينة وانما عندهما التميز بركان **سبل** في امرأة
اقرت عند شاهد بشي ولم يعرف اسمها وانسبها فهذا اذا خبر
مخبراتها فلا تارة المقررة يكتفي بذلك **اجاب** بانصه
بجامع الفضولين اذا خبر الشاهد عدلين ان هي القررة هي فلا
تت فلان تكفي هذه الشهادة في الاسم والسب عند اي
يوسف ومحمد وعليه الفتوي **سبل** في قاض حكم في حنة
باللزم والصححة مثلا هل يكون ذلك حكما بالوجب واذا
كان حكما بالوجب هل للمخالف الحكم على مقتضى مذهبه بما
خالف حكم القاضي السابق وهل اذا وقف المشتري الارض
المستوعنة للشفيع بطلاله وما تعريف الموجب في اصطلاحهم
اجاب بانصه في الفواكه البدرية الحكم باللزوم
حكم

شهادة

قضا

حكم بالوجب وكذا الحكم بالصححة ثم فسد الموجب وقال فالوجب
في هذا الاصطلاح عبارة عن المعنى المتعاقبا اضيف اليه
في ظن القاضي شرعا من حيث انه يفيض به سواء كان ذلك الذي
اضيف اليه ذلك المعنى اقتضى ذلك المعنى بذاته ام لا اما
انه مضاف اليه ومنعوله في الجملة ومن امثلة ذلك ما اذا
باع حصنة من بني اهل ارض مختكرة وقضى القاضي المختفي الموجب
ذلك فاداد الشريكي ان ياخذ تلك الحصنة المبيعة بالشفعة
ورفعت الحامدة للقاض يري ذلك فله ان يحكم بالشفعة
على مذهبه ولا يكون حكم المختفي السابق مانعا للمخالف من الحكم
بمذهبه وانما صورها الشيخ في هذه الصورة فان الاراضي
المختكرة لا شفعة فيها عند الحنفية واما اذا وقف المشتري
الارض المستوعنة بان جعلها مسجدا او مغبرة او رباطا فقال
في الفيض للشفيع ان يبطل ذلك **سبل** في رجل ادعى
على رجل شيئا معلوما ما ليسوع فيه سماع الدعوى شرعا وطلد
منه البيان فاحضر بيته شهدة له بطبق ما ادعى فقال
المدعي عليه للقاضي حلف المدعي انه محق او انه شهودة بحق
هل تجاها الى ذلك اتمنوا النقلة **اجاب** بانصه
في الخلاصة في نوع ما يجري فيه الاشتغال وما لا يجري
لو ادعى على اخر مالا واقام البيينة فقال المدعي عليه للقاضي
حلف المدعي انه محق او حلفه ان شهوده شهدة ولا يجوز لا يحلف
وكذا في كل موضع كان بخلاف الشرع **سبل** في شخص عدله
عند فقده وفاته قال بحضرة اخيه واشتهر من المسلمين
اشهد وانما انني عوضت هذا العبد لزوجه في فلانة في نظير

شهادة

وطيل

حقوقها حقوق الزوجية التي لها على زوجها من المهر والنفقة
 بما يشبه من البلدة والعبد المذكور تحت يد ابيه فلا حضرة
 الزوجية طلعت اخاه الى حاكم شرعي والعبد المذكور والنفقة
 البينة التي شهدنا على اقرار ابيته قبل وفاته بكونه عتقا
 العبد في نظير حقوقها قبل لها ذلك وما يخص في الميراث
 من الموجود **اجاب** ان كان العبد يفي بحقوق الزوجية
 وصدق الاخ على ذلك وورثي يدفع لها العبد وان لم يرث
 الاخ بذلك تدعي المرأة بحقوق الزوجية ويقدم حقها
 على الميراث لانه دين فانه استوفت حقها بقسم الميراث
 فللزوجية الربع وما بقي فللأخ **سئل** في امرأة
 توفي زوجها في سفر فملاها شهاده رجلان بانها ماتت يوم كذا
 وشهدا اربعة نزيدي عاشر شهر وعشرة ايام فهل
 للزوجية المذكورة الزواج من غير عتة او نعتد من يوم
 بلوغها خبر موته **اجاب** اذا ثبت انه مات في تاريخ
 كذا فقد انقضت العدة فان لم تعلم بومته فلا ان تنزوج
سئل في شخص عقد على بنت بالغة مطبقة للوطي
 وهرب الي الصعيد مدة عشر شهرا ثم رجع اذ ارتقت امرها
 لحاكم حنفى فقد رخصا نفقة ما دام غايها **اجاب**
 اذا ثبت النكاح فالقاضي يامرها بالاستدانة للرجوع
 عليه **سئل** في اربعة اشخاص اشتركو في شركة انذاك
 وتناولوا منهم بصناعة الشركة المذكورة وحصل خسران
 في المضايح فهل يحق للاثم الخمسة رة على حسب ما استلزم
 من المضايح ام لا واذا قلتم بذلك فامنع شخص من المالك

فتدبر رضى الاخ بدفع لها العبد
 وصية وليست ببيع لانه لا يشترط
 شرط العقد على قول فاعلم ان المالك
 بقي ما كانت حاضرة كيف يكون حاله

المذكورين

المذكورين ان يحط شيئا في نظير ما استلزم من الخسارة وهل يكون
 ملتمسا بذلك ام لا **اجاب** الخسارة على المأموال
 ويد الشريك امانة لكن الشركة صحيحة **سئل** في
 شخص دفع لآخر مال البند فعه لفلان ثم ادعى عليه بعد ذلك
 بالمبلغ المذكور فادعى فعه لفلان فهل يقبل قوله بيمينه
 ام لا وهل اذا حضر فلان الماذون له في الدفع والمكروصول
 المال المذكور لم يقبل قوله الدافع بيمينه ولا عترة
 بالكاره ام لا **اجاب** القبول قوله الدافع بيمينه
 فاذا حضر فلان والمكروصول المال اليه القول قوله ايضا
 بيمينه ولا تقبل شرا ذة الدافع اليه انه قبض فلان شرا ذة
 فرد ويرجع بماله على المديون **سئل** في رجله على رجل
 دين ثم ان الذي عليه الدين اخلا صاحب الدين
 على الشطاح من متفرقة بالدين المذكور وضمن الحال عليهم
 في الحال لانه الست العترة شرعا فهل لصاحب الدين
 مطالبة المدين بسبب العتمة المذكورة وكجبه عليه ام لا
اجاب نعم لرب الدين المطالبة على المدين بسبب
 الكفالة **سئل** في قاعة سفلية وبعلوها رواق باب
 الرواق داخل باب القاعة والقاعة داخل حوش وعلم
 باب يغلق يقفل والقاعة ساكن يارجلين من زوجين واحدها
 له ولد تزوج بامرأة فحصل بينهما وبين والده زوجا
 ووالدته وحيدته نكح كثيرا فادعى ان تنزل من منزله
 على حدة لتسلم من شهرهم فايراد والده زوجا وزوجها اسكان
 الزوجية المذكورة في الرواق المذكور والحال انهما تسلم

Copy University

من شريهم ان لم تكن ما يفعل كان باللسان ليس للفقاعة المذكورة
 جازي يسمع الاند فله والحالة هذه يلزم الزوجة المذكورة
 ان تستكن بالرواق المذكور وهل يجزى الرواق المذكور سكنا
 شرعيا ام لا **اجاب** اذا كان السكن مستقلا باب
 يتقلد والباب والمرحاض فلا عذر لها في ترك السكني وانما
 حصل لها الاذي تقيم البينة والقاضي يعزرهاهم او يوجه
 عليهم البين وان لم يحصلوا عزرهاهم يحرم على المسلم ان يذهب
 المسلم بل يحرم عليه ايذا الذي او اليهودي او النصراني
سئل في رجل متزوج بامرأة عاصية لا تطيعه
 في نكاح قليل في كل جمعة هل يسقط نفقتها وتسوئتها
 بذا لئلا لا واذا اراد والدها ان يقرر على الزوج نفقة
 لا تدرة له عليها وقال انا اكفي واشترى لها ما تريد
 علي قدر حاجي هل لوالد المذكور او الحاكم ان يقرر عليه
 جبر او هل لوالدها ان يهدد الزوج بالقتل وهل
 له اذا كان الزوج متلبس متشبه باهل العلم الجنون
 يقول له اسرق او اعمل في الفاعل وهات لزوجه الذي
 تريد او يقول له انت محبض انت ملتفت انت منه
 يريد بذلك تكلف له ذلك وهل اذا انقصه او اذراه
 ما اذا يجب عليه **اجاب** ان خرجت من منزل
 في فاشرة ولا شتم وكسوة ولا نفقة ويجرم على ذلك
 ويعزرها القاضي اذا فعلت ذلك ويجرم على ايها من
 ويعزرها القاضي واما النفقة فله قدرته **سئل**
 في واقف قال في كتاب نفقة والتكليف الباقي
 يصرف

يصرف منه الناظر على الوقف بعد عمارته في كذا ثم قال وما
 فضل من ربع التلث يصرفه الناظر على النساء الارامل الذين
 الي الواقف بقرابة يقدم الاقرب فالاقرب في ذلك الي
 الواقف فان تعذر الصرف اليهم يصرفه الناظر الي ذوي
 ارحام الواقف يجري الحال عليهم كذا ابداما عاشوا
 واما ما بقوا الموقوف عليهم باجمعهم عاد ذلك جميعه
 وفقا على الفقهاء من امة محمد صلى الله عليه وسلم النبي
 وجعل الواقف للناظر ان يزيد وينقص في التفقة على
 المستحقين الارامل والفقراء بما يراه من زيادة ونقصان
 واعطا وحرمان يفضل لا فقر منهم على غيره انتهى وهذا الناظر
 ان يزيد وينقص في التفقة على من ذكر وان يفي ويحرم
 من ذكر كما هو صريح عبارة الواقف ام لا **اجاب**
 لا رخصة النصف للمدين فكثر الكد ويصرف النصف للفقراء
 ذوي الارحام والناظر ان يزيد وينقص ويجرم في حصته
 الارامل **سئل** في رجل قال له امراته طلقني فقال
 لها انت طالق بالثلاث حرام علي وحلال لغيري ثم انه
 ثم ثلاثة ايام واراد ان يراجعها فهل له ذلك مراجعتها
اجاب لا تحلل له حتى تنكح زوجا غيره **سئل**
 في رجل رهن رهنا تحت يد اخره هنا معاد المنتفع به
 مع بقا احكام الرهن الي حين وفا المبلغ فهل اذا تلف الرهن
 يسقط الدين او لا يسقط **سئل** سوا كان للرهن يوفي الدين
 ام لا **اجاب** حيث استقار به الداهن خرج من ضمان
 الرهن ويلزم الرهن جميع الدين **سئل** في شخص متزوج

ملاق

رهن

ملاق

وهو ساكن في ملكه فلف بالطلاق الثلاث من زوجه انه
لا ينقلها من ملكه لانفسه ولا بوكيله ولا بحكم قاض فادارة
عبد قاض حنفى على انه ينقلها في مسكن شرعي فسال القاض
الزوج انه ينقلها فقال له خلعت لم انقلها فقال له القاض
احكم عليك واوقع عليك بالطلاق فاجابه بان مسكنه شرعي
وشهدت الشهود بان مسكنه الذي يملكه شرعي يرضى للزوجة
فقال له القاض ايوذن لها بان تزور اهلها وتاخذ معها
عطاها وفرشها فاذن لها الزوج فراجعت لاهلها ثم بعد ذلك
طلبها الزوج لحمل طائفة فامتنعت منه وما الى حكمه
اجاب اذا زارت اهلها لا يقع عليه الطلاق فانه لم
ينقلها والله اعلم **سئل** في امرأة لها جارية عبارة
خارجة فخلعت فخلعت شخص عملها والشخص منكر ذلك ولم
يكن اهلا لذلك فهل يقبل قولها في حقه ام لا وهل لها ان
تخرج وتغير وتتسبب لها طرق وتتهم الناس وما الحكم **اجاب**
لا يقبل قولها في حقه **سئل** في رجل سافر الى مكة المشرفة
ثم اذن اخوان يوفون ببيته من جميع الاحتياج الى حين يحضر
عليه جماعة من اهل العلم فقول المأذون ببيت المأذون من جميع
الاحتياج الى حين حضر فهل القول قول المأذون مع يمينه في جميع
ما صرفه ام بيمينته تقام على الصرف والرفع وهل الطلب عليه
من شأهم وما الحكم **اجاب** القول قول المأذون له
بيمينته في قدر ما صرفه باذنه حيث كان لا يقا ولا يكلف
بيمينته على قدره والله اعلم **سئل** في واقف او وقف وقفا
وشرط شروطا عبارة من ان اوقفه على نفسه ايام حياته

ثم

ثم من بعده لولديه هاهنا وفلان قدرا معينين في كتاب
الوقف ثم من بعده لاهلها اولادها واولاد اولادها واولادها واولادها
وعقبها ومن على مطلق هذه العبارة تشترط ذريتها في القدر
المعين بكتاب الوقف بالسوية ويستحق ذرية كل فرع منها
باستحقاق ابيه المعين له بكتاب الوقف المذكور له اولاد وهل
اذا قلتم ان القدر المعين بكتاب الوقف يكون بين ذريتها
بالسوية واستقل ذرية احدها حصنة ابيه المعينة بكتاب
الوقف شاتر جمع ذرية الاخر بما خصم على حكم شرط الواقف
اولاد وهل تشترط الطبقة السفلى مع الطبقة العليا والحالة
لم تكن مقيدة بكتاب الوقف وصورته على ما ذكرناه وما الحكم **اجاب**
نعم تشترط جميع الاولاد والذرية والنسب
والعقب في ذلك على عدد ورسم لجمعهم بواو والتشريك
ولا يقدم اعداد درجة على استقل منه وتخرج ذرية الاخر
على تلك الجهة بما زاد على ما يخصهم من الربيع انتهى **سئل**
في رجل رهن تحت آخر رهنا على دين شرعي فهل اذا تلف
الرهن المذكور يسقط الدين بسببه ام لا وهل اذا كان
الرهن لم يوف بالدين المذكور يصح ام لا بد من رهن مساو
للمدين وما الحكم **اجاب** نعم يسقط من الدين بقدر
ما يقا بل الرهن ويبقى بقية الدين يطالب المدين بما وان
كان الرهن مساويا للدين تشا فظا **سئل** في رجل دفع
اليه قاق ثوب من صفة ليدفعه فاجابه اليه ملكه بعدد قه
فوجدوه ملكه متقطعا لا يستحق به فيما هو القصد به من
الاستماع به فهل يلزم قيمته ام لا يلزمه الا ان يشترطه وما الحكم

قال في الكثر وما تلف بعمله كثر ثوب من
 من دقة مضمون قال الشارح ثم صاحب الثوب مجبر ان
 طمعه قيمته غير معقول ولم يعطه الاجر وان لنا ضمنه معولا
 واعطاه الاجر **سبل** في رجل اشترى جارية من اخر
 وكان الاخر اشترىها من اخر فترى المشتري الاخر في السوق
 مرارا ولم تدعي الحرية ثم بعد ذلك ادعت الحرية اصلية
 فهل يقبل قولها بعد ذلك من غير بينة عادية وهل اذا
 اثبتت الحرية وقدر كانت قالت للمشتري المذكور اشترى
 فاني جارية والعرف شاهد بان معنى جارية مملوكة يرجع
 المشتري عليه حيث لم يعلم مكانه بالبيع ولم يكن حاضرا ولا
 واذا قلتم له الرجوع عليه حينئذ فهل للمشتري المذكور ايضا
 مطالبة بالبيع بالبيع بذلك او لا وما الحكم **حاجب**
 اذا انقضى التسوق ثم ادعت بعد ذلك الحرية لا تقبل دعواها
 بغير بينة واذا قالت اشترى فاني رفيقة فاشترىها
 ثم قامت ببينة المأخوذة وحكم القاضي بحريتها ان كان الشتر
 يعلم مكانه بالبيع فله ان يذهب اليه وان لم يعلم مكانه يرجع على الجارية
 بالتمن ثم هي ترجع على بالبيع ان ظفرت به **سبل** في شخص اشترى
 رقيقة وقف ومن جملة ايجاره قطع ارض براضية قرية ثم
 شتخص ارضه بالقطع الارض المذكورة زرعا وثبت له عند الشاخر
 المذكور دينار شرعيا فقامت منه من حراج زراعته وشركا بها بعض
 مما ثبت عليه من الدين عند حاكم شرعي ثم ان الناظر على جهة
 الوقف طالب النارع بحراج زراعته بالارض المسوجرة على
 المشترا المذكور هل له المطالبة بذلك ام لا وجوب المشترا
 وهل

وهل ليسوخ له دعوى بالمطالبة على النارع ام لا اذا قلتم ذلك
 قبل ابطال القامصة من المشترا جرامة لا وما الحكم **حاجب**
 على النارع طلب فان الحق انما هو المشترا جرة **سبل**
 في شخص اشترى بوقف ومشروط له بجبي متحصل الوقف
 من طرقي وهلاي فاشترى جرات الخراجية من ناظر خاص
 مشروط له بالنظر في كتاب الوقف خوفا من دخول مشترا جرة
 بعسر منه استخلاص المال وصون الوظيفته عملا بشرط
 الواقف مدة ثلاث سنوات اخرها كد ابا جرة المشرا فوقفها
 باجاءير شرعية لفلاحيه على حكم عوايدهم السابقة من غير
 زيادة ولا خوف ولا شطط واشتدلت الارض المذكورة
 بالزرع صعبا وشتوتها ثم ان الناظر العام اجر الجارة المذكورة
 بزيادة لشخص شرير بعسر استخلاص المال منه لما طلعت وكثرة
 شرته وعنايه على صناع مال الوقف بغير رضا من ثقة
 وان اجرة يحصل منها الضرر لفلاحين الوقف ونقط حال الوقف
 المستقبل وقد شرط الواقف في كتاب وقفه انه لا يجوز جراته
 لمجنوه ولا تدعي شوكته ولا ما بعسر استخلاص المال منه **سبل**
 اجارة الاول مصححة او اجارة الثاني وما الحكم **حاجب**
 اذا ثبت حق المشترا جراته ما ذكر في السؤال فلا يصح جارة
 لما قلتم بشرط الواقف واما اذا كانت الارض مشغولة بالزرا
 والمشترا الذي زرعه حتى ما وثق من الزيادة من حين اجارة
 الثاني وما يصح في المدة الماضية فعلى حكم الاجارة الاولى

سجل في شخصين شريكين في مال وعليهما ديون لا تقوم متفرقة
فصارا للتجارة وعتا بامدة طويلة ثم يرد علي عشرين ولاحدها
صنامن ولما امتنته موجوده في منزل احدهما فطالب ارجاء الديون
الصنامن فخره مبلغا اذا ابدى الوجود لهما زيادة كثيرة في كل
لصنامن وضع بيده علي ما هو موجود ويختص به دون غيره وما الحكم
اجاب لا يختص الصنامن بالوجود بل هو وسائر ارباب الدين
سوا يتقسم بينهم بالحصص **سجل** في شخصين اخرجتهما
وتقوم من جملة ايجاره فطع ارض متفرقة باراضي قريية
وللفطاع زيادة بالمسح في كل عام فاجرا المستاجر المذكور قطعة
ارض لشخص بغير مسكحة والحال ان القطعة الارض الموعودة
قد اشتقلت بالزرع فقال ان يشتجرها مع جارة اخر فله الاجارة
صحيحة ام لا ثم ان الاخر سمى القطعة الارض علي مزارعها
واخذ منهم خراجا علي عاداتها الثابتة بالشع الشريف اسوة
ما جاورها من القطع فهل للاخر مطالبة علي المستاجر مع
استيفاء الخراج من المزارعين اسوة امثالها من الارض ام لا
واذا اقلتم بسخة اجارته فهل له المطالبة علي المزارعين علي حكم
ما استاجرهم ام له المطالبة واخذ القطيعة الثابتة
بالشع الشريف اسوة ما جاورهم من القطع علي حكم المساحة
الجارية العامة في كل عام **اجاب** حيث كانت الارض
مشغولة بزرع الغير فالاجارة باطلة لان الموجه بغيره تسليم
العين فحيث لم يسلم ونفذ التسليم بالشغل لا يلزم المستاجر
شي ويلزم المزارعين اجرة المثل **سجل** عن رجل دال
في سوق السلطان فحضر رجل الي السوق المذكور بامتنعة يبيع
فقال

فقال ذلك الدال من الي طابينة تكون قال لمملوك سلطان
فأخذ الدال منه مائة من الامتنعة وقادى عليها
بسوق السلطان وانتهى النداد علي ما فيها من حضر الي
السوق واخذ الدال لاجتالته وتفرقا ثم بعد ذلك رتب
ان ذلك الشخص ليس بمملوك سلطان وانه رقيق وان تلك
الامتنعة لسيد الذي هو مال له وهو مقيم عند سيده
فبعد ذلك حضر سيده الي الدال وقال له ما اعرف تلك
الامتنعة الا منك فاحضرها لي ففعلوا الحال ما ذكره
الدال المذكور ذلك ويضمن ام لا يلزمه ولا ضابط علي ذلك
سجل الدال امير لا يلزمه شي هذه الصورة
في رجل تزوج بامرأة ثم تزوج باخرى ففقد
العقد اشترط علي نفسه انه متى سافر يزوجه
الثانية الي الخمار او غيره تكثر زوجته الاولى بعد
مضي سنة عشر يوما طالفة ثلاثا فاحدة ففقد بها
ثم ان الرجل سافر بالزوجة الثانية وقد انقضت
عدة الخلق لها فهل يكون الطلاق المذكور باين امر هي
وهل الاخر بعد سنة ولا عناية باهم يقبل من غير
بينة اول **اجاب** تكون الزوجة طالفة
بائنة ولا يرد لها الا بعقد جديد ورضاها **سجل** في
رجل علق زوجته ثقبين سرجلية انه كذا ما تزوج عليها
زوجته غيرها بنفسه او بوكيله او بغيره او بوجه الوجه
تكون الذي يتزوج عليها طالق ثلاثا ثبت ذلك وحكم
به ما في ذلك للشافعي وغيره نقضه والحكم باطلاله ام لا

وهل للزوج فيما علقه بعد الحكم به اولا وهل له فسخه في التزوج
عليه مع بقاها في العمة وعدم وقوع الطلاق **الاجاب**
مذهب علمائنا المتأخرين صحيح وليس له الرجوع والرجوع فيما في
السؤال لمذهب الحاكم وليس له فسخه على ما ذكره القليلين
سئل في رجل يربط البلاء بم في شاطئ البحر من غير سباح
ثم ان رجلين مربوطا عنده هما رجل ثم ارسله رجلان اصحابهما
اخذ حمارا منهم وبعد ساعة جا واليه وقالوا له هات الحمار فانه
لما ارسلنا احدهما واحدا وتاخر واحدا فقالوا له نسلك
للسوبا شي ان لم نعرف وجا وارفقتهما بقائه وجماله وقالوا
نشهد عليك فخاف من ثبت السوبا شاه واعترف انه نسلكه
فهل يلزمه ذلك ام لا **الاجاب** من ثبت كونه اكره عليه
اعترافه بنسلكه المذكور لم يلزمه شي بسببه
في شخص اشترى من شركه حصنة في عقار فادعي الوارث
البيع في مرض موته محاباة والمشتري البيع في الصحة فلا
محاباة فهل القول قول المشتري لان الاصل الصحة فلا محاباة
ام قول الوارث وهل اذا كان محاباة فهل يقوم الصحة البيعة
خالية عما احده المشتري من بناء وتقل تربة واصلاح
ابواب ونبايبك وغير ذلك ام لا وهل يخرج القدر المحاباة
مخرج الوصية ويكون من الثلث والبيع صحيح ام كيف الحال
الاجاب ما احده المشتري يمكن البهائم والفراس له
وادعي الوارث محاباة تقوم الارض التي ماتت البهائم وتزكها
فيضرب الوصي له فيما اوصي له به وما فضل يرد على الورثة
سئل في رجل اتا جر شخصاً يحمل له قاشا ولم يسم له
اجرة

اكره

اجرة فاخذ الاحمال وضعها في مكان مع عدة احوال وعلى
الاحمال رجل فأيام عليهم ففتق سارق جنب الفرة واحذمتها
فماشا ما يبركي الحال ما عدته ففان صاحب الاحمال قيمته
الماخوذ الفان نصف ثم ان صاحب القماش باع ما تاخر من القماش
وضم الي ذلك ما عدم من القماش صفقة واحدة فهل
هذه الاجارة صحيحة ويلزم الحال القاشا لا وهل البيع
مصحح ام لا **الاجاب** الاجارة المذكورة فاسدة
لعدم تشيئة الاجرة والاحمال امانة في يد المستاجر
فاذا فسدت الاجارة يلزم الحال شي باجماع مشايخنا
بعض على ذلك صاحب المجمع عند قوله والاجير الشتر كما بين
واما البيع فباطل باجماع مشايخنا لانه جمع فيه بين معدوم
وموجود صفقة واحدة وذلك مفسد للمنفعة
سئل فيمن ادعي على شخص انه وصي فلان الميت من قبل
القاضي وانه له على الميت القدر الغلابي باقية في ذمته
الي حين وقاته فبطل الدعي عليه فاجاب بعزلت نفسي
فهل يغزل به ذلك ام لا واذا قلتم لا يغزل به فلهذا اذا اقيمت
بينة شهدت على الميت انه نسلك منه العن الغلابية
او اشترها منه بكذا تكون الشهادة مطابقة للدعوي
حيث يترتب عليها الحكم ام لا بد من ان تقول الشهود ان القدر
الغلابي باقية في ذمته الي حين وقاته وما الحكم **الاجاب**
هذه الشهادة غير مطابقة للدعوي
فان الدعوي وقع في ذمته في الزمة والشهادة وقعت
في عقد الشرا فلا مطابقة بين الدعوي والشهادة فلا بد

شهادة
على مطابقة الدعوي للشهادة

ان نقول الشهود ان ثمن الببيع باق في ذممة المشتري الى حين وفاته **س** في وفاته كما نأظر شرعي متناهل على وقوف شرط الواقف وتولي عليه نأظر حسبة فنأظر لنا نأظر الحسبة ان يتولي فنأظر مال الوقف المذكور والنأظر الاصل بصيغة النظارة ام القابض للمال اما هو الاصيل ونأظر الحسبة يراقبه في مضارفا الوقف حتى لا يدع حقا لا فعله على وفق ما شرط الواقف فاذا كان المتناهل يفعل ذلك بغير امر ولا نهي من احد فليأمر نأظر الحسبة معارضته في شيء مما فعل وهل نأظر الحسبة ان ينادع الاصل في عمارة منتهى يمكن اصلاحه بالترميم انه لا بد من هدمه واستئجاره بنا جديا وهل اذا ظهر من نأظر الحسبة ان لا غرض له في هذه النظارة الامعالة النأظر الاصل يستحب له ذلك العزل وما الحكم **اجاب** النأظر الاصل بشرط الوقف له ولاية الفسخ والقول ونأظر الحسبة كهيئة المشارف له وفي العمارة ينظر الى الاصل للوقوف فان كان الوقف يحتاج للترميم ليس للنأظر الاصل والنأظر الحسبة ان يهدما ويعمرهما لا حاجة اليه فان في ذلك ضياع غلة الوقف على الفقراء وعليهما ان يعلما هو الحال للوقف والله اعلم **س** في امرأة اقتدت بامام فهل فساد صلاة من حادثه موقوفة على نية امامته حتى لو لم يبر اما منها لا تقرب محاذتها وسوا تقدمت او تاخرت وما شروط المحاذاة وهل اذا سلم الامام في المكتوبة ينتقل من مكان الفريضة ام ينصرف وسواء كان يكون التقليل بعد اذ لا وهل لا يتدبر القوم بظهوره او يواجه القوم بوجهه وهل الملك في محل الصلاة

الصلاة افضل ام انصرف وهل نباح القنوت في الوتر اذا نزل بالمسلمين ناذرته وهل يكره ان يجعل لبلا في فقص ام يطلقه وماذا والطفين من الحياة وما الرشوة التي يحرم تقاطعها وما الخيلة في ابا حنيفة وهل تضمن الظير ما اخذ من حلي الصبي او ضاع في يدها وهل اذا جرح في بلدة وتقل من تلك البلدة فمات عند اهله بعد تحلل البرء فهل يجب دية على اهل البلدة التي رفع بها الجرح ام يبروه بقطع النسبة عنهم وهل اذا وجد قتيلا في دار نفسه يكون هدر ام دية على اهل سكنه وهل القول قول الاب في الجرائم قوله العا الزوج بعد موت المرأة ام المرجع العرف ومن العدل وما قيل في تعريضه وهل اذا اعتاد شخص مكانا من مسجد فجا اخر فجلس فيه هل ان يقبض من ذلك المكان وهل يكره تخصيص المكان او لا وهل اذا مات شخص وترك امته ادعت انه دبرها في حال الصحة وادعت ورثته انه دبرها وهو محلط القتل بالقول لمن وهل اذا قال المشتاجر ان دار اذنت له في عمارة فهدمها وادعى مصرفا يستوعب اخرتها سنة وانما القيم قال القول لمن وهل اذا ادعى على رجل ما الاظلم من البنان فاقام بيته فقال المدعي عليه خلفه ان الذي اقام البيته حق هل له ذلك او لا وهل اذا اقر رجل قاتلا قتاله القتل للورثة او فعوا الي ما اقر به فقالت الورثة انه قد اقر كاذبا فلم تجز اقراره قال القول لمن وهل لهم تخليفه وهل اذا اشترى جار بنة حلي فولدت عند المشتري فهل هذا عيب يخاصم البائع من اجله او لا وهل اذا ماتت بالولادة

يرجع بالنقصان ام بكل القيمة وما الحكم في ذلك **الحكم**
 بما نصه في الخلاصة اقتدت بامام وتوي امامتها
 في الفريضة فقامت بحجبه لم تنفقد حرمة الامام
 هو العييج وفي الشمني شرح الغاية امرأة اقتدت بامام
 فقامت بحجبه فسدت صلواته وصلواتها وصلاة المأمومين
 خلفه لفساد صلواته فعلى الاول الفساد من كونه توي
 امامتها وعلى الثاني من كونها قامت بحجبه وفي الذخيرة
 والمحيط اذا احاذته المرأة بعد ما شرع وتوي امامتها فتاخير
 بلاشارة فاذا فعل فقد اخره فيلزم من الثاني حرمانه من
 نقسده صلواته دون صلاة امامه وكذا اذا تقدمت
 على امامه واقتدت به لم تنفسد صلاة الامام وتنفسد
 صلواتها للتقدم على الامام او لعدم التزامه بصلاتها
 وللمسئلة شروط لابد من بيانها الاولى ان تكون القبلة
 مشتركة محرمة وادخلوا اقتدت نواوية للعصر يصلي
 الظهر فلم يصح من حيث الفروض وصح نفل فحاذته ففي
 فساد صلواته **روايتان** ولا تنفسد اذا احاذته في الطريق
 للظلمة في الاصح الثاني من الشروط ان تكون المسئلة
 مطلقة وهي التي ذات ركوع وسجود والثالث من الشروط
 ان تكون المرأة من اهل الشهوة وان تكون كانت عجميا
 فيجوز فيه عن لم لم تبلغ حدها وحدها سبع سنين وقبل سبع
 والاصح ان تكون سالحة للجماع ولا فرق بين الأجنبية والمحرم
 الرابع ان لا يكون بينهما حائل فلو كان مدح المجادة وادناه
 قدر هو خثرة الرجل الخامسة ان تكون المجادة في ركبن
 كامل

كما مل حتى لو تحركت في صف وركعت في اخر وسجدت في ثالث
 فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف
 السام من ان تتحد الجماعة فان اختلفت كما في جوف الكعبة وبالبحر
 في الليلة المظلمة فلا ثم المرأة الواحدة تنفسد صلاة ثلاثة
 وقد تقدم والمرات ان تنفسد صلاة اربعة واحد عن
 يمينها وواحد عن يسارها واثنان خلفهما واثنان
 يفسد صلاة واحد عن يمينهن واخر عن يسارهن وثلاثة
 ثلاثة الى اخر الصفوف واقام مسئلة مكث الامام في صلاته
 بعد مراعاة من الصلاة فقد ذكر في الخلاصة ما صورته
 واذا سلم الامام من الظهر او المغرب او العشاء يكره له المكث
 قاعدا لكنه بيوم للتطوع ولا يتطوع في مكان الفريضة ولكن
 يحرق يمينه او يمينه او يمين اخر وان شارجع الى يمينه
 فيتطوع فيه وان كان مقتديا او يصلي وحده ولبس
 في مصلاه يدعوا جازوا ان شاء الحرف يمينه او يساره
 او قام للتطوع في مصلاه او تقدم او تاخرا ورجع الى
 يمينه هذا في الاوقات التي يكره التطوع بعدها
 واقام في القبلة التي يكره التطوع بعدها كما في العصر
 فانه يكره المكث قاعدا في مصلاه مستقبل القبلة لا يلبس
 صلى الله عليه وسلم سمى ذلك بدعة ثم المصلي بالخيار ان شاء
 ذهب وان شاء جلس في محرابه الى طلوع الشمس وهو افضل
 فان مكث في مصلاه مستقبل القوم بوجهه ان لم يكن بجذابه
 مسوق فان كان يحرق يمينه او يساره هو الصحيح فاما الفتوة
 في السور فقد ذكر في الغاية واذا انزل بالمسكين نازلة

بقيت الامام في صلاة الجهر الى ان تجلي تلك النار الذي
 واما مسئلة الطير في القنص فقد ذكر في القسمة جبر
 بل لا في قنص وعلقه فانه لا يجوز وكذلك ما يتخذ الناس
 من الدرّة والفاخت والكروان وما شاكل ذلك وان
 اطلق الطير فهو صان لما اتلفه واما ذوالطيفير فقد
 قال في الصباح جبر من الحياة على ظهره احطان اسودان
 كالحوصتين واما مسئلة الرشوة فقد قال في الشهي
 معزيا الي ادب القاضي المصدر الشريد الرشوة على
 اربعة اوجه ما هو حرام للاخذ والمعطي وهو الرشوة
 على نقل الفضل فانه لا يصير قاضيا ومثله باخذ القاضي
 على القضاء وهو حرام في الحالتين ايضا ولا ينفذ قضاؤه
 ولو كان بحق وما يدفعه الخصم الخوف على نفسه
 او ماله وهذه حرام على الاخذ لا الدافع وما يدفعه
 الشخص ليروج حاله عند الحكم فهذا لا يحل للدافع
 لانه فيه ضياع المال بلا فائدة وحرام على الاخذ ايضا
 لان فيه اكل اموال الناس بغير حق فلو اراد الحيلة في الاخذ
 يستاجر الدافع الاخذ يوما بكذا رهما فهو جائز واما
 مسئلة صان الطير فقال في الفيز ولو ضاع الصبي
 او ثيابه فلا ضمان على الطير وعليه الفتوى واما مسئلة
 ما اذا جرح في قبيلة وتقلبها فقد قال في الكافي اذا
 جرح رجل في قبيلة تنقل الى اهلها ماتت عندهم من تلك
 الجرح فانه كان صاحب فراش حيث ماتت فاقسمت له والدية
 على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان ولا قسمة
 وقال

الرشوة على اربعة اوجه

وقال ابو يوسف لادبته فيه ولا قسامة في الوجهين
 وجه قول ابو يوسف ان القسامة والدية في قتيلا
 موجود لا يعرف له قاتل والجرح ليس يقبل وجه
 قوله اي حبيقة ومحمدان الجرح اذا كان صاحب
 فراش فهو مريض والمراد ان نقل به الموت يجعل
 كالموت في اول سببه في حكم التقرقات فكذلك في
 القسامة والدية يجعل كانه مات حين جرح في ذلك
 الموضع بخلاف ما اذا لم يكن صاحب فراش فهو في حكم
 التقرقات كالصحيح فكذلك في القسامة والدية
 على هذا المخرج اذا وجد جرح على ظهر انسان يحمله
 الي يتيته مات بعد يوم او يومين فان كان صاحب
 فراش حتى ماتت فضا منه على الذي كان يحمله كالوكان
 على ظهره وان كان يذهب ويحي فلا شيء على حامله
 وكذا اذا تخلل برؤيين الجرح والموت قطع النسبة
 اليهم واما اذا جرح رجل قتيلا في دار نفسه فدينته
 على من قتلته لو رثته عند اي حبيقة وقال
 لا شيء عليهم واما مسئلة الجرح فقال في الفصول
 العمادية ان ينظر فيه الى العرف ان اقتضى ان الاب
 يرفع الي استه جهرا لا عادية كما في ديارنا كان القول
 في ذلك للزوج وان كان العرف مستثرا كان القول
 للاب وهو المختار وعليه الفتوى واما مسئلة العدة
 فقال مستأجنا من اجنت الكاير ولم يصير على الصغار
 واحسن ما قيل فيه ما ذكره الفخر الزيلعي وعذاه الي

نقرضه المدل

الامام ابي يوسف ان العبد في الشبهة ان يكون
 محتسبا للكفاير ليس مصرا على الصف ابروان كان
 صلاحه اكثر من فساده وصوابه اكثر من خطايه
 واما مسئلة ما اذا اعتاد مكاني المسجد فقد
 قال في القنية راقا **فقد عت** له في المسجد موضع
 معين مواظبه عليه وقد شغل غيره ليس له ان يخرج
 عنه وعندنا كره تخصيص مكان في المسجد لنفسه لانه
 يخل بالحشوع واما مسئلة تدبير الامه فقد قال في
 القنية انه ادعت ان مولاه اذ برها وهو حاضر
 العقول واقامت على ذلك بنية واقامت الورثة
 بنية انه حين صدور البند ببركان تملوط العقول
 فبنية المرأة اولى ويؤيد ذلك ما ذكره في البحر
 المحيط اذا خالعت امراته ثم اقام بنية انه حين صدور
 التفريق كان محمولا واقامت المرأة بنية على كونه
 عا ولا بنية المرأة اولى واما مسئلة اذن القية
 بالعمارة فقال في القنية اذا قال القيم والمالك
 لستنا جبر الدار اذنت لذي في عمارة فاعملها باذنك
 من القيم او المالك فانه يرجع على القيم او المالك بما عمل
 به اذا كانت منفعة العمارة راجعة الي المالك او القيم
 وليس فيما مضى بالدارك بالوعنة او شغل بعض الناس
 فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع ويقبل قول المالك والقيم
 في المحمل وتبين من مشايخنا من قال يقبل قول المتاجر
 في مقدر ارماله مرفقة مع يمينه واما مسئلة ما اذا
 ادعي

ادعي على رجل مالا او فيما اذا اقر فقات فقد قال في طبع
 الفصولين اذا ادعي رجل على رجل مالا واقام بنية
 ففقدني عليه القاضي فقال المدعي عليه حلفه ان الذي
 ياخذ به بخوليت له ذلك واما اذا اقر فقات فطوليت
 ورشته بما اقر به فقالوا قد اقر كما ذبحا فلم يخرا قراره
 والمقرر علم بانه اقر كما ذبحا فحلفه على ذلك ليس له تخليفه
 لان وقت الاقرار لم يكن حقه متعلقا بماله فبصره الاقرار
 به وحيث تعلق حقه به لم يتعلق بمصارحها حكما للمقد
 له ليشترط له ولاية تخليفه واما مسئلة الجارية فقد
 قال في الخلاصة اشترى جارية جلي فولدت له ولد
 المشتري ليس له ان يخاصم البائع في هذا الحمل لانه
 عيب قد ذهب فصار كغيره من عبيد قد ذهب وهذا
 قول ابي حنيفة وابي يوسف فان ماتت الجارية
 بالولادة في يد المشتري ولم يعلم بالحمل فانتفى
 نقاسها فانه يرجع بالتقصان وقيل بكل الثمن
قال في شخص له على اخيه دين ثم ان المديون انتقل
 بالوفاء وله ولد فقال لصاحب الدين ان دينك
 الذي عند والدي حق وصدق باقي في ذمتك
 والدي الي حين وفائه وضمنته وكفيلته لك في ذمتي
 وما لي فمك يكون ذلك القول ضمانا يلزمه به لانه
 دفع المال وهل للولد تخليف رب الدين ان دينه
 باقي الي حين الوفاة ام لا وما الحكم **اجاب**
 ان المولد المالك في حصته حيث اعترف ببقا الدين

المشتري جارية

مثلا لا يكره وان كان اكثر من ذلك فمات مسئلة الجميع
 بالفراة فقال في الخلاصة مخرج بنا الي المشتري الجميع
 بالفراة لا يكره لانه كان يقر عند ابي حنيفة
 واي يوسف بالاحكام وقال اكثر المشايخ ان جميع مكره
 لا يخل فرائه ولا يجب السماع اليه خصوصاً في زماننا
 وكذا الحكم في الاذان قائما اذا قرأ شخص القرآن وهو
 يلحن في قرائته فسمعه المسلم ان كان يعلم السماع
 من القارئ في عدم الغيظ والوحشة فهو يسجل من
 الرد وان علم العداوة فهو في سعة من ان لا يرد
 عليه هذا ما رايت عليه مشايخي واما مسئلة الطرد
 والعس فقد قال ابن الحاجب اعلم اذا طرد كلما
 وجد الحد وجد الحدود والانكاسر كلما انتفى الحد
 انتفى الحدود فان الانكاسر والتلازم بينهما
 في التثبوت كقولك كل انسان نا طويحيوان وبالعس
 كل حيوان نا طوي انسان ولا عكس وبكر حيوان انسان
 واما مسئلة الحدود فقد قال في الخلاصة ما نصه
 الحداد اذا اخرج الحد يد من الكبر وهو في خانوته
 فوضعه على العلاء وضره بمطرقته فخرج شررها
 الى طرفي العلاء فاحرقه رجلا او فمات عبيته فدينه
 على عاقلة الحداد وان لم يخرق ثوب انسان فضا
 في ماله خاصة واما مسئلة السهم فقال في الخلاصة
 ما نصه جل بيده سهم قال له اخر ارم الي السهم
 الذي بيدك حتي اقتبضه واكسره فماله له فامع له
 عبيته

عبيته قد ذهب صنوها فانه لا ضمان علي الرامي ويصير
 هدر واما مسئلة الخطبة ابو يوسف فقد قال
 في عاينة البيان للامام السرخسي خمسة مسائل
 الاولى لو قرأ في احدى الاوليين واعدى الاخرين
 فحلف قوله اي يوسف يلزمه قضاء الاربعة وعند محمد
 عليه قضاء كعتين الاوليين غير اربعة في رواية
 عن اي يوسف عن الامام رضي الله عنه وقد انكر
 ابو يوسف الرواية عنه وقال رويت لدي اي
 حنيفة انه يلزمه قضاء اربع فلم يرجع بهذا القول
 واعتمد المشايخ قول محمد قال الشيخ الامام علي بن ابي
 خطا ابو يوسف محمد بن الحسن في روايتي الجامع
 الصغير خمسة مسائل احدها هذه المسئلة
 الثانية مستحاضة توصات بعد طلوع الشمس قبل به
 حتي يخرج وقت الظهر خلافا لاي يوسف انما رويت
 لانه يبطل بدخول الظهر واعتمد المشايخ قول
 محمد الثالثة المشتري من الغاصب اذا اعتق
 العبد المشتري قبل ازالة المالك البيع ثم اجاز
 المالك البيع فقد اعتق قال ابو يوسف انما رويت
 لانه لا ينفذ واعتمد المشايخ قول محمد الرابعة
 المهاجرة لا عدن عليها وتك رلا ان تكون جلي فلا
 يجوز نكاحها قال ابو يوسف انما رويت لانه لا ينفذ
 ولكن لا يقر به روي حنفي نضع حملها واعتمد المشايخ
 قول محمد الخامسة عبيد بين اثنين قتل مولا لهما



فعني احدها بطل الدم كله قال ابو يوسف ومحمد يدفع
 ربيعة الى شريكه او يقدر به بربع الدية قال ابو يوسف انما
 حكيت لك عن ابي حنيفة كما حكى عنهما وانما الاختلاف
 الذي روينه في عبد قتل مولاه وله ابنا فعني احدها
 الا ان محمد ذكر الاختلاف بينهما وذكر قوله نفسه مع
 ابي يوسف في المسألة الاولى مع ابي حنيفة في الثانية
 واعتمد المتأخر روايته مع ابي حنيفة السادسة
 رجل مات وترك ابنا وعبد الا غير فادعي العبد ان البيت
 كان اغنقه في صحته وادعي رجل على البيت الف درهم
 وقيمة العبد الف وقال ابن حنبل فتمت ايسر العبد
 في قيمته وهو حر وياخذها العريم بدينه قال
 ابو يوسف انما روايت لك انه عبد ما دام في قيمته
 واعتمد المتأخر رواية محمد فان المذهب ان التراوي
 اذا التزم روايته لا تبقى حجة خلافا لما للشافعي
 وانما مسئلة عدم تكرار الركوع فقال في فتاوي تارخا
 ما نصه تكلم متشاخا في كون الركوع واحدا في كل ركعة
 مرة وسجود مرتين فذهب اكثرهم الى انه يؤتي في اتباع
 الشيء من غير ان يقبل له معنى ولو امر بقدر ومن المتأخر
 من ذكر ذلك بحكمة فقال اما كان السجود متين في جميع
 للشيطان فانه امر بسجدة فلم يفعل فمحن سجدة شديدا
 ارغام له واليه اشار عليه افضل الصلوة والسلام
 في سجود السهو فقال هما سجدة تان ترعيما الشيطان ومن
 الناس من قال لذلك حكمة اما في السجدة الاولى اشارة الى
 انه

22
 انه خلق من الارض وفي الثانية انه يعاد اليها استدلا
 بقوله ربنا جل وعلا من خلقناكم وفيما نعيدكم الايمة
 بخلاف الركوع فان الامر لا يقتضي التكرار فلم يشرع
 تكرارا وان كان السجود كذلك لكن الحكمة فيه ما قد منا
 وانما مسئلة الكفن فقد قال في المبسوط الستة ان تكفن
 المرأة في خمسة اثواب اذ اراها ولقافة وقبض وخمار وخرقة
 يربط بالثديها فالأول من القرن الى القدم واللقافة
 كذلك والقبض من اصل العنق الى القدم والمخار ان يكون
 طوله ثلاث اذرع وعرضه من تحت ابط الى عاتقها
 ويكون فوق الاكفان ليلا يندثر الكفن عند حملها والخرقة
 طولها ذراع ونصف وعرضها ذراعين فعليه من متاجنا
 المتقدمون والمتأخرون حتى قال الحاكم المستهيب
 من زاد عليه ان ينقص فيه فقد تعدى وظلم وهو في مال
 البيت ان كان البيت موسرا وان كان معسرا فكفنه على ما
 يجب تقفنه عليه الا الزوج في قوله محمد وعندي ابي يوسف
 كفن المرأة على الزوج ولو تركت مالا وعي قوله الفتوي
 كذا في غير موضع وانما مسئلة السر المهر فقد قال
 في الثانية وعنده الى الذخيرة قال الامام الهندي اني
 في حد المهر ان يسمع غيره لان حركه اللسان لا تكفي لانه
 لا يسمى قاريا بدون الصوت وقال الامام الكرخي ان في
 المهر ان يسمع نفسه وادني المتأخرين في تجميع الحروف
 قال متشاخا قولا الكرخي اقبس واصح دليل ما روي عن محمد
 في الاصل ان شافرا في نفسه وان شاجر ولا يسمع نفسه

وادي ما يجزي من القراءة في الصلاة اية عند ابي حنيفة
وعند ما سورة او ثلاث ايات فصار لانه يسمى قاريا
بدونه فاشبه قراءة ما دون الآية وقال القدر في يجوز
الصلاة بكلمة مبتدأ وله اسم القراءة قال في النسخ
يريد به ما دون الآية مثل لم يلد ولم يولد وهو الصحيح
واختلف مستأجنا في الافضل قراءة السورة تمامها
ام القراءة باواخر السور قال الكمال ان كان اخر السورة
ما اكثر من السورة التي اراد قرائتها كان اخر السورة
افضل والا فالسورة افضل وينبغي ان يقرأ في الركعتين
اخر سورة واحدة فان قراءة اخر سورة في ركعة واخر
في ركعة قال اكثر مستأجنا انه مكروه وفي الخلاصة
ان اقر سورة واحدة في الركعتين الاصح انه لا يكره
ولكن لا يفعل ولو فعل لا بأس به ولو قرأ وسط سورة
او اخر سورة في الاولى وفي الثانية وسط سورة او اخر
سورة اخرى ينبغي ان لا يفعل ولو فعل لا بأس به ولو جمع
بين سورتين في ركعة لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس
به والانتقال من اية من سورة الى اية من سورة
اخرى او من هذه السورة بين ايات كثيرة مكروه
وكذا الجمع بين السورتين بينهما سور او سورة في ركعة
اما في ركعتين فان كان بينهما سور او سورتان كان
لا يكره وان قرأ في ركعة سورة وفي الثانية ما فوق
او فعل ذلك في ركعة فهو مكروه وهذا كله في الصلاة
اما في السوا فللا يكره قال الكمال وعندني في ذلك
نظر

نظر فانه عليه افضل الصلاة والسلام في بلا الا عن الانتقال
من سورة الى سورة في التمجيد وقال اذا ابتدأ سورة فالتبني
على نحوها سجل في شخص شري دارا بما لها من
المناقع والمراقب والحقوق ولما قصبة في داخلها ووجد
بعين الجيران له مرحاض مركب على تلك القصبية
ويصير جدار القصبية ضررا يمتد فله منعه من تسلط
المرحاض على قصبة داره ام لا وهل اذا ادعى صاحب المرحاض
ان النابض رضي بذلك يسري دمه على المشتري مع انه
لم يثبت له عليه حين الشراء وما الحكم اجاب كمنعه
من تسلط المرحاض على قصبة داره اذا كان يضرها ولو
تقدم له رضائه لانه وعد الوعد لا يلزم سجل
في شخص سبه شاد بية بلاد فاقام شخصا يثبته عنه
فيه وجعل على النابض المذكور قدرا معيناً خدمة له ولم يكتف
ذلك بسجل محكمة ثم ان النابض نزل بالثواب حو شد فيها بقض
الستة ثم ان الفلاحين شكوا النابض المذكور الى الباشا
واحد وعامة يميلوا لانفسهم وخبروا بسبب ذلك متلفعا
كبيراً وكتب بين الفلاحين والنابض براءة فملا يلزم النابض
بمنه ما جعله عليه ام لا اجاب لا يلزم النابض
بمنه شيء فان هذه الواقعة لا تقع سجل في واقعة
مط في كتاب وقفه شروط فمات لا يستبدل الناظر ولا غير
بما من جملة الوقف ولا بعضه وشروط ان كل من فعل شيئا
في ذلك كان معروفا ومن جملة الوقف حريته من سلوة
قناع طلبه شخص يستأجره مدة طويلة ويجعل

استبدال

للوقوف اجرة معلومة وبشرى الانقاض الكائنة ايضا
 فكل الناظر فعل ذلك ام لا **الاجابة** ليس لنا ظرف فعل
 شيء من ذلك ويعبر الناظر بالخرقة من غلة الوقف والوقف
 استغرقت العمارة جميع ما بقي من غلة الوقف **سئل**
 في شخص فاشق بوقف من الأوقاف في صوغة الناظر
 عليه عيونة من جهات الوقف المذكور من قبل تقريره
 في الوظيفة المذكورة برصاه وهي مدة خمس سنوات
 ان الساكن المصوم عليه غاب ولم يعلم له مكان فادعي
 المستحق المذكور انه يتجدد على الساكن مبلغا قدره
 مائة نصف وثمانون نصفاً فقل له الرجوع على جهة
 المذكور او لغيره رجوع لتقصيره في الامحاج عليه بالمطالبة
 وهل تقل قوله فيجاء دعاه في الساكن وهو غائب ام
 لا بد من تحقيق ما ادعاه على جهة الساكن وما الحكم
اجابة المستحق حقه في غلة الوقف فاذا
 رضي بجهة من الجهات واحتمل عليه لم يتعين في حقه
 ولم ان يطلب من غلة الوقف وعليه ان يبين ان لم يحدد
 من الساكن قدم معلوماً ليطالبه الناظر ويخلص من غلة
 الوقف **سئل** في قوله تعالى واذا قرى القرآن فاستمعوا
 له هذه هي غايته في الاستدلال على وجوب الاستماع مطلقاً
 ام هي خاصة في الصلاة واذا قلتم بالوجوب وقرا شخص
 جهرا وعزاه رجل يكت الفقهاء في ترك الاستماع بخلافه
 على ما يكت هل ياتم ترك الاستماع ام لا وهل اذا جهر
 بالقرآن فاستمعوا ياتم بذلك او لا وهل اذا اراد القراءة
 يستحب

وقف

يستحب له ان يلبس احسن ثيابا ولا وهل تكرر قراءة
 المصطوح وغير المستحب اولاً وهل قراءة القرآن كله
 في يوم افضل ام تكرر سورة الاخلاص في يوم افضل
 وهل وردت السنة في تكرار سورة الاخلاص عند الختم
 اولاً وهل شرع تكرارها في المكتوبة ام لا وهل تكرر
 القراءة في الحمام وما شاكله اولاً وهل تعلم باقي القرآن
 افضل ام صلاة التطوع وهل تعلم الفقه او فقهنا تعلم
 باقي القرآن وهل تعلم المرأة من مثلهما افضل ام لا
 اعني هل ورد بان يحنث القرآن في الصيف اول النهار
 وفي الشتاء اخر الليل وهل تكرر قراءة القرآن لما شئ
 او الركاب مثلاً وما الحكم في ذلك **الاجابة**
 بما نصه الكمال قال يعقن مشايخنا ان الآية نزلت
 في الصلاة قال البيهقي عن الامام احمد اجمع الناس على
 ان هذه الآية في الصلاة وقال عبد الله بن مسعود في
 قوله تعالى فاذا قرى القرآن فاستمعوا له وانصتوا
 في القراءة خلف الامام في هذه الاستدلال لانه هي خاصة
 حتى لا يجب الاستماع خارج الصلاة وفي كلام اصحابنا
 ما يدل على وجوب الاستماع في الجهر بالقراءة مطلقاً
 والجواب عن مسئلة القاري مع الكاتب قال في الخلاصة
 رجل يكت الفقهاء ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يكتبه لتمام
 القراءة فلا يتم على القاري واما الجواب عن مسئلة القاري
 والناس ينام فقال الكمال وعلى هذا القول على المصطوح
 في ان يكتبه لتمامه والناس ينام فانه ياتم القاري

وقف

وهذه الفروع صحيحة في اطلاق الوجوب ولان العبرة بالعم
اللفظ المخصوص بالسبب والجواب عما اذا قرأ خارج الصلاة
قال الكمال يجب لمن يريد ان يقرأ القرآن ان يلبس
احسن ثيابه ويتعمم ويستقبل القبلة ولو قرأ القرآن
فلا بأس به لكن ينظم رجليه عند القراءة لان في مدحها
الحاجة ادب وكذا يستحب للعالم عند حروجه للمنعلم
ان يفعل كما يفعل القاري واما اذا قرأ ماشيا او في الشجر
اذ كان القلب حاضرا غير مشغول لا بكرة وقد صرح شيخنا
لمن اراد ان يختم القرآن ان كان في الصيف ففي اول النهار
وان كان في الشتاء ففي اول الليل واما الجواب عن الاصل
القراءة ام تكرر سورة الاخلاص مرارا فقال الكمال وقراءة القرآن
كاه في يوم افضل من قراءة سورة الاخلاص خمسة الاف
مرة واما قراءة سورة الاخلاص عقيب الختم ثلاثا
اختلاف المشايخ في استحبابه واستنساخه شيخ
العراق وقد صرحوا بان لا يربط في الكثرة على كثرة
والجواب عن المواضع التي تكرر القراءة فيها فقال الكمال
وتكره قراءة القرآن في الغتسل والمخرج والحمام ومكشوف
الصورة او امرأته هناك تغتسل مكشوفة والمختار في
الحمام ان الكاهن ان اجبر وفيما حد مكشوف الصورة
والجواب عن افضل تعلم باقي القرآن ام صلاة التطوع
فقد صرح شيخنا ان تعلم باقي القرآن لمن تعلم باقي القرآن
افضل من صلاة التطوع وتعلم النقص افضل من تعلم
باقي القرآن لان جميع النقص لا بد منه وتعلم المرأة من المرأة

احب

احب من تعلم من الاعلى هكذا صرح شيخنا المذهب
في امرأة ادعت انها اتتعة البعد على شرب من لبن كلاس
كون انها في كلا اسبوع بنوع شرب يومين يستاجر اراضي
وقفت مدرسة من المدارس مع ان الذي تدعى في حق
الشرب الما ليس في اراضي المدرسة بتصرف المتاجر من
غير ان تكون هي سقيا اراضيها منه ولا ساقية الى ارض
تدعى حوشا وفي بجره البيوع ان ثبت ذلك من غير ان يكون
لها تصرف بغير من سقيا اراضيها او غيره من الانتفاعات
الشرعية مع ان المتصرف فيه المستاجر اراضي المدرسة
هل يخلو لها الماء اضعاف اليد ويحكم لها باليد بمجرد البيع
ام لا وهل بيع الما المجاري قبل الجمع صحيح ام لا وهل اذا ادعت
عليها مستاجر اراضي وقفت مدرسة بان لها مجرى قديما
من هذا المجرى اذن كذا من المعلم الذي يستقي من المتاجر
اراضي وقفت المدرسة في يوم كذا او متولي المدرسة
حاصريه البلد من غيره من متوار ولا متصرف وحكم قاضي حنفى
او شافعى في وجه المستاجر بقبضته المتولي مع عدم تغذر
حضوره وعدم امتناعه من المستاجر خصم الحكم الصادر
عليه الوجه المذكور ناقد ام لا وهل باثبات المجري في ارض
سباحة او مملوكة للغير من هذا الما يكون اثباتا بالاستحقاق
من هذا الما مع ان اراضي المجري اعدل الى الا ان اعدل للمجري
فالمال اعدل والمجري يقع **الحكم** حيث كانت المرأة
تتصرف في الشرب بغير من ارض لها في ذلك يثبت حقها في الشرب
لان الشرب هو النصيب من الما قاله المشايخ يجوز دعوى الشرب

بعير ارض لو اذ يكون حقه في الشرب فقط واما بقية في الشرب
 فلا يجوز بقوله المشايخ ولا يباع ولا يوهب ولا يهدى ولا يقرض
 واذا استقر المشترا جاز من الوقف او ارض نفسه بشرطها
 لا يلزم منه شي لقول المشايخ لو سقي بشربه غيره لا يضمن لانه
 غير متقوم وبيع الما قبل الا حراز باطل فليست لعا ان يبيع
 الما قبل الا حراز ومن دفع لها شي على انه ممن الماله ان يأخذ
 منها ولا يضمن الدعوي على المشترا جاز مالا سوا كان الماظر
 حاضرا او غائبا لقول المشايخ اذا ادعي رجل على اخر دعوي
 سلك غير في يده فقال المدعي عليه ان الغائب او دعني
 هذا الشيء او رهنه او عصبته او اشتا جرة واقام به
 فليس خصمه اي لا يكون ذوا اليد ختم المدعي لانه انما
 يبينه انه وصل اليه من جهة فلان وان يده ليست بدخوة
 واما حكم المحقق على خلاف المذهب لا ينفذ لانا السلطان انا
 ولاه ليحكم بالخصم من مذهب الامام الا عظم فكيف حكم بشي لم
 يقد به احد من المشايخ ولا يلزم من ثبوت الجري او ثبوت الاثر
 ثبوت الشرب لانهما ليسا من الاضافات فحي ثبوت ثبوت
 احدهما ثبوت الاخر كما في الابوة والاخوة او العلة من القول
 بل ثبتت الارض بدون الشرب والشرب بدون الارض اما الشرب
 بدون الارض فقد قلناه عن المشايخ والا الارض بدون الشرب
 فقد قال المشايخ اذا اشترى ارضا لا يدخل الشرب في الشرا
 من غير ذلك فوات في الخلاصة والشرب والطريق لا يدخلان
 في المبيع من غير ذكر وفي شرح التنقيح لا يدخل الطريق في
 ماله طريق والشرب في بيع ماله شرب والمسبل في بيع ماله مسبل

الابد كالحقوق والموافق لان كل واحد منها تبع للمبيع من حيث
 انه خارج عن حدود ويقصد الاستفاد به فيه واقل من
 وجه من حيث انه يتصور بدون المبيع فكان تبعاً من وجه
 دون وجه فلا يدخل الابد كالموافق عملاً بالتشديد
جواب عن رجلين يتنهما عن مشتركة استعملها احد
 الشريكين من غير اذن صاحبه ايصير غاصباً وما الحكم
 نعم يصير غاصباً فيما روي هشام عن
 محمد ولا يصير غاصباً فيما روي الحسن رستم عنه والظاهر
 الاول في الدالة المشتركة يصير غاصباً على الروايتين
مسألة عن شخص غضب ثوباً فاشتهى ملكه ماذا يجب عليه
جواب يلزمه قيمته الثوب ويحجر على غيره
 والقول قول الغاصب في القيمة الا ان يقيم المصروف
 منه قيمة ان قيمته الثوب **مسألة** في شخص ولاه القاضي
 امر بشي فاشترى لنفسه شي من ماله اليتيم يجوز له ذلك
جواب ان كان ما اشتراه غفراً فانه لا يجوز لكون
 العقد المحفوظ بنفسه وان كان منقولاً فانه يجوز لغيره
 الجواز ان يشترى من ماله ما يشاء وي عشرة خمسة ففاد
 او يبيع منه من ماله نفسه ما يشاء وي خمسة عشر خمسة
 او عشرة فهذا خير لليتيم **مسألة** عن مود بالاطفال
 ايجل له نزل الصبي مراً مكره حاله قيل في الادب ام محمد
 عليه ومما الحكم **جواب** بما نصه في الفتاوى مود

الاطفال ليس لسان يضرب الصبي ضرباً مؤلماً مطلقاً
 اما اللادب فتباح الي الثلاث واما للتعليم فلا ومن ثم
 قال مستأجناً قيم الوقف اذا اقتصر احد من المرتزقة
 في خدمته لبشر له ضرب مطلقاً ومتى فعل ذلك كان انما
 فان امر على ذلك عزله القاضي وسندله غيره لان الحد
 والتعازير لولاة امور المسلمين خاصة **س**
 في شخص انتقل بالوفاة الي رحمة الله تعالى في ثاني
 عشرين شهر ذي القعدة الحرام ستة اشهر وستين
 ونستعانة وتترك وظيفة استقر غيره فيها من التاريخ
 المذكور ثم البعد وفاة الشخص المذكور صرف معاً وم
 الوظيفة المذكورة لورثة الميت او للشخص المتقرر في
 الوظيفة المذكورة او البعض للورثة والبعض للشخص
 المذكور وعلى التقدير الاخير ما لا يخص كل **اجاب**
 حيث ياتر الوظيفة الي سلم القعدة وكانت الوظيفة
 شاهرة اشتمت العلوم الي حيث وفاته واشتملتها
 ورثة **س** في ما ظهر على وقف اجر من ذلك قطعة
 ارض لشخص مدة سنتين ثم لما مضى منها ستة فاجر
 الناظر تلك العين مع بقية جهات الوقف لآخر وحكم بذلك
 في الشرع الشريف ثم ان المشتاجر الثاني اي المستاجر
 الاول واستعذر له في سنته البقية الذي لم يزل
 فاعذر له ثم ان المشتاجر الثاني يتلوم الا ان ويدين

اجاز

عدم

عدم صحة اجارته فهل اجارته صحيحة او لا واذا كانت
 صحيحة فهل لناظر مطالبة الاول او الثاني **اجاب**
 الاجارة كلها صحيحة اما مع كل واحد حار جاعن تلك القطعة
 يصح قطعاً ولما ما كان من اجارة الغير من تلك
 القطعة فهي عقد فضولي فيحت اعدروا اجازة فقل
 الناظر لم المشتاجر الثاني والمطالبة على المشتاجر
 الثاني ولم يبق للمشتاجر الاول حق حيث اجاز فقل
 الناظر في تلك القطعة **س** في مرحلات حار
 من باظر خاص على وقف معتقه ومشتق لبعض فابصر
 ريعه بعد المصاريف الشرعية على حكم شرط كتابه
 وقعه فاجر من جملة جهات الوقف المذكور حصه من حصه
 شايعة ذلك باراضي القرية الفلاية مدة ثلاث
 سنوات بالاجرة الشائعة اليهود كقنصر جهة الوقف
 المذكور وصدق الناظر المذكور على ان الاجرة المذكورة
 عن العين الوجرة بطول المدة المذكورة اجرة المتلاخيف
 فيها ولا تسلط وعلي ان العتد المجاري به العادة على
 العين الوجرة في مقابل ما عليه من مال الحماية وحكم
 بموجب ذلك حاكم حنفى المذهب بعد شوق الشرع له به
 ثم ان المشتاجر المذكور وصح يده على الحصه المذكورة
 وبيع في السنة المذكورة الاولى ثم بعد مدة حضر شخص
 اخر واستاجر من له ولاية الايجار على العموم جميع جهات

اجاز

الوتف المذكورة ثلاثة ثلاث سنوات باجرة معلومة بزيادة
 على الاجرة السابقة لجهة الوتف المذكور بما في ذلك من
 الحصنة المذكورة الوجرة اسلاه فبذل **حالة** الثاني في
 الحصنة الموحدة صحيحة ام غير صحيحة وهل المستأجر انما في
 ان يواجر الحصنة المذكورة بزيادة لشخص اخر ام لا واذا
 كان المستأجر الاول وضع يده على الحصنة المذكورة وزرع في السنة
 الاولى قبل اعادة الثاني واستمر في معايد ه على بقية الفقد
 المذكور وكانت الناحية لها قطعية معلومة وكان جميع ما بها
 من الاوقاف يا جبر شرعية متميزة بعضها على بعض كما ذيل
 من الاجرة في السنة الاولى وما بعدها على حكم الاجرة المسماة
 وقت العقد ام على حكم طبيعة الناحية ام على حكم انفي القيمة
 من الاوقاف ام دونها ام على حكم زيادة المستأجر الثاني
اجاب ان كانت الاجرة مسماة في العقد تلتزمه
 الاجرة ان كانت اجرة المنزل وان لم تكن مسماة في العقد
 وانما استأجر على حكم الاجرة السابقة على غيره ولم يقين بغيره
 اجر المنزل الا اجارة فسدته حيث لم يذكر ما له الاجارة
 وليس للمستأجر الثاني ان يوجر شخص اخر فان اجارته
 لم تنفذ فيما في يده والمستأجر الاول وتنفذ فيما عدا ذلك
سئل في شخص ادعي عليه والزوج وجته عند حاكم شافعي
 فحكم الحاكم الشافعي على الزوج ان يكون زوجة اذما
 وطعاما من غير نفقة من النفقة واعترف والد الزوج له
 الحاكم

الحاكم لسفه ابنته الاعتراف بالشرف فهل ينقض الحكم ويغير لها
 النفقة مع الرضا والحكم وهل ينقض الحكم السابق
 ام لا **اجاب** الامثل عند علي بن ابي طالب الزوج يلزمه
 النكاح من الطعام وينظر الى حال الزوج واعلامه اذ امر
 اللحم واوسطه وادناه البزق ان كانت الزوج جنت من اشراف
 في اللحم وان كانت من اوساط الناس فالزيت وان كانت
 غير ذلك فالدين فان شكت للقاضي انه لا طعم واقامت بينة
 على عدم الطعام بغير لها دلائلهم والزوج هو الذي يلي
 الاتفاق عليه وانما حكم الحاكم في الدفقات انما يسري في يوم
 واحد والباقي بالتبعية حتى لو فرض القاضي نفقة ثم عدا
 السمر تلي في يوم لها ان تطلب بزيادة وان رخصت التعر
 فله خروج ان ينقض **سئل** في شخص خطب بنتا من والدها
 فانقض على الصداق والتحلل ثم فعدت تسعة اشهر في عاقبة
 فافترق وهم يشهدون من الحاكم ثم بعد ذلك طلبوا ان يكتنوا
 فقالوا انما المستحق عليهم فارضي والد البنت فقالوا انها تولى
 ما اوفقت ناكم به فانه يكذا وكذا فما الحكم في ذلك القول
 قول من وهل العاقبة الذي فعدت لاجله تسعة اشهر
اجاب اذا كان طعاما وذهبت عينه فلا رجوع
 به على عدم الرضا بالعقد **سئل** في شخص ادعي على
 عند شخص بانه شخص اذكر انه شريك له في شيء فالتى الى الشخص الذي
 عنده الموضع فوضع يده على الموضع بالقبول واحدة من الزوج

ثم ان صاحب القمح اتى اليه فوجده اخذ فذهب الي الذي
اخذته وادعى عليه عند مجلس الشرع واخذه منه ثم ان هذا
الشخص الذي اخذ القمح بالقرعة رد الي الذي كان عنده القمح
مودة فسله وسجنه في السجن فبهل ان يسجنه **باب**
ليس له ان يسجنه وهو انتم في ذلك انتهى **سبل** في رجل
اشترى عبد اقله له القيد انا حر واني قاض ببلاد التكرور
فصدقه على ذلك وقال بحضرة جماعة هذا حر اناس
وايه فافتر بالتكرور ثم بعد مدة باعه لرجل فمل البيع باطل
ام لا واذا اقلتم بطلان البيع فمل يلزم البايع رده وحلا
من باعه له واطلاقه لحال سبيكه او وضعه تحت يد الحاكم
الى ان يحضروا اهله ياخذونه **باب** يبعه باطل
ويلزم باعه رده ما اخذه من شئ لم يشتر به ويلزم
مشتريه دفع يده عنه ومثني رفع امره الي الحاكم احبسه
على دفع يده عنه **سبل** في امرأة ملكت اسنما اعانها
من مالها في عقد او صحرا وسلا متزا وطوا عيترا وقارها
وكان لها عندها عشرة اشرفية ذهب فادتها لها واشدتها
الوالدة على نفسها ان لا تستحق قبل بنتها المذكورة شئ
قل ولا جل ثم اقرتها فلامها ان لا تستحق على الاخرى حقا
مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوي ولا طلبا بوجه ولا سب
ولا فضة ولا ذهبا ولا شئ من الاشياء ولا غلطا فيه ولا شيئا
ولا ذولا ولا جمل ولا مالا من الاقوال ولا يمينيا بالله تعالى

ثم

ثم ذهبت الوالدة المذكورة وخرجت من اهل النكسوف ثم
انها ابنته طير اسنما الطوفان وتروى على القمح المذكورة
ان الوالدة عند الاستحقة اخذت صاحبها فخرجت وتزيت عليها
على ذلك فدل على تخليها والد دعوي عليها بعد الاستحقة
والحال ان الوالدة باقية **باب** الاعيان المذكورة
مكتنبا بالتمليك على الوجه المذكور ولا يمين عليها وليس
لاخر دعوي في الامتعة التي تزعم انما عند احبتها
فانها لا حق لها في شئ مما يتعلق بالوالدة مادامت موجود
فان اقلنا لا حق لها ولا دعوي واليمين انما ينزل على
دعوي بحجة فاد لا تقض الدعوي ولا يمين عليها وليس
لاحد من الورثة مطالبة الست المذكورة على الوجه
المذكور **سبل** في امرأة تجدها على ديون لا قوام متفرق
وهي فقيرة لا تملك قليلا ولا كثيرا ولا تجدها ما يقدر بفقيرتها
وكشوتها سوى استحقاقها بوقف جرتا وهو لا يفي بفقيرتها
وكشوتها لعل اذا اراد من له دين ان ياخذ الاستحقاق
المذكور وشئ منه من دينه يمكن من ذلك وتضيير المرأة
المذكورة بالاشي بقره على بفقيرتها وكشوتها وهل سجن مع
فقيرتها عجزها وانكسارها عن الدين المذكور وعن بعض
ام لا **باب** اذا كان استحقاقها لا يفي بفقيرتها
لا يخذ منها ويؤخذ ما اراد على النفقة قاله في السقح
السياسة فان قال المدين هل يعلم اني متعسر وماله

ثم

عن ذلك فان القاضي يسيد عليه القول قال اجاب بالتصديق
اطلقه وان اكرهه فان قال المظنون حلت له لا يعلم اني
مفسر بحسب القاضي اليه ذلك فحله ما يعلم
اعباده فان حلف حنيفة في دينه بطلب التبر
وان عن نكاح البين لا يحبس ويطلقه **سبل**
في ارض موقوفة على قرابها انشاب لوقف اخرجه مستقر
ممنته عليه مدة نحو من اربعة عشر سنة لم يدفع
ناظر الوقف التي في انشاب لناظر وقف الارض من غير
فطال به بذلك فذكر انه لم يكن بالوقف ما في هذا القدر
مع المستحقين عن ستة تارجه فقل والمطل ما ذكره
الحاج المذكور من الوقف المذكور ويكون مقدر ما علمت
ويجب على الناظر عليه وعلى ولي الامر المساعدة على ذلك
والاعانة عليه ونياب عليه ذلك ام لا **اجاب** **سبل**
ناظر الارض الموقوفة الحاج المذكور من الوقف المذكور من الالة
المذكورة ويقدم به على مستحق وقف الانشاب ويجب
على الناظر عليه وعلى ولي الامر المساعدة على ذلك للالاعانة
عليه ونياب العين على ذلك الشواب الجزيل والناظر
الحق هو يهدي السبيل **سبل** عن رجل عتق عبدا
لاشك ان اسكنه ملكا المضاف ما يجب على الغاصب
اجاب ان كانت العين الفسوخة مثلية فعليه قتلها
فانه كانت قيمية فعليه قيمتها انما ان يباع مثله في السوق

بالدراهم

بالدراهم او بالدينار او بها قال كانت تباع بالدينار فعليه
بدرهم وان كانت تباع بالدينار فعليه بالدينار وان كانت
تباع بها فليدار اليها القاضي ان شاء الله بالدراهم او بالدينار
سبل عن رجل زرع ارضا مباحة لغيره
بالسراج المطر ثم حصده فبنت في السنة الثانية فحفر
الفسان اليه وحلاه اكون لصاحب الحق انما لم ينفذ
اجاب بانه يقسم بينهما كذا روي عن محمد بن الحسن
سبل في رجل غصب ثوبا لاسنان فخرقه هل يلزمه
قيمه وما الحكم **اجاب** ان كان الخرق بسبب الحذر
اللا لضعفه نقصا له وان كان فاحشا لكن يصير بالحق
مستغفرا به انتفاع الثوب قبل الخرق فالكه بالخيار ان شاء
احده وضمنه نقصا له وان شاك تركه لروضه قيمته
وان كان بحاله لا ينتفع به انتفاع الثياب ولا يصير بالخياطة
يضمنه قيمته جبر عليه من غير خيار **سبل** عن رجل
صاح في صبي فمات ايضن العبايح دبته ام لا او صاح
على امرأة فالتقت جنينا او حو فمات بالضرر فالتقت جنينا
وما الحكم **اجاب** لا يضمن الصالح في المسائل التبرشا
لعدم تحريمه الا في مسئلة ما لو حو فمات بالضرر فانه
يصير منا **سبل** عن رجل حمل نارا في ملكه
او على طريق العامة فاصابت ثوب انسان هل يصير
صاحبا ام لا **اجاب** نعم يصير منا في الضرر
لان الحمل مفيد بشرط السلامة **سبل** عن رجلين بينهما

لازم

عسر

جوابات

جوابات

اضطلعت مشتركة بولكل واحد منها فيه بقرة فدخل احدهما
 الامطيل وشده بقرة صاحبه الجبل حتى يضرب فقتر كبت
 البقرة وانخفت بالنيل يصير مناسا **لا**
 لايمان على الشار اذا انتقل من مكان الى مكان اخر
 عن وصي خلط ماله بمال اليتيم فصاع المالا
 هل ضمن مال اليتيم وهل للوصي ان يقضي دينه من مال
 وهل الام كالوصي في الحفظ والعتان وما الحكم
احاي لايمان على الوصي حتى ضاع المالا ان ولا
 ينسب الي تقصير بخلطه المالاين وله ان يخلط طعامه
 بطعام اليتيم لكن ليس له ان ياكل منه وان كان محتاجا
 الا اذا فرض له القاضي اجرة في ذلك ياكل بالعدوف
 وليس للوصي ان يوفي دينه من مال اليتيم فان فعل كان
 ضامنا وللاب ان ياكل من طعام ولده اليتيم اذا كان
 محتاجا بقدر حاجته ولا يكون مضمونا عليه **سئل**
 عن رجل ذبح شاة او بقرة مريضة اكلها ام **الجواب**
 يخل بشيئين ان تحركت بعد الذبح خلت وان خرج منها دم
 مستفوح من غير تحريك خلت ايضا لانه وجد منها علامة
 الحياة وان لم تحرك ولم يخرج منها دم فانه لا يخل به
 على الحياة ومحل هذا التفصيل اذا لم تغل حياة المذبح
 عند الذبح اما اذا علم فانه يخل وان لم يخرج منه
 دم بعد الذبح **سئل** في مستحق وقف تجد له مبلغ
 له صورة ثم وجد الوقف عدة مستقبلة فهل للمستحق
 المذكور

وصايا

دجاج

وقف

المذكور ان يطالب بذلك من التوصل في المدة المستقبلة
 وهل احدهم المستحقين او الناظر تجد لناظره الاول
 ان يتقرب الى الموقوف مال كذا تحت الا في سنته وان لم يتجدد
 للشخص المذكور يضيع عليه ام كيف الحال **الجواب**
 له المطالبة لكن ان احرمه الناظر وصرف استحقاقه
 الحاجة نقضه فالمستحق بالخيار ان شارجه على الناظر
 وان شارجه على المستحقين بما اخذوه من حصته
 ثم يرجعوا جميعا على الناظر بما نقص مما قبضوه **سئل**
 في شخص يملك شخص ان يخلع زوجته في غيبته خلعاً شرعياً
 على عوض معلوم فخلعها على ذلك فهل تسقط بذلك
 الثقة والكسوة المقررة ام لا **الجواب** نعم تسقط
 والله اعلم **سئل** في رجل قال لامرأة الكحليني ففعلت
 ففعلت الكحليني عند رجلين ولم يعين لها صداقاً
 فهل العقد صحيح على ما ذكر ام لا **الجواب** العقد صحيح
 ويلزمه مهر المثل ان دخل بها **سئل** في شخص ناظر علي
 وقبوله مستحقون فاما الناظر فطلب المستحقون
 استحقاقهم من التركة بما على انهم لم يأخذوا من الناظر
 شيئا فهل لهم ذلك ام لا **الجواب** ليس للمستحقين
 حق في التركة وما خلفه الناظر يصرف فيما اوصى به
 لنفسه من قربات ووقف وفعل قرينة فان الناظر اذا
 مات ولم يبين ما فعل في غلات الوقف لا ضمان عليه ولا

منع

دفتر

في تركته قال الشيخ متولي الوقت اذا انقضت ماله الوقت
ومكان من غير يملك الا يكون هناك ما كان كذلك وليس
لاحد من المستحقين ان يدعي على التركة ما حقه في
س في رجل يملك ببلاد من جانب السلطنة
وسمى البلاد رزق لا تقوم بتكلفة فلما توجه للبلاد وتجه
بعضه على فلاحها خارج عن رزق الناس ثم ان الفلاحين
احسوا لولا انهم رزق الناس بتواطئة معهم على ان يجعلوا
البلاد كلها رعيًا وسجوها بعد رزقها طاعة وجعلوا
مربية العبدان من طين السلطنة وغيره بقدر معلوم
والحال انه فوق مربية عامة الرزق فيملأ الرزق فوق
عامة ثم اشماؤق دمو الدفع للامير على حكم ما قطعوا
به القطيعة بتواطئهم وزعم انه اخذ عندهم خراج
اصحاب الرزق فلم يتاخر معهم شي لا هل الرزق كونه
ياخذ منهم فوق الكيل الغنائم فكل يلزمه جباية ذلك
ويضمن خراج اهل الرزق بهذا المقتضى لا وهذا اذا
كان في بعض بلاد رقة لشخص فقيه موجه على خبره
هو شيخ الناحية ودليله وقيامه بجناب السلطنة
الشرقية فشد عليه وارهبه **واخافه حتى هرب**
ونترك زراعته فوضع يده عليها وادعى الفاقة وعلو
وواقفه على ذلك شهود الناحية مع انهم مخرجون معه
ومع ان اهل الناحية شاهدون بخلاف ما دعتهم فكل

يقبل

يقبل قوله في ذلك ام لا وهل يضمن الخراج لصاحبها هل دام
النظر اليه عايشا ام لا وهل يقبل شهادة شهود البصرة
والخلاص على المسلمين مع الامين مع انهم احبوا واهم
جباية وبنهم مال معان في التوجيه ام لا وهل التوجيه
شعبي في حد ذاته مع انه ان قيل انه نواجر فلا بد ان
يتم الا ان يعلم قدر الجور فيها وقد رالمودع وان
قيل انه مصطلح فكل يمتنع على اصحاب الرزق كطالبة
الامين بما وضع يده عليه ثم ان الله عن التوجيه وما الحكم
الح نعم على الامير المطالبة عن اصحاب
التزق مع وجود التوجيه حيث وجبها ومضى بعد
التوجيه طاعة واخذ الخراج منهم سيما وقد اخذ كيلا
البر من الكيل المعتاد واما رزقة الفقيه الموجه على
النظر في حيث اخافه حتى هرب فيلزمه خراجا بل وخراج
السلطنة الشريفة مادام النظر اليه عايشا ولا عبرة
بقوله ان عليه خراج وهرب حيث كان هناك بينة تشهد
بخلاف ذلك ولا عبرة بشهادة شهود الناحية حيث
كانوا مخرجين معه او لم عليه معلوم او كانوا غير
غدا او كانوا يفترون باوامره وينهون بنواهيهم
ولا ان اهل الناحية معهم في **بإقامة علم** والتوجيه عالم يعلم
مقدار ما رزق باطل ولا يقبل قوله انه وجب على خراج
الرزق مع كونه اخذ جميع ما رزقوه وهناك ما يشهد

من

عليه من خارج عن شهر الحاجة المذمومة بعد ما يتواظف
على اكل مال الناس في شياطينه الصرع على استخلاصه من الناس
منه **مسألة** في رجل طلق زوجته وهي حامل
حينئذ عند حاكم حنفى المذهب وادعت في غيباب طلقها
انها حامل وقال له قدامي فرض فقال لها حتى تثبت
حملك بعد اربع شهور وحتى القوا بل تشهد عندي
انك حامل فيك يقبل قولها وما الحكم **اجاب**
يقبل قولها الي ستين ولو ظهر بعد ذلك ان لا حمل
قال في الخلاصة فان ادعت حملا انفق عليه ما بين
وبين الستين من ذى يوم طلقها فاذا مضت ستتان
ولم تلد انقطعت النفقة وان قالت هذا ربح وانته
ولدا وطلعت النفقة لها ذلك ولا يلتفت الي قول الزوج
انك ادعيتي الحمل **مسألة** في شخص له حصص في يورثه
ثبنت وفتنتها عند حاكم حنبلى في حال مرضه من جهة
التمتة على انه اوقف في حال صحته وسلامته في راي
ثبوت الوقيفة بسنة ونصف ثم رجع بقض البيت
وقالوا ما شهدنا الا على اقراره انه اوقف قبل تارخ نهله
يقبل رجوع البينة بعد الثبوت والحكم وهل الحكم اتم
في ذلك ونقص ما ثبت بالظهور الشرعي فنقذه على العام
الحنفى لا **اجاب** بجمع الثبوت والحكم ولا القاء
الي رجوع بعض البينة في الدخ والعلم **مسألة** فيمن

توفي

توفي

توفي

توفي عن غير وصية وفلف بعض مبلغ وورثة ومن علمته
بقضاء عمة ميرة واقام الاخوة على اوصيتنا وناظر او دفع
المبلغ الذي في حصصهم بخلاف ما كان عليه ثلاث شهور وانا
الوصي الغيبة الشرعية فاستاذن اننا طر المذكر والا فذكر
ان يدفع المبلغ المذكور لشخص متسبب احضره بين يدي
القاضي لم يسمع وبشئني بذلك ويجعل للبيتية
ما تستحق به على مؤنتها فدفع له ذلك الشخص بعد
اذ لنا القاضي ثم نذر المدفوع لذكر تير الله ماد امر
المبلغ المذكور او بعضه في ذمته يدفع لجهة البيتية
كل شهر كذا وكذا وحكم حاكم شافعي بصفحة النذر ولو قومه
بعد ذلك القاضي بالحكم وارثن على المبلغ المذكور وعلى
كل جزء منه بيتا بعد ان ثبت الذي الحكم المذكور ان البينة
ملكه وان قيمته مساوية للمبلغ المذكور وغيبة الوصي
المذكور الغيبة الشرعية فاذا حضر الوصي بعد ذلك
هل المرافعة فيما فعله الناظر والحال ما ذكره اذ ان
الوصي الى البيت المرفوع لا يساوي المبلغ المذكور هل نسهم
دعواؤه ببقية والحال ما ذكره اذ اختلفت بين الملاك
حكم بعد المتسبب هل يكون الناظر من ذلك والحال
ما ذكره ام كيف الحال **اجاب** التصرف المذكور
لا يسوون الي الحكم الحاكم الشرعي على فوق الصلحة
البيتية وليس مستندة المقر في الناظر وحينئذ

وصايا

فلا اعتبار بمسارعة الوحي في الاشياء قاصد شرعي ولا ضمان
على الحكم ولا ما ذكره في المتن من ان النسخ يد النسخ
المذكور **ج** فيمن وقف وقفاً وشتره في وقفه ان يعرف
للمتبرع بالتركة التي يوقف فيها كل شهيرة او لا معلوماً
في نظير فتح باب التربة وعلفنا عند الاحتياج اليه وفتح
خوص وريكان بوضع ما فيه لباي الجمع وتنظيف القبر
عند بيعة ثم انما اختار بقعة في قبره من ترب المسلمين
واستخفر قبره ودفن فيه بعد موته وصرف العلوم للترك
بالتركة المذكورة وتوفي التربة وتغير شخصاً تربية عوضاً
عن المذكور بتغيره بناظر عام ثم ان شخصاً اخر انما بناظر
المذكور بان فلاناً توفي الى رحمة الله تعالى وباسم
خدمته فغير فلان العلاءي وسال ان يقرر في ذلك
بما له من المعلوم فتقرره من غير اطلاع بشرط الواقف
فهل يستحق المعلوم المذكور التزوي المذكور علماً بشرط
الواقف ام المقرر المذكور والمحال ما ذكره هل للتزوي المذكور
مطلبة بناظر الوقف بالمعلوم من حيث تغيره في وظيفة
السواكن ام لا وهل اقامات المقرر بغير شرط الواقف
بعد تناوله معلوم ذلك مدة طويلة هل للتزوي
مطلبة ورثة الميت ام لا مطالبة التربة الا على الناظر فاذا
مات بناظر الوقف وتولي بعده ولده فهل للتزوي مطالبة
الناظر الثاني وهل ان يقول لا يلزم من مرة والدي ام لا
الحال

الحال **ج** نعم يستحق التزوي المذكور للعلوم
المقرر بشرط الواقف وتغيره بالتزوي غير صحيح ولا يستحق
شياً وللتزوي الاول مطالبة بناظر الوقف بمعلومه من وقت
تقرره ليؤقيه ذلك من ربح الوقف ولا مطالبة له
على تركة المتوفي المقرر بغير شرط الواقف بل المطالبة
بدلك للناظر وللمستحق المطالبة على الناظر الثاني
بعلومه الماضي ولو في زمن غيره ليؤقيه ذلك من ربح
الوقف ولا اعتبار بقوله لا يلزم من وفاة ذلك لمصلحة
في مدة غيري **ج** في شخص افطر في رمضان
ثلاثة ايام متواليات من غير عذر وكثيره قدرة
على صيام الكفارة فهل ثم هناك تغرب غير صوم
الكفارة لمخواريه وما هي واذا مات في رمضان
من قبل الكفارة فهل ان يوصي ان يصطد عنه مثلاً
او يصام عنه مثلاً ويعطى لمن يفعل ذلك شي من ماله الميت
يرضيه هل تقع هذه الاحوال في جاب الله تعالى وهو
بعيد من غيره وكرم الاكرمين وما الخيلة في خلاص
هذا المذهب **ج** اذا افطر في رمضان الواجب
في الكفارة عتق رقبة فان لم يجد ربح عتق رقبة
يصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فطعم مسكين
مستكيناً فان لم يفعل شيئاً من ذلك وحضر الاجل الميتم
في الخلايق يوصي من يكفر عنه بالعتق ان حصله الميت

الحال

وان لم يحصل البينار يومى بالا طعام ومذهب على ايتنا
لا يصوم احد عن احد **سبل** عن شخص اشتا جزارنا
ليزدعها فلم تظ السمتا تلك التمتة النفس اما جارة
ام لا **اجاب** ان مصنت مدة الاجارة ولم يثبت
الحب وهو فيها ثم طرنت من العام القابل فثبت الزرع
كان كله للمشتا جرو وليس عليه اجرة ولا ضمان نقصا
الارض روي ذلك عن محمد وعليه الفتوي **سبل** عن
كل اخذ ثوب انسان او مس عضوا منه اي جرح **اجاب**
لا يجلو اما ان يكون في حالة المزاح او الغضب فان اخذ
في حالة الغضب فانه لا يجب عليه غسلة لما انه في حالة
الغضب اخذه بلا انسان لا غير ولا رطوبة في شئانه
في تلك الحالة بخلاف حالة المزاح فانه ياخذ بالشقا
وهما رطبنا **سبل** عن من جامع زوجته
في نهار رمضان متعمدا ثم مرض ابياح له الفطرية
اجاب نعم ان اخبره طبيب حاذق عدلان
افسد يومه افقني الى اهلاكه فانه يفطر وتشفط
عنه الكفارة ايضا ويجب فضاوه بعد الصحة **سبل**
عن من تولى الوقف هل له ان يدفع الى الامام او المود
منزلا من مسبلات السجد والمحال ان الواقف لم يشترط
اما وما الحكم **اجاب** ليس للمقيم فقل شئ من ذلك
ومتى فعل كان انما ويشترط العمل لتطديه على مسلك
الوقف

اجاب

سبل

سبل

سبل

الوقف لا يمتا ان كان معدا للاشتغال وليس للامام
ولا للمودن ان يسكنوا في ذلك المنزل المدفع بها
عن قيم اجتمعت عنده درهم من مستغلات الوقف
فاستثري منزلا للوقف ايجوز له ان يدفع ما يشترى
للامام او للمودن **اجاب** حيث كان المال للاخوة
به الدار من مال الوقف كان حكمه حكم الذي وقفه الواقف
فليس للمقيم دفعه الي احد **سبل** في شخص جعل
امرا زوجته بيد هات لم يعطها كذا في وقت كذا فيم
تطلق نفسها متى شاقت فمضي الوقت وادعت عدم العطا
وطلقت نفسها ايكون القول لها ام للزوج وما الحكم
اجاب ان ادعى الزوج الاعطائي الوقت الذي
عينه فالقول قوله في حق عدم وقوع الطلاق حتى لا يحكم
عليه حاكم بصحة وقوع الطلاق والقول لها في حق
عدم وصوله الىها **سبل** عن رجل قتل رجلا عمدا
وله ولي واحد وافي ليا ابياح لوليته ان لا يقتل القاتل
ومن يستحق القصاص **اجاب** حيث وقع القتل
عمدا وعليه بيعة تشهد بذلك للولي ان يقتل القاتل
قصاصا سوا فحق يقتله او لم يقتل ويقتله بالسيف
ويجوز علاوته فان قتله بمحرم او حجر يعزروا لانه
عليه ويملك القصاص من يشترط ماله على من اضره
تعالى ويذخل في ذلك الزوج والزوجة **سبل** عن رجل

وقف

علاق

جنايات

صلاة

قام في الصلاة فجاءه خرقة فالتفت فوجد انفسه حلالا
ام لا **اجاب** بما نصه في كتاب التجنيس لو قيل له صل
تقدم فتقدم او دخل فوجده القف احد فقفاب المصلي
لوسعة له نفس صلاته وكذا لو قيل له افصح ايقسم
الله لكم نفس صلاته لانه امتثل به امر غير الله تعالى
في الصلاة وينبغي ان يكت ساعة ثم يتقدم براحته
سئل عن رجل اشترى جاريتة من رجل وعاب البائع
فاطلع المشتري على عيب بالمجاريتة فاجلته في ردّها
اجاب بما نصه وفي فتاوي رشيد الدين اذا
اشترى جاريتة من رجل وعاب البائع فاطلع المشتري
على عيب بالمجاريتة فرفع الامر الى القاضي وابته عليه الشرا
والعيب فاحذها القاضي ووضعها على يد رجل فان كان في يده
العذر وحضر البائع لم يشتر للمشتري ان يشترده ثم ان كان
على البائع لم يثبت له عيبه فكان له الهلاك على المشتري
قلت وينبغي ان يكون هذا فيما اذا لم يغض القاضي
بالرد على البائع بل اخذها منه ووضعها على يد رجل احد اذا
قضى القاضي على البائع بالرد فينبغي ان يترك من مال البائع
ويشترده المشتري الثمن لان اقصى ما في الباب ان هذا
قضا على الغاي من غير خصم حاضر ولكن القضا على القاضي
ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا **سئل** عن رجل دفع
الي وقتا بد رهما واخذ اللحم بعد الورث ايجل المشتري ان يقر

فيه

فيه بدون ورث **اجاب** ان اشترى الفقهاء اللحم بشرط
الورث او دفع ثمنه فانه ان اشترى به الورث اشترى
حتى يزنه فان اشترى به غير الورث اشترى اللحم
الفقهاء فان اشترى المشتري الشرا منه بدون الورث كان
سئل عن رجل اشترى عتدا جاريتة وتقا بفاطمي من
المجاريتة المجاريتة ثم راي مشتري العبد فوجده عيبا فاجلته
في ردّها بعد تقرف المشتري في امته **اجاب** ان كان العيب
قد ينافى بالخيار ان شاردت ومن مشتري المجاريتة فتمت
المجاريتة يوم قبضها مشتري المجاريتة وان شاخذ المجاريتة
وليس له ان يضمنه النقصان ان كانت بكر او لا العفوان كانت
شيا لان الوطي حصل بملكه **سئل** عن يهودي دخل الحمام
هل يباح للسلم خدمته او لا **اجاب** ان خدمته طوعا وفلوسه
فلا بأس به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعله له ليميل قلبه
للاسلام فلا بأس به وان فعل ذلك تعظيما لليهودي والفرقة
من غير ان ينوي شيئا مما ذكرنا يكره له ذلك وعلى هذا اذا دخل
ذمي في مسلم فقام له ينظر ان قام له طوعا في فوسه ولا يكره
به وان قام تعظيما له من غير ان ينوي ما ذكرنا او قام له
طوعا في دنياه كره له ذلك **سئل** عن رجل دفع على
بنت ابياح له ان يقرض من ماله ما دخل للقاضي في ذلك ام لا
اجاب ليس للولي ان يقرض ماله السيد وان فعل لا يكون
حياته حتى لا يشغق العزل والقاضي ان يقرض ماله اليه

فان عجز الوصي عن اشتغال من المال من الفتر من يصير صامتا
وتكلموا في الاب والامم انما كالموصي لان القاضي يحكم الاستمرار
من المقتضى من جلال الاب والوصي **سجل** عن امرأة
ضربت بطنها او شربت دواء التطرحه ففعلت فلان كونه
ام لا **اجاب** ان فعلت ذلك باذن والد الحرف فان
لا ضمان عليه وان فعلت ذلك من نفسها متعمدة تضمن
عاقبتها الفرة عبدا او امة ولو عالجت حتى ترك الولد فهو
كالشرب ولو امرنا امرأة حتى فعلت فالقته متنا
لا ضمان على المأمورة **سجل** عن رجل امر مياذ يرقى
على شجرة او حائط يرقى فيسقط هل يصير صامتا **اجاب**
نعم يصير صامتا لقصور عقله العبي ولا ضمانه ايضا
من باب السجود ام وهو غصب وكذا الحكم فيما اذا امر عبد بركا
لغيره **سجل** في حنفي وقع عليه الطلاق الثلاث وتبين
له بطلان العقد على مذهب الشافعي رحمة الله تعالى عليه
هل له ان يجرد العقد بعد الحكم بالبطلان وقبل التخليل
عملا بهذا المذهب **اجاب** قال الامام الزاري
في مناقبه اذا كان العقد بلاولي بل بصارفة المرأة
او كونه بلفظ المصية او كان بمحضرة فاستقين طلقها
ثلاثا ثم اراد ان يتخلل به لا زوج فانه يرفع الامر المشافعي
ويقتضي ببطلان النكاح ويترجم له بعقد جديد
سجل في رجل تزوج بامرأة وهو يموت ولم يشترط

لغة

نقطة يقرر عليها الحاكم نفقة بغير رضاه ام لا
اجاب قال الشيخ سلق الدين قاضي المكنة في السيلة
التي جرمها الشيخ لا لكي بن الملم وقال في النفقة
بها **سجل** اذا طليت الزوجة من الحاكم ان يقرر لها
والولادها نفقة عيالا وحرها فلو سكا كل يوم قاضي الزوج
وقال انما انفق عليها وعليهم هل يجبره القاضي على
التقرب **اجاب** لا يجب ان يقرره راعهم بل الواجب
عليه طعام وادم على العتي خبر حنطة وحم غد او عشا
بقدر كفايتهم والمتوسط خبر ودهن وعلى الفقير خبر
وجبر وخذل الا ان يعلم القاضي انه يضاهي ذلك فيفرض عليه
دراهم بقدر حاله ما وان كان الزوج صاحب مائة لا يقر
عليه شي واذا امتنع من ان يقرض عليه شيا جس حتى يقرض
سجل في شخص يملك ويبيع شخص اخر ارض سواء فتوافقا
على ان يترعها على سبيل الشركة واعطى احدهما
الآخر درهم يشترى بالتقاضي حصته فاشترى تقاوي
وربع الدرهم على حكم الشركة ثم بعد ان مضى اصلاح الزرع
حصلت له الزارع الاخر وكونا مصاريف خارجة عن القاد
فحصل بينهما خلف وطلب الشريك الزارع القايض الدرهم
للكورة من الشريك الذي باع له راحته واجر نصف الارض
للكورة ويترك الزرع له فوافقه بذلك واعاد له الدرهم
ثم التقاوا في التي احدهما منه ووضع يده على الزرع

المذكور ونصرف فيه وطالبه شريك في الارض خراج نصف
الارض المذكورة فاشترى وقال انت شريك في الزرع فهل
يلزم وانما اليد خراج نصف الارض ام نصف الزرع هو
يلزمه خراج نصف الارض والله
اعلم في شخص عليه دين لجهة وقف
يرهن معاد لما لك بوجه شرعي وبعضه بغير رهن ثم انه
دفع لما ظر الوقف المذكور قد لا معلوما من الدين الذي
عليه ولم يبين له حالة الدفع بانه من البعض الذي عليه
الرهن ولا من البعض الاخر ثم انه اتلف العين المرهونة
ثم ان الناظر طلب منه الرهن فادعي ان الرهن ما اتلف
الا بعد فكه بمقتضى ان ما دفعه من الدين انما هو من
البعض الذي عليه الرهن ولم يصدق الناظر على
ذلك فهل يقبل قول الدافع في ذلك ويبرأ من الرهن ولو
كان بعد مدة من الدفع ام لا بد من بيان ذلك عند الدفع
وما الحكم **اجاب** للمدين ان يحكم من
اي الدينين بشا لاطلاق عبارة المستأجر قال في الفصول
العمادية وذكر في العدة ان كان عليه الف كذا قال
ممن مبيع فجا بالفتوى قال اذ هي هذه الكفالة وقال
الطالب لا اخذها الا من حج ما لي عليك له ذلك وصل
القبض على المالكين ويرجع ما بقي على المكفول عنده وان
قبض ولم يقل شيئا فالمطلوب ان يحكم اي المالكين

ومثل

ومثله في الخلاصة والمجازية والقبض وسيل الشيخ سراج
الدين قاري الهداية عن شخص عليه دين كثير لشخص خالف
القبض والدافع في وصف المقتضى من قوله يبلغها
وقال له هذا هو الدين الذي عليه الدين لا احسبه
الا من واجبات اذ اعين المدينون احدا الدين كان
في يمينه فائدة بان كان احدهما بكفيل والاخر لا
او احدهما فرض والاخر ممن مبيع صح النفيين من الدين
اعلم في شخص على طلاق زوجته فلابنة
على انما مني وكلت فلابنا او فلابنا او فلابنا تكون طالفا
ثلاثا فوكلت الثلاثة في طلب حقها ووجدت الصفة
ثم ان احد الثلاثة ادعي على الزوج بانها ماتت منه ثلاثا
عذرا لم حنف في فسخ البيعة الشرعية العادلة هـ
وارتضاها بعد التزكية واستيفاء الشرايط الشرعية
بوجه الاعذار المدعي عليه في البيعة المذكورة فقل
ان يبي وبينها عداوة دينوية تمنع من قبول الشهادة
ثم ان البيعة شددت بانهم يفرحون لمصيبة ويحزنون لمسرته
فجعل الحاكم الشرعي له به حرجا في البيعة وعداوة دينوية
واكمل ان ليس بينهما معاملة في مال ولا غيره من امور
الدنيا هل والحال ما ذكر تكون هذه عداوة دينوية
وبينت ذلك وتمنع منها ومنه كذا صرح به الحاكم
واقفاها معه في العدة ولا يكون عداوة لانهم لا يذكرو
بسيماها ويفرق بينهما بالطلاق الثلاث لوجود الصفة

هـ

طلاق

الحلق عليها الطلاق ام كيف الحال **باب** ليس هذا دينية
 ولو فرضنا ان هناك عدة دينية تقبل اذا كان شاهد
 عدل قال السيد العتبة قال ابو حنيفة تقبل اذا كان
 عدل قال السيد العتبة قال ابو حنيفة تقبل اذا كان
 اذا كان عدل لا تقبل شهادته وان كان يملك عدة
 بكتاب امر الدين **باب** في والد له ابن ذكر قاصر فملكه
 مالا اغنيا فامتن مسك وعود وغيرها المولد المالك
 وقبلة له الغنول الشرعي بالعقب الشرعي ثم ان الوالد
 دفع الاعيان المذكور لشخص يتجر فيه وجعله امينا عليها
 ثم ان الوالد انتقل بالوفاء الى رحمة الله تعالى والاعيان
 لم يعرض لياقية في يد المدفوع اليه ثم ان الوالد قبل
 موته جعل ناظرين على الولد والمال حتى يأتي زيد من
 البلد الفلاني فاذا حضر كان هو الوصي فيلحقه الناظرين
 المذكورين ببيع ذلك بالاجل من ثقة من غير هو ولا ضم
 مع غياب الوصي **باب** ليس للناظرين المذكورين
 ان يبيعوا الاعيان بالنقص عليهما ان يصفطاهما الى
 ان يحضر الوصي الغائب والله اعلم **باب** في ذهاب
 عبده الى القاضي طلب سيده له وسال في بيعة فخرجه
 عن ملكه واجابه السيد بذلك واعد من اخر اليه بشرعي
 فترى العبد من المشتري بعد عدة تزيد على ثلاث
 سنوات من البيعة المربى فاما المشتري وارادوا ورثته
 الدعوى على البايع لو رثم ان توجه العبد للقاضي المذكور
 وهو

وهو عيب وجد عنده فهل لسمع دعواهم بعد المدة المذكورة
 ولم يدع دعواهم العيب وهذا توجه العبد للقاضي كذا ذكر
 يكون هو وبا وبصير العيب المذكور مع ان الوارثه
 مضي فليس هو الخادم بعد موت العبد ولا هو العيب
 والعيب المذكور غائب ليس في يدهم ولا حاضر في يدهم
 عيبه فاذا يجب على البايع ويلزمه بذلك **باب**
 لا لسمع الدعوى حتى يحضر الصيد وقد هاب العبد
 للقاضي ليس ياتي فاذا حضر العبد لا بد ان يقيم الورثة
 بيعة ان العبد ابو عبده ثم يقيمونها ايضا ان هذا
 العيب بعينه وجد عند البايع ومتى عاد العبد من
 الاباق واشتراه بطراخي ادهم **باب** في واقف
 عمر مسجد الله جامع للصلاة وجعل تجاه المسجد ساحة
 محوطه واقام بها محرابا وارصدها للصلاة وشرط
 الواقف ان يعمرها او يجوارها زوايا لاجتماع الفقهاء
 فاشترى الواقف المذكور الزاوية المذكورة بجوار المسجد
 المذكور وتوفي الواقف المذكور وترك الساحة على هذا
 فحضر بعض المتحققين امكان السكنى وحفر ثلثا حيز
 وسكن فيها بالنساء والرجال فذلك يجوز له فعل شيء من ذلك
 ام لا وهل تقدم الاماكن المذكورة بالشع الشريف
 وتعاد ساحة كما كانت للصلاة ام لا وهل يثاب
 ولي الامر بدها من ثلثها والمساكنه على ذلك ام لا
باب اذا كانت الارض وفقا للناظرين امر
 عابر فبنايه لانا الياني غاصب وان كان يضربا رض

الوقف للموتى ان يدفع اليه قيمة بنائه ويملكه للوقف
قال في الغرر العارضة اذا عصب رجل ارض وقف
وتنقص منها ما احدثه من حنة النقصان لا يفرق على اهل
الوقف بل يصرف الى من اراد وانما الغاربية فلا زيادة
من عصب نفسه فان كانت هي شيئا ليس بمال ولا عصب المال
نزلت منه بلا شيء وان كانت مالا قابلا بحول غارس والمبا
اسر الغاربية بزقعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف
فانه يمنع عنه لو اراد ان يفعل ويضمن القيمة والفاية
قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت والايواخير
الوقف ويعطى من اجزائه **سبل** في شخصه من رها
الوافق وهو السلطان الاعظم في وظيفة شدة
بوقفه هل يعبره من وكيل او نائب او غيرهما اخرج
الوظيفة المذكورة عنهما بغير حجة وهذا اذا ما شاع
كفاية من تقدرهما غيرا ولم يورثا باريد من ذلك
فلا سلام ولا وهل الذي لم يورثا باريد من ذلك
مقتضيا لا اخرج الوظائف عن هي بيده **اجاب**
الوافق اذا لم يشترط لنفسه الا دخال والاخراج
ليس له ولا لو كيله او دخال احد ولا اخرجه واذا اشترط
لنفسه ما ذكر فليس لو كيله الاخراج المذكور الا ان يجعل
له ذلك في تقدره وعليه ما يشاء من الوظيفة على حكمه
من تقدرهما ولا يكون انقص من ذلك تقصيرا وتلك سلا
سبل في شخص سافر سافر طويلا واذا كان لشخص اخر
ان ينفق على زوجته وعياله الى حين يحضر من سفره

واكد

واكد عليه فيما اوصي به ان لا يبيع الزوجة والعيال
يحتاجون الى شيء من اشيائها المطلقة من ايد
الناس من ماله او غيرها من ماله ولا يبيع
احد منهن وما في معناه ثم ان الرجل المشافر في
الى رحمة الله تعالى في سفره ذلك ومنه المنفق
المذكور الرجوع الى تركته المتوفى المذكور بما انفق على
زوجته وعياله وعياله على حكم ما تقدم وهل للمنفق
المذكور الرجوع ايضا بما انفق على عياله المتوفى المذكور
وعلى زوجته من يوم موته والى وصول الخبر اليه ام لا
واذا قلتم بان الرجوع فهل يرجع على التركة ام على
الزوجة الجيبونا **اجاب** له الرجوع بما انفق في حياتها
الى حين موته فبا حذره من اصل التركة فاذا مات المولى
انفق الوكيل على عياله ولا رجوع له بما انفق بعد موته
سبل عن رجل دفع سلاحا لصبي لم يملكه ففقد
بما الصبي هل يلحق المظني هل اذا وفعده عنه من غير
الذيل من يملكه بضمير ام لا **اجاب** ان مائة الصبي
فقدته على عاقلة العطي وكذا لو لم يمت كذا قطع عضوا
من اعضائه ولو وضعه من غير ان يامره قال بعضهم
لا ضمان والخيار من المذهب ضمانه **سبل** عن رجل
اشترى دمنه بركة وله دين على قوم فقرا ايجوز
التبليك لهم ويسقط ما اشترى به الدمن **اجاب**

نه

نعم ان نوي بالتبليد تقرىح ما في ذمته صح والايان
عري عن التت كان به ائمة على القفل وما في ذمته
باق الى ان يفرقه **سئل** عن امرأة مريضة وهبت
مهرها من زوجها فماتت فقالت ورثها من مهرها
اجاب ان كانت عند المصبة تقوم الى حاجتها
وترجع من غير معين في كالضجحة في جميع التصرفات
كذلك قاله الفقيه ابو جعفر **سئل** عن المرأة ماتت
وتخلقت ما لا كثير اقتتادعت ورثتها مع الزوج في
كفها امن ما لها ام من مال الزوج **اجاب** اما على
قول محمد رحمه الله من مالها لا نكفها الزوجية
بيها واما عند ابو يوسف رحمه الله من مال الزوج
وتخلية الفتوى وان تركت ما لا كثير الا ان من مات ولم
يترك شيئا فان كفنه على من يجب نفقته عليه في حال حياته
بما عدا الزوجية فانه على الزوج وان تركت ما لا **سئل**
هل للقاضي ان يعزل القيم الذي يصبه الواقف
اجاب القاضي انظر الى ما في ذمته في عزله
مصلحة للوقف عزله واقام غيره مقامه وكذلك عزله
الوصي العدل المختار **سئل** عن رجل اشترى مائة
الصغير مال ولم ينفذ الثمن حتى مات الاب ولم يكن
اشهد عند الشراء يوخذ الثمن من مال الصبي ام من مال
الاب وما الحكم **اجاب** يوخذ ثمن الخادم من مال

الاب

الاب وليس لنفقة الورثة رجوع على مال الصبي بخلاف
الوصي حيث يرجع ان نفق من مال نفسه او لم
يشهد وكذا اذا اشترى الصغير من مال الصغير
من مال نفسه وللصغير مال يصدر منه عن المقتضى
سئل عن رجل عصى دابة فركبها او دارا فركبها
فقال ما لكما اجرتما كل يوم درهم فان لم ترد دابتي فعليك
درهم في كل يوم فاستعملها مدة من الزمان ايجب عليه
شيء بل ذلك اللفظ **اجاب** لا اجرة لمالك الدابة
او الارض ما لم يقبل الفاصب العقد **سئل** عن رجل
بعث الى مسجد شعاعا كثيرا في شهر رمضان فاحرق في
منه قدر نصفه مثلا وبقي قدر النصف ايكون ما بقي
للامام والموزن ام يكون للقيم ومالك **اجاب**
بانه يرد ما بقي كذا وقع منه الى الدار والوصي
ولا للموزن والقيم في ذلك شيء كما اذا نزع شخص
لمست بكن في اخر حبله السباع فان الكفن المتبرع وليس
مورثة في ذلك حق اللهم الا ان يكون المرقى يري
الى الباقي للامام او الموزن فانه حينئذ ياخذ منه
سئل في شخص وقف وقفا من جملة عباد كنه
ان الواقف يستقل ببيع هذا الوقف لنفسه ايام حياته
ثم بعد وفاته على اولاده الذكور والبنات بالسوية
يبيعهم لاسرية احد هم على الاخر يستقل بالواحد منهم عند

الانفراد وليست ترك فيه الاشتيان فافرقهما عند الاجتماع
ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم على ذريةهم ويسمى
وعقبهم ثم على طبقتهم طبقتهم ثم على طبقتهم طبقتهم
تحت الطبقة العليا منهم ابدأ الطبقة السفلى على انه
من مات منهم وخلف ولدا او ولدا انتقل نصيبه اليه
فان لم يخلف السوفى ولدا او ولدا ولد انتقل نصيبه
الى بقية المستحقين على الترتيب المذكور مصافاة يستحق
انتمى ثم انتقل الوافق وله اولاد ثم انتقلوا الاولاد عن
اولاد ايضا فكان من حملته شخص يسمى كالدين رزق
ثلاثة اولاد ذكرين وبنت كات الذكران في حياة ابينا
عن اولاد ثم مات كال الدين عن بنته واولاد ولد له
فهل تحت ميراثه بمحضه ام يثا لهما اولاد اخوانها
الحكم تحت ميراثه بالاستحقاق دون اولاد
اخوته **سبل** في رجل غصب عينا لغيره فهلك في يده
ومثلها يباع بالدرهم والدنانير الخيار في ذلك للمصاحب
او للمالك او القاضى او هل اذا زرع شخص ارضا عشق رعاها
بسبب او مطلقا فادرك الزرع فحصدته ثم ثمرت في السنة الثانية
من الحبات الساقطة فحصدتها هل حتى ادركها يكون
للمزارع او للمحافظ بعده وهل اذا غصب ثوبا فخرقه ثم خاطه
اباخذ صاحبه بدون نقصان ام يرجع بالنقصان
مع اخذ الثوب وهل اذا صاح رجل على صبي فمات من صوته
او

او امرأة فالقت جنينا يكون ضمان ذلك عليه ام على اقلته
او هو لقا بالضرع حتى القت جنينا وهل اذا حمل ثوبا فخرقه
منه ثوبا فخرقه حتى القت جنينا وهل اذا حمل ثوبا فخرقه
ولاد اعانه بين رجلين مكانا لكل واحد منهما فيه دابة فدخل
احدهما فشد دابة الاخر فاختنقت ابصارهما من الاولاد
وهل اذا وهب رجلا بينه من مدينه الفقير ونوى الزكاة
عن الدين الذي عنده او عن نصيب في يد الوهاب ايجز
ذلك وهل اذا وهبت المريضة مهرها لزوجها في مرضها
ثم ماتت تهرق المهر ام لا وهل اذا صرت امرأة بطن نفسها
فالقت جنينا او شربت دوا حتى طرحت فالعنان على او على
عاقبتها وهل اذا اعطى صبي سلاحيه مسكه فغلبه به او مسكه
من غيره ام لا وهل اذا اعطى صبي سلاحيه مسكه فغلبه به او مسكه
شخص لصبي ارق هذه الشجرة فزقي فوقع ثمرات ابصار
صالحا او لا وهل عبد الغير كذلك وهل الموصي قرض مال لغيره
واذا قيل يكون خيلته وليس بمحقق الغرض او لا وهل ان يملك
ماله بالادوية بطعامه او بياكل معه اولاد واذا وضعت
سائبة بين جماعة وجماعة يباع للمقايدين فيقول لاجل
القادم وهل اذا كان في المائدة انواع من الباجات فزرب
قوم وبعد اخرين يباع للمقايدين ان يخدم للابعد وهل ياكل
ما يليه او من وسط القصعة وهل ياكل قايما او على قارعة
الطريق او ما يشاء وهل يكسر الخبز بيده ام يقطعه بالتسكين

وهل اذا باع شيئا حراما وعلم المشتري الحرمة ودفع الدراهم
للبائع ومضى ايماح له المشتري في الدراهم والمشتري
في العكس هل هو حلال او حرام اذا اشتريه ببياح
له قطعة او لا وهل اذا غصب من رجل عينا وحده ما اير
ام لا وهل ببياح اكل الثوم واليصل اليه ام يكره وهل اذا ركب
دابة من مرق على انسان وذهب بها ثم ادعاها الي مكانها ايجز
بذلك ام لا وهل اذا دابة في راحة انسان ليل او نهارا
فاخذت من ايضمن بها او لا وهل اذا فعل الداعي وارسله ايضمن
اولا **اجاب** عن مسألة الغصب قال في الخلاصة
معزيا الي القناوي الصغري اذا هلك المصنوع في يد
الغاصب فانه ينظر ان كان ذلك الشيء لعالك ببياح في السوق
بالدراهم فانه يقوم بالدراهم وان كان بالدرناير فانه يتقسط
بالدراهم بالدرناير وان ببياح بها فالحخير للقاضي واقبالا
غصب من رجل شيئا ثم حال له المصنوع منه قال في الوجيز
لا يخلوا اما ان يكون ذلكها كالاوقيا فان كان قايلا اير
الغاصب بالمخاللة وان كان هالكا يير الغاصب ان الصلة
دين والديون قابلة للابراء وكان القياس ان يبرر المبيع
فما اذا كانت العين قابضة لا يبرر المبيع المبيع المأجور
اما ان تكون الاستخسان للصحة من عدم فتمنع الا برأها
مضمونة على حاله لا فالابرا مخصوص بالدن والحوار
عن مسألة الزرع قال في البوردي رجل اراد غنما حرة
وسقاها

وسقاها بالسبع او بالمطرفاد ركة فخصده ثم بنت في التة
الثانية من الحبة المتقاطعة من العينة الاول فحفظه اخر
من الباء والراء ام لا وهل هو حلال او حرام
والجواب عن مسألة غصب الثوب قال في فتاوى كرام
رجل غصب ثوبا ثم خرقه فهو لا يخلوا اما ان يكون الثوب
سيرا او كبيرا فان كان سيرا اخذه المالك وخصمه
تقصان الخرق وان كان فاحشا وقد احاطه الغاصب
بجيب صدره بالخياطة مستغفرا به انتفاع الثوب فملكه
بالخيلاد شأخذه وضمنه التقصان وان سائر كسد
للمغاصب وعليه قيمته وان كان كمال لا يتقسط به يضمن قيمته
بلاخبار والجواب عن مسألة الصبي والمرأة
قال في المبسوط والمواقفات رجل صاح عياصيات
من صوته او المرأة التقت جنينا من فوق صوته لا ضمان
على الصبي ولا عاقلته واما اذا خوف امرأة حاملا فالتقت
ما في بطنها فالصمان على المخوف في ماله واما اذا ضربت
امرأة بطن نفسها قال في الخلاصة المرأة اذا ضربت
بطن نفسها او بطن بنت دوامتها فطرحت فالصمان
على عاقلتها وهي عورة وهذا اذا فعلت بغير اذن
الزوج وان فعلت باذنه لا يجب عليها شي واذا فعلت
امرأة بها بامرها لا ضمان على المأمورة فالصمان وعنده
اعلم اني بعد تخليق الولد واما قبل ان يخلق يجوز لها

ان تقايج الاسقاطه ولا ضمان اصلا والجواب عن مسالة
 النار ما قاله صاحب الخلاصة والنوازل رجل حمل نارا
 في ماله فان اشتعلت النار من النار عليه
 ثوب انسان فاحرقته فهو ضامن ولو رقت من
بغير الطريق ثم اصابت ثوب انسان فاحرق فيضمن
 ولو هبت الريح واخذت النار من يده فاخترقت ثياب
 قوم او حصايدهم لا ضمان عليه لان الريح تسخت فعله هذا
 ما عليه مما يحدث والجواب عن مسالة المكان المشترك
 ما قاله صاحب الخلاصة رجلان يديهما اصطبل مشترك
 ولعل واحد منهما فيه بقرة فدخل احدهما الاصطبل وشد
 بقرة الآخر باكل حتى يضرب بقرته فتحركت البقرة و
واختلقت بالجبل فانت لا ضمان عليه لانه ينقلها عن مكان و
 مكان اخر والجواب عن مسالة هبة الدين ما قاله صاحب
 خان رجل وهب الدين من المديون الفقير ونويته
 الزكاة عن الدين الذي عنده فان ذلك يجوز بخلاف
 ما اذا نوى زكاة نصاب عن نفسه وزكاة دين غير
 حيث لا يجوز انتهى والجواب عن مسالة هبة المديونة
 لزوجها ما قاله قاضي خان مريضة وهبت مهرها من
 زوجها ماتت قال الفقهاء ابو جعفر ان كانت عند
 المصنة تقوم اليها اجنتها وتزوج الي مكانها من غير مهر
 فان جهتها واولادها ومجاساتها جميعا والجواب عن مسالة

ما اذا

ما اذا اعطى جيا سلاحا قال في القضية رجل اعطى ميا
 سلاحا لمسه فقطع الصبي بذلك ومضى الى ان مات
 فانه ينفذ دية العسر على عائلته ولو لم ينفذ
 امسكه اليه والجواب عن مسالة ما اذا اقال الصبي
 اصعد الشجرة الي اخيه قال في قناوي الكوي رجل اقال
 لصبي اصعد الشجرة فصعد فلم يتمها سكا ان سقط
 فمات فديته على الامر وكذلك لو امر عبد الغني بكسر الخط
 او بعمل اخر ضمن ان عطب والجواب عن مسالة قرض الوصي
 ما قاله في الفصول العا دية ليس للوصي ان يقرض مالا لغيره
 ولو فعل واقرض لا يكون خيانة حتى لا يثبت العقاب
 وللقاضي ان يقرض بخلاف الاب قاله علي الاصم بمزلة
 الوصي والفرف ان القاضى قادر على الاستدراك المقتضى
 خلاف الاب والوصي وفي المشتكى اذا اخلط الوصي ماله بماله
 البسيط فمما لا ضمان عليه والوصي ان يخلط طعامه
 بطعام البسيط وليس له ان ياكل منه وان كان محتاجا
 اذا كان له الجرة فباكل قدر اجرت بالمعروف والجواب
 عن مسالة المائدة ما قاله في ترجمة الاسلام لو نصبت
 مائدة بين جماعة وقدم جماعة يكره قيام القاعد
 للقاءهم وكذا يكره القيام قبل ان ترفع والتسبيح بالرفع المائدة
 من بين يدي الاكل وليس له ان يسأل احدا من القاعد
 على مائدة الغير الا بان صاحبها ويكره ان ياكل على الطريق

او قايما وما شيا فانما د ناة نفس ويكره ففقط اللحم بالسكين
بل ينهيه نسا فانما هي وامري ويكره ان ياكل من
وسط النخيل او من الصلابة والصلابة
يا عزم سم الله وكل مما يليق ويحسب ان ينقص
على طعام واحد ويكره ان ياكل ان يتتبع انواع المأكول
من الطعمة المختلفة ومن السنة ان ياكل الانسان
مما يليه ولا يتناول مما يبيد رجليه ولا من ذرة
الفضيحة قال البركة تنزل من اعلاها ولا يكسر الصبح
من الخبز بل ياكل ما وجد مكسرا ويكره ان يصعد بصره في
منزل غيره ولا يلتفت يمينه ولا شمالا ولا يستحب ان ينظر الى
ياكل بيديه ويصغر اللقمة ويمضغها ولا يرفع راسه ولا يتبع
فتحا باليضا ولا يمس من جسده شيئا وان عطش حوله وجهه
عن المضغ ولا ينظر الى لقمة صاحبه ويكسر الخبز بيده
ولا يفعل ذلك بغير اليدين ولا يستحب ان يرفع يديه
عن الطعام ونفسه اليه ويحرم السرف في طعام نفسه
فطعام الغير اولى والاكل بعد الشبع حرام لما انظر اليه
وتتلف المال والجواب عن مسالة ما لا ياكل شيئا
حراما وفضل المشتري ثمن ما باع قال في الغنائية رجل
اشترى فرسا حراما بخمسين دينارا وهو عالم بانها حرام
واعطى ثمن الفرس للعاصب وفضل المشتري الفرس
فالفرس حرام على المشتري والتمن حلال للبيع لانه هبة مستأجرة

والبيع

والبيع باطل والجواب عن فضل الحية قال في الفتاوى
ينبغي للرجل ان ياكله من غير ان ياكل من اطراف
حيته اذا طالت ومن شارب من غير ان ياكل من اطراف
وقال الربيعي يكره ان ياكل القبيضة لانه ياكل
الصلاة والسلام كان ياكل من الحية من طولها
وعرضها او رده عيسى قال من سقاوة الرجل حقة
لحيته وكان عبد الله بن عمر يغض عن لحيته ويقطع
ما زاد على القبيضة والجواب عن مسالة اكل التوم
والبصل وما اشبهها مطبوخا ونيا بحيث لا يدخل معهم
الناس وان طبخا ثم اكلها اكله للجميع واذا اكل طعاما
فخلل اشانه فالفصل به من الطعام من بين اشانه
لا ياكله لان النفس تعافه وما فضل عن اشانه وهو بطنها
اتلعه كذا السنة والجواب عن ركة الدابة من الرمي
قال في فتاوى المحمدي اذا ركب دابة من الرمي يغير
الذي ماكلها ثم نزل وسببها في المكان الذي هو من غير تلك
القرينة وكانوا يخلصون دوابهم في ذلك المكان بغير حظ
ببراعه الصالح لانه زال التعدي عنها فزال التصالح
عنه والجواب عن مسالة ما اذا افسدت الدابة
دفع انسان قال في كفاية الفحول انقلبت دابة رجل
فدخلت مزرعة لرجل فافسدت ما عليه زرعه فانه لا ضمان
على صاحبه سواء قد زرع في ليل او نهار وكذا الحكم في الرمي

افضل

عند نفاذه لا ضمان عليه الا ان يرسلها او يراها فلم
يتمتع بها فانما يصير ضمانا لما افسد ثم في هذه الحالة
وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان المالك
رحمته في حقه من ملوك المسلمين او من الملوك
وغيرهم في صوفية وشعائر وغير ذلك واقام عليهم شيئا
وشرط فيه شروطا ان يكون من اهل الدين والعلم والعلم
والعلم فاشترطه بتعاطي الشيخة المذكورة اليه انقل
بالوفاء اليه رحمة الله تعالى فتولي بعده ولده فاشترط
مرة وانتقل بالوفاء اليه رحمة الله تعالى فتولي بعده
شيخ جاهل لا يحسن الوضوء ولا لولا الفرق بين الفرق لا يثق
والعلمي ومع ذلك ان قرأ في الكتاب العزيز حاضرا يحرف
الفاظه ويكسر الحروف فاحشا بغير المعنى فهذا يسوع له ذلك
وهذا الاصر على ذلك مع علمه بجهله ياتم بذلك لكونه
يعلم من نفسه الجبل وتقرير الكتاب العزيز وهذا هو
المعلوم المشروط للشيخ في كتاب الوقف المستأثر اليه لم يرجع
عليه بما تاداه من معلوم الوظيفة من يوم تقريره في
والي وقت عزله لكونه اخذ ذلك بغير طريق شرعي هذا
ولي الامر ايده الله عزله لهذا الشيخ الجاهل وهل انقل
مولانا السلطان في الوظيفة المذكورة فخلصا لحياته
ودنياه حافظا لكتاب الله تعالى خادما للعلم الشريف
وعلم الشيخ الجاهل للتقريب وقدوم حكم مولانا امام المسلمين
واصر

واصر على تعاطي الوظيفة المذكورة مع علمه بالعزل ساذ ائتم
عليه شرعا وما يجب علي ولا فاما امر ايدهم الله تعالى في حقه
من الدرع الشديدا والزجر لثقلته للحكم الشريف وهل
يجب علي ولاية الامور ايدهم الله تعالى بتفويض حكم السلطان
وتسليم الوظيفة المذكورة لمقرره مولانا السلطان استالا
امره نظره الله نصره عزيزا وهل ان شرط الواقف
في الصوفي ان يكون من الجملة وقدر شخص ليس من الجملة
يشتمك الوظيفة المذكورة ام لا وما الحكم اجاب
لا يصح تقريره في الوظيفة المذكورة لانه يخالف لشرط
الواقف ولا يعمل للشيخ المذكور تناول العلوم حيث لم ينصف
بما يصح عليه الواقف ولي الامر منعه عن مباشرة الوظيفة
المذكورة وحيث علم بالعزل المذكور لا يجوز له المباشرة
ولا اخذ العاوم ويرجع عليه بما اخذه حيث خالف شرط
الواقف ولا يشتمك الصوفي حيث نص الواقف ان يكون من الجملة
ال في رجل استاجر من اخيه ثوبا باجرة المثل في
مدة معلومة فجاءه زاده زيادة فوق اجرة المثل المذكورة
قبل فراغ مدة الاول فهل والحالة ما ذكر يد حل ايجار
عليه ايجار قبل مضى مدة المشترا جواب الاول بزيادة ضرر
سوا كان البستان وقفا ام لا وهل الحكم اذا شهد اهل
الخبرة بالزيادة المذكورة زيادة ضرر فتوليها لم يحرم عليه
ذلك سوا كان الطالب لذلك متعنتا ام لا اجاب

ان كان العقد الاول بدون اجر المثل يلزم اجر المثل ولا
يصح الثانية حتى تنقضي الاولى و زيادة الواحد
لا يفسد **س** في شخص هلك وخلف ابن اخت
اب وام وابن ابن اخت اب وبنت بنت عم لام فالارث
يكون لمن فيهم **احاب** الارث لابن الاخت اب وام
س في ما طرأ من فدية من قرينة تحت نظرة ثلاثين
مئة على عشرة عقود وحكم بصحتها حتى ثم بعده اطلع
اطلع على الناظر على ان في الاجارة المذكورة اصرار بالقر
فرغ الامر الى قاض اخر حتى يفسم فهل له فسما
ولا يمنع الحكم السابق بمحضه **احاب** الفتوى
على ان له ان يفسم ولا يمنع من ذلك جعل عقود الان
الاجارة الطويلة اما لم يختر على الوقف كيلا تؤدي
الي ابطال الوقف وفي هذا المعنى لافرق بينما اذا كان
العقد واحدا وبينهما اذا كان عقودا كذا في الذخيرة
ولا يمنع ايضا الحكم بصحة لان القاضى التالى لم يحكم
بفسادها لتعارض حكم الاول والاو لم يحكم
بلزومها والفسخ اما هو لعدم لزومها لعدم صحتها
الا ترى لو ان قاضيا حكم بصحة اجارة لم يمنع قاضيا
اخر من الحكم بفسخ العقد ولو نزل احدهما وحاصله
ان الحكم بوجودها صحيح لا يكون حكما بقاها لانها
غير الوجود كما صرحوا به في بحث الاستصحاب **س**

فمن

فمن اجر فدا من طين اجارة طويلة ثلاثين سنة
على عشرة عقود كل عقد ثلاث سنين وحكم القاضى
فهل هذه الاجارة لازمة في العقد العشرة ام في العقد
الاول فقط ولكل من المتعاقدين فسح ما عدا العقد
الاول وما الحكم في ذلك **احاب** هي كسيرة في العقد
الاول حيث كانت ابتداءه من وقت الاجارة ومضاهة
فيما عدا العقد الاول واختلف التصريح في الاجارة
المضاهة والفتوى على انها غير لازمة كما صرح به في الفتوى
المرارثة فلذلك من العاقدين فسما **س** في سكر
جامع بناوه معيب وفي قبلة الخراف جدا الي غير القبلة
حيث ان المصلى يخوف الخرافا شديدا حتى يكون
مستقبلا القبلة ويتم من يدخل الي الجامع المذكور
للمصلاة فيستقبل محراب الجامع المذكور فيكون مستقبلا
غير القبلة لجهله بما فيه من الخراف الشديده هل اذا
انتدب لهذا المحراب وفي الامر وفي الامر وهدمه بامر
الحاكم الشرعي حكمه بذلك واصرف عليه وعلى عمارته
على الاستقامة وتخريجه على القبلة الشرقية المحمدية
من ماله وملكه خالدا انتفع الوجه الله تعالى الكريم واعتنا
لشوابه الكريم الجسيم لم يزل اجر ونياب عليه حيث كان
ذلك حسنة لله تعالى والحال ان بنا الجامع المذكور عمر
بعضه فسقط وبعضه ايل الى السقوط فله يجوز هدمه

ما

واعادته ام لا **اجاب** قال في الخلاصة سجد
مبني او ادرجل ان يتفق بناءه ويبنى ثانيا احكم من
الاول ليس كذلك وتاويله اذا لم يكن الباقي من اهل
تلك الجملة اما اهل الجملة ان يمد موافق دواء
بناءه ويقرضوا الحصيد ويعلقوا القناديل لكن من مال
انفسهم اما من مال السيد فليس لهم ذلك الا باس
القاضي **سئل** في شخص ساكن في دكان وقف
عليه مكان معلوم وله في نظير خلو الدكان زيادة فاما لذكر
وقدر معلوما وزيدت عليه اجرا لكان زيادة ضرر
وقبل ذلك الناظر وساله الناظر بالزيادة فقال لا
وليس لي حق في خلو الدكان ثم رفع الناظر الي حاكم
صفي وحكم به لذلك الحكم صحيح ام لا وهل ابرافسه
يسرني عليه ام لا وما الحكم **اجاب** اد اجر
الناظر الخائون صح العقد ولا عبرة بقول القائل انه
خلو في الدكان فان الخلو غير معتبر **سئل**
فمن اعترف منقوله ثم ان وجه الشخص من العقد
صحيح ام لا وهل يشترط في صحة العقد حكم القاضي
ام لا وهل يقبل قول السيد في ذلك بعينه حكم وهو
وهل يجب اشتراطها بعد الفتوى ولا وهل يقبل
قول السيد عند عتقها عند القاضي انه ما وطلبه مدة
ثلاث سنوات ام لا **اجاب** حيث اعتق واعترف

انه

انه اعتقها قبل ان يزوجها ثلاث سنين قبل تولد العقد
صحيح ولا يشترط في صحة العتق حكم القاضي اذا اعترف
السيد ام ولده يتفق عتق ثلاث سنين والسيد
زوجها بعد انقضاء مدة كسيرة فلا يقبل قول الزوج في هذا
العقد الا اذا اقام البينة على ما ادعي **سئل**
في واقف وقف قرية وشرط على الناظر ان يوجرها ثلاث
سنين فاقل وان لا يدخل عقد اعلى عقد حتى تقضي مدة
العقد الاول فاجرها الناظر عشر عقود فهل يصح الاجارة
وما الحكم **اجاب** لا تصح الاجارة والله اعلم **سئل**
في رجل له على احدثين فاحاله به علي شخص والمال ان المحيل
لا يستحق في المحال عليه شي قبل الحوالة صحيحة ام لا وهل
يلزم المحيل ثبوت دينه على المحال به عليه ام لا وما الحكم
اجاب مذهب مشايخنا لا يشترط ان يكون
الحوالة علي مدين لازم على المحال عليه بل يلزم المال على
المحال عليه وان لم تكن ذمته مشغولة بالدين للمحيل
سئل في شخص توفي في ابي رحمة الله تعالى عن زوجة
وولد مدين ذكروا اني ثم توفيت الانثى عن امها واخيها
واخت لامها فما يخص الام من ابنتها وما يخص الاخت للام من
اخيها وما الحكم **اجاب** للزوجة في المسألة الاولى
الثلث وللولد مدين ما بقي للذكر مثل حظ الانثيين واصل

السؤال الأولي الثمن من ثمانية وتسعين من أربعة وعشرين
وللام من المسألة الثانية السدس واللاخت للام
السدس واللاخت للاب ما بقي والمسألة الثانية من ستة
ونصف منها والعدد من الأجرة رد الام من الثلث الى السدس
والاثنان عند الفرضيين عدد يرد الى الام من الثلث
الى السدس والحالة هذه **سب** في واقع شرط
في وقفه الثابت المحكوم بوجبه من قبل حاكم حنف المذهب
شرطها ان اذا اراد احد من الناظر على هذا
الوقف او من مستحقه استبدال هذا الوقف او شئ
منه كان الناظر عليه قتل ذلك معزولا عن النظر وكان
المستحق قتل ذلك ساقط الاستحقاق نعم ان الواقف
ونسله وعقبه نعم ان الناظر على هذا الوقف لم يطلع على
ما شرط الواقف من الشرط المذكور وكنت بذلك مكاتب
استند الالة مسطرة لوجود المسوغ الشرعي في زعمهم
المقتضي لذلك الثابت المحكوم بوجبه من قبل الحاكم
الحنفي المذكور والحال ان ما استبدل لم يكن مسوقا
شرعا فقل الاستبدال المذكورة يعمل بها وتقول شرط
الواقف فلا تتفاد الى الاستبدال المذكورة ام لا
وما الحكم في ذلك **اجا** لا يصح الاستبدال
وترد العين الى الوقف ويأثم المستبدل حيث

لا مسوغ

لا مسوغ ولو كان مسوغا ليس الاستبدال لا لغا مني
سب في شخص ائنا جرحا متوقف من ناطر شرعي
والوقف المذكور مظهر وشاهد والوقف المذكور مستفاد
فان كان له ان يصرف على مستغقات الوقف من عمارة
وتزيم بحصور الشاهد والمباشر ثم ان المتاجر المذكور
يتوجه يشتري الات العمارة من جبر واخشاب وجبر
ومسما في غيبة الشاهد والمباشر لا يطلع احدا منهم
على الثمن الذي يشتري به تلك الالات غير انه كلما فعل شيا
من ذلك يقول لهما اشتريتا واحضرت كذا كذا قنطار من
الجبر وكذا كذا الف طوبة وكذا كذا قطعة خث فيكت
له الشاهد والمباشر ما يسميه لهما اخر الزار في موأ يتهما
عند حضورهما من اشغالهما حتى انتهت الفارة المذكورة
طلب منهما مخرومة بذلك فكتبا له مخرومة بذلك عاصف
وكتب الشاهد والمباشر على ظاهرهما الحمد لله نزل علم ذلك
ولم يكتب احضرت ذلك لانها لم يحضر ذلك فتوجه المتاجر
بتلك المخرومة للناظر وطلب منه امضاها واشهاده على
نفسه ان اجازها وامضاها ولم يطلب الناظر المباشر
والشاهد عند الاشهاد على نفسه بيتا لهما من ما تضمنته
المخرومة المذكورة من الصرف فقل ينفع المتاجر المذكور
الاشهاد المذكور بالامضا والحالة هذه ام لا وهل اذا
قام قايما وادعي حصة ان هذا البناء ائنا وي هذا

المصروف هل يسمع دعواه أم لا وهل إذا سمعت الدعوى
 عليه يخلف أم لا وهل يجوز لناظر الاستدراك بالاعتناء قبل أن
 يبال المباشرة الشاهد عن الصرف المذكور في المحرقة أم لا
اجاب ينفع المشتاجرا أيضا الناظر والعهد على
 الناظر ولا عبرة بالمحرقة التي كتبت حيث لم يحضر ويقبل
 قولني مقدرا ما صرفه على العماره مع يمينه قال في القصة
 إذا قال القيم أو المالك استأجرها أدت لدي عمارة بها
 فخرها بأدنه يرجع على القيم والمالك وهذا إذا كان
 يرجع معظم منفعة إلى المالك أما إذا رجع إلى الساجر
 وفيه ضرر الدار كالمطبخ أو لباوعة أو شغل بعض كالشور
 فلا يرجع ما لم يشترط الرجوع ويقبل قوله في المحتمل قال
 في موضع آخر وكثير من مشايخنا سواي الوصي والقيم
 وقال يقبل قولهما والتفريق وقع من الناظر حيث لا يحل
 ويأمرهما بالحضور والضبط وقال في أيضا وإن أتمه
 القاضي يخلفه وإن كان أمينا **سير** في واقف
 وقف وقفا وجعل له ناظرا وحده من مباشر
 وشاهد وعامل وجاب قبل يجب على الناظر الاستقلال
 بحل الوقف بحضرة من ذكره لم أن يستدل بذلك
 خامسة وهل يقع استنابته في وظيفة الناظر أم لا
 وهل إذا استناب ولم يباشر هل يستحق من معام
 النظرية ويصير ضامنا لما قصر عن قبضه نايه ويرجع
 عليه

عليه بما تاءاه من معلوم النظر في مدة استنابته
 أم لا وهل إذا استغل بنفسه من غير حضور شهود الوقف
 وأدعى عدم القبض أو ادعى شيئا في مثله هل يقبل قوله
 أم لا **اجاب** الوافقون في الزمن المتقدم كانوا
 ينصبون للوقف ناظرا فقط ويطلقون يده فيما يفعل
 ويحيد قوله في القبض والصرف ليدانتهم وخبرهم
 وخوفهم من الله عز وجل فلما تنقصر الزمان وظهر قلة
 الدين من المتكلمين على الأوقاف من الكذب والحيانة
 والأيمان الباطلة وقلة الخوف من الله تعالى وظهر ذلك
 للمتأخرين ممن يريد فعل الخير جعل لوقفه جايان شهود
 والجاي يقبض المال والشهود يشهدون على الناظر
 بالقبض والصرف كل ذلك خوفا على ريع الوقف من
 المتكلمين سيما في زماننا ولهذا قال مشايخنا لا يتقرر
 الناظر لصالح الوقف وهو على نفسه وقلة بعض مشايخنا
 لا اصدقه في زماننا فلو قبض الناظر يده من غير حضور
 شهود لا يصح وقبض الريع ولا في ادعاء به الشرائع
 لأن ذلك دليل حيانة وكذب حيث انفرد بالاستقلال
 من غير حضور الشهود والشهود أن دعاهم ليحضروا
 فاستنابوا لا يستحقون العلوم وإن لم يدعهم فلا دين
 لهم وهو خائن فلو استناب شحف عنده في النظر قال
 مشايخنا لا يصح والسائل المتفق عليه في الكتاب ولو باشر

ثاب الناظر لا يتحقق الناظر شي من معلوم النظر وكذا
 لا يتحقق الناظر لعدم المباشرة واد اقبح الناظر
 شام من غير مباشرة يرجع عليه بما يقبض ويرفع امره الي
 تلك المسائل ليستبد به غيره فانه اذا قصر وكل الامر
 الي غيره فهو عاجز بل يجب عليه ان يتفقد الوقف وينظر
 في المستاجرة والطين ويعرف الشرائي من غيره ويثبت
 عند فضاة الاعمال ولا يقبل قوله بحجده ولا قول المستا
 ولا قول الزارعين بل عليه ان يسافر ويتفقد الوقف
 والا لا يتحقق المعلوم وان لم يفعل فالقاضي يعزله
 ويولي غيره **سـ** في رجل لقن الصحابة الثلاثة
 ابا بكر وعمر وعثمان واذا امر في الطريق وجد كلنا
 او هراسما به باسم احد هم وسبه ولعنه فماذا يجب عليه
الحـ قال في الخلاصة الرافضي اذا كان لبيب
 الشيعيين ويلعنهما كما فرأيتي وذكر لنا ان في كتابه يقال
 له فضل الخطاب انه يقتل ولا تقبل ثوبته لكن فرغ نقل
 لنا قبل تاريخه والكتاب المنقول منه لم نطلع عليه
 والامر في ذلك يرجع لحكام الشريعة فان المشايخ قالوا
 انها يفتي من الكتب المتداولة المنقولة عن المتقدمين
 فان كان هذا الكتاب كثير الوجود منقول بالمواتر
 يعمل به اما الكفر فلا شك فيه قال في شرح منظومة
 ابن وهبان ومن لعن الشيعيين او سبهما كان **سـ**

عن

عن واقف حبس بيتا وشرط انه اذا احتاج الى عمارته
 يعمر من ريعه ثم شرط ان يصرف من ريعه ثمن مياه للصهرج
 الذي بالترية التي يدفن بها وما فاض بعد ذلك
 يصرف في مصارف الخائقاء وعينها فادعي الجاني
 ان عمر البيت المذكور عدة عمار بما لا كثير واخذه من
 ريع الخائقاء لان ريع البيت الذي شرط واقفه ان
 يعمر من ريعه واجتهد لذلك بانه كان الفايض عن مصرف
 الصهرج يصرف في مصارف الخائقاء فهل يرجع عليه
 بما اخذه من ريع الخائقاء التي ادعي صرفه في عمارته
 البيت وخالف شرط الواقف ويجب على ناظر الخائقاء
 ان ياخذ منه ويصرف في مصارف الخائقاء الشرعية
 لان احتجاجة بما ذكره ليس بشرعي **الحـ**
 حيث شرط الواقف ان يعمر من ريعه فالمتكلم بضم الما
 الذي صرفه على عمارته البيت اذا كان بغير اذن القاضي
سـ في رجل جا الى بيت من ميوت الله تعالى ضيق
 فاستاذن حاكم شرعي في توسيعه وهذه لاجل ذلك
 وفي وضع صهرج تحت المسجد لاجل الماء وغير ذلك من ماف
 المساجد ومراقبها فاذن له الحاكم الشرعي في ذلك
 فعلم من ماله وصيل حاله ابتغى الوجه الله تعالى
 ثم بعد ذلك قال له شخص ما فعلت حرام عليك بتقضي
 انك خرجت في الطريق وبنيت صهرجا لم يكن بالمسجد

المذكور فافعلته يستحق المهدوم ولا وهل المهرج ن
المذكور الذي أحدثه الشخص المذكور يستحق الهدم
أم لا وهل يترتب عليه شيء فوله للفاعل ما فعلته حرام أم لا
وما الحكم **اجاب** المستور في كنف علمنا ان المسجد
اذا اضاف بالناس ويجنبه طريق واسع يؤخذ من الطريق للمسجد
وكذا اذا كانت الطريق ضيقة وشجارت الطريق مسجد يؤخذ
من المسجد ويجعل في الطريق واذا بني الصريح لمصلحة
المسجد والمسلمين له فقل ذلك وكل شيء بني لمصلحة المسجد
ليس عيا فاعلم انكم كما لو بني تحت المسجد سرداب لمصلحة
المسجد وحصره لا يمنع من ذلك هذا هو المنقول
في كنف الحنفية **سبيل** في شخص باع امانة من شخص فكتبت
عنده نحو ثلاثة اشهر ثم بعد المدة المذكورة ادعى المشتري
المذكور على البائع المذكور بان الامنة المذكورة تبول
في الفراس فهل يسوع المشتري دعوي على البائع بمجرد دعوا
انها تبول عنده أم لا بد من اثبات بولها عند البائع ثم عنده
وهل اذا عجز عن اثبات البول المذكور يكون مبطلا فاما
يدعيه وهل اذا استفادها المشتري المذكور بعد القلم
ببولها مسقط لدعواه الرد وما الحكم **اجاب**
اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا فلا بد من اثبات العيب ووجوب
عند المشتري ثم لا بد من اقامة البينة على وجود العيب
بعينه عند البائع ولا بد ان يقيم المشتري بينة انه لم يستخذ

بعد اطلاعه على العيب فان استخذه من اوله بشيء ما بطل
الرد ولولم يكن للمشتري بينة هل يحلف البائع قال الشافعي
لا يحلف وهو الاصح والبيع صحيح كذا في الزيلعي وانفسا
اذا وجد المشتري بالمبيع عيبا فليتردد الرد على البائع
الا بعد ثبوت العيب عنده وثبوتها فانما عند البائع
ولا بد ان يعلم انه لم يستخذرها حتى لو استخذها من غيره
اطلاعه على العيب ليس له الرد ولولم يكن للمشتري بينة
على وجود العيب عنده وقيامه في الحال لا يحلف البائع
عند الحنفية وهو الاصح لانه الحلف عنده يترتب
على دعوي صحة ولا يصح الدعوي الا من خصم ولا يصح
خصما فيما لا بعد قيام العيب عنده **سبيل** رحمه
الله في مسجد له رزقة وهي مكتوبة باسم شخص ليقوم
باعتبار الله ثم ان المسجد خرب من مدة ثلاثين سنة
او اكثر ولم يبق له اثر ثم ان الرجل وضع يده الى تارخه
هل له الاخذ ما اخذه من الرزقة في هذه المدة من غير
اقامة شعاير وهل يطالب واضع اليد بما اخذ من الرزقة
أم لا واذا كان في البلدة مسجد كيتما وليس له شيء هل
تنقل الرزقة المذكورة الى هذا المسجد الكيتما لينقلوا
بها على شعاير الله أم لا **اجاب** ينقل وفق المسجد
الذي خرب الى اقرب المساجد الى العامر لينتفع به المسلمون
واهل البلدة **سبيل** في رجلين قال احدهما

للاخر كيف عرفت الله تعالى فقال المستول عرقه بانه
واحد لا شريك له في ملكه فقال السائل ان قاله كذا
بل هما اثنتان ما تقول له فقال المستول انه واحد ما اراه
تقول انت فقال اقول اثنتان فقال المستول انظر ماذا
تقول فقال السائل اقول انهما اثنتان ولو ثبت ذلك فقال
المستول انت كافر ثم ادعى السائل عند القاضي بالانستول
قد قال له ياكافر فقال المستول انما اقول ياكافر
الان قال ان الله تعالى اثنتان بل ثلاثة ثم قال
المستول عند القاضي انا اشهد لله تعالى ان السائل
قد قال ان الله اثنتان بل ثلاثة فقال القاضي له
يعني لمن قال اشهد الي اقطع لحيتك واضرب عنقك
لاجل ان السائل منسوب اليه والحال ان هناك فهو
يشهدون على ما قاله السائل فلما علموا ما قاله القاضي
استمعوا من ادعاء الشهود فالحكم في السائل والمستول
والقاضي **باب** المستول مصيب على وجه
المباري هذه العالم والدليل على وحدانيته كونه
مستمرا على هذا النظام الي انقضاء الدنيا وطي
السموات ورفع هذا النظام كما نطق به النصوص
قال مولانا عز وجل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
وقال تعالى يوم نظوي السما كطي السجل للكتاب كما نبهنا
اول خلق بعيدة فانه لو لم يكن الهان لا يمكن بينهما تمنع

بان

بان يريد احدهما حركة زبده والاخر سكونه فعلم ان الله
لا يكون احدا الا واحد اجل ربنا عز وجل ان يشاء ان يهلك
في ملكه سبحانه لا اله الا هو واما السائل فلا شريك في كونه
واعود بالله من التلفظ بهذا القول وما يصدر هذا اللفظ
من مخاف من الله فان الله سبحانه له واحد لا شريك له في
ملكه ويجوز للمستول ان يشهد عليه انما دعوى حسنة
لله تعالى ولا يحتاج الي دعوة كالشهادة على الزمان
ونسب الخمر بل تقبل فيه الشهادة من غير دعوى وقول
القاضي لمن شهد علي ما ذكر في السؤال بحال
للكتاب والسنة واجماع المسلمين فان السنة ان يكون
القاضي عدلا مستلما فان احد الامة لو بس مسلما
يكرم عليه فكيف القاضي يسب الشاهد او يزرجه
او يدكر لفظ لفظا مما ذكر في السؤال فينبغي لهذا القاضي
ان يتوب ويرجع الي الله تعالى ويتخلل من تعرض له بقدر
الكلام ان كان معينا واذا ادعى السائل ان المستول قال
له ياكافر ان كان للمستول يتيمة فيما قاله السائل
فهو صادق ولا يلزمه شيء وان لم يكن له يتيمة يحلف السائل
بالله العظيم انه ما قال ما ذكر وقال مستأخرا من قال
سليم ياكافر الصحيح انه قال لا يكفر القائل وهذا
المستول صا دو في قوله السائل ياكافر في حال تلفظه

بهذه اللفظ قال المرتد يكون كافرا في حال ارتداده
وشتحق القتل ولم يرجع فان رجع وثاب سقط عنه
القتل ولو قال له اسكن في حال ارتداده كافرا لم يلزم
شي وان استغفر الله العظيم من سماع هذه اللفظ
والتكلم به **سبل** في رجل قال ان زينت فله على
اناصوم سنة وهو لا يوبى بفعل الشرط وانما انذر تحذير
ان يقع فيما لا يبرئ من الله وكف نفسه بتخليق الشرط
فهل لا وجد الشرط تجب الشروط لا محالة ام يكفي به لا
بكفارة البير ام لا يبرئ في حال تذرره ان ينوي بذلك
البير ليخزي في ذلك كفارته ام النتيجة في ذلك
ليست بشرط وما الحكم **اجاب** قال شارح الدرر
في المحلق بشرط ان كان لا يتراد كونه لا يوبى بالمندور
وهو الصحيح **سبل** في رجل له تبن في مكان
محموظ فوضع انسان يده على التبن المذكور واخذه
ونصرف فيه بغير طريق شرعي فهل اذا طال به
الرجل بالتبن يلزمه مثله او قيمته واذا اقلتم
بالمثل ونعذر رد له عند الطلب فلم يمهل الى ان يحصل
ام تلزمه قيمته واذا اقلتم بلفظته فأي القيمة يلزمه
وما الحكم **اجاب** التبن مثل ويلزمه العاصم
اذا عذر المثل قيمته يوم الخصومة عند القبض
والعصوب منه بالخيار ان شاء اخذ القيمة وان شاء
الي

الي وجود المثل **سبل** ما الجواب عما بني فسقية
اموات بضر يحوي به قبور وفسا في قديمة وحديثة
بذلك الناظر العام والمخاض من قبل تجوز له فعل ذلك
ام لا **اجاب** ان كان المكان وقفا على عامة
المسلمين واذن له القاضي او الناظر فاذا نه
معتبر او ان كان وقفا خاصا لغير احد ان يد فيه
ولو اذن الناظر **سبل** في رجل تزوج بامته
وقعد معها مدة ثم سبها بخبر عتقا بعد ذلك
فهل للامته الخيار وفسخ النكاح وتجدد العقد
اجاب الخيار ثلثا لثمة للامته مطلقا سواء ان
كان زوجها حرا وعبد **سبل** في امام في مسجد
يغلبه القران في بعض الاوقات فيغلط فيه وسوا
كان الغلط لاية مستبهة الى مثلا او لنقص مثل ان يبني
اية فياتي بالتى بعد هاهنا ذلك يبطل الصلاة
وتجب على الامام او المأموم اعادتها وهل اذا نسى
اية في القران واعاد الذي قبلها حتى يتذكرها
يبطل الصلاة ايضا **اجاب** لا يجب اعادتها
ولا يبطل الصلاة بذلك ولا تكره ولا ينبغي للمأموم
ان يعيد لها يحضره الناس فانه طعن في الامام
فكره له ذلك **سبل** في رجل بلغ وشت عليه
عند حاكم حقيقي المذهب وحكم بصلته وشكك في ذلك

ذلك على ذوي المذهب الأربع وقبض من ماله شيئا
مغلوما من كان وصيا وناظرا على اخوته القاسرين
ثم ان اخوته انتقلا بالوقاية الي رحمه استعالي
والخصم بينهما في طلب الوصي والناظر فعالمه شيئا
من ذلك ثم بعد ذلك استعفا من اعطايه الباقي
والحال ان من المذكور فوق خمسة وعشرين يوما
سنة فهل بعد ذلك كله يقبل دعواهم انه سفيه ويظرو
عليه الجحرام لا وهل يسأل عن ماله الذي قبضه
في ابن اصفه وابن هوام لا وهل يقبل قوله انه اصف
ماله في بخارة وزراعة ومعاملة ام لا **اجاب**
بعد ثبوت الرشده وحكم القاضي وخاورد الخسوعين
سنة التقبل بيته عدم الرشده لا تقبل حكم القاضي
القضا بالاولي **سئل** ملكي المذهب وعمره مائة سنة
وسبع سنين اوصي بوصية بانه ملك ابنته عبدا
ولو ولد ابنته بمنفعة خلوطا نوتيز جامع طولول
ووبر عبد اخر وبعد ذلك مات الرجل الي رحمة
الله تعالى فهل الذي ملكه لابنته ولو ولد ابنته وعنده
المدير يخرج من الثلث ام لا **اجاب** كل شئ فعله
في طهر حال صحته فهو صحيح وهو من اصل المالك
وما كان في المرض والتملك لابنته باطل لانها وراثته
وولد البنت والمدير يخرج جان من الثلث **سئل**

في

في شخص عليه دين لشخص ثم ان زوجة المدين رقت
زمن تحت يدرب الدين لتوفقة علي دينه في حال
حياة المدين وكان من شرطه لرب الدين انه المدين
ملكه والعمان علي وقبض الدين من مال المدين
ورضيا بذلك الشئ ثم توفي المدين وخلف غفلا
فهل لرب الدين المطالبة علي الراهنة من الشرط
المذكور والحاد ان الدين عليه ديون متفرقة
فهل يؤخذ من المتخلف عنه الدين الذي تحت الدين
خاصة او تقسم التركة لارب الديون علي قدر ديونهم
او لرب الدين المذكور الخيار في المطالبة علي الراهنة
او من تركة الدين **اجاب** الخيار لرب الدين
ان شئ احد الكل منهما وان شئ اخذ من التركة بالجمهر
ورجع بالباقي عليهما لانهما ضمانته **سئل** في ارض
موقوفة فاشترى اثنان منها قطعة واشتكرها
وبني عليها وعرضوا ثلثا ان يمين قطعة منها انها انزل
وبعض جدران ووقفها علي رجل ثم انه رجع عن الوقف
ولم يحكم بذلك حاكم فكان رجوعه برطي الموقوف عليه
ثم بعد ذلك باع ما في القطعة من الشجر والبنا لانسان
اخر فبني فيها وغرس ثم باع المشتري هو ما يده لا خبر
فبني الاخر وغرس وكل من اشترى من زن فخر الا ان
ثم ان الموقوف عليه وكل شئ في مطالبة المشتري



والثاني ما هو واضح اليد عليه من الاثر ونعني الحد ران
فهل هذا الوقف صحيح وله المطالبة به ام لا واذا قلتم
بالصحة فهل يلزم المشتري هدم بنيانه وقلع ما عرسه
ام لا لان الارض موقوفة للغير وهو يأخذ اجرها منه فيكون
مأباه المشتري الاول وغرسه ومفاعله الثاني له
ام كيف الحال **اجاب** ان الحكم بالرجوع حاكم
ولم يشترط لنفسه الا دخال والخراج والاستبدال
فالرجوع باطل والوقف هو الاول اما الارض ففي الغاي
لاحق لاحد من واقف الاشجار والبنا وغيرهما فيختص
ببقايا البنا مع الاشجار وقفا وليس للمواقف الاول ان يعطى
على بنا الثاني واشجاره حيث انشأ جرا لا أرض ولا يبرم
المشتري هدم بنيانه وقلع اغراسه **سبل** في رتبة
عقوباتها سيد ها بحجة شرعية ثم انه تزوجها ونزل في الملاق
في العداق انها معتوقته والسجلات الشرعية
شاهدة بذلك ثم انه اخافها وقال لها اعزني بالرق
لاحت المعتوق فاقرتا انا ملكها من شدة الخوف فهل
يقضى عليها بالرق ام لا من غير سبب ولا يعمل بالحق والسجلات
ام كيف الحال **اجاب** لا يعتبر اقرارها بالرق اذا
كان ثم بينة تشهد بالعق وكل من باع حرافا كل ثمة
فرسول الله صلى الله عليه وسلم خصه يوم القيامة
هكذا ورد في الحديث **سبل** في شخص تزوج امرأة
بشرط

بشرط ان طلاقها يبد ها اذا اختارت ذلك وحكم
بذلك قاض حنفى فهل هذا التعليق صحيح ام لا واذا
قلتم بصحة التعليق المذكور واختارت الطلاق
فهل يكون بائنا ام رجعيا وما الحكم **اجاب**
هذه الصورة يقع الطلاق فيها رجعيا وصورة وقوع
الطلاق بائنا تنقل المرأة زوجت نفسها منك بكذا عكس
ان اموي بيدي اطلو نفسي بائنا مني شيت كلما
مريستي او تزوجت علي ساو كذا وكذا ما شاء من لا واه
سبل في ارض وقف وضعت فيها البنية وغيرها
وجدران وصهاريج وابار ونحو ذلك بطريق شرعي فهل
يجوز اجارة هذه الارض مع استعمالها بشي ما ذكر من
حقوق الغير ام لا واذا اتولي شخص على وقف ولاية حية
ليتوصل بذلك الى جوار ارضيه هل يباح له اجارة
ارضه لنفسه ام ذلك قاذح في ولايته ومجرح له وما
الحكم **اجاب** ليس لنا ظر الوقف ان يشاجر
الوقف لنفسه ولا اصوله وفروعه **سبل** في شخص
رت له سلطان من الجراكسة مريتي من بيت المال
مكتسبا برتبة سلطانية وصورة لفظ رسم مولانا
السلطان فلان ان يترتب للشيخ فلان كذا ومن بعده على
اولاده وهم فلان وفلان وفلان فان الشيخ المذكور
ثم مات اولاده المذكورون وخلف واحد منهم ولدا

فهل يستحق الولد المذكور المرتبة المذكورة ولا يكون ابن
السلطان لم يجعله لا اولاد الا اولاد وحصره في الشيخ واولاد
المعينين واذا قلتم بان ولد الولد لا يستحق حقد
نايب ولي الامر شخصيا في المرتبة المذكورة ولم يقرر ولد الولد
هل يستحقه دون ولد الولد اولاد **اجاب**
لا يستحق الولد المذكور من المرتبة المذكورة بل يستحقه
من قرره نايب الامام دون ولد الولد **سبل** في محضر
استأجر من ناظر شرعي على وقف جمع حصص من اصل
ستة عشر حصص ثانيا فاذن بارا مني ناحية كد باجرة
مبلغها كذا حالة مغبوضته بيد الناظر المذكور
ذلك لذي حكم حاكم حقيقي وحكم بوجبه معننا على
ما نقله الامام فخر الدين الذي من القوي في اعادة
المشاع على قولهم ما كان الناظر المذكور في الحال
ما ذكره عقد التواجر والحكم به وتجب لاجرة صحيح
حتى لا يرجع على المستأجر بشي ويستمر واضع اليد في
الشيء المدة اولا وما الحكم **اجاب** حيث حكم
الحاكم بالوقف صحيح خصوصا وقد صرحوا بان القوي
على قولهما وبعضهم قال ان القوي ان الله على قولنا
خفيفه ولكن لما حكم الحاكم لا يتفرض حكمه ويستمر المشاع
واضع اليد **سبل** في رجل مات عن زوجة وولد
واحد مات الولد ثم تزوج الاخ بزوجته اخيه واخيه
الارث

الارث في الاخ والزوجة وبنت المال ثم توفي الاخ المذكور
وبقيت الزوجة فماذا يخصها من زوج الاول والثاني والمال
ان الزوجة المذكورة لدين على الزوج الاول والمخلف
عن الاخوين المذكورين الذين هما الزوجان لم يوف الدين
المذكور من التركة تقديرا على الدين ام يكون الدين
مقدم على التركة ويمنع عامل بنت المال اهل ايضا
الدين لتقدمه على التركة ام لا وهل الاخ الثاني يرث
من اخيه المذكور اولا مع وجود الدين وهل للزوجة
ان تترك من تركته ام لا وهل لبنت المال حق من التركة
مع وجود الدين من التركة التي كونه لم توفي الدين المذكور
وهل يمنع لبنت المال في هذه الحالة ام لا **اجاب**
الدين مقدم على الميراث للزوجة واللاح ولا لبنت المال
فان فضل شي بعد وفا الدين فلها من زوج الاول الثمن
ويخصها من ولدها الثلث فالاخ لا حوله في التركة مع
وجود الولد فللمائة الولد ورثة عمه فضل بما يخصه لا يورث
واذا مات الزوج الثاني فمخمس منه الربع والباقي
لوارثه وهذا كله اذ فضل شي بعد وفا الدين والا ان
استوفى الدين التركة فلا ميراث لاحد من الاصل **سبل**
في بكر ضمن المهر عن زبيد مبلغا يد فخر له فمنا الى مدة
معلومة عند حاكم يري ذلك فدفع النصف واخر النصف
لدين له على ان يملك البكر ان يدعي عليه ثم ان الصبيان

فيما اراد على النصف لم يسمع لكونه لم يدفعه فرضا وانه ليس له
مطالبه عليه فيما زاد اتم لا وهل اذا ادعى المدعي في الجملة
يلزمه اثباته ويكون القول للمعاذ مع بيته ام لا والحال
انه قبل حلول المصل **اجاب** ليس لمدعيه ان يدفع
الا ما وقع عليه الضمان فان ادعى دفع الجميع يلزمه ان يدفع
ان الضمان ان يحلف ان الضمان من جميع المدعى به
سجل في رجل علق على نفسه لزوجه انه متى
تزوج عليم زوجه غيرها بنفسه او بوكيله او تفوض
او بطريق من الطرق او بوجه من الوجوه وثبت ذلك عليه
بالطريق الشرعي وبراءة ذمته من كذا ما بقي صدقها
تكون طالق طلقه واحدة تلك في نفسه وثبت ذلك
حكم حنفى وحكم بوجهه نيل اذا قبل فوضي للزوج المدة
ترد بجانا جازا الزوج النكاح المذكور بالفعل يصدق عليه
انه تزوج حتى اذا ابرأت المعلق لها سدا كسر يقع عليه
الطلاق والحالة هذه ولا يقع لانه لم يوجد منه تزوج
بل ولا قبول وانما صدق القول من القبول خاصة بالفعل
ولم يصد من المعلق سوى اجازة النكاح خاصة بالفعل
خاصة فتسمى اجازة تزويجا وكيف الحال فقد تقدم
لوانا كناية في نحو ذلك بجواز مطوي موهم الخط السؤل
من الصدقات العالية التفضل بالجواب عن ذلك بتفصيله
على وجه الايضاح والبيان **اجاب** يقع الطلاق
قال

قال في الغيض والنفقة كذا امرأة تزوجا او يتزوجها
غيره لا جلي في طالق ثلاثا فزوجا ففوضي لاجله يقع
الطلاق قبل الدخول في ملكه لكن لا يقيد هذا العقد
الاجازة **سجل** في وقف على جامع هو ثلاث مثيلات
ورفعتين ويبر ساقية كان يوجر في كل سنة بمائة
عشرة دينارا ففوضي على ذلك الوقف ناظر واجره بثلاثة
عشرة دينار اجرة مثل ذلك الوقف فهل اجازة صحيحة
ام باطلة فاذا قلتم انها صحيحة وزاد رجل على تلك
الاجرة فهل يقبل الناظر تلك الزيادة من الرجل
ويوجر الوقف ام لا **اجاب** ان لم يحكم في حاكم
حنلي يلزم المشتاجر المثل **سجل** في رجل حمل
شهادة رجلين بحضرة قاض ثم ان الاصل سافر وادى
الفرع الشهادة فهل يغتفر ذلك الى تركية الاصل
واذا قلتم يترك الاصل فهل يغتفر ذلك الى تركية
الفرع ام يكتفى بتركية الفرع فقط وهذا اذا كنت الفرع
هل يكفي ذلك ولا يحتاج الى تركية شاهد الاصل
ام كيف الحال **اجاب** لا بد من تقديم الفرع
والاصول لقول شارح الكفر فحاصله ان القاضي اذا كان
بفرع الفرع والاصول بالعد التفتي بشم ذمهم وان عرف احد الفرع
دون الاخر سأل عن الدين لم يعرفهم **سجل** في رجل
له بيت هو مملوك له اراد ان يبيعه ففاته ما

بين جدران هل له ذلك ام لا المحقق ضرورة **احكام**
ليشرك ذلك **سبل** في الخطيب هل ان يستنيب
مطلقا او ليس له الاستنباط الامن عذرو هل لو استنا
مدة طويلة تزيد على اربع سنين من غير عذرو ضرورة
د اعينه الي ذلك يستحق معلوم الوظيفة مع عدم
مباشرة او يستحقه النايب او يكون العلم في المدة
المذكورة موفرا لجهة الوقف وما الحكم **احكام**
قال في الخلاصة لا تصح الاستنباط في كتاب اول كتاب
الفتاوى وقال في موضع اخر وفي الاقضية القاضي
ادام يكن ما ذوقنا بالاستخلاف ليشرك الاستملاق
بخلاف امام الجامع فان له ان يستخلف وان لم يكن
في منشور الامامة الاستملاق وفي قول من يقول
لا يجوز الاستخلاف لا يستحق العلوم فان في الفتنة
الامام اذا استخلف لا يستحق العلوم ولا نايبه اما
الامام فلعدم المباشرة فاما النايب فلعدم الولاية
فيكون موفرا لجهة الوقف **سبل** في شخص اتباع
من شخص سبعة يثنى معلوم معلوم يقوم له به
في الشهر الفلاني اذ في محي الحاج فهل في الحال ما ذكر
يكون البيع المذكور صحيح ام لا لكون الاجل بجمولا
احكام ان يلع وشرط الثمن الى هذه الاجال
فسد البيع فان استغنى الاجل قبل حلوله صح البيع

وانقلب

وانقلب صحا ولو باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه
الوقوات جاز لان تاجيل الدين والجمالة في تاجيل الدين
متحملة لحالو العقد عن المفسد **سبل** في رجل له
ولد عقد عقده على بنتا قاصرة هو قائم بنوار منها
الشرعية وكان وقت العقد اشهد على والدها بالسكن
حتى كنفه ثم بعد ذلك طلب ابواها ان تزوج ابنتها
فمنعها من ذلك ثم ان والدها يريد ان يقر لها بقعة
وان يهيئ لها مسكنا غير المسكن الذي هي به والحال
ان والد الزوج المذكورة له قدرة على الطعام وصاحب
ما يده فله والحالة هذه لو والدها النقر على
الولد واخر جهن المسكن المذكور بعد الاشهاد وما الحكم
في ذلك **احكام** لا يميز ان يتقربا في دار مفودة
لا يشاركها احد من اهله ولا من اهليها فان كان يكفها
بالطعام وثبت عند القاضي الزوج يقوم بكفها بها
والا ينفذ مر عليه دراهم **سبل** في رجل اشترى
مملوكا وعين له ان جنسه اباطه فظهر انه جنس غيره
فهل البيع باطل ام لا وهل يلزمه الرد ام لا **احكام**
ان كان المملوك جنسه غير جنس الميركس فالبيع
باطل وان كان من جنس الميركس لكنهم اختلفوا في
جميع جنس الميركس فالبيع صحيح والمشتري بالخيار
فانه اذا وصف مرغوبا فيه حيث غير له شيئا خاصا

فإن يجد **سجل** فخر رجل استأجر ولداً كان مرقوقاً
وقد ثبتت حريته عند قاضٍ ودفع القاضي الولد
للرجل المذكور على سبيل الأمانة ليطعمه ويسقيه ويكسبه
ويعلمه صنعة لمدة سنتين وتسلم الرجل الولد وكسائه
وعلمه بعض الصنعة ثم بعد مدة شهرين وثلاثين
وعشرين يوماً يخرج الولد من عنده فيمل للرجل أن يرجع
على الولد بما كساه أم لا وهل للرجل أيضاً أن يطالب
الولد بأجرة ما علم له أم لا وهل الأجرة المذكورة
محبوبة أم لا وإذا قلتم بعدم العتقة فهل للولد أن يرجع
على المعلم بأجرة المثل أم لا **أجاب** له أنه يعين
المعلم ما أخذه منه ويرجع عليه بأجر المثل لأن هذه
أجرة فاسدة فالولد يأخذ من المعلم أجر المثل
وقيل لا يرد إلى المعلم شيأ ويلزم للمعلم أن يشترط
دفعه إلى الصبي يكون نهر عتقه أو الله أعلم **سجل**
في شخص جمع أولاده وأولاد أخيه في مجلس في حال
حياته وصحته وطوا عينه واختياره وكتب بينه
وبين كل واحد من ذكر استأجره بماله عنده وما عليه
وأقرار بعدم استحقاق شيء من الشخص المذكور بعد
ذلك وتوفي إليهم الله تعالى وتنازع أولاده
استحقاقه في وقف بينهم فرفع أحد من أخواه
له قدرته على أكله من قتل وغيره ونزلت الخصال

بان

بان والدها أودع عند الأخ الثاني المرفوع على كاه
المذكور كذا أنما المفرد ينظر فأنك الأخ المذكور الوديعه
فأجبره الحاكم القادر على الأقرار بالوديعه وهدده
بالضرب والقتل بحيث أنه خاضعاً حاكم السياسة
ين يديه بسبب ذلك وأراد عقابه فلما حصل ذلك
وخاف وقوع ذلك به أقر له بكذا كذا دينار وديعه
من والدها وأنه تصرف في ذلك لنفسه ولزومه نظير
ذلك وحكم بذلك حاكم شرعي فلما إذا قام ببيتة
بالأكله بيطر هذا الأقرار وإذا قلتم بذلك فهل له
الرجوع على من دفع له شيأ من ذلك وما الحكم **أجاب**
الوصي بمن لا ضل عليه إذا أخبر
بما فعل ولا ضل عليه في تركته إذا مات بعد البيان
بل قال المشايخ الوصي دامت مجهلاً لا يضمن وإذا أكره
صاحب شركة أن يقر بأقرار فقراره باطل قال
في العبادية أمر السلطان هذا في الأعصار الثاني
مضت وأما في ما شأنا يتحقق الأكره من القادر
على ما هو ديه وعليه الفتوى قال في العبادية لو أشتا
أقر الإنسان بشي طامعاً ما قام المدعي عليه ببيتة
أن كنت حكماً في ذلك الأقرار فبيتة الأكره أوي
بالقول لا يثبت خلاف الظاهر انتهى حك طهنة
كل إنسان يحب قدرته على ما هو ديه حتى أن للمص

يتصور منه الاكره **س** في شخص ادعي على شخص عند
حكم حنفى المذهب بطريق التوكيل الشرعي عن شخص غائب
فهل للمدعي عليه رد التوكيل بعلمه بشره وضرره وعدم
قبوله وكالته ام لا واذا اقلتم برده وعدم قبول
وكالته فهل للمدعي عليه ان يتخير في الدعوى في اي
مذهب ام لا **اجاب** اذا كان الموكل مسافرا
يقبل القاضي دعوى وكيله ولا عبرة لقول المدعي عليه
ان التوكيل شرعي فان المدعي عليه يلزمه رد جواب
الدعوى ولا شر في ذلك وخلاف عما بينا في قول المدعي
عليه التوكيل اذا كان الموكل حاضرا اما اذا كان مسافرا
يقبل القاضي التوكيل عليه **س** في شخص ادعي
بطريق الوكالة على شخص اخر حقا عند حكم حنفى المذهب
وانت ما ادعاه بالطريق الشرعي ثم بعد ذلك ادعي
ايضا دعوى ثالثة فقال المدعي عليه ذلك لا قبل
وكالته هذا الرجل فهل يقبل رده وكالته المدعي به
ما تقدم ام لا **اجاب** ينظر القاضي في حال
المدعي عليه ان راه متعنتا ليسم الدعوى عليه
من التوكيل وان كان غير متعنت فلا يقبل التوكيل
عليه الا برضاه فان الدعوى الاولى انتهت والدعوى
الثالثة مستانعة فلا بد من رضاه اذ لم يكن
متعنتا **س** في ناظر على وقف اقام ميراثا
يقض

يقض مال الوقف واموال متعلقة بالناظر خاضعة
لا بالوقف وامر فعليه وعلى الوقف مبلغا اكثر مما
قبضه وصار له قابضا ثم عزل الناظر المذكور وتولي
فخضرا الصيرفي يطالب بما قبضه الناظر الا ان
المستولي يطلب ما اخذ نظيره من مال الوقف فهل ذلك
ام ينظر ما قبضه الوقف وما اخذه على الوقف وما يلزم
الوقف ينظر وما لا يلزمه يرد **اجاب** ليس
لناظر ان يقيم صير فيا لم يشترطه الواقف فان
اقام لا يجب له شيء من غلة الوقف وانما يكون ذلك
من معلوم الناظر والصيرفي يطالب من اذن له
في الصرف على الوقف **س** في رجل قدم ببلدة
فوجد بها ارض مواتة ووجد جماعة من اهل البادية
وغيرها من البلاد المجاورة ينتهبون بالارض
للكورة ووافقتا الرجل المذكور بماء ارا وقام بها
مدة اربعين سنة ثم انتقل بالوفاة الى رحمة
الله تعالى وترك الدار المذكورة وزوجة قالت الدار
المذكورة البناء والعقار بالارث وبالحقوق الزوجية
ثم ان الزوجة المذكورة انتقلت بالوفاة الى رحمة
الله تعالى وترك اثنا عشر اخا البنات والعقار
فيما هم ثم بعد ذلك ادعي شخص ان العقار ملكا
له فهل يقبل قوله ام لا وما الحكم **اجاب**

الارض الموات لا تملك الا باذن الامام عند موام
الامام الاعظم اي حنيفه فاذا بني الانسان في ارض
منقصة بما ذكر في السوال فالبنا له ويورث عنه
ولا يسمع دعوي اخر في ذلك بمجرد قوله فلا بد من بينه
شراعية يثبت بها ما ادعاه واذا ثبت ما ادعاه
تكون الارض له والبنا الذي بني ولم يورث عنه
سجل في امرأة قالت لزوجي علي عشرون دينارا
فلان ولي عليك عشرون دينارا وان طلقت وكنت
فبك فقال لها زوجها المذكور انك علي شي فقال جوابا
له اما لي عليك شي تريد بذلك الاستفهام فهل يقبل
قولها في انه استفهام ام يكون نقضا جوابا بالاستفهام
الزوج وما الحكم **ج** قولها ما كره علي شي في
المخاصمة يراد به الاستنراء خصوصاً اذا انقضت
الي ذلك سواء بقصومة وطلب حقوقية تشهد
باصلاح الحق فلا يسطر حقا بقولها اما لي عليك شي لان
تقوم بيعة ان المرأة ابرته من ذلك وتصدق
بيمينها انها لم تزد بطلان حقا **سجل** في شخص
قال هل روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال من غشني غشاً فقال له شخص نعم هذا
صح ففاد السائل اني استخزن الله علي اني اغش
واختلط الذي في الخل وفي السمن وابعه فاد ان يثبت
عليه

عليه بالطريق الشرعي **احار** يخشى على قائل هذا
الكلام الكفر وينبغي ان يضرب ضرباً وجيعاً ويجبر
حتى يتوب ويرتدع به امثاله من لا يخاف الله ولا
يعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويخالف
كلام رسول الله **سجل** في شخص فزده الماكر
في وظيفة امامه بوقف من الاوقاف وعين له
معلوم ما في كل يوم عشرة نقرة فلوس غاشرا
وتبين ان كتاب الوقف منقود وان المحاسبات به
تشهد بشرط المقد لا الوقف فيه ما ينبغي فهل يعمل بما
في التمسك ام بالمحاسبات **احار** حيث واقف
التقريب المحاسبة يعمل بها **سجل** في ضرائ
مات وترك زوجة وابنة قاصدة وام وامرأة
تدعي ابنة ابن الاخ جد الميت وخلف ميراثا ثم ان ابنة
ابن الاخ جد الميت اقامت ابنا وكبلا عنها في طلب
الترك ففصح بمبلغ متعين علي ما يحض مؤكلته
في الترك عن حصتها ايها وكنت بيننا حجة تباري
علي قاض حنفي مشهور محكوم به من قبل القاضي الحنفي
ثم ان ام الميت ماتت وزوجته ماتت ايضا فهل
للكبيل المذكور دعوي علي والد الزوج حجة
بعد الاستشهاد المحكوم به في حياته ومطالبته عن
البنت القاص او هل له وضع يده على البنت القاص

او شي من الميراث المتخلف لها وهل حصاة البت القاص
لستها ام امها ام لبت ابن اخ جد الميت **اجاب**
للزوجة الثمن وللبنت النصف وللام السدس وما
فضل يرد على البنت والام ولا حق لبنت ابن اخ جد
الميت والصلح الذي وقع باطل وان بنت ابن اخ
جد الميت لا تستحق ثيا فيرجع عليه بما قبضه وان الام
وقع عن صلح باطل فلا فائدة فيه **سئل** في شخص
شركي وظيفته في الستة الخارجية بعد ان مضى فيها
شهران هل يستحق العالوم على الستة الخارجية
اجاب يستحق المدة التي ياترها وتقرر فيها
وان العالوم ييسر على المدين فتستقط حصاة الميت
ويعطي الذي تقرر الباقي **سئل** في رجل اشترى
خربة فيها بنا وتغص بثمن معلوم والبخال ان الارض
التي فيها البنا محتكرة لجهة اخري فاشترى من
العتين المذكورة من المتولي على الارض المحتكرة عشرين
سنة على مذهب الامام احمد من حبل ومن وجبه
عدم قبول الزيادة فهل اذا اراد شخص على المستاجر
عند حاكم حنفي يقبل الزيادة ويلغي حكم الجسدي ام
يصير بذلك اجماعا **اجاب** حيث حكم الحاكم
لا تقبل الزيادة فاذا المفاصلي اذا حكم في خدثة
صادرة اجماعا وليس للحاكم ان يقضه لا الحنفي ولا غيره
من

من المذهب **سئل** في شخص اشترى ارضا منعتة
لمدة معلومة باجرة معلومة وحكم بذلك حاكم شرعي
واستعمل الارض المذكورة بالزراعة فيها مدة من السنين
ثم خلت من الزرع فاشترى تغاري وزرعها فقبضت
وحصدها في اول سنة وبقي العقر في الارض فاشترى
المذكور واد ادا على العقر الجان بدا صلاحه فهل
القبض المدة نور ملكا لصاحب العقر تبع للعقر
وذا المتبرع يستحقه ام لا **اجاب** يكون بينهما
لانه ما ملكها اما المشترا جارا ولا لانه يملك منفعة
الارض واما المخابص فيملك العقر فيكون بينهما
والية تشير فروع مذكورة في قاضي خان في كتاب الزراعة
يفهم منها ذلك **سئل** في شخص وقف وقفا وقرر
فيه اشخاصا وغير ذلك وشرط ذلك شخص منهم معلوما
معيضا فضايق الربيع الي ان صار يبرق لم على النصف
سما عينه الواقف ثم حصل زيادة بعد ذلك فماذا
منه الربيع وهل لناظر او غيره من المستحقين ان يختص
بالزيادة دون من بقي او تقسم الزيادة عليهم بقدر
معاليهم وهل المباشر لو طيفته في جميع الستة يعطي
للقدر من باشر بعض الستة او يوفي معلوم من يباشر من
حصاة من لم يباشره وهل على من باشر وظيفته لوم في
اخذ معلومه كاملا من لم يباشر وهل اذا شرط الواقف

لكل من ارجاه الوظيف ان يباشر نفسه واستتابة غيره
وباشر المستنيب يستحق العلوم صاحب الوظيفة ام
كيف الحال **اجاب** تقسم الزيادة بقدر
معاييرهم ويوفي معلومه كاملا من يباشر جميع السنة
دون من يباشر الجميع فانه انما يستحق بقدر ما باشر
وليس على من يباشر الجميع لوم في اخذ حصته كاملة من
استتابة عن ضرورة لا يستحق هو كالتايبه في الحالفه
لشرط الوافق **سبل** في جماعة من المستحقين بوقف
اتوا الى ناظر وطالبوه باستحقاقهم وقد فقمهم الى شخص
مستاجر لجملة الوقف وقال اقتضوا منه فتوجهوا الى الناظر
ودفع لهم معلومهم فدل المشتاجر الرجوع عليهم لا وهل
اذا انكر الناظر الاذن ليسوع المشتاجر الرجوع عليهم
وما الحكم **اجاب** حيث اذن له ان يقبضوا منه
ليس للمشتاجر الرجوع وحيث صدقهم المشتاجر ودفع ليس
له الرجوع وان انكر الناظر الاذن **سبل** في واقف
وقف وقفه وجعل له ناظر ومباشر وشهودا وناظر
على الوقف المذكور لم يقبض ولم يصرف وانما استتاب شخص
للقبض والصرف فقبض بعض الجملة واصرف على ارباع
وعجز عن بعض فدل يلزمه استخلاص الباقي ام لا وهل
لناظر او تاييبه ايجار الجملة بدون فاقوا جرة المثل
وايقنا كل جهة من جملة الوقف موحدة من شخص باكثر
فما

ما يحصل من المجموع فدل نصحه هذه الاجارة ام لا ام يجب
على الناظر خلاص جميع الجملة بالحظ والمصلحة ويصير
منا من بالناظر ان يقرر عن فعل ذلك وهو الناظر
ان يستد من علي الوقف ام لا **اجاب** قال في العادة
متوله اذا اجر بدون اجر المثل يلزمه تمام ذلك ويلزم
المستاجر ان يقرر استخلاص جميع ريع الوقف ولزم
الناظر ان يستخلص ما بقي من المال ويصرفه في مصالح
المستحقين **لايه** فقمهم في سنته فان عجز يرفع الامر
الى القاضي وان لم يرفع الى القاضي فهو مفرط ويكون خائفا
ويستحق العقول بتقريبه في مال الوقف وليس له ايجار الجملة
بدون اجر المثل وهذا فسق وقلة دين وحيث كانت الجملة
موجرة على اشخاص ليس للناظر ان يوجرها الا اذا رافق
الاجرة على المشتاجر من مراعاة لجهة الوقف فان دفع
المشتاجر من الزيادة فله ولي وان كانت الارض
اشتغلت بالزراعة لا يجوز اجازتها من غيرهم بل يلزمهم
السمي ولا ومن جبن الزيادة الى تمام المدة فله من
الزيادة وحيث كانت الاجرة اكثر مما سمي المشتاجر
الثاني وحظ الناظر او تاييبه واجر يرفع الامر الى الحاكم
ويصوب ناظر اخر غير الاول فان الناظر الاول حيث
فعل هذا ثبتت حياته وقلة دينه حيث فرط في حق
الفقر استحق العقول وللناظر ان يستد من علي الوقف

بادك القاصي لعمارة الوقف اما ليعطي المستحقين
 او يفرق عليهم قال مستحقا لا يجوز **سئل** في امرأة
 لها علي ابيه دين فتوفي عن مخلف وارث وامتنعة وغير
 ذلك ووضعت شقيقا يده على جميع ذلك بعرفة بقبلة
 الورثة ورعاهم به وذلك بعد التزامه شرعا بوفاء
 جميع ما على والده من الديون ثم صدر بينه وبين شقيقته
 المذكورة ما صورته تصادق فلان وشقيقته فلانة
 وهما بحال الصحة والسلامة الحاضرة ان الذي يستحقه
 فلانة المذكورة على شقيقته فلان المذكور من دين الذي
 كان على والدها بمقتضى الالتزام المذكور ووضعه يده على جميع
 الخلف وتصرف فيه وما خصه بالارثا الشرعية من قبل والدها
 المذكور وما خصه من استحقاقه بريع وقف والدها
 من سلف الرمان والي تاريخه مبلغ حلتته من الفضة
 الانصاف العبدية معاملة تار حجة سبعة وسبعون الف
 نصف وان ذلك في ذمة الي يوم تاريخه وانها
 انظرت شقيقته المذكورة المذكور على ان يقوم لها منه في
 كل سنة ترضي من تاريخه بعشرة الا ونصف انظارا شرعيا
 وقبل ذلك لنفسه ونصاذا قايلا ذلك انصاذا قايلا
 ثم اقر كل منها اقرارا شرعيا انه لا يشترط على الآخر بسب
 ذلك ولا غيره حقا ولا استحقاقا ولا دعوي ولا ظنا
 ولا شيئا بالاجل ولا لا تبرعا ولا ارضا ولا موروثا ولا حصة

منهنا

ولا نصيبا ولا واجبا ولا قيا ماله ولا نيا قل ولا اجر سالف
 الامانة والي تاريخه براءة موسعة الالفاظ شاملة
 للذمة والتدو الامانة وحكم بموجب ذلك حكم مالي
 ومضى على ذلك مدة من السنين ثم تبين ان من حلة
 الخلف المذكور قطعة ارض معدة للذرية
 والده الشقيق المذكور ووضعه يده عليها من حيوة وفاة
 والده والي تاريخه فاقامت المرأة المذكورة
 وكيلها عنها في مطالبة اخيه المذكور بما يخصها من حراج
 تلك القطعة الارض المذكورة وادعت انها لم تقصد
 دخولها في عموم البراة قبل قبولها بعد ما ذكر
 ام دا حلة في حلة الابرار منه لشمول اللفظ لها وما الحكم
اجاب سقط بالابرار وبقبولها لاحق بالولا
 استحقاق كالحق كان قبل الاثر فادى الخلاصة
 اذ اقر الرجل انه لا حق له قبل فلان فهو حاضرا عليه
 ثم في قوله لاحق له قبل فلان يدخل في هذا اللفظ
 كل عين اودى وكل كفالة واجارة او جناية او حد
 ثم قال ايضا بعد اسطر رجل ابرار جلاعن الدعوى
 والخصومة ثم ادعى عليه بالارثا عن ابيه ان ماله ابرار قبل
 الابرار الا ابرار ولا تشتم دعواه وان لم يعلم هو بموته لا ج
 عند الابرار **سئل** في شخص اشترى ارضا بمقدود
 اربعة ومساخنة مذكورة في كتاب الشرا والحد العربي

ينتهي الي البحر فنار ع قوم في الحرة الغري وقالوا اذا البحر
انكشفنا عن قطعة وما انكشف عنه ليس لكم واقام اضع
اليد بينة ان البحر كله من ارضه فثبتت الارض فحجة
انقص مما في كتاب الشرا من المعتمد منساحة كتاب الشرا
ام بينة دعوي المدعي الزيادة **اجاب** المتقول
ان يقول المدعي عليه اذ خدوده ليس ما كرهه اليهود
او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره اليهود
فكل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل واذا قامت بينة
تثبت بما في كتاب الوقف تقدم لانها للاشياء وقالوا اذا
نعد لا تعريف بهذا الطريق تعرف المساحة منها هو المتقول
سجل في امرأة من بنات الاشراف اغتيا الفايقات
في الغنا ولها خادم يجدها ولها زوج من الاغنياء يريد
منه تفريق نفقة من الدرهم فقال يعترض خاله او خاله او خاله
وما القدر الذي يكفي من الفضة المضروبة **اجاب**
يجب على الزوج نفقة المولات وعليه الفتوى بغير علمه
في شرح الكفر وعن ابي يوسف اذا كانت فاقعة في الغنا
وزفت اليه بخدم كثيرة استحققت نفقة الجميع وعلى الزوج ان
كانت الروحة من الفايقات في الغنا ان يطعم الجميع فان كان الزوج
صاحب ما يده وان يطعم ويطعم الناس لا يجيب القاضي وان لم يكن كذلك
يفرض للقاضي من الدرهم بحسب ما يراه من حالها والزوج
هو الذي يلي الاتفاق فان شككت وقالت انه لا ينفق عليها

يا صرة

يا صرة القاضي يدفع دراهم النفقة اليه **سجل** في واقف
قال في كتاب وقعه ومنها الي من شرط ذكرها فيه انه جعل
لكل من المشايخ النظر والتكلم على جماعته وعزل من يري
عزله بحجة وتقرر من يراه بشرطه باذن من الناظر
على الوقف وبقصة مشمولة بخط الناظر هذه عبارة
الواقف رحمه الله ثم لم يوجد من الناظر على ما شرطه الواقف
فهل القاضي الذي في البلد الذي بالون يقرر بعمر اذن
من الناظر اولا واذا لم يكن له التفريق وروى على ذلك
من هل يريح الوقف الشروط للجماعة المذكورة من يتحقق
اولا واذا لم يستحقوه وزاد الناظر في الوقف بنا وغيره
لجنة الوقف فهل يقبل قوله فيه اولا **اجاب**
الواقف لم يتعزز بالقاضي فالقاضي له النظر العام
فله ان يقرر من شا ويشتحق من يقرر في الوظيفة
العلوم واما اذا زاد الناظر في الوقف عرسا مينا
واستلزمه للوقف فهو للوقف والا فهو له **سجل**
في ناظر شرعي جرح قطعة ارض من ارض الوقف لغلاخ
قرار باجرة معلومة لمدة معينة فانقضت المدة
وحاشيخوخ مي زاد في الارض المذكورة بمبلغ معلوم
فاجره الناظر الارض المذكورة عند حكم صنيي وقامت
بينة بان هذه الاجرة هي اجرة المثل وثبت ذلك
لدي الحاكم المشار اليه وحكم بموجب ذلك فهل المستاجر

وقف

وقف

الاول منع المتاجر الثاني من التصرف في الارض ام لا
اجاب الحق المشتري جرائه الثاني وينتج في ذلك
 حكم الحاكم **سؤال** في شخص اعطي دالة ففكره
 سمور وقال له هذه مشترها خمسة واربعين
 ولا يتبعها لي بالنقد الا باربعةين فاخذتها الدالة
 وذهبت بها ثم جاءت واخبرنا صاحب الفروقة انها
 باعتهما باربعةين ثم ان الدالة اوصالت صاحب
 الفروقة طالبها ببغلية الاربعين وهي الست دنانير
 فقالت الدالة انما باعتهما الاربعةين وثلاثين
 فتخاصم صاحب الفروقة مع الدالة عند الحاكم
 وقال صاحب الفروقة انما اذنت له ببيعها ببيع
 الاربعةين وانكرت الدالة وقالت انما اذنت له
 بثلثه بالامانة بست وثلاثين فراح طالب الذي
 فاقام صاحب الفروقة ببيته ان الدالة جافة
 واخبرنا صاحب الفروقة انها باعتهما باربعةين
 وان صاحب الفروقة ما اذن لها ببيعها الا باربعةين
 والحال ان الفروقة مكنت عند المشتري نحو سبعة
 يوما فخاها والحكام منفصلة عنها فلهذا الحال ما ذكر
 يكون البيع المذكور لازما والامور فافعال اذن صاحب
 الفروقة واذا كان موقوفا فماذا يلزم الدالة
 والمشتري في ذلك وما الحكم **اجاب** ان الدالة

بيته

بيته على الواسطة انما اقرن انها باعتهما باربعةين
 لزم الماربعون ولا يقبل قولها في انقص من ذلك
 للمناقض والاضل ان من سعي في تقض ما تم من جهته
 لم يقبل قوله للمناقض قال في الخلاصة لم يعرف
 له رجل في يد رجل فاعاد رجل في يد ابيه فاعتبر
 امره واقام البيعة على اقرار المشتري انه بغير امره
 لا يقبل للمناقض ولو ادان ان يحلفه على ذلك ليس
 له ذلك وكما لو كان للمشتري هو الذي يدعي
 فساد العقد دون ابيه وعمله هذا ان من سعي
 في تقض ما تم به لا يعتذر له في سلبين وذكرها
 وليس عليه السؤال منهما انتهى وان لم ياذن المالك
 فالبيع موقوف على اجازته فان لم يجز فغير عيب
 المشتري المتعلقة بالقسط يلزمه ارض النقصان
 وان علم المشتري ان صاحب المتعلقة انما اذن بـ
 باربعةين واذا ان ياخذ باقل من ذلك لا يبيعه البتة
 قال في الخلاصة رجل في يده ثوب وقاد وكلتي فلان
 ببيعه وان لا انقص من عشرة فطلب منه اسنان
 بنشرة ان وقع في قلبه انه قال ذلك لزوج السلقنة
 بعشرة وسعد ان يشتري وان لم يضع ذلك في قلبه
 لا يسعد الشرا منه انتهى ولا يقبل قول المشتري انه
 اشتراها باقل من اربعين لانه خصم في المسئلة ولزم

الواسطة الاربعون لاغترافه **سبل** في واقف وقد
 اوقافا وجعل النظر من بعده لولده ثم من تولد ولده
 للارشد من اولاد ولده فتوفي الواقف الى رحمة الله
 تعالى واستمر الولد ناظرا على الواقف فوق الساجر
 بين الناظر وبين واحد من اولاده واستغنى علي
 وآله واستغنى ونسب اليه امور المكون سببا
 لعزل والده ويكون هو ناظرا على الواقف والمحال ان
 الولد المذكور من عدة تزيد على سبعة عشر سنة
 ذاب الايد او قلة الادب مع القلظة في الخطا
 لوالده ونسبه له واحزما وقع من الولد في حق والده
 انه اراد ان يمد يده على والده حتى مضوه وقال
 له انت حزقت وضربت يدي في مقابلته وكلم بظلام
 شنيع بالترك لا يمكن المغير عنه فدل مثل هذا ان
 الولد يكون رشيدا يصلح لدينه ودينه وليسحق
 النظر وماذا ايترب عليه في دين الله تعالى **اجاب**
 من اذا والديه او احدهما فليس برشيد فان ابن الله
 الوالد من واحد ما حرام باجاء المسلمين بل بالكتاب
 والسنة والاجماع ويحكي عليه بن عفو به الله ان
 لم يثبت **سبل** في شخص اشترى من شخص اخر
 بعض ارض وقال في كتاب الشرا اشترى فلان من
 فلان جيع القطع السنة الطين السواد التي عدتها

سنة

ستة قطع مجاورات تعرف الاولى بالعالية والثانية
 بالعاطية الى اخرها ثم قال المحصور كما مل ذلك محدود
 اربع الحد القبلي ينسحب الى الطريق والبحري الى جزيرة
 الملح والشرقي الى رزقة الحفرة والغربي الى ارض
 يعرف بالفرض فتوزع في القطعة المسماة بالعالية
 باعتبار انها وجدت خارجة عن الحدود المذكورة في كتاب
 الشرا فاذا اقيمت بيته وشهدت بان هذه القطعة
 المسماة بالعالية من هنا الى هنا ومن هنا الى هنا
 وعين واحد ودعا شتراها فلان من فلان وهي من
 جملة القطع الستة المذكورة في كتاب الشرا فتلسم
 هذه البيته ام لا **اجاب** العبرة لما تقوم
 به البيته فاذا شهد الشهود وعدلوا ظاهرا وباطنا
 اعتمد القاضي على ما دلتهم ولا عبرة بالكتاب فان
 مشايخنا قالوا اذا رفع للقاضي كتاب وقف فيه
 خطوط حكام القرضوا لا يعمل القاضي به وانما يعتمد
 بما تقوم به البيته **سبل** فيمن استاجر عقارا
 بمكة المشرفة من ناظره بالقاهرة المروسة ثم اجرة
 لامرأة بقيمة بمكة فمكنت به مدة ثم ارسلت لوجرتها
 المذكورة فحججنا شرعية صورة الفاظ بين يدي سيدنا
 فلان الحاكم الشرعي بمكة المشرفة اقر فلان المعمار بمكة
 المشرفة وهو بحال الصحة والسلامة والطواغية والاختيار

اجاره

شأنه اذا كان ينقله ويحفظه عن النظر فما اذا كان
يستعين به نوع استغاثته لقاري القاري من الصحف
ولا بأس به قال **في شرح الهداية** وقال
في المجد قال ابو حنيفة لو شهدوا على صكك
فقالوا عرف ان هذا خطنا وحوايتنا لكن لا نذكره
ان ينعذرنا من ذلك فان انقذه فاقض غيره
ثم اختلفوا اليه فيه انقذه لان هذا مما يختلف فيه
القضاة وهذا يقيد انه لو ذكر للقاضي ان شهد
من غير تذكر الحادثة بل معرفة خطي لا تقبل فانه لم
يحك خلافا **في شخص** شري من شخص
آخر بعض ارض وقال في كتاب الشرا شري فلان
من فلان جميع القطع الستة السواد التي عدتها
ستة قطع بعضها متجاورات تعرف الاولى بالعالية
والثانية بالطواغية الاخرها ثم قال **المحمود**
كاملة ذلك حدود اربع الحد القليلة التي الى الطريق
والبحري الى جزيرة الملح والشرقي الى روضة الخمر
والغربي الى ارض يعرف بالفرش فتوزع في القطعة
المستاة بالعالية باعترافها وجدك خارجة
عن الحدود المذكورة في كتاب الشرا فاد اقيمت
بينة وشهدت بان هذه القطعة المسماة
بالعالية من هنا الى هنا ومن هنا الى هنا وعينها
حدودها

حدودها اشتراها فلان من فلان وهي من جملة
القطع الستة المذكورة في كتاب الشرا فهل تسمع هذه
البينة ام لا **اجاب** اذا اقيمت بينة
وشهدت بشراها وحدودها تقبل فان المذكور في كتاب
الشرا بعضها متجاور فعلم من هذه العبارة البعض
الاخر غير متجاور فالعمل على ما شهد به الشهود
في شخص شري من شخص شري من ارض ناحية
معلومة بقطعها متجاورة يسمى الاولى بالعالية
والثانية العاطية والثالثة فمصام والرابعة
حوض كريم وحضانة الصنطة والخامسة حوض
الرافقة والسادسة الغرور وحوضها
حدود اربعة ووضع يده المشتري على ذلك
خمس عشرة سنة ملكا ووفقا ثم تولى الرحمة الى المتعالي
ووضع الناظر الشرعي يده على ذلك بطريق النظر نحو
من ثلاثة عشر سنة فوقع نزاع في ذلك وزعم
المنادع في ذلك ان قطعني العالية والغرور خارجة
عن البيع وعلا ذلك لانه غير داخل في الحد والاصل
انما القطعتين المشهورتين لهما شهرة في محلها
ظاهرة من ان يشار كما غيرهما في الاسم بل لا راي
فهل يقبل قوله المنادع في عدم دخولهما في الحد مع شهرتهما
في محلها ام لا وهل تسمع دعوي المنادع في ذلك

بعد وضع اليد عليها في طول المدة المذكورة ان لا
اجاب اذا اقام الناظر بيته تشهدا ان
 هذه القطعة الارض داخلية في الوقف او وقف
 داخلها ويسنوا الحدود لتقبل في العارية وفي
 شهادات القاضي يظهر الدين اذا شهد الشهود
 له رجل بدار وقالوا نعرف الدار ونقف عليها حدودها
 اذا مسنت اليها لكان لا يعرف اسم الحدود فان القاي
 يقبل ذلك منها اذا عدا ولا يبعثها مع المدعي والمدعي
 عليه وامتنع لم تقف الشهود على الحدود محصورة
 امين القاضي فاذا وقف عليها وقال هذه حدود
 الدار التي تشهدنا بها هذه المدعي يرجعون الى القاضي
 ويشهد الامينان انما وقفنا وشهدنا باسم الحدود
 فحينئذ يقضي القاضي بالدار التي تشهدنا بها بشهادتهما
 وكذا هذا في القرى والخوانسار **سبل** في شخص ما
 وعليه صلاة فرض ووصي باسقاطها واذا وليه
 اسقاطها فاكفيتها ذلك وما وجه الخلاص شرعا
اجاب يدفع لكل فقير عن كل صلاة نصف
 صاع من بر ورجوا القبول او قيمة ذلك **سبل** في
 بنت عتيق انتقلت بالوفاة الى رحمة الله تعالى
 ولم تحلف ورثة من النسب وترك بنت ابن ابن
 معتق وتركنا ايضا بنت ابن ابن ابن ابن معتق
 فهل

فهل ترثه او احداها ام لا واذا اقلتم انما يرثان
 ما اذا يخصر واحد منهما **اجاب** ان لم يكن للمعتق
 عصبة تكون لبنت المال **سبل** في شخص بيده
 وظيفة جارية وقف بتقدير من حاكم له ولاية التقدير
 فتحاصم هو وناظر الوقف فذهب الي حاكم اخر وانه
 انه مقصر واخرج الوظيفة فهل يصح التقدير الثاني
 حيث لم يثبت التقصير في الجارية المذكور ام لا واذا قلتم
 لا يصح فهل له المطالبة بمعلومه في المدة التي رفعت
 يده فيها ام لا **اجاب** المستحق اذا قضى الماشق
 لا يتحقق الاجاز بل يامر الحاكم بالمشقة والسداد
 ولو صاع شي عند السكان لا يلزم الجاني لانه امين ولا يتاخذ
 استحقاقه **سبل** في شخص ناظر على بيت من بيوت
 الله تعالى وعليه وقف من حكمة ثلاث قطع طين سواد
 نحو خمسة عشر فد ان فاستند له ذلك الطين ببيت
 ليس يحجب من اجرة ان سكن ولا نحو الدرع من اجرة ذلك
 الطين فهل ذلك الاستبدال صحيح والحكم به صحيح وما
 الحكم في ذلك **اجاب** لا يصح الاستبدال على
 الوجه المذكور ولا الحكم به **سبل** في رجل تزوج
 بامرأة ودخل في مسكنها فاراد ان ينقلها من المسكن
 فامتنعت فاسل لها جماعة لتنتقل فابتنقطة
 فاستهدمهم عليها وقطع نفقتها وكسوتها مدة من الزمان

فبعد ذلك رفعها الي حاكم فحكم عليها بالنقله فقل لها المظالمه
بالنفقة والكسوة في المدة التي قبل الحكم او من وقت اقامة
البيته التي اوسلم لها لتنفق **ح**
اذا لم تكن النفقة مفروضة بفرض القاضي وباصطلاح
الزوجين تنفق بمضي الزمان واذا طهرت بالنفقة
في البلدة من مكان الى مكان فامتنعت فلا نفقة
لها **س** في شخصين اشترى دارا من شخص ثم
اراد اخر وجهه منها وخروج البائع له فاي وقال هذه وقف
فتنازعا وادعوا القاضى فحكم في حاله كيف تبين
ثم تدعى الوقفية فنعه وحكم بمنعه على قاعلة
مذهبه ومن بعد حكم الحاكم الشافعي بذلك تسمع دعواه
وتقبل بيته عند حاكم ويبطل حكم الشافعي انه لا
وما الحكم **ح** حيث حكم الحاكم بعد دعوى
صحيحة وشهادة مستقيمة لا تسمع دعواه ولا تقبل
الشبهة انما سمع دعواه فلا تقبل حكم الحاكم اولا بحكم
واما قبول البيته في حكم حاكم مخالف بعد السماع
فلا تسمع **س** في شخصين باع بيتا لشخصين
دراهم منه فجاءوا جماعة قالوا المشتري هذا البيت
وقف على جماعة ومن بعدهم علي الحرمين الشريفين
وعن شهادته بذلك فدعى المشتري علي البائع واقام
البيته بانه وقف فاقام البائع بيته شهده له بالملك
او وضع

او وضع اليد وحكم بذلك حاكم شافعي وحكم على المشتري
يقول البيته فهل لو ادعى انسان من جماعة
الوقف على المشتري بالوقفية عند قاض اخر
ماقامة بيته واحضر مكتوبا سابقا هل ينتقض
حكم الحاكم الشافعي ام لا **ح** حيث حكم حاكم
شافعي بيته الداخل ومن قاعدة مذهبه ان
بيته الداخل مقدمة لا ينتقض الي حاكم اخر
وينتفع حكم الحاكم **س** في امارة بالغة متزوجة
ورثت حصه من عقار من قبل ابيها فباعته المحقة
ثم اذ انها باعت حصتها في العقار الذي ورثته من زوجها
والحصه الذي اشترتها من بنتها اشترى اخر على حاكم
حنفي وحكم بذلك وبجريان الحصه المبعة الي حين
صدور البيع ثم بعد ذلك ادعت البنت بانها سفيهة
فهل يقبل ذلك ولا ويطلب البيع الذي باعته لأمها ويبطل
البيع الذي باعته الام ام لا وما الحكم **ح**
البيع نافذ ولا يقبل قولها انها سفيهة **س** في بائر
على بيت من بيوت الله تعالى وعليه ارض موقوفة منتفع
افترغ قسمة الي حاكم شرعي ان هذه الارض ملحت
وصارت حلقا وخمر وبقيت لا ينتفع بها ويبرها ملحت
وثبت ذلك عند الحاكم الشرعي فاذا ناله في البيت لها
فاستند لها ثم بعد ذلك بدلة الى النظر الي شخص غيره

وقال اذا ادعى هذه الارض لم تسقط مستغنيا
 وانما اذا ائتمرت الانتفاع لم يمرض لها شي بحوز الاستدال
 واقام به ذلك بيينة فكل شئ دعواه ويثبت
 ام لا وما الحكم **الحكم** اذا اقام الناظر
 الثاني بيينة الادعاء المستندة مستمرة الانتفاع
 من قبل ان تستبدل وحين الاستبدال وبعد الاستبدال
 فلا يستند الادعاء المذكور باطل وليس لناظر الاستبدال
 الا ان يشترط الوفاق فيبطل ان الاستبدال من جهتيهما
مسألة في نسوة لمن استحقاقا في عين فوكلا
 شخصاً لاجل خراج مخلصهم فخلص الشخص الخراج
 ودفع لواحدة من حصتها والشهد عليها اذا اخذت شتمته
 في دمنة كذا كذا دينار مما كان تولي قبضه عن حصتها
 من خراج الرزق الكائنة بالبلد العلانية والبلد
 العلانية ثم علم الشاهد بقوله وغير ذلك مما هو معلوم
 عندهما شرعاً ثم بعد ذلك ادعت المرأة المشهود
 عليه انما لم يصل اليها شي من رزق من الرزق الذي دخله
 في اليوم هل يسوع لها دعوي ويلزمه ان يدفع لها
 ثانياً ام لا وما الحكم في ذلك وفي شخص وضع يده
 لشخص على مال لم يخلصه من اشخاص متفرقة فادعى
 صاحب الحق على وضع اليد فاجاب المدعي عليه بقوله
 يثبت ما ادعى به هل ذلك كافياً لجواب الدعوي
 ام لا

٩٥
 ام لا واذا انجز المدعي عن البيان هل القبول قول المدعي
 عليه يمينه فيما وصله ام لا **الحكم** ام لا
 المستقلة الاولى فان الدافع يلزمه ان يجلف انه دفع
 اليها ما استند به عليها وقوله في الثانية يثبت ما يدعي
 به جواب ويطلب البيان فان انجز يلزم المدعي عليه
 اليمين **مسألة** في رجل اوقف مسجداً وجعل له
 وقفاً وشرط ان يبدا من الاربعة بعارة ثم لا رجاى
 الشفعة يروى القراء وناظر وشاهد فصار له ذلك فأتى
 ستم على الدفء او التلذذين من ذلك فهل لناظر
 اولى من المستحقين ان ياخذ ستة كاملة دون
 غيرهم ام يكونوا على السوا في ذلك ام لا وفي الواقع
 المذكور الذي شرطنا النظر لنفسه مدة حياته
 ثم من بعده لمن يكن من اولاده فاذا انقرضوا اولاده
 يكون النظر لمن يكن من اقاربه مع مشاركة الامام بشرط
 ان الطبقة العليا يكون لها النظر دون الطبقة
 السفلى ثم ان النظر لشخص من الطبقة العليا ومات
 قبل ولده ان ياخذ النظر من والده مع وجود عمه
 المسأوك لا يبيح في الرتبة ام لا وهل لمن يؤول له
 النظر ان ينزل عن النظر لاجنب مع وجود من يكون من
 الطبقة العليا ام لا **الحكم** حيث لم يقدم
 الواقف احداً على احد فالنسوية بينهم واجبة

وليس احد منهم الذي يتار على غيره وليتولد المتوفي
ان يتولد الفطرح وجود من هو علامته وليس له الدية
النظر ان يتولد عنه اجنبي بل ان يشترك احد في طبقته
نظر والا فانه امتنع النظر مستحق النظر عن النظر
نصب القاضي نظر اقل رجوع الناظر المستروط
نظرة واختار ان ينظر مكن من ذلك **س**
في شخص متزوج بامرأة فادعى والدها عليه بطريق
الوكالة عنها بمشورتها ثلاث سنوات فاجابته الزوج
انه دفع لها في المدة المدعى بكسوة وعدد لها
كذا كذا قطعة مما يليق بها وصيها فلم ينظر الحاكم
له ذلك ولم يقبل شئ من ذلك والزم الزوج بكسوة الزوج
سنوات فهذا الزام الحاكم صحيح ام لا واذا قلتم انه غير
صحيح فله للزوج اخذ ما دفعه له زوجته في المدة
المدعى بها ام لا والحال ان الزوج لم يكن مقررها
عليه فقدم من النفقة في كل شهر على العادة وانما
كسوة الشئ والصيف اشوة ام لا من غير نفقة
اجاب ان كسوها كسوة مثلهما فقد اداها
حقا فان لم تكن مقبرة تنقطع بمصفي الزمان
س في شخص توفي الى رحمة الله تعالى
وخلف من الاولاد ذكرا بن وابنتين وثلاث اخوة
اشقا وجعل احد اخوته الثلاثة وصيا من بعده
على

96
على ماله واولاده ثم توفي الذكرا بن اولاد المتوفي
وهما قاصران فاحضر لاثني اختيهما والوصي
واخوته شقيقته ثم مات الوصي عن ولد فقام عليه
وهما ماله وعلي ماله التركة وصيا وناظر اذ كان
في وصيته انه لم يمت الغلاية كذا اولاد ولم يذكر بقية
الورثة شيئا واشتمى والورثة بحدوث الميت وفي حياة
الوصي كانتين لا يتكلمون بشئ نحو عشرين سنة
ثم مات الوصي وبلغ ولده فادعى على اخيه ماله
التركة هل شمع كعواهم بعد مضي هذه المدة على
ولد الوصي هل اذا ادعى ولد الوصي على احد الورثة
انه احد مالا من الميراث التركة وتلقه قبل تنبع
دعوى الولد على ذلك وهل له تخليفه وهل اذا قال
الولد انما تحت مالي يدي مالي وما حضري الذي
من ماله التركة فقط قبل يقبل قول في ذلك حيث
لا يتبين ام لا **اجاب** استمع الدعي فيها
ذكر بعد مضي سنين كثيرة ويقبل قول الوصي الميت
فيما بينة قبل الموت لاحد الورثة وما لم يتبينه
مضون عليه ويلزم الوارث الخلف على من اعلم انه
ما يعلم ان الماني من التركة كذا خاذا فالتفت اليه
ان الوصي وضع يده على كذا ومات ولم يبين بصير
مضوناً عليه والضممان في تركته لان الامانات

تصير مضمونة بالوقت عن تجهيل **سبيل** في شخص عليه
حق الشفعة من ثمن المدين احوال بما في ذمته لرب الدين
على ذمة شخص آخر ضمن التجهيل للمختار ابطال مبلغ المدة
ثم ان المختار حصل بينه وبين المختار عليه معاملة خارجة
عن مبلغ الحوالة ثم ان المختار عليه عيب ولم يعلم الا ان
مكانا كمال المختار المطالبة على التجهيل ويرجع عليه
بمبلغ الحوالة بمقتضى ضمانه ايضا لا المبلغ له ام لا
وهذا اذا اعترف المختار ان وصل اليه مبلغا من
المحال عليه من دينه الذي هو خارج عن مبلغ
الحوالة فقال التجهيل بل من مبلغ الحوالة فضل القول
قول المختار انها من دينه ام قول المختار عليه اذا حضر
وما الحكم **اجاب** هذه حوالة تضمنت كفاية
فلما ان يطالب التجهيل واذا دفع المختار عليه ثمن الدين
فلما ان يعينه من اهل ثمنه عند الدفع فان لم تغير القول
قول القابض ضمين كانا او امينا **سبيل** في شخص
بائع دار او اقام بيتة شاهدة فلما ان الدار في حوزة
واقتضا منه وانما لم يخرج عن ملكه ببيع ولا هبة
وانها جارية في ملكه الى صدور البيع منه وانما
موجب ذلك ومن موجه تقديم بيتة الداخل وهو
ذوالبدن على بيتة الخارج مطلقا سواء كانت بيتة
الخارج الى وقف او ملك اشهدت الى شخص واكثر

اختلف

اختلف سيم او اتفق تقدم او تاخر اذ تمام لم يخرج
مقتضى في ذلك على مفالات للمال في الذهب وحكم
به الله وتم مفالات اصح من ذلك فلهذا ينقض حكم الحاكم
كونه حكم بما هو صحيح وشمكها ما هو اصح منه ام لا
اجاب اذا حكم الحاكم في فضل مجتهد فيه ليس
لحاكم ان يترفضه **سبيل** في شخص اوصي فقال لواله
اجعل فلانا ناطرا على اولادك فقال لا ولم يرتضه
ناظر الكونه حصل بينه وبينه تشاجر ودعاوى شرعية
وخصومات وعداوة فهل مع وجود ما ذكر يجوز نظره
ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** الرجوع في ذلك
للقاضي فان نصب الميت وصيا على اولاده فهو الوصي
والايقيم القاضي من شأنا **سبيل** في شخص اوقف
وقفا على الذرية وشرط في وقفه ان الناظر لذريته
فان الناظر لاحدهم فهل اذا تصرف الناظر في عمارة او غيرها
بان يريد شخص ساكن حافرا في الوقف يتبرع للوقف
بعمارة خائفة انه فهد للورثة الذي يؤول اليهم الوقف
بعد انقراض هذا منع العمارة مع وجود ذلك الناظر
ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** المستحقون حقهم
في العلة لا في المتكلم في الوقف والتكلم للناظر فقط واذا
تبرع شخص لعمارة الوقف ليس لهم المنع بل ولا الناظر
فان هذا مصلحة للوقف **سبيل** في شخص اوقف شخص

منه علي بسبب انك سالت دينا ران كبرت عن هذا البين
يكون الله علي الف دينار الي لا اكلم عشرة من الناس لاجل
لا ان تكون ما نرضيهم الا ان قلت لي كلمهم وان قلت لي
كلمهم وكلمتهم ثم بعد ذلك نهيتني عن كلامهم فلم اكلمهم
واكون علي ذلك مرارا فقال له كلمهم فكلهم ثم قال له لا تكلمهم
فان كلمهم بغير رضاه يقع في التكرار لا لو مال الحكمي ذلك
باب يلزمه الوفا بالدين من كان القاضي لا يقضي
به **مسألة** في شتم بين ورشاد ارا من قبل والدها
واشتموا واضعن اليد عليها ثم باع احدهما حصته لاجنه
الاخر عند فاضل ثم ان المشتري ابعده مدة باع الدار لشخصين
واقام بتيبة شهدت له بوضع اليد وبجريان الملك
وحكم الحاكم بوجوب ثم ان المشتريان للدار اراد اخرج
البائع الاول والبائع الثاني فاني الاول البائع الاول وقال
هذه الدار وقف فتنازع عند الحاكم وسال الحاكم عن ابيه
لاجنه واعترافه بالملكية فقال بعتة واعترفت لكن
الوقفية بعد ذلك فبعتة الحاكم بذلك وهل بعد ذلك
تسمع دعواه وهل ينقض حكم الحاكم بالمنع **باب**
لا تسمع دعواه ولا تقبل بيعته فان جاسه يسمع
بالوقفية تسمع وصح منع الحاكم دعواه **مسألة** في ان
تزوجت بزوجه وعلق لها تعليقاً صورته رضي الزوج
المذكوران يسكن بزوجه المذكورة تحت كف والدها
الشار

الشار اليه او سافر بها من القاهرة ذالي غيرها من
الجات بنفسه او بوكيله او بحكم حاكم اوجه من الوجوه
بغير رضاها ورضي وادها اذ تزوج عليها زوجة
غيرها او رد احدا من مطلقاته بنفسه او بوكيله
او بصفوي او بحكم حاكم او بوجه من الوجوه او بشري
عليه وثبت ذلك او شئ منه عليه وابرات ذمته في كل
من ذلك من نصف ثمن دينار من باقي صداقها
عليه تكون طلاقا طلقه واحدة مثلك يا نفسي
وثبت ذلك عند حاكم مالي حكم بوجه عال بالخالق
فيه فذلك اطلب الزوج المذكور المذكرة المذكورة
الي حاكم من ذوي المداهب يجبرها او يقضي عليها
بقبض الصداق وهل اذا جبرها او قضى عليها
ووجدت الصفة يقع الطلاق ام لا وهل اذا قال
ان لي عند هذا المال احيلى علي بقبض صداقك تجبر
علي ذلك ووجدت الصفة يقع الطلاق ام لا وهل اذا
قبضت الصداق ووجدت الصفة يقع الطلاق ام لا
وهل اذا ادعى الضرر ينحل حكم ما شرح اعلاه وما الحكم
باب تجبر على القبض اذا وجدته الصفة
ولو مع القبض وقع ما علق عليها ولا تجبر على الحوالة
ودعواه الضرر يجرد هذا بقيد **مسألة** في واقف
شرطي كتاب وقفه اثابت المحكوم به في الشرح الشريف

الذين ماتوا من ارباب العظايف وله ولد صالح للفقير
بوظيفة والده فتره الناظر فيها بشرط ان يزيد في وقته
ما يريد زيادة ثم وينقص ما يريد تنقيصه ويعتبر ما يريد
تغييره ويرتب ما يريد ترتيبه ويدخل في من يشاء ويخرج
منه من اراد وان يشترط فيها من الشروط ما يريد بشرط
المرّة بعد الاخرى كما بدله فعل ذلك وليس لغيره من
بعده فعل شيء من ذلك ثم ان يقرر في حال حياته
شخصين في وظيفة من الوظائف التي رتبها وباشوا
حاله حياته وبعد وفاته الى ان انتقاله بالوفاة
الي رحمة الله تعالى فقرا ولادها فيها الصلاح
لها عملا بشرط الواقف واستمر في الوظيفة المذكورة
في يد من كان له مدة تزيد على اربعة وعشرين
سنة فبعد هذه المدة المستطيلة ان يتحصن
مقيم في البلد عا لمان بالوظيفة المذكورة وباش
هي في يده وتصرفه ويتصرف فيه ومباشرة لها المدة
المذكورة الى حاكم ان والدها فتره الواقف في هذه
الوظيفة وانما يشترطها بعد وفاة والدها
بالشرط المذكور ولم يظهر ان يقرر سراجيه ولا اقامات
شرعية تشهد بذلك بقررها العالم في معجدها
فيما انبئناه له قبل ببيت بقريرها والدها في الوظيفة
المذكورة بحج انها وما ويفر ان فيه عن مستحقه بالطريق
الشريعي

٩٩
الشريعي بمجرد عواها استحقاقها من غير اظهور بقرير
من الواقف لوالدها ولا اشارة ذلك بعد تقدم دعوي
شرعية على خصمه ولا اقامة ببيتة بذلك في وجهه
اولا واذا اقلتم لاقبل يسوع اخراج اولاد القريين
بشرط الواقف وادخل من ذكر بجردها لاقبل حقيقة
اولادها ان ين الحاله في ذلك لولي الامر وادخل
اولاد المقرين الاولاد فيهم في الوظيفة المذكورة
واخرج من لم يقع اخراجه دخاله قاصدا بذلك اتباع
شرط الواقف يكون بفعله هذا مخالفا لقول الواقف
وليس لغيره من بعده فعل شيء من ذلك او موافقا له
حيث ادخل من ادخله الواقف ضمنها بالشرط المذكور
ويشأ على قصده الجبل الثواب الجبل اولادها والحكم
في ذلك **احكام** يستحق الاولاد معلوم الوظيفة
المذكورة على حسب ما شرط الواقف ولا يجوز اخراج الاولاد
ان يقرر غيرهم بجره بقول الخصم حيث باشرا الاولاد بعد
موت الواقف مدة طويلة عملا بشرط الواقف ولا
يستحق المقرين من معلوم الوظيفة حيث عمل المقر
على خلاف شرط الواقف ويشأ ولي الامر على اعادة
الحق الى اهله ومنع من ياخذ ما لا يستحقه والله اعلم
مسألة في خروج عليه حد القذف فاخذ بحد فاة
المقدوف قبل استيفاء الحد هل يبطل الحق بموقته

وهل اذا ثبت بنية على اقراره بالقذف فقتل القاذف
فقتل القاذف عن القاذف بيطل الحد وهل اذا
ثبتت سائر الحدود ووثقتا دم عهدا تسقط بطن
الزمان وهل القتل بغير كذا وما الحكم **الحكم**
بما نصه في الفتاوي وغيرها ان حد القذف
بيطل بموت القاذف لان فيه حق الله تعالى وحق العبد
فبالنظر الى حق العبد لا يبطل بالوفاة ولا يبطل بالعفو
وبالنظر الى حق العبد لا يبطل الحد برجوع القاذف
واما ما ذكرته من بنية الحدود فانها لا يبطل
بمضي الزمان وان تفادى عهدا قال في القصول
العمادية قاض فضي على رجل بعد سرقة وزنا وسكر
فاخذ لاقامة ذلك فتسخت سنين ثم اخذ اقبنت
عليه تلك الحدود بالقضا الاول وان تفادى عهدا
واما ما ذكرته من القتل بغير كذا الحكم قال الناطق
في واقعا قد رجل سب رجلا فاخذ للقاضي فانكر
فاقام خصمه ببيعة يذنب فوجب تغريمه فتواري
عن مجلس القضا مدة مديدة ثم ظهر عليه فانه بعد
ولا يسقط بغيره تلك المدة المذكورة الا ان يرضى
خصمه بذلك حكى ذلك عن الامام علي السعدي وهو
ما نخر عندي **سبل** فيمن يملك جاريتا مقيمة
يريد بيعها بغيره ذلك **الحكم** بما نصه في الفتاوي
الزيلي

الزيلي ولا يكره بيع الجارية المقيمة والكبير المظوح
والدليل المقاتل والحامة الطيارة لان عن هذه
الاشياء ليس منكر او الما المنكر استعمال الات المحظورة
في الرجل الساحر هل هو مؤثر حتى يستتاب
ام لا وهل المرأة كالرجل في الحكم ام يختلف الحال
بينهما وهل الزنديق كالساحر وما الذي يدق
الحكم بما نصه في المحيط وعزاه الى الفتاوي
الساحر هل يقتل او تقبل توبته فانه ينظر ان اعتقد
انه جالس لما يفعل فتي تاب عن ذلك وقال الله خالف
كل شي وتبرأ عما اعتقد قبلت توبته ولا يجوز قتله
لانه كافر مسلم وان لم يبت قتل لانه مرتد مصر على ارتداد
وفي الجرد على ابي حنيفة ان الساحر يقتل ولا
يستتاب ولا يقبل قوله اني اترك السحر وتبت
منه اذا شهد الشهود انه الان ساحر واقرب ذلك
واما المرأة الساحرة فانها تقتل لقوله عليه الصلاة
والسلام من رواة جندب حد الساحر ضرب بالسيف
وكتب عمر رضي الله عنه الي ثوابه ان اقتلوا الساحر
والساحرة رواه البخاري وابوداود واحد وذكر
في المستقى ان الساحرة لا تقتل ولكن تحبس وتضرب كالمرة
والاولى صح عليه الفتوي واما الزنديق فهو الذي
لا يثبت عليه دين فالحكم فيه انه يقتل ولا يقبل توبته

نرة

لما روي علي انه اتي برزادة فاحرقهم فبلغ ذلك
 ابن عباس فقال لو كنت انا لم احرقهم النبي صلى
 الله عليه وسلم عن التعذيب بعذاب الله وقتلهم
 لقوله عليه افضل الصلاة والسلام من برى دينه
 فافتكوه رواه البخاري وغيره **سجل** في الفتوى
 ما هو وهل يجوز نصب من يحفظ ماله ويأخذ حقه
 وهل يجوز لمن نصبه ولي الامر ان ينفق من ماله
 على اقربا به مطلقا حتي يستوي في ذلك المهرم
 وغيره وهل يجوز بيع العقار والعروض للنفقة
 وهل اذا اقيمت بيعة علي عيا به يفرق القاضي
 بينه وبين زوجته وميتي يحكم بموته واذا حكم
 بموته نفقت امراته ونزلت منه وهل ينزل الفتوى
 حيا حتي يبرأ من مائة من اقربا به وهل اذا وصي
 شخص بماله المفقود ثم حكم بموته يستحقه ورثة
 وريثة الموصي او وريثة الموصي له وما الحكم
 في تصحيح مسابيل المفقود وما حكمه في الشرع
اجاب ما نصه في النزاع انه هو غايب لم يبد
 موضعه وفي اصطلاح الفقهاء غايب لم يبد موضعه
 وحياته وموته واهله في طلبه يتداولون وقد انقطع
 خبره وخفي عنهم اثره فبالجد قد يصلون الي المراد
 وربما يتاخر الملتقي الي يوم التئام وحكمه في الشرع
 انه

انه حي في حق نفسه حتي لا يقسم ماله بين ورثته ميت
 في حق غيره حتي لا يرث من احد مات من اقارب
 فينصب القاضي من يأخذ حقه ويحفظ ويقيم
 عليه ويقبض غلاته والديون التي اقربا به عزمها
 وينفق مما قبضه على اقربا به واولاد اولاده وورثته
 لان النفقة هو لا واجبة من غير ذنبا قاضي ولا يجب
 النفقة من ماله لاحونه واعمامه وغيرهم من ذوي
 الرحم المحرم غير الولد لان نفقتهم لا يجب الا بقضاء
 القاضي على الغائب لا يجوز وينفق من اذله وامه والذناير
 لمن غيرها الاما ذك جديد ولا يجوز ان يفرق
 القاضي بينه وبين زوجته لقوله عليه افضل الصلاة
 والسلام في امرأة المفقود انها امراته حتي ياتيها
 البيان وقال علي في امرأة هي امرأة ابتليت فالتصاير
 حتي يبين موته او طلاقه واذا امتضت مدة مديونة
 حكم بموته وقد رها في الخلافة بتسعين سنة وعليه
 الفتوى لان الغائب لا يعيش اكثر من ذلك وهو مروي
 عن ابي بكر الفضلي وهو ظاهر الرواية مقدر بموت
 الاقران في بلده والمختار انه مفقود الي راي الامام
 فاذا حكم بموته وجبت العدة جيبته لا قبله ولا يرث
 المفقود من احد من مائة من اقربا به فلو قد قبل
 الحكم بموته ويرد المال الموصي به الي وريثة الموصي

و الصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض
والاستقراض وضرب الفصد والذبح والبناء والخطبة
والايداع والاستيداع والاعارة والاشتغارة
وقضا الدين وفنقته والكسوة والحمل هذه الاشياء
يجت فيها مباشرة وكيله كالايجت فيه بمباشرة نفسه
لان العقل قد وجد من المأمور حقيقة ومن الامر
حكما فينتقل الي الامر فصار مباشرة الوكيل
كما شره الموكر في حق الاحكام والحقوق وصار الوكيل
فيه سفير ومعيبر ولهذا لا يستغنى عن اضافته اليه
فتأمل ما نقلناه من هذه الفروع لا يخرج عن هذه
الاصول **باب** في الفرق بين شركة الملك والعقد
وما المفاضلة وما العنان وهل اذا اشتد ان
احد الشريكين يلزم الآخر وهل ينظر الشركة به حول
بعض الاعيان في ملك احد الشريكين وكل للضلع المظفر
والعنان بغير التقود وما شاكلها وهل اذا جاع
احدهما نصف نصيب له في شئ مثلا بنصف نصيب
الآخر تسمى شركة وهل يشترط النصفية الشركة التساوي
في المال والروح واتحاد الجنس وهل الخلط شرط وهل
تنظر الشركة بملك المال وهل اذا اشترى احد الشريكين
بماله شيا والآخر يشترى شيا بماله فكل واحد يكون المسترعى
ببنيهما على ما شرط ام يختص به رب المال وحده واذا اقلتم
بنيهما

بني الشركة يرجع على شريكه بقدر الحصة وهل نفقد الشركة
بتعيين دواهم من الذبح لاحدهما مقدرة وهل لكل
واحد من الشريكين ان يتصرف في المال براه وهو في
ذلك امين وما شركة التقبل وهل يلزم الآخر
ما اخذ شريكه وهل يكون كب احدهما مشتركا وما
شركة الوجوه وهل تنظر الشركة في المباحات ام تكون
قاسدة ولم يذكر الكسب وهل الذبح في الشركة الفاسد
بقدر الحصة وهل ينظر الشركة بموت احدها او بارتداده
وما الحكم **باب** ما نصه الفخر الزيلعي اما الاول
وهي طلب الفرق بين شركة الملك والعقد ان شركة
الملك ان يملك اشيا ف عينها او شراستلا او عينا
او وصية او اختلاط ماله بغير صنع او بصنع لا يجت
لا يميز او يعصر كالجنس بالجنس والمال بالمال او خلط
الخطبة بالشمع وهذا النوع كان واقعا في زمن
عليه افضل القنطرة والسلام واما شركة العقد ان
يقول احد الشريكين شراكتي في كذا ويقبل الآخر لانه
عقد من العقود فلا بد من اتيان بركنه وهو لا يجاب
والقول بان يقول شراكتي في بزو نحوه او في عموم
الخطبة وشروطه ان يكون التصرف العقود عليه تفقد
شركة مما يقبل الوكالة لئلا يقع ما يحصله كل واحد منهما
مستركا بينهما فيحصل له نفسه بطريق او ماله وشريكه

بطريق الوكالة ولا يمكنه ذلك فمما لا يقبل التوكيل لا احط
 والاختصاص لان التوكيل لا يصح فيه فيكون ما يكتسبه له
 خاصته دون صاحبه ثم شركة الكفوف على ثلاثة اوجه
 شركة بالمال وشركة بالاعمال وشركة بالوجوه وكل قسم
 ينقسم الى قسمين مفاوضة وعنان فصارت ستة
 اقسام وشركة التقد تكون مفاوضة بشرط
 ان تضمنت وكالة وكفالة وتساويا مالا وتصرفا
 وتضر وجبالات المفاوضة تنبني عن المساواة
 وهي مستتقة منها قال الشاعر
 لا يجعل الناس فوضلا سلة لهم ولا سراة اذ هم لهم سادوا
 ولا تخلص الا بلفظ المفاوضة او بالصل على جميع
 ما تقتضيه المفاوضة لان كثير من الناس
 لا يعرفون ان يطلعوا وانما شرطت الوكالة فيها ليتحقق
 المقصود وهي الشركة في المشتري لانه لا يقدر ان
 يدخل في ملك صاحبه الا بالوكالة منه لعدم ولايته
 عليه وانما شرطت فيها الكفالة فيها لتثبت المساواة
 بينهما بطلب كل واحد منهما فيما باشره احدهما
 وانما شرطت المساواة فيها والمراد التساوي في
 المال الذي يقع فيه الشركة ولا يضر ان يمتد في العرف
 وانما شرطت التساوي في التصرف كالمو العبد والمالك
 والصغير لان الحر البالغ بملكه بنفسه وهالا يملكه

الا بالذن العلي والمولي وانما شرط ان يتساويا في الدين
 لان الاختلاف فيه يؤدي الى الاختلاف في التصرفات
 وسببه ان الكافر اذا اشترى حمرا او خنزيرا لا يقدر
 المسلم ان يبيعه ومن شرط شركة المفاوضة
 ان يقدر على بيع جميع ما اشتراه شريكه لكونه
 وكيله في البيع والشرافاة الشرط ولا يجوز بين
 العبد والابن الصغيرين ولا بين الصغير والبالغ
 لفقد شرطهما ثم في كل موضع لا تصح المفاوضة
 فيه لفقد شرطها ليس بشرط في العنان كان عنانا
 لان من شرط صحة شركة العنان تضمن الوكالة وحدها
 وشركة العنان تابعة قال النابتة وتشاركنا في شيا
 في تقاها وفي احكامها شرك العنان وانما تضمنت
 الوكالة ليحصل مقصوده وهو الشركة فيما بين شريكيه
 كل واحد منهما وتصح مع التساوي في المال دون الربح
 وعكسه وهو ان يتساوي في الربح دون المال وتزيد
 شركة المفاوضة على العنان ان المشتري من احد
 الشريكين يقع مشتركا بينهما الاطعام اهله وكفوتهم
 وبيت السكنى ودابة الحاج والادام وجارية الوطي
 لان هذه الاشياء لا تدخل في الشركة وانما الجواب عن مسألة
 الدين فكل دين لازم احد المفاوضين بخسارة وغصب
 وكفالة غيره لازم للاخر لانه كفيله وانما قيدنا بهذه الاشياء

حتى لا يلزم الاخر ما اصاب شريكه من اضرار الجارية
 والمهر والمخلع والصلح عن دم العبد ونفقة الزوجات
 والاقارب لان هذه الديون بدلا عما لا يبيع الا شريك
 فيه فلا تلزم الا المباشرة واما الجواب عن مسألة
 ما ينظر به المفاوضة من دخول بعض الاعيان
 في ملك احدهما فقد صرح علما وانما لما تبطل
 بارتداد احد المفاوضين ما لا اوهبة مع القبض للوالة
 المساواة بخلاف ملك العوض لانه لا يمتنع
 ابتداء فكذا بقا وانما تبطل بملك الدراهم والدنانير
 والفلوس المتافقة ولا تصح مفاوضة واعيان الا
 بالدراهم والدنانير والكبر والفلوس المتافقة
 ومما يصح عقد الشركة ويلزم الاشتراك ماله كماع
 كل من الشريكين نصف عرضه بنصف عرض الآخر وعقد
 الشركة بذلك صححت وهذه حيلة لمن اراد الشركة
 في العرف وتصح الشركة مع عدم المخلط بين المالين وتبطل
 الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل الشرا وان اشترى
 احدهما بماله وملكه ماله الاخر والمشتري بينهما
 على ما شرط لان الشركة كانت قائمة وقت الشرا فوقع الملك
 مشتركا بينهما فلا يتغير به ملك مال الاخر ثم ان
 هذه الشركة شركة ملك عند الحسن بن زياد وعند
 شركة عقد لكن يرجع على شريكه بقدر الملك ونفسه
 الشركة

الشركة ان شرط احدهما ماله مستمارة من الزرع وكل من
 شريكي العنان والمفاوضة ان يتصرف ويجهل ما يفعله
 التجار من البضاعة والمصارفة والابداع والتوكيل
 وبه في المال يد امانة حتى صار قوله مقبولا واما
 شركة التقبل ان يشترط ان يتلا او ضابطا وصيا
 وتسمى شركة صبايع او شركة عمل وهي جائزة عندنا
 خلافا للشافعي وكل من تقبل منها عملا يلزم الاخر
 كانه يتقبله لنفسه بالامانة ولشريكه بالوكالة فيجب
 عليهما ويطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالبان بالاجر
 ويران بعمل احدهما ويبرر المشتغل بدفع الاجرة
 الي احدهما ويكون ما اكتسبه بينهما مشتركا واما
 شركة الوجود ان يشتركا بماله بل بوجاهتهما
واما شهما ويكون الزرع على ما شرط ولا تغفر شركة
 في مباح كاحتطاب واصطيد مثلا فان اشتركا كان
 المكتسب للعامل وللآخر اجر مثله كما اذا كان احدهما
 بعلا وللآخر راوية ليستقيا الما مثلا فاليهما
 استقيا لهوله لكن يجب عليه اجر مثله الا اخر وقد رايته
 التصريح بان الزرع في الشركة الفاسدة بقدر المال
 والمطلا الشركة تكونت احد الشريكين او بارتداده
 مع الحاق بدار الحرب ويجوزونه مطبقا وفي هذا
 القدر كتابته والله تعالى اعلم سبل عن رجل



اودع عنده رجل عبدا او اذن له ان يوجبه فغصبه
 من الشئ اجرة ثم توفي المودع الاذن في الاجارة فبالورثة
 مطالبة على المودع الوكيل في الاجارة **اجاب**
 اذا غصب من المتاجر فلا مطالبة عليه ولا على المودع
 المادون له في الاجارة لانه امين ولا ضمان على الامين
سئل في رجل لم يعرف الفاتحة وعجز عن تعليمها
 وعن تعلم شيء من القرآن ومن الذكر قدرها واستمر
 يصلي بغير قراءة زمانا طويلا ثم قدر على تعلمها وتعلمها
 فهل يجب عليه اعادة ما صلي بغير قراءة في حال مجرة
 عن التعلم وفي رجل ولا يدري ما قرأ من الوضوء من
 السنة فهل يصح **اجاب** لا يجب عليه اعادة ما صلي
 بل قراءة حال المجز اذا كان يقف بقدر قراءة الفاتحة
 فالتشويح ومنه اذا اعتقد ان افعاله فمزا والبعض
 فمزا والبعض سنة فلم يعتقد ما هو فرض سنة ولا
 بضر اعتقاده السنة فمزا **سئل** في رجل لم يقم
 ثم وجدته وضربه ضربا مبرحا بلباسه موطا بسوط ثم
 وضع الحديد في عنقه واستمر يمشي به في الأسواق
 مدة شهر فملك بجور لسببه ذلك واذا اشرف من سيده
 شيئا فملك بعزمه على قدس ما يجتار ان يضربه ضربا مبرحا
 وهل ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا
 تسلم الا يضرب فوق مشرك او يحدود الله **اجاب**

التقريب

التقدير بحق من حقوق العباد وغير المولي بملك اقامته
 كالمولي في عبده والزواج في زوجته فلمن في التقدير
 دون اقامة الحد فاذا البقي العبد من مولاه فله عليه
 فله ضربه الي تسعة وثلاثين سوطا وتحرم الزيادة
 على ذلك فاذا وضع الحديد في العنق فقال المتاجرون
 لا بأس به في زماننا وقال المتقدمون بكرة ولا يكره
 ان يقيد وفي شرح الطحاوي ولا بأس بالقلب ايضا اذا
 خيف الا باق وليس له ان يضرب على ما نقلناه وان كان
 يترجيه وان ما ذكر لا يصلح الي تسعة وثلاثين
 وان عني فهو اخصر اما الحديث ففي شرح المفردات
 اجاب اصحابنا عنه وبعض الثقات بانه منسوخ **سئل**
 ما تعريف الوقف وهل الملاك يزول بالقول وهل
 يقين المولي شرط مع الاقرار وهل اذا وقف على جهة
 منقطع عنه يصح وهل يجوز وقف المنقول على الفقار
 او ما جري به في حال بين الناس وهل اذا وقف على اولاده
 يصير ملكا لهم وهل ان لم يشترط الواقف العمار في وقته
 للمتولي ذلك وهل اذا كان الفقار معد للسكنى
 تكون عمارته عليه وهل يجوز قسمة الوقف بين مستحقية
 وهل جعل الفلانة على النفس صحيح وكذا الولاية وهل
 الاصل للوقف حيانة من واقفه يستبدل به غيره
 وهل ان ابني مسجد امتني يزول ملكه عنه وهل اذا خرب

السجود واستغفر عنه يكون مسجدا حتى يحرم علي الجنب
والحائض الكثرة وهل حكم القاضي بشرط في وقف
المساجد والمستقالات والرباط والمخاض والمقابر
وهل للناس ان يجعلوا شيئا من الطريق مسجدا وهل
الفتوي في الوقف علي قول الامام علي قوله اي يوسف
وهل المتولي المستدانة علي جهة الوقف ضرورة
غيرها وما الحكم في ذلك **المصرح** في الفتا
والخلاصة والذخيرة والبرازية ان الوقف هو جسر
العين علي ملك الواقف والتصدق بمقتضاه وهذا
عند اي حنيفة وعندهما الوقف جسر العين علي
حكم ملك الله تعالى وان ملك المال يزول ابا القضا
لانه فصل مجتهد فيه وهو مذهب الامام وحده وعند
يزول من غير قضا وهذا مبني علي اصل الخلاف به هو
ان الوقف لا يجوز عند الامام اصلا كذا في الاصل
وقيل يجوز عنده الا انه لا يلزم وهو الاصح **مسألة**
ذلك ان الواقف لو مات قيل الحكم به ما سيرت الامة
وعندهما يجوز ويزول ملك الواقف عنه غير انه يزول
عند اي يوسف بمجرد قوله وقفت وعليه الفتوي وعند
محمد لا يزول حتي يجعل الواقف والباوي سلم اليه ولا
الوقف عند الامام عند اي حنيفة ومحمد حتي يقبل
المتولي ويقره الحاكم عن الشارع خلافا لاي يوسف
ولا

ولا بد في صحة الوقف ان يجعل اخره لجهة لا تنقطع وهو
قول اي حنيفة ومحمد خلافا لاي يوسف فانه يحرم
وبصرف ريعه بعد ذلك للفقراء وقد صرح مشايخنا
ان التابيد ليس بشرط وهو الصحيح ويدل علي ذلك
ما ذكره الامام الغضائفي لو قال ارضي هذه موقوفة
علي فلان او علي ولدي جاز الوقف عندهما والغلة
له مادام حيا وبعده للفقراء ويصح وقف العقار وما
يكون تبعه من الاكراه والابتعا وكذا سائر الالة الحرة
والنقولات التي جري فيها التعامل كالكرام والخف
والسلاح والنقاس والمرو والقذوم والمشاراة والنيا
ونيا والمصاحف ووقف نصير بن يحيى كنية الحاقا
لها بالصحف من حيث انها مسلك الدين تعلما وتعلما
وقراءة والدليل علي صحة وقف الكرام ما روي عن اي
هزيمة رضي الله تعالى عنه انه افضل الصلاة والسلام
قال من احتسب في سبيل الله اياتا واحتسابا
فان شعبه وروته ويوتله في ميزانه يوم القيامة
حسنات رواه احمد والبخاري وهو قول محمد ومحمد
الشرقي الا نصار وقاسوا علي ذلك وقف الدراهم والدينار
في امان التعامل واما اذا وقف الرجل علي اولاده
فان يكون ولا يجوز قسمته بين مستحقته لانه لاحق
بغيره العين واما حقهم في الغلة كذا في علمه كتب

المذهب والمثولي ان يعهد العين الموقوفة من كامل ربع الزهر
ابتداء وان لم ينص الواقف على العماره فانه قد صرح كلاما
باللثولي ان يشتد بن للعماره لا غيره وهذا من
الثابت اقتضا واما اذا شرط الواقف سكنا دار لرجل
بعينه كانت العماره من ماله لانه هو المستفيع بأوقاف
مستأجنا العدم بالغنم وليصح الوقف على النفس والولا
للوواقف لكن ان اخان نزل وان كان واقفا كذا في الفتاوى
وان شرط ان لا ينزع لا عبرة بشرطه كما اذا شرط ان ليس
للقاضي ولا للسلطان نزع كان لهما نزع للولاية
العامة وان وقف ولم يشترط الولاية لنفسه كان له
الولاية على قول بعض المشايخ واما اذا بنى مسجدا لم
يزل ملكه عنه حتى يجعله اماما ومؤذنا وهو
واحد وبصلي فيه بالاذان والاقامة فانه اقله ذلك
صار مسجدا اتفاقا وزال عنه ملكه ولا يشترط لصحة
كونه مسجدا فضا القاضي فاذا صار مسجدا زال ملكه
عنه وحرم بيعه وميراثه ولا رجوع له فيه واما اذا
حزب المسجد وما حوله ونقط واستغنى عنه قال ابو
يوسف هو مسجد على حاله ولم يعد الورثة بعد موته
والمذهب الاول ان كان ميتا ولا الي ملكه ان كان حيا وقال
محمد يعود الي ملكه ان كان حيا والي وارثه بعد موته
والمذهب الاول ومن بني سفيانية لشرب الماء او خانا

مسلا

مسلا او رباطا معده الملاقاة او بني مقبرة لاموات
السليين لم يزل ملكه عن ذلك حتى يحكم به حاكم عند اي
حينية وعند اي يوسف يزول بالقول من غير قضا
وعند محمد ان استنصف الناس من الشقاية وسكنوا الخان
والرباط ودفنوا في القبورة زال ملكه واذا احتاج قوم
لبني مسجد وصاق على الناس جاز لهم ان ياحذوا قطعة
من الطريق توسعة في المسجد كما يجوز عكسه بشرط ان لا
يفرط في العاقبة واذا اضر لترك وقولنا كما جاز عكسه
وهو ما اذا جعل في المسجد ممر لنا س جاز لكل احد ان
يمر فيه حتى الكافر لا الجنب والحايض والنفسا
لتعارف اهل الامصار في المرور والجوامع **مسلا**
فمن باع شيئا بغير نافية او بدراهم غشوشة
وقبض البايع الثمن والمشتري السلعة ثم كسدت هل
البيع صحيح ام باطل وانه اقلتم بالبطلان ما اذا يجب على
المشتري رد العين او القيمة وهل اذا اقترض فلوسا
نافية عتد انتم كسدت ما في ايجب على المستقرض للتقرض
بقدر ما تترتب في ذمته يوم القرض ام رد مثل ما استقرض
من الفلوس فيل الكساد وما الكساد **مسلا**
كانصه في النهاية وغيرها اذا كسدت افسر المبيع
بطل البيع وكذا اذا انقطعت عن ايدي الناس ويجب
على المشتري رد المبيع ان كان قابضا والا فمثل ان كان

مثليا ولا فقيمتا ان كان قريبا وهذا عند اي حنيقة
وعند هما لا يبطل البيع لان التقيد صحيح حال صدوره
واذا لم يبطل البيع وقد تعذر تسليم الثمن فيجب على
المشتري قيمته عند اي يوسف يوم البيع وعند محمد
عليه قيمته يوم الكساد قال في المحيط والمحيطين
والتمتة وبه يغني رفقيا بالناس واما عند الكساد
ان تترك العامة ياتي جميع البلد ان كان يروج
في بعض البلاد لا يبطل البيع لكن يثبت للبائع الجار
لوجود العيب وحده لا تقطع ان لا يوجد في الاسواق
وان كان موجودا عند الصلوة او في البيوت قال
الحمداني ولو اشترى سلعة ما بغلوس باققة
وترك الناس العامة لا قبل ان يسلم اليه البائع يبطل
البيع عند اي حنيقة وقال ابو يوسف لا يبطل البيع
لكن عليه قيمته يوم البيع قال في النهاية وعليه
الفتوي واما اذا قضى المشتري البيع والبائع الثمن
ونفرتا ثم كسدت لا يبطل البيع هكذا راي التقيد
واما اذا كسدت افليس الفرق قال مستأجنا هذا
لا يخلوا اما ان تكون قائمة في يد المستقر او هلكه
فان كانت في يده قائمة ليس للمقرض الا اخذ عينها
اتفاقا وان كانت هلكه وجب رد مثلها ليس عليه
وهذا عند اي حنيقة وقال لا يجب عليه رد قيمتها

لانه

لانه تعذر رد هالكها قبضها لانها كانت ثمن مصادرة عرضنا
فكانت المماثلة لكن عند اي يوسف قيمته يوم القبض
وعند محمد يوم الكساد وقال في الفخر الرباعي قول محمد
النظر في حق المشتقر من قول اي يوسف اليس في المحيط
قول محمد صحيح وعليه الفتوي **سئل** في شخص وجد
بيت من بيوت الله تعالى فصار يعرفه عمارة ويريد
قيام شعبا يريث الله ويعمر في امالته وليس ذلك
بأذن ولي الامر وليس اخذ النظر على ذلك واعطا
شخص قاعة من بيوت الوقف فاحدوها الشخص غير
في عمارة بنا على انه لم يرفع لها كرا في مقابلة ذلك
ثم بعد سنين دفع اجرة اشهر من سكنه للشخص المذكور
فما الشخص الدافع له فعلم انسان بذلك فذهب
الي ولي الامر واخذ النظر على المسجد وطلب الانسان
بجميع سكنه فقال الانسان انا عمرت في المكان واعطيت
من كان يبيح له على المكان فقال الناظر انت وذاك
الانسان ليس لك ان لا فانه ليس بناظر ولا وكيل ناظر
وانت الا حركه لك اعطيت اجرة المكان فقال علي انما
ذلك فهدا لم يثبت مما ذكره هل تلزمه اجرة المكان
للناظر على المكان فانه جميع ما فعله ليس اذن له
بذلك ناظر شرعي ولا حاكم شرعي ام لا وحكم الحاكم في ذلك
اجاب متى لم يثبت دفع الناظر شرعي فليثبت

له الا ان النظر المطالية على وضع اليد باجرة المثل
مدة وضع يده على ذلك **س** في شخص يتاجر
ارضا فوجد ابا عيا فارد اخذ الاجارة فقال لهما
صاحبها اذرعنا بهذا الحب الا انك لا ترضى ارضي والحب
الحبي وانما اذرعنا بها ان حشرتنا على فزرعنا بها
بالحب الذي اعطاه لهما فحشرنا فكل تكون الحسارة
عليه كما قال لهما ام لا **اجا** ان تقايلا
الاجارة مع الشرط وان لم يتقايلا فالاجارة عقد لازم
ويلزمهما الاجارة حيث زرعا ويلزمهما مثل القمح لا يملك
التفاد ببدورها ومخ زرعا لهما لئلا يكون منفعة
الارض بعقد الاجارة **س** في شخص يعلق طلاق
زوجته على صفة وهي ان يمتني تزوج عليها بزوج
غيرها بنفسه او بوكيلة او بوجه شرعي او شرعي عليها
وابراثة من ربع دينار من باقي صدقها عليه كانت هي
ذات طالق طلقه واحدة تلك بما عساه قبل اذا
اعطاها كل الصداق وصارته لبتن لها شي يتريه منه
وتزوج او تسري هل يقع عليه طلاق ام لا تكون صارت
ما يتريه من شئام كيف الحال **اجا** اذا دفع
الى الزوجة ضد افها جميعه ولم يتاخر شي منه لم يقع
لها شي يتري منه فاذا تزوج عليها لا يقع في **س**
في شخص مات وخلف عقارا وورثه واخذ الاخضر

فيه

فيها ثم مات احد الورثة وخلف ورثة ايضا فباع
احد الورثة الثانية نصيبه لاجيه ثم بعد
ذلك ادعى وقفه الفقهاء المذكورين قبل جده
فسأله الحاكم الحنفى عن ذلك وقال له يئنه تشهد
بماذا قال تشهد على تصديق والدي بالوقفية
مع ان والده المصدق على الوقفية لم يحضر رثة الدار
فيه وقول من ادعى الوقفية من ان الشهود
بالدار كما وقف الجدة هل اثبت ذلك يكون
ماتع الصحة الوقفية ام لا وهل للحاكم الشرعي
طلب مستند الوقفية وطلب البينة والارسال
وراهم كون كلامه مناف لشهادة الشهود ام لا وما
الحكم **اجا** المكتوب لا يعمل به قال المشايخ
قالوا اذا الى الشخص مكتوب فيه فضاة وحكام
تقايلا والقرضوا لا يعمل به وانما يعمل بالبينة
العادلة **س** في شخص يهدي على ارض وزرعا
كتابه بنفسه وبذر بها يده هو وجماعته
ثم ان شخصا اخر تقدم للناظر وبذر الارض المذكورة
معه ودفع من خراج شي من غير ان يستشهد للاثني
ولا يبدى احد منهما عتسك شرعي والحال ان الشخص
الذي دفع البذر للناظر يزعم في نفسه ان له نصف
الارض المذكورة الذي يهدي عليه الشخص الاول

والشخص الثاني ليس له فيه يد ولا يجاز وقد وضع
يده على نصف الزرع وسجد وقاعد من الارض
فهل له نصف ذلك ام لا وهل للبادر الارض المذكورة
ان يأخذ ما زرعه بتمامه وكاله ولم يكن الشخص
الثاني شي من الزرع لكونه ان ليس له يد ولا يجاز في الارض
المذكورة ويرفع البادر خارج الارض لمن يشترها
بالطريق الشرعي وهل الناظر المذكور ان لا وهل للبادر
ان يدفع ما اضره الثاني على نصف الزرع ويمنعه
ام لا وما الحكم في ذلك **الاجاب** ليس للثاني شيء
من الزرع والزرع كله للبادر وعلى البادر اجر المثل
يدفعه للناظر وان سجد الثاني برضى البادر يلزم
البادر ان يدفع له اجر المثل **مسألة** فمن بلغت
سفيهة مبهرة مصبغة لدينها وما لها بعد
اختيار والدها في تندير ما لها من دفع الى الحاكم الشرعي
واقام بيته عنده بذلك فثبت لديه وحكم بوجوب ذلك
والحكم ما لكى والتصل بحكم حنفي ونفذ ذلك التقييد
الشرعي ثم ان رآه لصب بعقلها الفاسد لئلا يبر ما لها
وجازها الى محكمة بولاق واستشهد عليها انها مغلفة جميع
كشوتها المتخذة لها عليه وشقها وادبا في حقوقيها
بغير اذن وليها والحال ان لم يدفع شي من ذلك فهل يكون
ذلك الاشارة صحيح ام غير صحيح وما الحكم في ذلك **الاجاب**

ان

ان حجر عليه قاض ونفذ قاض اخر فالجرح صحيح ولا يصح
الاشهاد والاقبال **مسألة** في واقف وقف
او قاضا على قربات بر وعينه في كتاب وقفه وكتب
بذلك نسخ متعديدة ثم بعد وفاة الواقف دفع
بعض النسخ الى حاكم شرعي والتصل به وحكم بوجوبه
على حدة مذهبيه ونفذ على المذهب الاربع
ثم ان شخصا من المستحقين اظهر من يده مثالا
والدعي ان هذا المثال صورة الواقف المتصل المذكور
وانه مقابل له **حرف** بحرف وعليه خط قاض بذكر
فيه وهذا المثال النسخة المصلة والحال ان في النسخة
المتصلة الفاظا ترمي به على المثال المذكور لم يتغير
المثال المذكور والحال ان ذكر يعمل بالنسخة المتصلة
المحكوم بوجوبه او يعمل بالمثال المذكور الذي عليه خط
بغير اتصال ولا بثبوت او لا اعتبار به مطلقا ولا بغير
عليه **الاجاب** يعمل بكتاب الواقف حيث كان
موجودا متصلا لانه الاصل والمثال خلف عنه
ولا يعمل ولا يعتد به مع وجود الاصل كما ان التزاع
لا يعتد به في التيمم مع وجود الماء عند عدم الضرورة
مسألة في شخص استاجر قرية وقف لمدة سنة
كاملة مقيلا ومرا حاتم ان الفلاحين والمزارعين
نظروا من المستاجر واخششوا ان يحيف عليهم

في حراج زراعاتهم فبين لهم مساح يسوع زراعاتهم
فسمعت فكلت زراعاتهم تسعة آلاف فدان والحال
ان فدان الناحية عشرة آلاف فدان فذل يلزم
المتناجر الوقف لجهة الوقف تمام اجرة السماء على
الوجه المشرح اول يلزم لا بقدر مساحة زراعة
الغلاحين وما الحكم **اجاب** يلزم المستاجر
تمام الاجرة زرعه او عطاء شغل الراي او لا قاله الفلاحون
اولا وقفها هو او لا قليلا طينها او كثيرا **سير**
في التينة الشاهد باقرار رجل غائب بمكة المشرقة
تدينه اذ اسمعوا مولا قاضي القضاة الحنفى بالديار
المصرية وزكت عسده وكتب بذلك نقل شدة
ليرسلها مع رب الدين او وكيله الى مولا قاضي مكة
المشرقة الحنفى فذا في بلد المقر يلزمه فذل بقدر
او وكيله المخرج في التينة اذ قال اذهب المحمل
المشرقة فوطعن فيهم اراسل وكيله بطعن والحال
ان يرسل الوكيل بقدر مال فذل بقدر التينة في
الشهود المذكورين نعد فنول قاضي القضاة
لم بعد التركة الشريعة والحالة هذه ام لا
اجاب اذا شهد على عقد القاضى عدلوا
سرا وجهرا وكتب بذلك قاضي التينة بقاضي بلدة
اخرى ليبلغهم قضاة لا يقبل من الخضم الطعن في الشهود

بعد

بعد التعداد بل لان المنقول عن مشايخنا اذ اشهد
رجل فعذر ثم شهد بعد ذلك لا يعدل ثانيا الا اذا طال
في رجله بنت متزوجة ولها امتعة
ثم توفي والدها الى رحمة الله تعالى وخطها وخلف
ورثة غيرها فابعت مادعت ببقية الورثة عليها
ان الامتعة التي تحت يدها البنت لها وانها ملك
للمتوفى فاجاب **اجاب** ان الامتعة ملكها دون ملك
ابا فذل ذلك جواب كاف لدعوتهم واذ قلتم ان
جواب كاف فذل البنت على ام علي الورثة واذ
خبرنا عن احضار ابنته الذي نشهد له هل يلزمها
يمين ام لا **اجاب** القول قولها مع يمينه لان اصل
التبليد الا اذا قام من يمينه على ما نقول الورثة
لان الظاهر شاهد بملك البنت الا العادة ذوق ذلك
الطريق المدا فيكون القول قولها **سير**
في واقعة شرط في كتاب وقفه ان يكون من هو ساكن
بالخاتمة من الطلبة والصوفية وارباب الوظائف
منهم عزما غير متزوج والديعت باوساخ حشر لبال
خلافا لاما مينا المذكورين فيه عن من سكنه الناصر
من ارباب الوظائف المذكورين فيه او فضل جماعة
من الطلبة والصوفية بهذه المدرسة الخاتمة
يعبر سكن يسكنون بحيث ما يختارون متزوجين

او غير متزوجين ومن اراد من الجماعة الستة الذين
بالمدريسة التزوج يعطى بيته لرجل عازب من
المتزوجين الي هذه المدرسة للاشتغال
بالعلم الشريف فاذا اشرفت وطبقة بالمدرسة
من الوظائف يلقب به فتر له وقدم على غيره
فمن هذه العبارة نرى في اشتراط العزوبة
والهيب على الساكن بالمدرسة من الصوفية
والظلمة فقط لا على كل من باسمه تصوق او طلبا
او بقتضى اشتراط العزوبة من الهيب على كل من
يبدى تصوقا او طلبا حتى يخرج عنه الوظيفة
اذا انتفى شرط من هذين الشرطين المذكورين اثم لا
وما الحكم في ذلك **اجاب** عبارة التوافق
ان من كان ساكنا بالمدرسة يكون غير متزوج
واذا تزوج لا يخرج وظيفته عنه ولكن تخذ الخلوقة
منه فتعطي لغيره من غير وظيفة بل يسكن فقط
فاذا اشرفت من الوظائف يعطى ساكن الخلوقة ويقدم
على غيره في التقدير **سبيل** في جرد دفع اخر ما لا
قدرة سبابة ببار ليدفع له زيد ويكون اما ان كانت
بده للرجل ثم اذا الرجل رب المال يادعي على القابض
الاول بانه دفع له المبلغ المذكور ليدفع له بدمائة
وان استغفاره منه بغير اذنه فصار متعديا في ذلك
وطالبه

وطالبه بالمال المذكور فاجاب بالانكار ثم دفع الصلح بينهما
على انكار على الشطر من ذلك وصدر بينهما اقرار بعدم
استحقاق وتباري من الجانبين ثم توفي رب المال وخلف
ورثة فاذا عي الوارثة على زيد بجميع المبلغ المذكور فقال
الرب المال دفعه للآخر ثم اعطاه الآخر له ثم استعاده
منه واطهر من يده المستندة المشاهدة بالدعوى
والاقرار بعدم استحقاق والتباري الصادر وذلك
بين رب المال والآخر فمال الورثة المذكورين مطالبة
زيد بالمبلغ المذكور او بما زاد على ما وقع به الصلح عن المبلغ
المذكورين رب المال والآخر لكونه كان امنا لرب المال
وادعي رده للآخر بغير اذن رب المال وهل يكون دعوى
رب المال على الآخر بالتعدي بقبضه ذلك من زيد
تكون مانعة لطلب الورثة ذلك من زيد **اجاب**
حيث وقع الضمان ضمن ووقع الصلح كما ذكر في السؤال
ووقع التباري ليس للورثة حق بعد ذلك ولا دعوى
سبيل في جرد ملك عبد لم يباعه لشخص اجل
معلوم انه سافر به الي الشام ان شخصا غير البائع المذكور
يقول للبائع المذكور ان العبد الذي بعته لفلان
المسافر عدي منكم يلزم المالك المذكور الذي ملك الصلح
وباعه ثبوت العبد المذكور انه في ملكه واحضار الذي
اشتراه منه وان تغدر ذلك يكون الصلح الذي ابي

انه عبده الا بق المذکور ام لا يلزمه ذلك واليقوت على من
يدعي ان العبد المباع المذكور الذي صغته كذا وكذا
عبد فلان المدعي المذكور ولم يخرج عن ملكه بوجه
من الوجوه الشرعية واذا قلتم بذلك فهذا يلزم البائع
المذكور احضار العبد المذكور مع تعدد حضوره بسفر
المشتري المذكور به الى الشام اولا واذا قلتم لا يلزمه
ذلك ثم قامت بينة وثبت العبد للمدعي المذكور
وهل يلزمه غير الثمن الذي ابيع به العبد على حكم
ما باعده ان معجلا فمعجلا وان موجلا فوجلا ولا يلزمه
الا قيمته حالا واذا قلتم يلزمه حالا هل القول قول
البائع في القيمة او القول قول صاحب العبد بالشري
او البينة على الثمن وما الجواب **اجاب** لا قيل
قول المدعي بقوله ولا بد من بينة فتشهد على العبد
فان لم يثبت في كتاب القاضي الى القاضي الحاكم في البلدة
الذي فيه العبد ويذكر في الكتاب صغته وحليته
ويرسله قاضي الشام الى مصر ليدعي على العبد ويشهد
عليه ثم يامر بالتسليم **س** في شخصه اشترا
من شخص قماش مختلف الاجناس ونظامنا وتكافلا
في ثمنه ثم بعد مدة باعها ايضا فاشتراني مرة ولم يذكر
البائع المذكور ولا شاهد البيع ولا المشتريين المذكورين
لا فكل ولا كفالة غير ان الشاهد كتب وفيه منها

مشترا فاشترانا ونظامنا
الاجناس ثم اشترا ولم يثبتنا

له

له ايضات في مئة من المبيع الثلثي الثمن الغلاني
والحال انه لم يحكم بذلك حكم شرعي فهل يسري الضمان
والكفالة الذي في المبيع الاول في المبيع الثاني ام لا
وقا الحكم **اجاب** حيث لم يذكر العاقدان
في العقد الثاني ضمانا ولا ضمان **س** في شخص
يوم بمسجد فوجد للوقف خزنة كوم تراب فاشترى
بشيل من ترابا وعمه فحاجة حياكة واصطبل
فهل ذلك يكون له ام لا وما الحكم **اجاب** يكون
البناء للذي بناه والارض للوقف ويلزمه
اجرة الارض لمصالح المسجد والله اعلم **س**
في رجل باع دارا واعترف بالملكية وحكم حكم شرعي
ثم عمر المشتري في الدار عمارة ثم بعد انشأ العمارة
اقام البائع بيته بعضا حصصه للمشتري ويشهدوا
ان الدار وقف الجدار البائع عند حاكم شرعي وحكم بذلك
من غير حضور المشتري فهل للمشتري طلب البيعة
ليظهر حضوره الشاهد في وجهه وهل للحاكم البحث
عن الشراوة ام لا وللبائع هدم العمارة ولم لا وما
الحكم **اجاب** اذا ثبت ان الدار وقف فالبناء
وصعد في الارض فان كان قلعه يضر بالارض يلزم
الناظر قيمة ذلك بقلوعا او مبيبا اقلها قيمة وان

دفع
بيد الزند بنزله
س

بم
ان كان دارا
او دارا

كان لا يضر يوم بقلعه **سبل** في رجله بنت
 فخطب اخر واختار الخاطب المذكور ان يجعل الخطبة
 الشرعية يوم ما عينا وجمع الناس واتاهم بمشروب
 يشربونه كما هي عادة اهل البلد فشرب الحاضرون
 بعضه ورفق الباقي فاختار الخاطب المذكور ان ينزل
 عن الخطبة وطلب ابلا الزوجة بمن المشروب المذكور
 ونزل الرجوع عليه بذلك او بشي منه وهل الرجوع على
 من شرب من الحاضرين وغيرهم وبين ما فرق على الناس
 في يومهم ليس الرجوع على احد بشي وما الحكم
 في ذلك **الحاج** لا مطالبة له بشي من ذلك
 لا على اب الزوجة ولا على من شرب شي منه بادن
 صريح او ضمنى **سبل** في رجل مكان وولد
 ودار ثمانية الولد وظف ولد من الدار المذكورة
 ثم وصفا ايد بها على الدار بطريق الارث الشرعي وهو
 بالسوية شريكة ثم بعد العارية حصل بينهما قسمة
 شرعية بحكم شرعي ثم بعد القسمة بمدة باع احدهما
 حصته للاخر بحكم شرعي واقام البايع بيعة الجريان
 تشهد بالملك الى حين صده والمبيع المذكور وحكم
 بموجب ذلك وما شهد له البيعة ثم ان المشتري
 باع ما اشتراه من اخيه لآخر بحكم شرعي ايضا ثم بعد
 ذلك اقام البايع الاول في عينية اخيه المشتري بيعة
 تشهد

تشهد بان الدار كلها المبيع وغيره وقف عن جد هم
 والخال ما ذكره كتب في نسخة شرعية فهل المشتري
 طلب البيعة تشهد في وجهه وهل يقدم حكم الحاكم
 السابق بالملك وتلحق بيعة الوقف المتأخرة
 عن ذلك ام لا وما الحكم **الحاج** حيث الحكم
 بالوقفية ليس للمشتري طلب البيعة لتشهد في
 وجهه والوقفية سابقة على الارث والشراف تقدم
سبل في معنى قولهم العالم ما هو هل يطلق على
 كل ذي روح او هو شامل لكل موجود وهل تدخل
 فيه صفات الباري واذا قلتم بشموله فلم جمع على
 عالمين وهل يشتمل في المعرفة والمنكر وهل يجوز
 تقسيمه وما عالم المكون والجاووت هل هما بمقتضى
 واحد او بينهما تباين وما خلقت الارواح وهل
 الروح افضل ام الملائكة وهل يطلق على حالة الموت
 عالم وهل للشيطان والفرعون تصرف في عالم الملك
 ام المتصرف في ذلك كله هو الباري جل وعلا وما
 معنى قولهم من عرف نفسه فقد عرف ربه وهل
 هو حديث ام قول بعض الناس **الحاج**
 بانه في شرح العدة للقوي قبل العالم اسم
 لذوي العلم من الملائكة والتقليد وقال المتكلمون
 هو اسم لكل موجود سوى الله تعالى وهو في الاصل

حكم

منزقات

علم زيد في الالف لا يشاع ولا يقال يشكك بصفاة الباري
لصدق الحد علمي انا نقول لما كانت الصفات قدسية
قائمة بالذات كانت مستحقة بالذات فكان ذكر
الذات ذكره لها فان قيل اذا كان اسم جميع المخلوقات
فلما اجمع وقيل العالمين الجواب ان العالم اذا كان
معرفا بالالف واللام فهو اسم لجميع المخلوقات
فاما عالم فهو لكل فرد والعالم اجمع عالم من ذكر
فالحاصل ان جميع المنكروا دخل الالف واللام على
الجمع وسمى على بتون الصانع تعالى ثم العالم
من حيث هو عالم ينقسم الى ثلاثة اقسام عالم
الملاكة وهو ما يشاهد بالبصر وعالم الملكوت وهو ما يشاهد
بالبصيرة ويدرك بالعقل كالملايكات وعالم الجبروت
وهو اللطيف وادفع من عالم الملكوت وهو علم الروحانيات
وهو صنف من الملايكات ونسبة هؤلاء الى باقي الثلاثة
من عالم الكروبيين كسنة عالم الملكوت الى عالم
الملاكة وذلك لان عالم الملكوت وجوده من مادة
وهي النور والظار وعالم الجبروت وجوده بخلاف كن ومنه
الارتفاع ولهذا انقضت النفوس على الملايكات وقال بعض
المحققين من اهل علوم الدين ان عالم الملكوت وعالم
الملكوت عالم المشاهدة والكشف بالانضمام ولا تصرف
لاحد فيه سوى الله تعالى بخلاف عالم الملك الجبروت فان
الشیطان

الشیطان والصراعنة يزعمون التصرف فيه وان حالة
الحق من عالم الملكوت ولهذا لا يشاهد حالة المودة
الامني بذكوره وانما يشاهد حال الميت كما ان الصلابة
لا يشاهدون الملك والنبى عليه افضل الصلوة
والسلام يشاهده الا ترى ان الناصر يري في المنام
ما ليس له وما ليس به ويقنع بذلك ويتصور وهو
يحسه ويشاهده والسياسة لا يحس ذلك ولا يشاهد
والجواب عن قوله من عرف نفسه فقد عرف ربه
قال بعض العلماء هو حديث مرفوع ومعناه من عرف
ان نفسه مخلوقة مصنوعة عتق من الاجزاء المكونة
والاعضا المتغيرة مركبة بمجموعة فقد عرف ربه
بانه خالق لا شريك في ذاته ولا تغير لصفاته وقال
بعض الحكماء من عرف نفسه بالذم فقد عرف نفسه
بالكرم وقال بعضهم من عرف نفسه بالجفاء فقد
عرف ربه بالوفاء وقال بعضهم من عرف نفسه
بالعبودية فقد عرف ربه بالربوبية وقال
بعضهم من عرف نفسه بالجفاء فقد عرف ربه بالبقاء
سئل عن معني قوله يقول العبد في منظومته
وفي الاذهان حق تون جزء بلا وصف التجزي
يا ابن خالي وهل العالم حادث واذا اقلتم بحروية
هل هو اعيان واعراض وما العبد وما العرض

شوقا

وهل الجوهر له وجود في نفس الامرام ووجوده اعتباري
وهل تحشر الاحياء والحزبي الذي لا يتجزى وجوده في الخارج
حتى تنتهي الى ما لا نهاية له ام وجوده ضروري وهل
وذلك خلاف بين الفرق الاسلامية ام هو قول مشايخ
اهل السنة والجماعة واد اقلتم ثبوت الخلاف له ثبات
تظهر بين العلم من اهل السنة وغيرهم من اهل الاهل
اجاب بما نصه عن الشيخ عمدة المحققين وخلاصة
الناسكين وراس المجتهدين مولا فاضل الدين اخذ
المشايخ في وجود الجزء الذي لا يتجزى فاشبه العلماء
المشايخ من اهل السنة والجماعة بنصرهم الله تعالى وذكره
جمهور الفلاسفة وبعض المعتزلة من الحكماء والحساب
وقوم من قدماء الفلاسفة والمراد بالجزء الذي لا يتجزى
هو الذي لا ينقسم بالفكر والقطع ولا بالوهم والعرض
هو الجوهر الفد الذي لا يتصور تنقيصه وتجزيته عند الفل
السنة والجماعة وقالت الخصوم ما من جزء الا ويتصور
تجزئته فولا او عقلا الى ما لا نهاية له وهذا مما لا يخفى
فساده على ذي بصيرة فانه يشترط ان لا تكون الخردلة
اصغر من الجمل ولا الجمل اكبر من الخردلة اذا جاز كل منهما لا يتهي
كذا في الكفاية ومما يوجب فساده ما قالوه ان الاجزاء المجتمعة
في الجمل اكبر من الاجزاء المجتمعة في الخردلة والكل مرة
والقلة انما تظهر عند التماهي فاما عند عدم التماهي
لا تعلم

لا تعلم الذرة والقلة فاد اعرفت كلام الفريقي فاعلم ان
تحسن الجزء الذي لا يتجزى ضروري والا يلزم انقسام
راس البركة مثلا الى انقسام غير متناهية وكل قسم
منها يقسم الى ما لا نهاية له باقسام منها التي غير النهائية
وهذا يدعي الاستحالة ومثله الخلاف يظهر في ثلاثة
مواضع احدها في وصف الله تعالى بالقدره على خلق
الجزء الذي لا يتجزى وعدم وصفه بما يفقد الخصوم
لا يوصف بالكونا فاما عند فهم كالمجموع بين الصدق وعدم
اهل السنة يوصف بالامكان الثانية في احصاء ايد
عليه قوله تعالى واحص كل شيء عدد افلوم يكن للجزء الذي
لا يتجزى نهاية لما يتقوا الا حصا من حيث العدد الثالثة
في مسألة النجاسة اذا وقعت في ما كثر فانه يتجزى
وان قلت لا نهيتنا هي تجزئ فكان كقطرات الماء
نجاسة فينجس الكل وهذا مما لا يخفى فساده لا سيما
عند الامام الشافعي ذابله الما قل من لا يتجزى وعنده
مالك الا بالنعير وان قل الما وعنده الحنفية اقول
اما بالنقصان غير رأي الامام اوعشرة في عشرة على
قول المشايخ وكما نقلناه من عدم النجس وان الجزء
منناه مذهب اهل السنة والجماعة وان العالم بجميع
اجزائه حاد ناد ينقسم الى اعيان واعراض فكان له قبا
بدانته سمي عينا وما كان له قبا م بغيره سمي عرضا

وينقسم كل من العين الى مركب وهو الجسم وغير مركب وهو
 الجوهر والمراد به الجزء الذي لا يتجزى وهو ثابت في نفس
 الامر عند المتكلمين وعند الفلاسفة لا وجود للجوهر
 الفردي اعني الجزء الذي لا يتجزى اصلا وتركيب الجسم اما
 هو من المقيول والصورة والمذهب المنصور اثبات الجزء
 الذي لا يتجزى فان في اثباته حاجة عن كثير من ظلمات
 الفلاسفة مثل اثبات المقيول والصورة المودي الى قدم
 العالم وفي حيل الاجساد وكثير من اصول علم الهندسة
 مبني على اثبات مذهب الفلاسفة عصمنا الله واياك
 من ذلك وفي ذلك كفاية ~~في رجل غصب~~
 مثليا وانقطع عن ايدي الناس فقيمة مثنى تعذر
 وما حل الغصب لغيره وانما طلاحا وهل تضمنه والحد الغصب
 من غير تغذ وهل اذا غصب دابة مثلا فقيمة اخرى
 وفيها جميعا باقية سماوية يضمن المتابع والمتنوع وهل
 يجب رد المتنوع في مكان الغصب او في موضع الخسومة
 واما الانقطاع وهل اذا عطل الغاصب القيمة للغصوب
 منه فقال اصبر حتى احل المثل بجاك لذلك وهل اذا
 ابر الغصوب منه الغاصب عن القيمة او العين بغير الابرار
 وهل الكفاية بالغصوب صحيحة ولا وهل اذا غصب
 شيئا واعطاه واعاده الى مالكه من غير علمه يبرأ له كدنيا
 واخرى وهل اذا حبس خلاق حياعت مواشيه يضمن الحادث
 اولا

غصب

اولا وهل مرد العين اصل ام القيمة وهل اذا ابتاع ما كولا
 بمثل من جنس واحد او اجناس متفرقة يشترط لصحة
 المبيع القبض قبل التفريق وهل يكفي وجوده في ملكه ام لابد
 من حضوره مجلس العقد وهل يدخل القيميات في بيع
 الصاع بالصاعين والدرهم بالدرهمين وما علة الربا
 وبأي شيء يموت وهل الحديث المثلث للثبات القسمة
 يخرج ما قدرها ام يقاس عليها ما هو في مقامها وهل
 اذا اعترف شخص لشخص بالعبودية بيمين فله ان يراه محمدا
 على اخباره ثم ظهر انه حر الصمان في ذلك على البائع ام الفرق
 بالعبودية بين اهل الكفر كذالك وهل اذا اقبل شخص لخدمة
 بايعه او اقرضه يدين له فظهر انه حر الصمان على
 من وهل تسمع دعواه الحرية بعد اعترافه بالعبودية
 وهل يشترط لصحة القضا تقدم الدعوى ام لا
 بما نصه في النهاية شرح الهداية مغريا
 الي بكر البلخي اذا غصب مثليا وانضم اي انقطع عن ايدي
 الناس فتعتبر قيمته يوم الخصومة عند اي حنيفة
 وعند اي يوسف يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
 لاي حنيفة ان المثل هو الواجب بالغصب وهو باق في
 ذمته ما لم يقض القاضي بالقيمة ولقد الوصير الغصوب
 منه على الغاصب الى ان يعود المثل كاذل ذلك وهو
 الصحيح وحد الانقطاع ان لا يوجد في الاسواق وان كان

ع

يوجد في البيوت ومعني الغصب لغة اخذ الشيء من غيره
 على وجه الغنم ما كان او غير مال وفي الشرع ازالة اليد
 المحقة بآيات اليد المتقلة في مال منقول محترق
 قابل لنقل بغير اذن مالكه ويترتب على هذا الحد
 ان الغاصب لا يضمن زوايد الغصوب الا بالاعتدالي
 لعدم ازالة يد المالك وكذا لا يضمن ما تبع الغصوب
 الا اذا تلفه بصنعه وتجب رد العين في مكان الغصب
 لان المالكية تختلف باختلاف الاماكن ان كانت قائمة
 والافقية لا يوم الغصوبة الا ان يصير عيني يظهر
 المثل كما قد منا وير الغاصب برد العين الى مالكها
 من غير علمه باي جهة كان التسليم كالقصة والاكل والايام
 والنشر وكذا ذلك على ذلك الموجب الاصل هو رد
 العين وان ردها من الرد نيا واخرى ومما يستثنى عن الحد
 المتقدم في تعريف الغصب انه لو حبس جلا عن قوائمه
 حتى صارت كصالح عليه عند ابي حنيفة ولو ابر الغصوب
 منه الغاصب عن الضمان حال قيام العين صح الا برأى
 لو هلكت العين في يد الغاصب بعد الاثر عن القيمة
 لضمان عليه بخلاف ما اذا ابره عن العين حتى لا يصح
 الاثر والكفالة بالغصوب صحيحة هكذا صرح مشايخنا
 والجواب عما اذا تبايعت الا بالاكل من حبس واحد
 كالخطة بالخطة او من حبس كخطة بشعر فان التقاها
 قبل

قبل التفرق بالانذار ليس يترط الجواز عند ما اذا كان
 لاهما عين الضيف اليه الفقد حاضرا كان او غايب بعد
 ان يكون موجودا في ملكه ولا يشترط حضوره بحليل الفقد
 والجواب عن مسألة الصاع بالصاع عين الى اخوه
 فقال في الكافي ما نصه حديث صحيح صورته قال عليه
 افضل على الصلاة والسلام لا يبيع الصاع بالصاع ولا
 الدرهم بالدرهمين ققام رجل فقال يا رسول الله اذا بيع
 الفرس بالافراس والتجيب بالخيارات فقال عليه الصلاة
 والسلام لا بأس به لانه لا يبيد ولا خير في الشبهة قد عي
 ان النبي في المثليات لا في القيميات والجواب
 عن حديث الربا ما نقله الامام حافظ الدين النسفي
 وغيره الاصل في الربا الحديث المصريح بالثبات الستة
 الذهب بالذهب والبر بالبر والاهواها والفضة بالفضة وما الا
 هاوها والبر بالبر والاهواها والتم بالتم والاهواها
 وما والملم باللم والاهواها وقال في اخره مثلا بمثل
 يد ابيد من زاده واشتراد فقدا ربي الاخذ والمعطي
 فيه سواء وهو حديث مشهور يلقبته الامم بالقبول
 معدول بانفاق القاييس خلاف الظاهرية لا خصم
 لا يرون القياس حجة فقصر واحكم الربا على الاشياء
 الستة وبعد ينال حكم الربا الى كل شيء يدخل تحت الكيل
 والوزن فعلة الربا القدر والجسر ونعني بالقدر الكيل



فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال الشافعي عليه السلام
 في الطعوم ما في التمنية في الاثمان ولنا قوله عليه
 افضل الصلاة والسلام لا تتبع الداهم بالداهم بين
 والصاع بالصاع عينا ولا داهم بالدينار الصاع فثبت ان المراد
 ما يحمله وهو بعمومه يتناول كل مكيل مطعوم او غير
 مطعوم كالخمر والنورة والجوام **عن مسئلة**
 القيد القارنا بضمه الفتح الذي يلي في شرح المبكر وان
 قال عبد الله بن شاذان في قاتنا عبد فاستشراه
 فاذا هو حر فان كان البايع حاضرا او غائبا غيبية
 معروفة فلا يشتري عليه العبد والامر جع المشتري
 على العبد بخلاف الرهن فيما اذا قال عبد لشخص ان يفتي
 فاني عبد فادبته فاذا هو حر فانه لا رجوع على العبد
 بما ليسوا كان الداهم حاضرا او غائبا ووجه الاوكد
 ان القرب بالعبد دية ضمن سلامة نفسه او سلامة
 الثمن للمشتري عند تعذر استيفائه من البايع لانه
 اما قدم على الشراء معتمدا على كلامه فصار بذلك
 بمنزلة الغرور ومن جهته والغرور في المعاوضة
 يجعل سببا للضممان دفعا للضرر عنه بقدر الامكان
 وقد تعذر الاستيفاء من جهته البايع فيؤخذ القيد
 بذلك وصار نظير ما اذا قال مولى عبد لاهل سوف
 مثلا هذا عبيدي اذنت له بالبيع والشراء فباعوه فمات

ديون

ديون ثم ظهر انه حر واستحقاقه يرجعون على الولي
 بقية العبد بحكم الضرر دفعا للضرر عن الغرماء
 ووجه الثاني ان الرهن ليس بها وضعة بل هو جسر
 من غير عوض يقابل فان قيل **لا** يتصور هذه
 المسألة للتناقض لان اعتبارا في العبد دية كونه
 صحة دعوى الحرية فكيف تقبل بيعته على الحرية
 بعد اقراره فاجاب بعض مشايخنا بان المسألة
 مفروضة في حرية الاصل لان الدعوى ليست بشرط فيها
 وعمامة المشايخ ان دعوى العبد شرط عند الحقيقة
 في الحرية الاصل والطارئة لانه حق العبد وهو الصحيح
 متى ادعاه ونورده عوا به بالحجة قبلت وحكم بحريته
 وفي ذلك كفاية **سئل** فيمن اشترا طائفة
 للرعاة باجر معلومة مدة معلومة وزاد الموثق
 بعد اشتراط الشرايط الشرعية وان ذلك مقبلا
 ومن حاقه بل نفسد الاجارة بذلك ويجب رفع العقد
 او هي صحيحة حتى تجب الاجرة المذكورة بنحوها
 كما ذكره الموثق **ومما الحكم في ذلك احاب**
 الذي مشى عليه مشايخنا الصيغة المرتبة عليه لروم
 وهكذا رايته بخط مؤلفنا شيخ الاسلام الطرابلسي هو
 عزاه الى شيخه من السحنة ولم اوفق على المسئلة
 الاستشهاد في الفصول العمدية لما قلنا من شيخ الاسلام

نماز

اي اليسر **سئل** في رجل اشترى بيتا بافراده
وله علو لكن لم ينص الموثق عليه والمشتري يدعي الكل
والبائع يذكر دخول العلو فالقول للمشتري او البائع
وهل اذا قلتم بعدم الدخول وكانت الدعوى
بدار مثلا او منزلا كان الحكم كالمستقدم وهل فرق
الفقهاء بين البيت والمنزل والدار وهل هذا التقسيم
في عرف ديار ثمام في عرف ديار اهل الكوفة ام
يقضي في كل بلاد بعرف اهلها وهل اذا كانت الدار
كبيرة وبها بيتان مثلا يدخل في بيع من غير
تنصيب او لا وسوا كان في صحتها او خارج عنها وهل
تدخل الابار المغيبة او لا ويشترى في ذلك الشجر
المثمر وغير المثمر وهل اذا اشترى جارية حلي
فولدت في يده فادعاه رجل واقام بها بينة فقصي
بالمدعي هل له منه الولد عزامه ام يدخل في القضا
بالحجر اعلى المشتري وهل اذا ادعاه فاقم بها
من غير حجة يكون الولد للمقر بالجارحة واذا قلتم
فالفريق بين المسائلين وسوا ادعي الولد اولم يدعه
واما الدينار الشرعي الذي ينزب عليه الاحكام من
الزكاة والديانة والبايعاة وحكم فرائط وما الغداط
وما الداتوق وما الحبة وهل العمل بديار عرف
اهل الحجاز او عرف غيرهم وهل الدار التي تخلقة
في

141
في عصره عليه افضل الصلاة والسلام ام مستندة الي
يؤمنها هذا وما الحكم العشر له اياهم من المناقل وهل
دراهم مصر اكثر من دراهم الزكاة ام لا وهل وقع خلاف
بين الامام واصحابه في الصاع وما الصاع وهل
العمل على صاع اهل المدينة ام صاع اهل العراق وما
الحكم **اجاب** بما نصه في الكافي العلو لا يدخل
بشرائيت ويدخل في شئ المنزل بذكر الحفوف والرافق
او بذكر قليل او كثير فيه ومنه ويدخل في شئ الدار
من غير تنصيب كالكيف والفريق ان البيت اسم
لمسقف واحد يصلح للبيتونة والعلو مثله والشئ
لا يكون تبعاً لمثله كالدار اسم لما يدور عليه الحدود
من الحوايط الاربع ويشتمل على بيوت ومنازل وصحن
غير مسقف والعلو من اجزائه وتوابعه فدخل
في دخل من غيره كرو المنزل بين الدار والبيت لانه
اسم لما يشتمل على بيوت وصحن غير مسقف ومطبخ
يسكنه الرجل مع ضرب قصور فانه ليس فيه اصطفا
وهذا التقسيم انما هو على عرف اهل الكوفة واما
في عرف اهل ديار ثمام فانه يدخل العلو في الكل سواء
باع باسم البيت او المنزل او الدار لان كل منزل يسمى
خانه صغيرا كان او كبيرا والاحكام في مثل هذا تنبني
على عرف فيعتبر في كل اقليم وفي كل عصر عرف اهله

وتدخل الابار المصينة والاشجار في بيعها وكذا البستان
في محبتها من غير شرط وأما إذا كان البستان خارج
الدار فهو لا يدخل وأما أن يكون أكبر منها أو مثلاً فلا يدخل
أبداً بشرط أنه خارج عن حدودها وإن كان أصغر
منه يدخل لأنه يعد من الدار عرفاً والجواب
عن مسألة الجواز في الحياضي قال الذي يلي مبيعة
ولدت فاشترقت بمبيعة تبعتها ولدها شرط القضا
به في الصحيح وإن أقربها أو الفرق إن البينة
حجة مطلقاً فمبيعة كاسم فثبت بها الملاك
من الأصل بخلاف الأقارب فإنه حجة قاصرة ثبتت الملاك
في القرب من بعده وفي النهاية الولد إنما يثبت
في الأقارب الم يدعيه المقر له أما إذا ادعاه كان له
لأن الظاهر أنه له والجواب عن مسألة المتقال
ما نصه في الكمال قال أبو عبيد في كتاب الأموال
ولم يزل المتقال في أيامهم محدوداً لا يزيد ولا
ينقص لكن في كلام السجاني في كتاب فشمسة
التركات خلافة قال الدينار يستخرج أهل الحجاز عشرون
قيراطاً والقيراط خمس شعيرات فالدينار عندهم مائة
شعيرة وعند أهل سمرقند ستة وتسعون شعيرة
والقيراط سطوحاً وخمسة وذكر فيه أيضاً في تحديد الدينار
مطلقاً فقال أعلم أن الدينار ستة دنانير والدينار

الربع

الربع سطوحاً والسطوح حبتان والحبة شعيرتان
والشعيرة ستة حبات والحبة ستة حبات
والفلس ستة قنيلات والقنيل ستة شعيرات والنفرة
ثمان قنيلات والقنيل ستة شعيرات عشرة ذرة انتهى فإن
كان المراد بالخرادل أو الشعير المعروف فلا حاجة
إلى الاشتغال بتقرير ذلك وهو تعريف الدينار
على عرف أهل سمرقند وتعريف دينار أهل الحجاز
هو المقصود إذا الحكم خرج من هناك ويوضح ذلك
قوله عليه أفضل عليه الصلاة والسلام المكمل مكيال
أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة والجواب
عن الدراهم ما ذكره الفخر الذي يلي ما نصه وفي
الدراهم وزن سبعة مثاقيل أي يعتبر أن يكون
العشرة أدراهم وزن سبعة مثاقيل والمتقال
هو الدينار عشرون قيراطاً والدينار أربعة عشر
والقيراط خمس شعيرات والأصل فيه أن الدراهم
كانت مختلفة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وفي
زمن أبي بكر وعمر علي ثلاث مرات فبعضها كان عشرون
قيراطاً مثل الدينار وبعضها كان اثني عشر قيراطاً
ثلاثة أخماس الدينار وبعضها عشرة قيراط ونصف
الدينار فالأول وزن عشرة العشرة منه وزن العشرة
من الدينار والثاني وزن ستة أي العشرة منه وزن

طا

خمس من الدينار فوق التنازع بين الناس في الأعيان
والاشتيقاف اخذ عمر درهم من النوع الاول ودرهما
من النوع الثاني ودرهما من النوع الثالث وخلطه فخرج
ثلاثة دراهم متساوية فجمع كل درهم على اربعة عشر
قيراطا فبقي العمل عليه الى يومنا هذا والجواب
عن درهم مصر مما نصه في النهاية ان درهم مصر
اربعة وسكوك اربعة حبة وهي اكبر من درهم الزكاة
فالمضاب منه مائة وثمانون درهما وجبتان
والجواب عن مسألة الصاع ما نصه الشيخ
حافظ الدين السبكي ان الصاع ثمانية ارطال
بالبحر ادي عند ابي حنيفة ومحمد وهو مذهب
اهل العراق وقال ابو يوسف الصاع خمسة ارطال
وثلاث وهو مذهب اهل الحجاز لقوله عليه افضل الصلاة
والسلام صاعنا اصغر الصبعان وخمسة ارطال وثلاث
اصغر من الثمانية ولا يبيح حنيفة ومحمد ما رواه صاحب
الامام عن النضر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمد
رطلين ويغتسل بصاع ثمانية ارطال وعن عائشة قالت
جرت الستة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل
من الجانية صاع وهو ثمانية ارطال وهو السبي بالحجازي
وكان يفتي به علي اهل العراق ويقول الم اخركم صاع رسول
الله صلى الله عليه وسلم وهو حشرور وما رواه ابو يوسف
ليس

ليس فيه دلالة على ما قال لانه يجوز ان يكون ثمانية اصغر
الصبعان بل هو الظاهر لانهم كانوا يستعملون لها اسمي
وهو اكبر من الحجازي وقال الربيعي لا خلاف بين ابي حنيفة
وابي يوسف في الصاع وانما ابو يوسف حرر صاع اهل
المدينة وحده خمسة ارطال وثلاث رطل اهل المدينة
وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلاثون اشتارا وثلث
البغدادية عشرون اشتارا فاذا اقبلت ثمانية ارطال
بالبحر ادي بخمسة ارطال وثلاث رطل بالمدية يتخذها
سوا فرقة الوهم لجل ذلك ومما يؤيد ما قلنا من انه
لا خلاف بينهم ان الرطل في زمن ابي حنيفة كان مائة
وثلاثين درهما وفي زمن ابي يوسف مائة وخمسة
وتسعين درهما فاذا اقبلت ما يتخذ كل صاع منها
الفاو اربعين درهما وفي البناء بيع الصحيح ان الاعتلاف
ثابت بينهم والاشبه انه لا خلاف بينهم ان محمد لم يذكر
في المسئلة خلاف ابي يوسف ولو كان فيه لذكره لما انه
اعرف بمذهبه **سئل** ما الحكم في تقديم النساء
على الرجال في قوله تعالى الرابطة والزاني وتقدم
الرجال على النساء في قوله تعالى المستارق والساقطة
وما الفرق بين العمل بالامان وهل العمل نفس الامان
ام ثمراته واين مستقر الارواح اذ اخرجت من الاحساد
وهل اذا احتلم الصبي عند من اصابه واراد الصلاة

طل

منه

ببلا ينهم ماذا يصنع وهل وردت السنة في صلاة
الحجارة بتعداد الصفوف وهل يجوز اخذ الحرة
لغسل الميت وحفر القبر وهل ذلك من جميع المال
او من الثلث وهل اذا زنا رجل بامرأة وهي بكر
عليها غسل بدون انزال وهل قال احد من المشايخ
باستعمال ما غسل الايدي من الطعام وهل اذا اشترى
شاة رطبا وجف عنده فتقص وتقتل سباعا عقد البيع
فأراد البائع ان يضمه نقصان الجفاف لم ذلك
اولا وهل اذا حلت امرأة ذكر صبي في فراجهما
وليس بهما هل للجماع يثبت بذلك الجماع حرمة
المصاهرة وهل يجوز الصلاة على الميت والفقير
وهل اذا خاف الراعي موت الشاة او البقرة
فتمرها ايمن او لا وهل اذا قال الزوج لامرأته
ابريسي من مهرك حتى ادفع اليك كذا فإثرانه
فلم يرفع ترجع بعد الا برأى كيف الحال وهل ورد
سجدة التلاوة ذكر موقف وهل ورد في ذلك
انسان خلق من اربعة اشياء وما التالى تخم ادم
عليه افضل عليه الصلاة والسلام الي نبينا محمد عليه
افضل عليه الصلاة والسلام وهل يحرم على الميت الذكر
والادعية وهل اذا احتساة مريضة ولم تتحرك
ولم يخرج منها دم تحل ام تحرم وهل وردت السنة

ببصيام

ببصيام هذه الايام اليه من متتابعة اولاه وهل
اذا استخلف الرجل وهو مظلوم فالنية للمخالف
او للمستخلف وسوا كانت باقية او بالطلاق وهل
اذا قبل امرأة بشهوة فانزل ثبت به حرمة
المصاهرة ام ترنقها لانزال وهل اذا باع شاة
بخرقة اخرى وهو ساكن يبيع عقد المبيع ثم ادعاه
تسعة دعواه او لا وهل اذا امر رجل رجلا بالخذ مال
فلاكن فاخذ المأمور بالخيانة على امره والاخذ
سوا كان سلاطنا او اميرا وهل اذا كان لرجل مذهب
تصد به هرا ونحوه الي غيره يومئذ يعود اليه
ام لا وهل يجوز ابتاع الرخص من المجتهدين
بما فيها حق اولاه **اجاب** اما مسالة تقدم
النساء الي اخره ففان في كفاية الفحول وجهر الحرة
في ذلك ان الزنا يكون بقوة الشهوة وهي في النساء
الكثركا وورد به السنة المطهرة الشهوة عسرة
اخرى تسع من النساء واحدة للرجال فاي حكمة
اعظم من ذلك واقا السرقة فانها تقرب بقوة
القلب وهي في الرجال اكثر واغلب فناسب تقدم
كل من كان الفعل منه اغلب تعالى الله علوا كبيرا
والجواب عن مسالة الفرق بين الايمان والعمل
قال في شرح عمدة اصول الدين فان قيل

بين العمل والايان فقل الفرق بينهما اثنا عشر شيئا اولها
 الايمان يتنوع والعمل تابع والثاني الايمان دائم والعمل مؤقت
 والثالث الايمان فرض من حق المسلم والكافر والعمل
 خاص بفرض المسلمين والرابع الايمان لا يتعلق باحكام
 عمل المؤمنين واحكام المؤمنين متعلقة بالعمل والخاص
 الايمان يقبل من غير عمل ولا يقبل العمل من غير ايمان
 والسادس الايمان يوجب دخول الجنة بخلاف
 العمل والسابع الايمان لا يتخذ الاخصام بخلاف
 الاعمال والثامن الايمان لا يوزن بخلاف الاعمال
 والتاسع الايمان لا يتجزئ الوصية بخلاف الاعمال
 والعاشر الايمان تركه كفر بخلاف الاعمال الحادي
 عشر الايمان جميع الانبياء متفقون عليه مختلفون
 في الشرائع والثاني عشر الايمان لا يزيد ولا ينقص
 بخلاف الاعمال فبان لك الفرق كخلق الصبح والجواب
 عن مسألة الارواح ما نقله في تذكرة المقرطبي
 معزيا الي ابي بكر الرازي سبل عن الارواح حين
 تخرج عن الاجساد ان تكون وما صحاح قال في ستة
 مواضع على حسب المراتب اما ارواح الانبياء والمرسلين
 عليهم افضل الصلاة والسلام مقرها جنة عدن
 وارواح العلماء مقرها جنة الفردوس وارواح السعداء
 في عليين وارواح الشهداء تطير مثل الطيور في الجنة
 حيث

حيث شانه ثم نبه في قنايل من ذهب معلقة
 في العرش وارواح المذنبين في الارض ولا في السماء
 بل هي في الهواء يوم القيامة وارواح الكفار
 تكون مع الجساد في القبور يعذبون الي يوم القيامة
 هذا ما اوردته حافظ عصره والجواب
 عن مسألة الاحتلام ما قاله في القنية اذا وقع
 الاحتلام على الطيف عند من اصابه وخاف
 ان اغتسل ان يقع في قلبه وهم فانه يسبح له النبي
 في تلك الحالة والجواب عن مسألة الجنابة
 ما نقله في فتاوي البقالي ان من السنة في صلاة
 الجنابة ان يصفوا ثلاثة صفوف وان كانوا
 تسعة او يتقدم الامام ويصف خلفه ثلاثة ويصف
 خلفهم اثنان ويصف خلفهما واحد وقد وعد
 عليه افضل الصلاة والسلام من صلى عليه ثلاث
 صفوف غفر له والجواب عن مسألة غسل
 الميت ما قاله في النوازل لما جاز الوطي رجلا ليفسر
 فلانا بكذا ادرهما الا اجر له لان غسله واجب علينا
 من غير اجر بخلاف ما اذا اشتجره لحضر القبر
 حيث يشتمق الاجرة لانه بمنزلة السكن وهو لو
 استاجر اجره لم يجر له مسكنا ان لم ذلك
 لان القبر من حواشي الاصلية كما في مؤنة التيمم

فهو من جميع المال والجواب عن مسألة الزينة البكر
 ما نقله قاضي خان معنيها الى طهيرا الدين اذا زني
 رجل بامرأة وهي بكر لا غسل عليه ما لم ينزل بخلاف
 ما اذا زني بامرأة وهي ثيب حيث يجب عليه
 الغسل وان لم ينزل والفرق ان قيام العذرة يمنع
 نوازي الحشفة وتوبه ولا يجب اغتسال بخلاف
 الثيب حيث لا مانع والجواب عن مسألة الماء المستعمل
 ما نقله صاحب البيان في اذ غسل رجل يده بما
 للطعام او من الطعام صار ذلك الماء مستعمل في
 هذا ابل على انه لا يرد على قوله المستعمل لقربة
 او رفع حدث اللهم ان يراد بفصل اليد للطعام
 القربة لقوله عليه افضل عليه الصلاة والسلام
 الوضوء قبل الطعام بركة ثم وبعد يفي الفقر
 فيكون داخل في اقسام القربة والجواب
 عن مسألة ما اذا اشترى ثيابا فحفظ
 ما نقله في الوقعات رجل اشترى ثيابا برطبا
 فسكته مدة ثم نقاها البيوع فيه وقد خف فنقص
 وزنه باعتبار حفظه لا يجب على المشتري شي لان
 المبيع قايما والجواب عن مسألة ادخال المرأة الى
 ما نقله صاحب المنطق امرأة ادخلت ذكره في
 فرجها وهو غير صالح للجماع لا يثبت بذلك حال
 حرمة

حرمة المصاهرة ولا يتعلق به تحريم ولا التحليل
 والجواب عن مسألة ما لو سجد على شئتين
 او قطن الى اخرها نقله الشيخ العلامة كمال الدين
 ابن الامام في شرحه بجواز السجود على الخشيش
 والتمين والفقير في طهارة ان وجد المتاحد
 حجم الارض وكذا يجوز السجود على الثلج الملبد فان
 كان بخال يغيب فيه وجهه ولا يجد الدم لا على العجوة على
 الارض يجوز كالسجود لان كانت على البقر كالسجود
 المستدود بين الاشجار وعلى العزال قال في الوقا
 العزال بكسر العين وسكون الراء هو موضع تتخذ
 الناطور فوق اطراف الشجر فاما من الاسد والحنطة
 والشعير فانها يجوز لا على الدخن والاربعون
 الاسقيار وعلى ظهر محمل صلالة للضرورة لان
 هو في غيرهما فلو ارتفع موضع السجود عن موضع
 القدمين قدر لبنة او كبتين مضمومتين حاز
 لان زاد في الحسنة ان كان الدخن او الاربعون
 في الجواز في جواز السجود عليه والجواب عن دأ
 الرعي للشاة فقد قال في الوقعات الراعي اذا
 رعى بالاعنام الى محل المرعى فرضت شاة وخاف
 هلاكها فذبحها فانه لا ضمان عليه والقول قوله
 في ذلك الا ان يقام كبتين بخلافه وكذا البقار

والجواب عن مسألة الأبرار ما نقله صاحب المتن
رجل قال لزوجه ابراهيم عن مبرك حتى اهب
لده كذا وكذا فابراقة فاي ان يهب ما شرط له
فانما ترجع عما ابراف ويصور المهر كما كان والجواب
عن مسألة كذا السجدة قال في التاتارخانية
لا بأس بان يقول في سجدة التلاوة اللهم احفظ
فيها وزرا واكتب واشكرا واخبرنا الي عنده دخر
وتقبله مني كما تقبلت توبة داود عليه افضل
الصلوة والسلام والجواب عن مسألة
مما خلقوا الانسان ما نقله الكسائي وعبره في بدا
الدين ما ورد في بعض الاخبار ان الانسان خلقه الله
تعالى من اربعة وهي الماء والطين والنار والريح
وهي الما فان كثر الماء يكون عالما كثر الطين
يكون مفلسا سجدة وان كثر النار يكون حارسا
على الله توب والمال وان كثر الريح يكون كذا اما مناقضا
والجواب عن مسألة كذا الحنف ما نقله في
وغیره لا بأس بالجنب ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم
عند افتتاح الاعمال كذا الحمد لله رب العالمين
قاصدا لشكر النعمة وبإني يسأله ادعية والاذكار
الاخرى في دخول المسجد وقراءة القرآن وقيل المصنف
وبكره ان يمسك في الفقر والحديث لعدم خلوه

عن

عن ايات من القرآن والجواب عن مسألة التارخ
ما نقله الحافظ الذهبي في تاريخ الاسلام
من ادم عليه افضل الصلاة والسلام الى نوح
الفي عام ومائتين واثنين واربعين عاما ومن
نوح عليه افضل الصلاة والسلام الى ابراهيم عليه افضل الصلاة
وعشرين عاما ومن ابراهيم عليه افضل الصلاة
والسلام الى موسى سبع مائة سنة ومن موسى عليه
افضل الصلاة والسلام الى داود عليه السلام خمسمائة
سنة ومن داود الى عيسى عليهما افضل الصلاة والسلام
الف ومائتان وسبعون سنة ومن عيسى الى نبينا
عليه افضل الصلاة والسلام ستماية سنة والجملة
سنة الف وستماية واثنان وثلاثون سنة ومن
نبينا الى يومنا هذا تسعمائة سنة وزيادة تطلب
من تاريخ الهجرة فانه دونه الامام عمر بن الخطاب
والجواب عن مسألة الذبح ما قاله قاضي
خان رجلا في بقرة او شاة فهو على اربعة اوجه
اما ان تتحلل بقدر الذبح ويخرج منها دم مسفوح او تتحلل
ويخرج دم مسفوح او يخرج منها دم مسفوح ولم تتحلل
هذه الوجوه الثلاثة محل لانه وجد علامة
الحياة اذ علامة احد الامر باما الفخر في وخروج
الدم واما الوجه الرابع فهو ما اذا لم تتحلل ولم

يخرج منها دم لا تخلد لم يوجد علاقة الحياة وهذا
التفصيل اما الثاني اذ لم تعلم حياته عند الذبح اما اذا علم
حياته عند الذبح حل وان لم تخرج منه دم ام لا
هذا ما عليه اهل المذهب والجواب عن مسألة
صيام الستة من شهر شوال ما في الفتاوى للامام ظهير
الدين صيام ستة ايام من شهر شوال متصل بايام الفطر
لا يكره عندنا وان اختلف مشايخنا في الافضل كذا في المختلف
وروي عن ابي حنيفة ان صوم تلك الايام مكروه عند ابي حنيفة
ومتفرقا ومننا بقا وعن ابي يوسف انه كرهه متتابعاً
لا غير والمختار انه لا بأس به في كل حال لان الكراهة انما
كانت باعتبار توهم ان تغد هذه الايام من رمضان
كما زاد اهل الكتاب في صومهم والان قد زال هذا العتي
وفي قاضي خان التفريق او ملل والجواب عن مسألة
الاستحلاف ما نقله في الفتاوى رجل حلف رجلان هو
مظلوم فاليمين على ما نوي وان كان ظاهراً فاليمين على
الاستحلاف وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد هذا اذا كانت
اليمين بالله تعالى واما اذا كانت بالطلاق فعلى نية الخالف
بكل حال والجواب عن مسألة ما اذا امتر امرأة
اخره قال في الجامع من مس امرأة بشهوة او قبلها او
الي فرجها والمراد به الداغل ولا يتصور الا اذا طلت ملكية حرمة
عليها اصولها وفروعها حتى لو قبلت امرأة ختمت وهو في

ابتن

ابتن حرمت عليه ابنته مطلقاً والمراد من الاطلاق
بشهوة او غيرهما الا ان الرتل بالفتنة او السر او النظر
فان ذلك يرفع الحرمة لتصور الشهوة بعد الاثر الـ
وقد وقع ذلك لبعض مشايخي والجواب عن مسألة
ما اذا بلغ شاب بحضور وجهه او اقربا به وسكت حتى
انتهى البيوع قال في جامع الفتوى لو باع الرجل شاباً حضرة
امراً له من ساكنة ثم ادعت بعد ذلك ان العريس
البيعة حقاً سمعت دعواها وقال بعض المشايخ
لا تستمع دعواها والصحيح انه يسمع دعواها وكذا لو باع
الاب وابنه حاضراً ساكنة ثم ادعى الابن بعد ذلك
انه ملكه في ذلك الوقت سمعت وفي الواقعات رجل
باع عقاراً وابنه او امراته او بعض اقاربهم حاضراً
يعلم البيوع ووقع التقابض بينهما ونصرف المشتري
من مكانه ان بعض الحاضرين عند البيوع ادعى انه ملكه
ولم يكن ملكاً للبايع اتفق المتأخرون من مشايخ سمرقند
ان لا تصح هذه الدعوى وجعلوا سكوتهم كالاقرار بالامر
وطعنوا كدلالة على الفاسدة وسد باب التدليس وقال
ابن مشنا بخنا تصح الدعوى وتشمع وقال بعض مشايخنا
بطلان الدعوى في الدعوى ان كان الاحوط سماعها كلن
الا حسن صحت والا فليس لها الحق عليها المتأخرون من
مشايخ المذهب والجواب عن مسألة ما اذا امتر رجل

رجلا الى اخره قال في القتاوي اذا امر انسان باخذ مال
 الغير فالضمان على الاخذ لا على الامر لعدم **مصلحة**
 امره والقاعدة ان كل موضع لم يصح امر الامر به لم
 يجب الضمان على الامر فيه وتما يرد على عدم الضمان
 على الامر ما ذكره في **مذهب** العدة قال في غيره امرتك
 ان تحرق ثوب فلان فالضمان على الذي حرق لا على
 الامر وانما الضمان على الامر اذا كان اسلطان او مولى
 عبد امر عبده بفعل شي فضايله على امره وذكر في فوائده
 عند الاسلام امر رجلا بان يذبح له هذه الشاة فيها
 وكانت تلك الشاة الذبوحه لجاره ان علم قبل
 الذبح وذبح فضايله على الذبح وان لم يعلم بالظن
 ضحية الامر كان رجوعه على امرائه **والجواب**
 عن مسألة المتقل من مذهبنا الى غيره الى اخره
 قال في الاختيار شرح المختار من **انتقل** الى مذهب
 الى مذهب غيره فله ان يضرب تسعة وثلاثون
 سوطا حتى يرجع اليه **وقال** بعضهم
 للقاضي ان يحمله على حمل ثم يروون به من قرية
 الى قرية حتى يرجع **وقال** بعضهم ان كان
 شافعيًا ونحوه حنيفيًا يكسب خلعة وعكس
 ليس في خلقة وفي شرح القدر يربط لانا الشئ كما
 الدين المستقل من مذهبنا اليه **غيره** باجتهاد
 وبرهان

وبرهان ان لم يستوجب التعزير فيلا اجتهاد اولاً ثم
 حقيقة التحول والانتقال انما يتحقق في حكم مسألة
 خاصة قلده به وعمل به والا فقلده قلده باحقيقة
 فيما اتى به من المسائل مثلاً والتركت العمل به على
 الاجمال وهو لا يعرف صورها ليس هذا بتقليد انما
 حقيقة التقليد التزام العمل بما لقوله به الامام
 من المسائل وانما تتبع الرخص بقول كل مجتهد بما هو اخص
 على نفسه ويترك ما هو اشترط لا يرى ما يمنع هذا
 من النقل او النقل وكون الانسان يتبع ما هو اخص
 على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد ما علمت
 من الشرع انه عليه فانه مسلي الكفيله وسلم كان يجب
 ما خفف على امته **سئل** في شخص ادعى على شخص
 عند حاكم حقيقي المذهب انه غلبه بالقرآن وجنحه على الزور
 بكسوة زوجته ولائحة الماشية وان وقع عليه
 الطلاق والله يعاشر زوجته معاشرة الزوجية
 ويسأل القاضي ان يفرق بينهما فسأل القاضي عن ذلك
 فاجاب بانه علق ذلك على نفسه غير ان الكسوة
 غير لازمة له بمقتضى ما غير مقررة عليه من حاكم
 ولا حصل بينهما توافق على تقريرها وانما تسقط عنه
 بمضي الزمان فسأل المدعي هل له بينة شاهدة بالتقرير
 او لتماثلها على تقريرها فاجاب ان لا بينة

له وطلب يمينه على ذلك فحلف اليمين الشرعية انه لم تكن
عليه كسوة مفقودة لان حاكم ولا من غيره ثم سأل الحاكم
المذكور ان يحكم له بسقوطها على قاعدة مذهب الشافعي
وان يامر المدعي بعدم معارضة رضىه وبقاء الزوجة
المذكورة في العصمة فهل هذه الدعوى صحيحة والحكم
صحيح ام لا وفقا للحكم **اجاب** ان كسوة حيث
لم تكن مفقودة ولا مقضية تسقط بضي الزمان والاحاطة
الى متى اخرجت حكم القاضي بسقوطها سقطت فانه
لا حق للمرأة فيه حينئذ بل خصم في ذلك الزوج وليس
هذا حكم على المرأة وانما هو حكم ببقاء العصمة للزوج
ولو فضا ان هذا فضا على الغايب ينفذ قال في العادة
اذا قضى للغايب او عليه وليس عنه خصم حاضر
لتنفيذ ذلك عندنا ولو قضى بغيره لكونه مجتهدا فيه
وقال في الخلاصة الفضا على الغايب من غير خصم
ينفذ في اظهر الروايتين عن اصحابنا **سئل**
في رجل علق على نفسه بصرح لفظه انه متى تزوج على
زوجته او تسري عليها بسرية او اعاد عليها مطلقته
فاطمة او غيرها او غيرها او نقلها من تحت كف والى
بغير رضى والدها او نام عنها تلاميا الى موت الفسدة
بغير ضرورة شرعية وثبت ذلك عليه وشيئا وانراة
ذمته من رجع يبار من باقي صدقها عليه ثمن طالقها
طلقة

طالق

طلقة واحدة عندلها بنفسه فهل الزوج المذكور
ان يتزوج بفضولي او يوكيل شرعي او ادعى عليها
وطالب نقلا باسم حاكم شرعي هل له ذلك ام لا وما الحكم
في ذلك **اجاب** اذا تزوج بفضولي لا يقع
عليه واذا انقلبه الحاكم لا يقع عليه طلاق **سئل** في رجل
علق لزوجته على نفسه جرصا اذ متى تزوج عليها
زوجته غيرها او اعاد عليها مطلقته فلانة بنفسه
او يوكيله او بطريق من الطرق او بوجه من الوجوه
او بسبب من الاسباب فهل يدخل العضولي في ذلك ام لا
وما الجواب **اجاب** لا يجت اذا تزوج
العضولي واجاز بالفعل فان دفع اليه الصداق وهو ساكت
فانه لم يتزوج حتى لو حلف في هذه الصورة انه
لم يتزوج لا يجت ذكره في الخلاصة **سئل** في رجل
متزوج بامرأة فجامعها خبي وسأله ان يخلعها
زوجته المذكورة على درهم فوضعت خال في ذمته لم يخلع
على الحكم المذكور وحكم بالخلع المذكور حاكم شرعي حنفيا
المذهب فهل يسقط بهذا الحكم بطلان كسوة
الفرقة لها في المدة الماضية ام لا وفي ذلك من
سوالها نفسها بالخلع وما الحكم في ذلك **اجاب**
قال في الفحص لو خلع الزوج مع الزوجة بماله
نفسه مع الخلع ولم يسقط المهر عن الزوج لانه

طلاق

مخلع

لا ولاية للاجنبي في اسقاط حق والمهر حق انتهى فعلي
هذه الولاية للاجنبي في اسقاط الخلع الكسوة بالخلع
لكنه ينشئ على ما قالوا ان الزوج لو طلق امرأته هل
تسقط الكسوة والنفقة الذي مضى فصدت الشريعة
يقول بالسقوط والزيادة في حاله لا تسقط والمرة تسقط حق
بالخلع اذا قبلت اما ان لم تقبل فلا يسقط حق فخصا
س في رجل وهب لآخر فترسا ثم ان الموهوب له
له بدل فما ظهر احريرا ودينار انه هب لسلطانا جديدا ثم
ان الموهوب له الثاني وهب للواهب الاول فزوجة ولم
يدفع له بدلها وقعن كل منهما المصبة المشروحة فمات
الموهوب له الفزوجة المذكورة وهي باقية في تركته
فقال ان ياخذها ام لا واذا قبلت ثم ان ياخذها
يجل استعملها ام لا وما الحكم في ذلك **ج**
من موانع الرجوع في المصبة موت احد المتعاقدين
فلينزل الرجوع **س** في شخص ادعى على شخص
بغير التوكيل عن شخص الموكلة يستحق في ذمته مبلغا
معلوم ما عن من لبيل ابتاع منه وتسلمه فاشتت توكيله
عن الموكلة وكالة مطلقة مفوضة لذي حكم شرعي
واقض المدعى عليه بذلك وسجن عليه ذلك ثم اراد التوكيل
السفر فوكله رجلين في مطالبة السجون المذكور بالمبلغ
المذكور وفي قبض ذلك منه ولا تخلصه والتوصل الي

خلاصه

خلاصه بكل طريق ممكن شرعي اقام في ذلك مقام نفسه
ورضي بقولها وفعالها وكالتة شرعية مقنونه فسل
التوكيل الثاني صحيح اولا واذا قلتم بصحة هذا ايضا
تاجيل بعض الدين المذكور ام لا وهل احدها ان ينظر
بالتصرف ام لا وما الحكم **ج** نعم في الوكالة
المطلقة الغرضية له ان يوكل قال شارح الكثر
في كتاب المصادقة ان الضارب ليشتر له ان يضارب
الا بالتصديق والتفويض المطلق البتة لا تشرى ان
الوكيل ليشتر له ان يوكل غيره الا باقتنا وبغير
ولما تاجيل بعض الدين تاجيل غير متنا حاش
قال في القبض والوكيل بنفس الدين اذا وهب الدين
من الغنم اسم ابراه او امرأته لا يجوز خلاص التوكيل
بالبيع ولو اخذ به كغلا لا زفلا مرة المدون باخذ
الرقب فقال خذ هذا من هنا حتى كما تدرك المدا الى ثلاثة
ايام فلو لم يدر هذا ضمان على التوكيل انتهى وليس
لاخذها ان ينظر بالتصرف ولا في القبض قال شارح
الكثر **س** في شخص اكرت حمارا لنفسه عليه
حاجته من نخل قديمة وتسلم الحمار المذكور وتوجه
به الى اهل القديمة فنزل عن الحمار المذكور ليستشترى
له حطباً ويربط الحمار به فاداه ثم اشترى الحطب
وجاء الى الحمار فوجده مرسى ولم يجد الحمار فله ان

تقريب منه ام لا ويلزمه قيمة الحمار ام لا وما الحكم
اجاب ان غايته عن بصره يكون تقريبا وان
استنري الخطب ولم يغيب الحمار عن بصره ولا يعد تقريبا
لما في الخلاصة لو اوقف الحمار وشرع في الصلاة فذهب
الحمار وهو يراه ولم يقطع الصلاة يضمن وان كان
في الغرض لان الحفظ واجب عليه وهو قادر على ذلك
وكذا لو كان في بؤله او غايط او حديش مع غيره وقد
الحمار ان توارى عن بصره وصنع ضمن **سئل**
في شخص علو على نفسه بوضاه انه متى اعاد مطلقة
كانت زوجته فلا تطلقا طلاقا واحدة ان ابرائه
من عشرة انضاف من صدق افعا عليه فهل اذا اعاد
مطلقة المذكورة واقام الحاكم العتق فمؤليا الاجل
قبول النكاح واحراز الزوج المذكور ذلك بالفعل لا بالقول
فهل يقع الطلاق على الزوج المذكور ام لا وان قلتم
بصحته ذلك وبعدهم وقوع الطلاق فهل الحاكم الحنفى
الذي يحكم بذلك ام لا **اجاب** لا يقع والظاهر
الحنفى ان يحكم بذلك **سئل** في بكر بن شجرة
فاستزها جديا وعم شقيقا امرا والجد غائب
والعم حاضر فخطبها من كنفها وراى العم المصلحة
في تزويجها منه وانه متى اخر تزويجها منه لاجل
الحسينه ان الجد يفوت الكفو المذكور هل في الحالة
هذه

هذه لعلم المذكور ان يزوجها في غيبة الجد بعد اذ
اول **اجاب** قال علماءنا وان كان الاقرب
غايبا غيبة منقطعة جاز نكاح الابعد واختلف
في الغيبة المنقطعة والاصح انه اذا كان
في موضع لو استظهر حضوره او استحالة ابعاده
فان الكفو الذي حضر فهو في غيبة منقطعة
كذا في الفيض **سئل** في شخص ادعى على شخص
انه واضع يده على جميع ما كان يملك بمثل كذا وكذا
محدد بكذا وكذا وانه اشتا جرمه هذا المكان
المذكور كل شهر بكذا وان استخفى عليه مدة كذا وكذا
شهر بمبلغ كذا وبطل الله بذلك فاجاب بما قد
اشتا جرمه نصف المكان المذكور وان النصف
الثاني ليس هو جار في ملكه فاحضر المدعى بينة
شهادة له على الموجه المذكور انه لم يجرمه جميع
المكان وان المكان المذكور جار في ملكه ان له ذلك
بغير اللات عن والده وان المدعى المذكور
مصدق على ذلك فهل هذه الدعوى صحيحة
واقامة ثبوتها صحيحة وثبت المالك في الحال
المذكور له بذلك ويحكم الحاكم المدعى عليه بدفع الجرم
له وحلفه بذلك **سئل** ام لا وما الحكم الشرعي
في ذلك **اجاب** حيث قامت ببيته

دعوى

انما اشتا جده من المذكور زمنه الاجرة كلها ولا يلتفت
الي قولنا ان لا تملك **سيد** في شخص ادعي على
احيه بان والده وقف وقفاً على نفسه مدة حياته
ثم من بعده على اربعة ابناء في كتاب وقفه الورخ بشر
كلام ستة خمسين ربيعاً من مائة وستة مائة
للا ارشد فالارشد من ذريته ونسبه وعقبه بعد
وفاته وبعدهما نفر اصرهم يكون لمن عيینه في كتاب وقفه
المذكور وقد انتقل الوقف بالوفاة الى رحمة
الله تعالى وانه ارشد الموجودين من ذريته
الآن وان اخاه المدعي عليه واصح يده على جهة
الوقف وسال القاضي سماع بيئته والحكم
له بما يقتضيه الحال ورفع يد اخيه عن ذلك
فسال القاضي اخاه عن ذلك فاجاب
بان والده وقف الجملات المذكورة بالكتاب
المذكور اعلاه في مكتوب شرعي في ستة وست
وخمسين مثلاً على اربعة ابناء غير تلك الجملات
وشرط النظر فيه لنفسه ومن بعده للمدعي عليه
خاصة ثم من بعده للا ارشد فالارشد من ذريته
وبعد انقضاء اصرهم على اربعة ابناء فان لم يحكم فيه
بالشرع الشريف وانه واصح يده بحكم شرط الوقف
وان المكتوب المذكور او لا مفتعل على الوقف المذكور

وابد

وابد اقتعاً له مافيه من الربيع اعظم واعظم ان بعض
جملات الوقف المذكور في الوقفين لم تدخل في ملك
الواقف الا بعد تاريخ المكتوب الاول بنحو خمس
سنين واما حاله الا يقتاف الاول الذي هو ستة
خمس واربعين كانت على ملك ما قلها حسبما شهد
بذلك هسند ان شرا الوقف المذكور وانهم
نسوا كتابته بالسجل ولم توجهل وان بعض شهود
رجع عن شهادته والبعض لم يوجهل فعند ذلك
طلب الحاكم المذكور المكتوبين المذكورين وناقاهما
فوجد ما يبد المدعي عليه من المكتوب الثاني ليس
به ربيعة وظاهره الصحة وسال القاضي ان يفرقه
عنده بينة شرعية وافضل به ما نسب لخاصة
من الشهود والحكم ونظر في المكتوب الاول الذي يد
المدعي فوجد الربيع المذكورة موجودة فيه فطلب
من المدعي عليه البينة الشاهدة بان حال تاريخ
الوقف المذكور وان كانت بعض هذه الجملات في ملك
مالكها فاحضر بينة شرعية شهدت على بعض الجملات
بانها حاله تاريخ الوقف المذكور كانت في ملكها
للا واقف وثبت عنده ذلك ونظر في السجل المذكور
فلم يجد له اصل فيه وطلب الشاهد المذكور فاحضر
اذكده اليه من خطه وانما هو مفتعل عليه وكتب خطه

الي هنا

بذلك فعند ذلك ثبت لدي الحاكم المشار اليه الرب
 المذكورة فاحبره بانها ما نعمة من العمل بالمستند
 المذكور وان من وضع يده عليه وافتعله وليس
 على السادة الفضلة ومنع من خطوهم فيه
 فسأل المدعي عليه السفا رالية الحكم بما ظهر له
 من ذلك فاجابه الي ذلك وحكم بالغا المستند
 المذكور اولا وارطال العمل بمقتضاه لما ظهر له فيه
 من الرب اعظم ان ليس من العقول ان الشخص
 يقف ما ليس في يده مع وجود ما شهد به
 الوقف على الوجه العاشر شرعا وابقى العمل على
 المستند الثاني الساظر من الرب المذكورة المتصل
 به ومنع المدعي من معارضة بسبب ذلك فله هذه
 الدعوى صحيحة والامر صحيح والحكم النواقع من الحاكم
 المذكور صحيح وما الحكم في ذلك **اجاب**
 كل ما وقع من القاضي على ما ذكر في السؤال صحيح
 معمول به ولا يعول على غيره **سبيل** في رجل متهم
 على طائفة تخار بسوق ثم انه تعرض له من التجار
 المذكورين وقال له لا تقعد في سوقي ولا تبنيح
 ولا تستثري من غير حصة فعلم ومنعه مما اجل الله
 تعالى له مريد بذلك منه وقطع رزقه ومنعه
 مما اجل الله له فانه ابلر منه بقوله ذلك وهل له ذلك
 ام لا

144
 مستفاد

ام لا **اجاب** لا يحمل له منعه والحال ما ذكر **سبيل**
 في رجل اقر في حال صحته قبل موته بمدة تزويج
 ستة اذ كل زوجة له طالق طلاقا باينا ثم بعد موته
 انبت عليه جارية عقد نكاح قبل المدة المذكورة
 قبل لسمع البيبة المتأخرة التي تشهد بوقوع الطلاق
 ام البيبة المقدمة التي تشهد بعقد النكاح وما
 الحكم في ذلك **اجاب** اذا قامت بيبة
 بعقد نكاح سابق ثم اقام الورثة بفراق متاخرين
 العقد السابق وانما مان وهي خارجة عن عصمة
 ولم يعد لها العقد لكلمه فلاحق لها في الزكاة بنا
 على البيبة التي تشهد بالفراق المستمر الى حين الوفاة
 وهذا في ذمة الشهود **سبيل** في رجل بنا مكانا
 بحوار مسجد وبني على جدار المسجد حائط للمكان المذكور
 من ماله لنفسه ثم انه اوقفه على نفسه ثم بعد ذلك
 ثم على الجامع المذكور فهل اذا امر بنقض الحائط المذكور
 يكون النقص للمالك ام للوقف **اجاب** النقص
 اذا اهدم الحائط يكون النقص للمالك فاذ البناء وقع
 بغير حق فان حكم حاكم بالوقفية يكون النقص للوقف
 يصرف في مصارف الوقف **سبيل** في رجل له ولد
 ولد له الولد بنت فمات الرجل وخلف امرأته وخلف
 ذلك الولد والبنت وانما بنت الابن والبنت



تقول الرجل الذي هو الجهد وقف هذه الاماكن وابوها
بنارها ويقول لم يقفها وانما هي ملكي وانت مجبوبة
في ثم بعد ذلك كله طلب من ابي البنت بيع بعض
الاماكن فقال انا مالي هذا في ذلك تصدق بقرينه
بالوقفه التي تدعيها البنت ام لا وما الحكم
في ذلك **اجاب** تكمن الاماكن وقفا فان
بين مصرفها فكما بين والا فلقها **سئل** في
واقفة واقفة وقفا وجعلت لنفسها الادخال
والاخراج والزيادة والنقصان والنفذ
والتعديل والاستبدال لقفا او حكمه من عقار
او نقد يشترى به عقار ويوقف على حكم شرط
وقفه تفعل ذلك كلابد الصا فعله ومكره الربة
بعد الاخرى وثبت ذلك لدي حكم حنفي وحكم
بوجبه ثم بعد ذلك ولزومه شرط لنفسها شرطا
خارجا عن ما شرطته في صلب وقفها وهي انها قالت
كلما ادخلت فلانا في وقفها كان يخرجها فكل
هذا الشرط الاخير صحيح معمولة به ام لا لكونه
لم يكن مشروطا في صلب الوقف ام لا والحال ان الواقعة
المذكور لم يشترط لنفسه في كتاب وقفه ان يشترط
من الشروط ما يري اشتراطه **اجاب** كل شرط
لا يكون في عقدة الوقف لا بعقد الوقف والعاقبة

لم

لم تذكر في عقدة الوقف ان تشترط من الشروط
المخالفة لما شاق فهذا الشرط حيث لم يكن مذكورا فلا
يعمل به **سئل** عن امرأة بلغت سبعة عشر
رسيدمة مبدرة طالعها ولحقوقها المترتبة لطلوع
زوجها فحضر وليها الي الحاكم شرعي واقام عنده بينة
شرعية انها بلغت سبعة عشر رسيدمة وثبت ذلك
عنده وحكم به الفصل بحاكم اخر واقامت عليه ذلك
سنتين فتمرد لها على زوجها بعد ذلك حفرق
شرعيتها من كسوة ومخرج عليه حل من باقي صداقها
ومن غزل وغير ذلك وطالبه وليها بشي من ذلك
فامتنع من ذلك لولا امتنع من اعطائه ولفظ يعقل
المرأة المذكورة وجابها الي المحكمة واستشهد عليها
انها تفعلت منه جميع ما تستحقه عليه فلما علم وليها
بذلك احضره الي الحاكم الذي ثبت عنده سطورها
وعدم دسدها وادعى عليه بشي من استهد به عليها
انها تفعلت منه فالزمه الحاكم المذكور به وسجنه عليه
ثم بعد ذلك اطلقه وكيل عن الولي المذكور في اطلاقه
خاصة ثم صالحه الوكيل المذكور على شي مما ثبت عليه
وامراه عن الباقي بغير اذن موكله فمثل بيقا ما ذكر
يكون حرجا على المرأة المذكورة ويترتب عليه عدم صحة
نصفها والزام زوجها المذكور بما ادعى عليه به وليها

بعد اشتدادها على نفسها بما ذكره ولا وهل ابراهما
 هذا الوكيل للزوج المذكور بما ادعى عليه عن بقية
 الدين الذي ثبت عليه صحيح ام لا في الايراد هل
 اذا اراد الزوج المذكور اثبات رسته زوجته
 المذكورة واقامة بينة على ذلك هل يشترط
 فيه العدالة او لا وما الحكم في ذلك **اجاب**
 اذا جبر القاضي ونفذ حكم القاضي حاكم الا لا ينفذ
 تصرفا مطلقا ولا يصح ابر الوكيل فان الوكي
 وكله في شيء خاص ويشترط العدالة في اثبات
 الرشد المذكور **سئل** في اراضي مصر هل هي
 خارجة ليكون ما يؤخذ من ذراعتها للديوان
 الشريف خارجا لا اجرة وليست بخارجية وما يؤخذ
 من ذراعتها للديوان الشريف اجرة لا خارج وهل
 اذا وقف الامام من اراضي المملوكة لبيت المال
 شيئا وباعه او ملكه بالاغراض يصح ذلك منه حملا
 لتصرفه على السداد والمصلحة ام لا واذا اقلته
 وصحة ذلك منه وهل اذا آل الى احد شي من تلك
 الاراضي بتمليك يصح وقفه له او لا واذا اقلته
 بصحة ذلك هل يجوز ان يضرب عليه خراج
 ام لا واذا حكم حاكم بصحة ذلك التصرف وبوجهه
 ومن مذهبنا لك القاضي انه لا يجوز ضرب الخراج
 على

على تلك الاراضي ينفذ حكمه ويمتنع على غيره العدل
 بخلافه او لا واذا شرط الواقف النظر لتخص معين
 او موصوف بصفة كراهية المدرسة فهل
 يجوز عزله او منعه من قبض ريع الوقف
 وصرفه في مصارف سبب يقتضي ذلك ولا
اجاب اذا حكم الحاكم في خلافه يرجع
 الى مذهبنا فاذا صح الحكم بما راى اجماعا فلا يجوز
 مخالفته **سئل** في شخص اقام وصيا مختارا
 على ولده قبل بلوغ الذكر وقبض حصته والاني
 قاضية ثم اراد اخوال البنت ان يباذروا بها
 الى المدينة الشريفة فهل لهم ذلك ام يمنع الوصي
 من ذلك **اجاب** قال المستأجر ومن لم يكن
 غير محرمة سقط حقها اما الوصي لا يقول في الحصا
 اصلا اذا كان احسبا وخالة الصغيرة لا حولها
 في الحصانة ايضا ولو كانت متزوجة بالوصي لا نه
 غير محرم قال شارح الكنز اذا بلغت حد الشهوة
 قال با حق وهذا صحيح لما ذكرنا من الحاجة الى الصيانة
 وبه يقتضي في زمانه كثرة الفساد فاذا بلغت
 حد الشهوة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وقدره
 ابو الليث يتبع سنين وعليه الفتوى **سئل** ان رجل
 اقر ان في ذمته بمق صحيح شرعي لغلان من الذهب

الكبير السليماني ثمانية دناير يقوم كرها على حكم
الحال ثم ان المقر له اجل وجعل مفسدة على المقر
في كل سنة قدم معلوم ولم يحكم بصحة ذلك وزومه
حاكم يرى ذلك فهل ذلك صحيح لازم ام لا وكيف الحال
في ذلك **اجاب** كل الديون بحل ثمانية اجل الا القرض
فانه لا يصح ثمانية اجل فاذا اجل ثمن مبيع او فرض صح الثا
سئل في رجل طلق زوجته في مرض الموت رجعا
ثم مكث دون الاسبوع وتوفي الي رحمة الله تعالى فهل
ترث ام لا **اجاب** اذا مات وهي في العدة ترث
سواء كان رجعا او ثانيا **سئل** في بنت قاضي شرع
زوجها جدا بعد موت ابيها وهي قاصرة لقرار غير
كفولها واستثنى معها الى ان مات جدا وابوها ثم
خلعها على عوض بعد بلوغها ثم روجت نفسها من الزوج
المخالع ثانيا وطفا اخ شقيقها فهل يصح تزويج نفسها
منه وهو غير كفوم مع وجود اخها وعدم رثائه بذلك
ام لا **اجاب** حيث زوجها الحد غير كفوم صحيح النكاح
سئل في بكلة موقوفة على حكم الشيوع تستهد
بذلك المستندات الشرعية ثم الفلاحين بالكلة
تقتسموا غنطان الناحية فهل بينهم قسمة نازلة
وكل وقف عليه ناظر مختص به ولم جماعه من الفلاحين
يقومون له بما عليهم من الخراج من تقادم السنين والى

آخر

آخر وقت وكل غنطان اجرة معينة ثم ان حصل في
بعض الغنطان زيادة على ما كان عليه من الاجرة
القدرية فهل تكون الزيادة تقسم على حكم الشيوع
ولا عبرة بمقاسمة الفلاحين فيما بينهم ام لا وهل
الحكم من كان ناظرا على وقف باخذ الجند وقفه بخصه
من الزيادة على حكم الشيوع والقسمة الامتعة الاشاعة
ام لا **اجاب** نعم تكون الزيادة مقسومة على حكم
الشيوع ولا عبرة بقسمة الفلاحين على الوجه المذكور
فلذلك من كان ناظرا على وقف المطالبة لجند وقفه
بما يخصه من الزيادة على حكم الشيوع **سئل** في رجل
ادعى على اخيه ان له تحت يده اعيانا على سبيل الامانة
الشرعية اعيانا وطالبها فلما **اجاب** بملا عزاف
فقال له وادعي ان اعيان المذكورة عديت منه
من غير تقييد ولم يصدقه المدعي على ذلك والقمر
يبينه على ذلك فوجهت اليه من عليه فلما شرع فيها واتي
بالقسم دفعها عنه وابعده من اليه المذكورة واسقط
حقه منها فهل ابراه من اليه المذكورة واسقاط
حقه منها **اجاب** ليس لصاحب الامتعة على
المودع غير اليه فاذا اسقط حقه منها لا تتبع دعواه
فانه ليس له الا اليه **سئل** في رجل وقفنا
على نفسه ثم بعده على اولاده واولاد اولاده

ويجعل النظر على وقفه لنفسه ثم من بعده للارشد
في الارشد من اولاده واولاد اولاده ثم توفي الواقف
الي رحمة الله تعالى وخلف بنتا فاستقلت بالنظر
على الوقف ثم توفيت الي رحمة الله تعالى وخلفت
ولدين ذكر وانثى فاستقر الولد الذكر يار قبض ريع
الوقف بنفسه ويحج عنه من حيث ان لم يكن ثلث الاعد
من الولدين رشتا بالنظر والحال ان الواقف لم يكن
عنه معلوم بالنظر فهل للولد القابض لريع الوقف
اخذ عشر ما قبضه من ريع الوقف ام لا **اجاب**
لنيل الينا خذ في مقابلته عمل شي وهو متبرع في العمل
الي ان يفر من له الحاكم **سبل** في رجله بر عبدة وحكم
حاكم به حنفى وجعل له في وقفه بعد موته عشرة
انصاف في كل شهر وقرر له ايضا الحاكم الشرعي والنظر
وولي الامر في وقف الحرمين الشريفين جامكية الحياة
والحال ان سيده وصنع يده على جامكيتة وانفقته
وما زال واصنع البلد على جامكيتة اليان توفي الي رحمة
الله وخلف ما لا اولاد فهل للمدبر المفقود الرجوع على
تركته بجامكيتة وقبض ما جعله سيده في وقفه
ام لا وكيف الحال **اجاب** يستحق المفقود جامكية
الحياة من وقت الفوت وان كان معتقه قبضها
ولم ينفقها اليه له الرجوع في تركته **سبل** فيمتنع

اجر

اجر مستولدته اجارة عين لشخص سنة كاملة اجارة
محمية شرعية بايجاب وقبول شرعيين ثم بعد مضي
بعض المدة عقد عقدها على شخص اخر فهل هذا العقد
موقوف على اجارة المستأجر ام لا واذا قلتم لا فهل
للزوج اجارة المستأجر على اخذها منه ليلا للاستمتاع
بلا مستأجر اجارة ياردها له ارا وما الحكم في ذلك
اجاب يصح العقد ولكن لا يلزم المستأجر ان
يمكن الزوج منها والمستأجر ان يمنع من الزوج حتى
تقضى مدة الاجارة وهي تقبضت بعقد النكاح فهو بالخيار
ان شاء ابقاها معه واشتد م وان شاء فسخ الدين
سبل في شخص مقرر في وظائف معلومة الشكاهديه
مكاتب الوقف بشروط ومعه بذل الحج شرعية من الناظر
الشرعي عليه ومن لا فندي قاضي العسكر مستند شرعي ثانيا
محكوم بذل ثلث ان البعض من الوظائف المذكورة موزعة
في محاسنة السقيش التي بتعمل الان وبعضها خارج
المحاسنة المذكورة وشاهد الوقف للوظائف من له
جميع الوظائف بمعايير الشرطة في اوقافها قدام السجهر
التر طالب الناظر بمعلوم وظائفه المذكورة فامتنع
الناظر من دفع ذلك وقال له ما دفع لك الام معلوم
الوظائف التي داخل المحاسنة والوظائف الخارجة
ما ادفعها وامتنع الناظر من دفع ذلك فهل يجب على الناظر

اجارة

وقف

صرفه للشخص المذكور جميع معلوم وظائفة على حكم شرط
 بمعايير وليست المحاسبة شرعية فإذا امتنع الناظر
 من صرف ذلك يفسد وما الحكم في ذلك **الحاج**
 يجب على الناظر صرف معلوم جميع الوظائف المقررة بطريق شرعي
 من ريع الوقف وإن كان بعضها لم يرد في المحاسبة
 للثبوتة ومتى امتنع من صرف ذلك بغير عذر فسق
سبل في رجل اشترى من رجل آخر ثيابا ناقصة
 بشرط أن يتكلمه فلان الكاتب فدل هذا البيع صحيح
 معتد به أم فاسد يجب دفعه للشرع وهل إذا قلنا
 البائع للمشتري متاعا عيبا وكي كذا ودفع لي فيه كذا فاستد
 علي رعيه بنا على قوله فظهر بخلافه هل الرد أم لا
الحاج البيع المذكور فاسد وإذا قال البائع
 للمشتري إلى آخره هكذا عرور والمشتري أن يرد
 المبيع على البائع بعلمه الغرور **سبل** في غرر البوادي
 نحو كبر السعدنة وبيع عطية إذا أطلق أحدهم
 أو مات زوجته تزوجها آخر بعده بنحو جمعة أو أقل
 من ذلك لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك
 وإذا توفي أحد من عشرينات مثلا وله ابن عم أو غيره
 ذلك لم يورثوا البنات مطلقا وبيرته ذلك الرجل
 ويستحلون ذلك ويقولون بالجبهة وهو أن أحدهم
 إذا خلف قال وحياتك بنا هذا الأخير ويشيرون

إلى

إلى الشتم أو بغتقدون ذلك وإذا قيل أحدهم
 بقى في هذا الزمان نبي صادق ولم يتوقف ولا يؤمن
 بالبعث والنشور إذا قيل من لا أحد هم أيضا أن ربنا
 يحيي المخلوق بعد موته ويحاسبهم فيقولون لا ندري
 ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة وادهم
 الفساد في الأرض وقطع الطريق فاحكم الله تعالى
 فيهم وما يجب على الإمام في حقهم شرعا **الحاج**
 من استحل حكمة علم امرأة وحرمة في دين بنتها
 محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر ثم ينظر بعد ذلك
 أن تاب ورجع تقبل توبته وينبغي لولاة الأمور
 أن يعلموا الأحكام لاحتمال أن يكون فعلهم للمجهول
 فإن لم يرجعوا حل قتالهم وأخذ أموالهم ثم ينظر في حال
 النساء أن كن مومنات فلهن ما لهن ويعلمن
 الأحكام فإن لم يتبين حل سيمن ويعلن كالحرييات
 ويجب على الأعراب تعلم الأحكام فإن الأعراب أهل حفا
 بخلاف العرب فإن الله سبحانه وتعالى ذم الأعراب
 وهم أهل البادية فإن قطعوا الطريق وأخذوا الأموال
 وقتلوا الأنفس فلا مام أن يقطع أيديهم وأرجلهم
 إذا أخذوا قبل التوبة وكانوا مومنين فإن استمروا
 على اعتقادهم كما في السؤال يقتلون بلا انذار
سبل رحمه الله في واقف وقف وقفاء فر فيه

وقف

صوفية وقرا وغير ذلك ووقف جهات معسرة في كتاب
وقفه ومن جملة ذلك ان استأجبتا بظاهر ترثته
بالرغبة انية وشرطه بشرط ان يصرف على عمارته في كل
سنة كذا قدر يحصل له ثمرة تزيد في ربيع ووقفه
فصار يصرف عليه وعلى كل ما ساقته في كل سنة نحو
الخمس الاف نصف والحال ان المال يخرج من الساقية
معد الغيط والمصالح التربة بقدر الكفاية
فمنع الله البركة من الغيط المذكور حتى ان ثمرته
في كل سنة دون المائتين بل في اغلب احواله
دون المائة وخمسين نصفا وصفاق ربع الوقف
المذكور بحيث لو صرف على شغائر وقفه على مقتضى
شرطه ادي الى منع الصوفية وقرا المصنف الشريف
وقرا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع فقهم
وفاقهم وانقطعت عنهم في الجبال فهل والحال هذه يجوز
الصرف على الغيط المذكور على الوجه او يصرف على الساقية
ما يحصل به مصلحة المكان من وضوء وحوض تنبيل
وانتفاع الناس المعروف على عادة السواق في الاوقاف
وما فضل عن مصرف الغيط المذكور يصرف للصوفية
والقلا بالحصص ليحصل الفقراء بذلك بعض بلغة **الطلب**
يلزم الناظر رعاية المصلحة فتي كان صرفا بشرط
الوقف على غير وقف المصلحة لزمه رعاية ما سوا
ويكون

ويكون ذلك باذن القاضي فان لم ينظر العام
س في واقف وقف مدرسة لله تعالى وقرفها
صوفية وغير ذلك وشرطه في كتاب وقفه ان ياتى
وظيفته بنفسه الا عن ضرورة شرعية فهل اذا
عرض عذر يمنعه من المباشرة فاستثنى من
يقرا عنه ويشغل البقعة هل يعود ذلك غيبة
او لا **الجواب** ليس الحالت الغيبة ان يكتب على
شخص اخ حصل له عذر ولا يلزمه ان يرسل بدلا
اذا كان له عذر وان الله سبحانه وتعالى مالك الملوك
ومالك الدنيا والاخرة اشفظ كثير من التكليف
عند حصول الاعذار فاذا ارسل صاحب الوظيفة
بدلا حصل مقصود الوقف من كمال العدة وحصل
له اجر زيادة على مقصوده فان صاحب الوظيفة
ياخذ معلومه والبدل ياخذ منه ايضا فقد حصل
مقصود الواقف وزيادة **س** في شخص
وقف واقفا وجعل له ناظرا وعليه دين للسلطنة
الشرعية هل يسغه دينه من التكليف على جهات الوقف
ام لا عمرة بالدين ويقبض مال الوقف وهل اذا
استثنى الناظر شخصا بقبض المال ويصرفه على
مستحقه فقضى بعض الجهات وقصر عن قبض بعض
يلزمه استخلاص الباقي ام لا وهل للتائب عن الناظر

ان يستدين على الوقف ليطعم بها وهل اذا التزم
شخص المستحقين بماله الوقف هل يصح التزمه
لذلك ام لا وما الحكم في ذلك **الحاج** ان كان
الواقف شرط في كتاب وقعه القبض لشخص بان
شرط ان يكون له جاييا فللقاضي ان يقيم جاييا موافقة
لشرط الواقف بقبض الفلة ويصرفها على مستحقها
بحسرة الناظر حسبما شرط الواقف وان لم يجعل
للموقف جاييا فعلى الناظر استخلاص المال وصرفه
لمستحقه بحسرة شهود الواقف ان كان الواقف
جعل لوقفه شهودا وان لم يجعل لوقفه شهودا فله
الصرف مطلقا وكونه مديونا لا يمنع من القبض
والصرف الا اذا ظهرت منه حيانة او فرط في مال
الوقف فالقاضي يستبدر غيره او يدخل معه
امينا واذا اقام الناظر نايبا عنه وقصر في تحليل
بعض الربيع فعلى الناظر استخلاصه فان عجز برفع
الامر الى القاضي فاذا لم يرفع الامر الى القاضي
فهو مقصر ومضيق لماله الوقف وليس للناظر اوابية
ان يستدين مالا ليطعم به المستحقين انما يستد
لعمارة الوقف باذن القاضي على الصحيح من المذهب
اما ليفرغها على المستحقين فلا فاك فعل فهو متبع
محسن ما جواز ان يشاء الله تعالى ولا رجوع له في فلة

الوقف

الوقف اصلا هذا هو المنقول واذا التزم شخص
بما على المزارعين فلا يعملوا اما ان يكون مستحقا في الوقف
او اجنبا فان كان اجنبيا لا بد ان يعين المكفول
عنه والا نصير الكفالة وان كان من المستحقين
في الوقف لا تكسر كفالته واذا التزم الاجنبي باقل
مما على المزارعين ورضي الناظر بذلك فقد ده
حيانة ظاهرة يستحق الغرامة ولا اظن ان احدا من
المسلمين يقول بجواز هذه الكفالة فان ماله الوقف
وقال البيهقي لا يجوز المجاباة فيهما ولا النقص من
مالها ومضى تعدي الكفيل مع علمه بهذه الحيانة
وهو غاصب ويلزمه المالة **الحاج** فيمن وقف
او قفا وشرط شروطا وقرر قرابتته ومن جملة
شروطه المسجلة في مشر كتاب وقفه ان جعل القرابة
القادر شرط ان يكون مالا من القرابة مديونة كذا واطام
وبواب تربته وكث نسحا للوقف متعددة وجعل
الرجوع من النسخ المذكورة ما تحت يد الناظر وعول على
العزل والصرف بما تضمنه الكتاب المذكور وعند اختلاف
مفسريه فلتخص بعض الكتاب المذكور في جز ملطيف وتكم
به على بعض المواد وسكت عن بعضه فمثل والحالة
هذه يكون سكوت الواقف عن ما في الجزء المذكور حو
نه على التي السكون عنه من غير تصريح بل ولادلالة

وقف

العمل به لقول الواقف ان اختلاف شيء من النسخ فالمرجع
للسنخ التي تحت يد الناظر واداء قرر جماعة في الوظائف
غير الامام والبواب المنصور عليهم بالكتاب المذكور
يستحقون العلوم المعزلة عنهم ام يرجع عليهم الحاكم
بانتاد وه من العلوم ويفرق الحاكم على القدر القديم
على شرط الواقفين واذا اخذ الواقف المذكور امر بعض
القراية حياته وشرط ان يقرون صبيحة كل يوم
في الاجراس كان كذا وعشيت كذا لثقة امانات زوجة
الواقف يقرر الناظر طرارين يقرون على ذهابها
ولم ينص الواقف على ان يكون الاقرار خمسة قبل احد
الثلاثة الجمع بين وظيقتين الاثنان المشروط
عليهم القراءة على غيرها الجمع تكون التقيين باطل
وما الحكم في ذلك **اجاب** شكوف الواقف ليس
برجوع حيث شرط الواقف لشيخ والامام والبواب
ولا يستحقان الاستعدادهم وعقد تعدي واحدا من
معادى هذه الوظائف يرجع عليه بما اخذ لانه اخذ
بغير حق واذا تقرر الشيخ والامام والبواب في وظيفة
على قهر زوجة الواقف لانه من ذلك ويستحق
كل منهم معلوم الوظيفة من بالمباشرة **سئل**
في شخص قال الزوجية انت طالق اكثر من واحدة
واقل من ثنتين فماذا يقع عليه **اجاب** يقع عليه

ثلاث

ثلاث كذا في القنبلة **سئل** في رجل توفي الى رحمة
الله تعالى وخلف عقارات ولم يخ شقيقه غائب ثم ان
عامل بيت المال ومنعه يده على الاماكن المذكورة
المخلقة عن اخيه المتوفي المذكور وباعهم وقض حقه
ثم ان اخي المتوفي حضر واقام بيته شهادة لم يشهده
نسبه وشهوت الاماكن المذكورة انهم كانوا جارس في ملك
اخي المتوفي الي حين وفاته ونسب ذلك على حاكم شرعي
وكتب له بذلك مستد شرعي مشمول بالشبهة والحكم
الشرعي ثم ادعى الحاكم الشرعي المذكور رفع يد المستخري
عن الاماكن المذكورة واسلم لاهي المتوفي الوارث الشرعي
ثم ان عامل بيت المال قال للوارث الشرعي ثبت نسبه
عند قاضي الحضرة في القلعة ففرض ذلك على مولانا
افندي فادان مولانا افندي الى المينة ثم يطأون
الى القلعة ويشهدون عند قاضي الحضرة بالشبهة
النسب وبلا ماكن المذكورة فشهدت عند قاضي
الحضرة في القلعة ثم ان عامل بيت المال قال للشيخ
انتم كسستم تاخذون منه في كل يوم ثلاثة انصاف
والامر بخلاف ذلك هل اذا اخذوا منه بعض فلوس
هل جرة دواب يركبون او لاجل قضاحوا **سئل**
او نظير تقبيلهم فهل يقدر ذلك في شهادتهم في المستد
لثبات بشوته النسب وفي الاماكن المذكورة بعد الشبهة

والحكم الشرعي أم لا **اجاب** ان كانت الشهود
يعسر عليهم المشي فرفع لهم ما يركبون به لا يكون ذلك
قد حاق بشهودهم بعد غيبوت ما ذكر في السؤال
وحكم القاضي في قيد القدر فيه **سئل** في شخص
اقترض من شخص آخر مبلغا قدره من الذهب سبعة
دينار بحصة شاهدين ثم جعل له في نظيره ذلك المقرض
في المبلغ المذكور ما ياتي دينار وخمسة وثلاثون دينارا
زيادة وذلك فيما بينهم لدي الشاهدين المذكورين
ثم حضر المقرض والمقرض الذي حكم شرعي واقرب
المقرض انه قبض من المقرض تسعة مائة دينار وخمسة
وستين دينارا الذي شاهدي الحكم غير الاولين
وحكم الحاكم الشرعي بذلك قبل ان يشهد الاولان ان
هذا المقرض ليس لاسعماية وثلاثين وان الباقي
وهو الزيادة المذكورة باقي المبلغ المذكور تقبل شرعا
ولا عبرة بالاقرار لانها ليست شرعا بل ما حصل بحقيقة
ام العبرة بالاقرار حيث ظلم نفسه **ياقره اجاب**
هذه الصورة يفعلها الكلة الربا ويغني الله سبحانه
وتعالى صاحب المال عن الزائد ويأخذ من امر ماله
وينزل الباقي خوفا من الله سبحانه وتعالى قال
في القنية سمعت شيخ الاسلام القاضي علا الدين
الروزي يقول بيع عندنا كثيرا ان الرجل يبيع نفسه
بمال

دعوى

بمال في صداق ويشترط عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال
قرض وبعضه كجار باع عليه ونحن نغني ان اقام
عليه ذلك بينة تقدر وان كان منافضا لانا
نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار **سئل** فتمل وفقا
احلية من ركشنة بالذهب مكلنة بالمولو التي
تجلى في العرايس وتوايع من اوابي وغير ذلك ووفق
ايضا جات اخرى عينا وشرط في الاحلية المذكورة
وتوايع ان الناظر عليه بيد امن اجرة باصلاح
واعادة ما ينقص وما فيه الدوام لعينها
والبقا المنفعة ولو امر في ذلك جميع اجرتها
وما فضل بعد ذلك من اجرتها يصرف منه لعتقا
الواقف وهن قلاعة وقلاعة وقلاعة في كل
يوم نصفان ونصف نصف بالتسوية بينهما
وفي من خبز قرصة يتصدق به الناظر في كل يوم
نصفين من القصة السلمانية وفي من حصص
توضع بالجامع الفلاني في كل سنة دينارين ههنا
حديثا ثم يصرف ما فضل بعد ذلك لمن يجده
الله تعالى للواقف من الاولاد ثم من بعدهم ولا
الآخر ما يدكر ثم ذكر مصرف العطاراة التي اوقفها
كا ذكرا ولا لجماعة عينية يخرج من مصرفه ربع
الاحلية ثم بعد ذلك شرط لنفسه الابطال والاخراج

هم

والاستبدال دون غيره بشرط النظر على وقفه هذا -
 لنفسه ثم من بعده جماعة وجعل لمن يكون ناظر على الوقت
 المذكور في كل شهر تسعين نصفاً ثم مات الواقف المذكور
 وهو منعت احدي موطوانه ولداً كرامته والناظر
 الى الجماعة الذين عينهم بعده وصارت الاحلية المذكورة
 ولا واني تكرى في غالب الديار باجرة معلومة تصرف
 منه المصروف اليومي الذي شرطه لعنقه او لم يشر
 ثم ياخذ الناظر من ذلك معلومهم فلا يبقى للولد
 منه شيء بل اذا كانت الاحلية المذكورة وما معها لا تترك
 جميع الديار بل البعض دون البعض وهذا على
 النظر ان يجمعوا ريعاً في جميع الشهور ثم يصرفه
 على من عينه الواقف فان وفي ذلك وفصل منه
 شيء للولد فلا ملام ولا فحاشا مصوا بينهم ويفضلوا
 للموتد شيئا منه وليس على الناظر شيء من ذلك بل
 يصرفون ريع كل ليلة تكرى فيها الاحلية وما معها
 لمن عينه الواقف سواء فضل للولد شيء ام لا وهل قوله
 بشرط النظر على وقفه هذا بعد ذكر الاحلية وما معها
 والعقارات فان فيكون الناظر ناظر على الجميع واذا قلتم
 بانهم ناظر على الجميع بشرط لمن يكون ناظر على الوقت
 المذكور من ريع الوقت المذكور في كل شهر تسعين نصفاً
 فلن ياخذ الناظر معلومهم المذكور من ريع الاحلية
 وما

وما معها فقط او يوزع معلومهم على ريع الاحلية وما
 معلومهم على ريع العقارات المذكورة فلا ياخذون من
 ريع الاحلية وما معها جميع التسعين من ريع الاحلية
 وما معها في المدة الماضية يرجع عليهم بما زاد ام لا
اجاب ليس للنظر ان يجمعوا اجرة الاحلية
 جميع الشهور وان في فعله لا يضره لليومي كما تفضل
 المحلي في ليلة وزالت العطله بعد ليال يصرفها حصل
 من الاجرة عن مدة العطله وليس لهم ان يجمعوا او
 يقسموا بالمحصص فان الولد لا يحول له الا بعد استيفاء
 حقوقهم كما شرطه الواقف قول الواقف على وقفه بعد
 ذكر الاحلية والعقارات شامل للجميع وقفه ونحو
 الناظر معلومهم من الاحلية والعقارات جميعاً
 ولا يختص بالاحلية ويرجع على الناظر بما اخذوا
 ما زاد على حصص الاحلية **سئل** في عبد عتقه
 سيده بخضرة جمع من المسلمين ثم انه سافر ولم
 يكتب له ورقة عتقه فاقترض العبد شخصاً ديناً
 ثم ادعى به عليه عند حاكم حقيقي فاجاب المدعي عليه
 بالاعتراف وان لا يلزمه دفع الدين له لانه موقوف
 ولا يلزمه الدفع السيده فمسك العبد المدعي
 فاجاب بان موقوف وله بيعة شرعية لتتميم
 له بالموقوف فاحضر شهود اشهد واعند الحاكم



دعوى

المشار اليه وحكم بوجبه وصحته والزم المدعي عليه
بدفع الدين وقد دفع له الدين وتبارى ان العبد
نفذ ما ثبت عند الحاكم من ثبوت العتق والحكم
بصحته عند قاضي شافعي ثم اوصى حكم الحنفى
وتنفذ الشافعى عند حاكم مالكي وحكموا بصحة
ذلك ثم اخرج من المستند المذكور بعد الثبوت
والحكم والتنفذ الى حضرة مولانا افندي
شيخ مشايخ الاسلام قاضي العسائر المدعوة
بالديار المصرية اعز الله بقاكي احكامه فاستلمه
بخطه وختمه وعبارة خطه لما اطاعت عليه
عليه وحررته وخوبت ما فيه فقبلته وامضيتها
وقل اذا حضر سيده من السفر لم ان ينكر ما شهد
به عليه عند الحاكم او يطلبوا الشهود يستهدون
في وجهه بعد ذلك هو بنفسه او لو كبله او اذا اقام
احدا يشهد ان الشهود وقت الشهادة كانوا
مواطنين على ذلك وانهم شهدوا باطلا ورجعت
الشهود فيما شهدوا بعد ثبوت العتق بشهادتهم
والحكم والتنفذ من اطلاق مولانا افندي فيقبل
ذلك ويبطل العتق والحكم به والتنفذ ام لا وهل
اذا اقام بيينة ان العبد ليس هو في ملكه وانما هو
مع ان العبد عنده نحو ثلاث سنوات يقبل ذلك ويعمل

به

به ويبطل ما ذكر من الحكم والتنفذ وهذا اذا اقام شخصاً
اجنبياً وادعى ان العبد الذي ثبت عتقه ليس هو حار
في ملكه المعتق واقام الشخص اجنبى بيينة ان العبد
حار في ملكه المعتق الى يوم القيامة نادى به وان
المعتق له كان عنده ودعيه يقبل ذلك ويصير
العبد مرقوقا بذلك بعد الحكم وما ذكر من العتق
والثبوت والتنفذ او يلزم العتق فتمت المدعى
انه في ملكه ام لا وهل يلزم المدعي بالملك يميناً ان دعوا
بالملك والودعة ام لا **اجاب** اذا شهد الشهود
ان سيده اعتقه وهو ما دلله وقتي القاضي
بعنته صار حراً من احرار المسلمين ولا نسمع بعد
ذلك دعوى عبودية فانه القضاء بالحريه قضاء
على كافة الناس **مسألة** في شخص ناظر على وقت نطق
الحالي ومن جملة الوقف من رعة ببلد تسمى غيتا من ارض
العبرة من عمل حماد ثم ان شخصاً اشترى من الناظر
المذكور المزرعة المذكورة مدة معينة باجرة معينة
الي ان اخذ المملكة الختار من عثمان ونزل المستاجر
اسمه في دفتر السلطان بن عثمان ان المزرعة المذكورة
اشترىها واوقف على نفسه ثم من بعده على اولاده
فلما ناظر ذلك فاسرسل اليه ويكيل ومعه صورة
كتاب الوقف وصحته شهود بنقل الشهادة ان المزرعة

١٤٥

المذكورة وقف ايده على نفسه ايام حياته ثم بعده
 على اولاده وذكر ان بيده مستند ايتهد ببلد بدر
 من والده فهل تسمع دعواه بذلك بعد اقرار والده
 المذكور انه لا دافع له ولا مطعن وانها باقية على وقف
 مغلطاي المجالي والثبوت والحكم على الذاهب الرابع
 وما الحكم في ذلك **اجاب** حيث ثبت بالبينة
 عند القاضي انها باقية في الوقف الى حين الدعوى
 على المستأجر وحكم بذلك لا تسمع دعوى الولد ولا
 يقتصر الى اغذار والده **سبل** في اهل البدع والاف
 اكفارهم اولاد اذ اقلتم لاهل بخرهم ارتكابهم
 الا هو امن الايمان وهل ينفعهم ان النبي صلى الله عليه
 ذكرهم من الامة وهل اهل الا هو اصنف واحد ام
 اصناف شتى وهل سبهم الصحابة كفرد ام عصيان
 ام التكفير ابر مع الاعتقاد وكم فرقة هم وما
 السمية كل فرقة فان في بلادنا وهي الاراضي
 الشامية فرق وطوائف لهم اعتقادات لا يراها
 اهل السنة ايماننا عصمنا الله واياكم **اجاب**
 بما ورد في ذلك من السنة وما ذكره الابن
 كاي منصور الماتريدي ولا شعربة قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من احدث حديثا في الاسلام
 فقد هلك ومن ابتدع بدعة فقد ضل ومن ضل

في

منهات

في النار واصحاب الاهل والبدع اصناف شتى واصول
 ذلك ستة اشيا الخارجية والرافضية والقدرية
 والجبرية والجهنية والمرجئية وتفرقت كل من تلك
 الفرق الستة الى شتى عشرة فرقة فصارت جملة
 الفرق الستة اثنى وسبعين فرقة كالم في النار الان
 كما وراى الله عنهم بالايان ثم باضافة الفرقة الناجية
 من النار وهم اهل السنة والجماعة الى ذلك تكملة ثلاثة
 وسبعون فرقة وهوتاويل ما ذكرني للحدث
 ستفرق اتمنى على ثلاث وسبعين فرقة كما في النار
 الا واحدة ما انا عليه واصحابي ثم اصناف الخوارج
 فهم الارقية والاياضية والنازمية والقلفية
 والخلفية والكوزية والمكثوبة والمعتزلة والميمونية
 والمحلية والاخنسية والمشرقية واصناف الروافض
 العلوية والامرية والشيعة والاسحاقية والزيدية
 والعباسية والاسماعيلية والامامية والمناطقة
 والاعسية والراجعية والمرائية واصناف القدرية
 الحميرية والشوتية والكسائية والشيطنانية والشركية
 والوهمية والعروندية والثلاثية والمثربية
 والباسطية والنظامية والمعتزلة واصناف المبرية
 المضطربة والافعالية والمحيية والمرفوعة
 والصغارية والمبالية والصينية والساقية

والحرفية والفكرية والخيالية واصناف الجهمية
المعطية واللازقية والواردية والحرفية والملوكية
والعهرية والغانية والزنادقية والمقطعية والرافعية
والمرسسية والغيرية واصناف المرجية التاركية
والسابية الراجية والشاكية والبهسية والعلانية
والبعوصية والتبسية والاشربة والبدعية
والنسبية والحشوية ثم مدار كلام الفرقة الخارجية
على ائمة علي والحسن والحسين وتكفيرهم ولاشك ان
هذا كفر منهم لعنه واحزابهم ويريدون على ذلك
ويولي الشيعيين يعنون ابا بكر وعمر ونيران
الحسين يعنون عليا وعثمان ولا نرضي بالحكماء
يعنون ابا موسى الاشتر كيه وعمر بن العاص الهوي
ثم مدار كلام الروافض على العزاي بكرو عمر ويرون
منها ولاشك في كفرهم بذلك ومدار كلام القدرية
على نفي القضا والقدر عن الله تعالى وافعال عبده
وتخليقه تعالى اياها ولاشك ان هذا كفر منهم
ومدار كلام الجبرية على نفي الاستطاعة والقدر
على العباد املا ويرون ان الخلق مجبورين في
افعالهم لا خالقين افعالهم ولاشك ان هذا كفر منهم
ومدار كلام الجهمية على خلق القرآن ونقض
صفات الرحمن حدودنا الله تعالى ولاشك ان
هذا

هذا كفر منهم ومدار كلام المرجية على تعطيل القاري
والاحكام جملة عن الايمان بعد ان امتوا بالله تعالى
واقروا بقدم صفاته تعالى حيث قالوا البسر
لله علينا فرينة فهو اصول الفرق الستة كل في شرح
العمدة وفي ذلك كفاية وفي باب الامامة اصحاب
البدع تكبره الصلاة خلفهم ان كانت بدعهم لا يخرجهم
من الايمان كتفضيلهم عليا عليه غيره وان كانت
تخرجهم كالتب وانكار الصلوة فتم كفرهم لمحدون
انتم **باب** ما يقول مولانا في المزارعة التي بين
الناس اذا صححت هي ام فاسدة وهل يقول
الامام بصحتها او لا وهل لها شروط طختص بها اولوا
السلم وشروطها التي يتوقف صحة السلم عليها
باب ما يقول مولانا في المزارعة بما نصه
قال في شرح الكافي اما الامام ابو حنيفة رضي الله
تعالى عنه فانه لا يرى صحة المزارعة وهما بريانها
والفتوي على قولها ولها شروط لا بد من ذكرها
ليصح عقد هاتين المزارعين وهي على سبعة اوجه
الاول ما ان تكون الارض من اهلها واليهم والبقدر
والعمل للاخر وهذا الوجه جائز الثاني ان يكون
العلم من احد هاتين الارض والبقدر واليهم والآخر
وهذا الوجه ايضا جائز الثالث ان يكون

مزارعة

الارض فالنذر من احدها والبذر من الآخر هذا
 الوجه ايضا جازم الرابع ان يكون البذر من العامل
 من العامل والبذر من رب الارض وهذا الوجه
 فاسد في ظاهر الرواية والخامس ان يكون البذر لاحد
 والباقي لآخر وهذا الوجه فاسد ايضا والسادس
 ان يكون البذر والبقر لاحدهما والباقي لآخر وهذا الوجه
 ايضا فاسد بضم عليه في حديث الفدان وهو
 حديث معروف في الزراعة والتابع اذا تكون الارض
 والبذر والبقر والعمل الواحد وهذا الوجه لا شبهة فيه
والجواب عن مسألة السلم ما نص عليه الشيخ خاتمة
 الدين النسفي لصحة السلم شروط سذكرها واما
 السلم فهو بيع عاجل باجل شرع لدفع حاجة المالك
 وهو بمعنى السلف لغة وهو عاجل بزمان في كل شيء عمن
 ضبط مفعلة ومعرفة قدره لعدم افضائه للمنازعة
 لقوله عليه افضل الصلوات والسلام من اسلم في ثمن
 فليسلم في كل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
 ومن شروطه بيان الجنس والنوع والصفة والقدر
 والاجل وهذه خمسة شروط جمعت في قوله حنيفة
 سبعة جيدة عشرة اكرار الى شهر فتقوله حنيفة بيان
 للجنس وقوله سبعة بيان للنوع وقوله جيدة بيان
 للصفة وقوله عشرة اكرار بيان للقدر وقوله الى شهر

بيان

بيان للاجل واختلفوا في الاجل واقله شهر وهو الاصح
 وعليه الفتوى ومن شروطه ايضا معرفة قدر راس
 المال في المكبل والموزون والعداد وهذا عند ابي
 حنيفة خلافا لما والمراد بالمعدود هنا ما لا يتفاوت
 احاده ومن شرطه ايضا ان يكون مكان ايضا المسلم فيه
 اذا كان له حمل وموتة كالبر والباقي لا متلا وهذا
 عند ابي حنيفة وهو الاصح حتى يفسد عقد السلم
 اذا لم يبين مالا له وموتة يوفيه حيث شا
 وهذا على اطلاقه قول ابي حنيفة وقيل ان لم يبين
 مكان الا ايضا تعيين موضع العقد عند ابي حنيفة
 وهو الاظهر من قوله لانه موضع الالتزام وهي رابة
 الجامع الصغير والذي لا حمل له ولا موتة كالمسد
 والزعفران وما شاكل ذلك وقال لا يفسد بشرط وموتة
 في موضع العقد كما في البيع وعليه هذا الخلاف
 الثمن والاجرة والقسمة اذا كان لها حمل وموتة
 وهي دين في الذمة موجه بان اشترى ثيابا والتاجر
 بمخطة في الذمة موصوفة او اقست ثيابا وجعل
 لاجلها مكبلا موصوفا في الذمة الى اجل فعند ابي
 حنيفة يشترط بيان مكان الا ايضا في التصحيح حتى يفسد
 اذا لم يبين وعندهما لا يشترط فيسلم في مكان البيع
 ومكان تسليم البز المشترا جرة وفي موضع القسمة

فما صلح ان في السير له حل مؤنة كالمسك والزعفران
لا يحتاج فيه الي تعيين مكان الايضاح بالاجل وقد
تقدم ومن شرطه ايضا قبض راس المال قبل الافتراق
لان السلم يبنى عن اخذ عاجل باجل وذلك بالقبض
قبل الافتراق وحيلة الشروط جمعوها في قولهم اعلام
راس المال وتجيله واعلام المسلم فيه وتاجيله ومكان
الايعاد والقدره على تحصيله فيدخل تحت قوله
اعلام راس المال اعلام جنسه ونوعه وصفته وقدره
والمسلم فيه وبالقدره على تحصيله ان يكون موجودا
من حين التقدير الى حين الحمل ومن ثمرات صحة السلم
ان لا يصح التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه قبل
القبض المشتركة او تولية لان المسلم فيه مبيع والتصرف
في المبيع المنقول قبل قبضه لا يجوز وراس المال المستحق
القبض في المجلس والتصرف فيه يفتقر القبض المستحق
ولا يجوز وفي هذا القدر كفاية **احاب** السلوك
يكون كما في سلوك البكر وهل يعد رضا في غير البكر
وفي كم موضع يعد السلوك رضا وهل يحد من تمام
يوم المنة فقد صي با القاسم صحيح ام لا واذا قلتم
بعدد العحة يحرم صياها مام بكراه وكهال اذا صامها
شخص بنية التطوع فظهر انه من رمضان اجرام لا
وهل اذا صامه بنية رمضان فظهر انه من شعبان
يكون

يكون تطوعا او بيطر بالكلية وهل يلزم وقضاؤه
بما افشا دام لا **احاب** بالصفة في المحيط السلوك
يكون رضا في مواضع متفرقة فلهذا ما اذا روج البكر
وليه فسكت يكون رضا واذا نأصما بها ومنها ما اذا
راي عبده يبيع ويشترى فسكت يكون اذا و منها
ما اذا قبض الاب والجدة مبر البكر البالغة فسكت
يكون رضا ومنها ما اذا باع شخص دارا ولها شفع
فبلغه المبيع فسكت بطلت شفيعته لصورة
الرضا ومنها ما اذا باع مكرها وزاها لأكراه فقال
أكبر جعلت بيها مبيع فسكت صاحبه كان رضا
ومنها ما اذا اشترى المشركون عبدا فظهر عليهم المشركون فوقع
في الغنيمة وقسمت على الغانمين فالحظه شخص
وباعه ومواه حاضره فسكت رضا ومنها ما اذا اشترى
سلعة من فضولي وقبض المشتري المبيع بحضرة صاحب
السلعة فسكت هيكون رضا ومنها ما اذا اشترى
عبد بشرط الخيار فراه يبيع ويشترى في مدة
الخيار فسكت يكون رضا ولا خيار له ومنها ما اذا
باع مجهول النسب فسكت يكون رضا واقرارا بالعبودية
ومنها ما اذا حلف لا يترك فلان في دارك فراه بغير
داره فسكت يكون رضا بالخلف ومنها ما اذا حلف
لا يستزوج ففروجه فسكت في إحدى الروايتين

وفي هذا التقديم كفاية **والله اعلم** عن حديث يوم
يوم الستة بانضه ان يلقى شراح الكثر روي صاحب
الهداية من رواية عماد بن ياسر عن صام يوم
الستة فقد عصى ابا القاسم لا اصل له لكن نقل
صحته الترمذي وقد خرج الترمذي وصححه ابن عمار
وذكره البخاري معلقا وبالجملة ان صام ثلاثة من اخر
شهر شعبان او وافق صومًا كان بصومه قال صوم
افضل بالانفاق وان كان خلاف ذلك فقد قيل
الفطر افضل احترانا عن ظاهر النهي قيل الصوم
افضل اقترابا بعلي وعائشة كذا ذكره في الهداية
ولا دلالة فيه لانها كانا يصومانه بنية رمضان وذكر
في الفتاوى رد اعلي صاحب الهداية ان عليا مذهب
خلاف ذلك وقال بعض العلماء ان كان بالسماع
يصوم والا فلا والمختار انه يصوم الغني بنفسه
اخذا بالاحتياط وتومر العامة بالمتلوم الى ان يذهب
وقت النية ثم يامرهم بالا فظا ونفيا التهمة
ان تكلم به النبي لم يفي هذا الفصل وهو ما اذا صام
يوم الستة بنية التطوع وافسده يجب عليه
القضا كيف ما كان لانه شرع فيه ملتزماته هذه
المسئلة على وجوه ستة احدها ان ينوي رمضان
وهو مكروه لما بيننا ثم ان ظهر انه من رمضان مع عذر

لانه

لانه يشهد بالشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان
كان تطوعا وان افطر فلا قضاء عليه لانه ظان وانما ان
ان ينوي عن واجب وهو مكروه ايضا الا انه دون
الاول في الكراهة ثم ان ظهر انه من شعبان رمضان بخير
لوجود اصل النية وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا
وقيل بخبريه عن الذي نواه وهو الاصح والثالث
ان ينوي التطوع وهو غير مكروه ثم ان ظهر انه من رمضان
كان عنه وان ظهر انه من شعبان فهو على حاله والرابع
بان يفصح في اصل النية بان ينوي ان يصوم عذرا
ان كان من رمضان ولا يصومه ان كان من شعبان
ففي هذه الوجه لا يصبر صائما وان ظهر انه من رمضان
لعدم الجزم في العزيمة والخامس ان يفصح في وصف
النية بان ينوي ان كان عذرا من رمضان اصوم
عنه وان كان من شعبان ففعل واجب لكنه مكروه
لتردده بين امرين مكروهين ثم ان ظهر انه من رمضان
ان كان عنه لوجود الجزم في اصل النية وان كان
من شعبان لا بخبريه عن واجب اخر لتردده في وصف
النية لكنه يكون تطوعا غير مضمون بالقص
والسادس ان ينوي عن رمضان ان كان عذرا من
رمضان وعن التطوع ان كان من شعبان ثم ان ظهر
انه من رمضان اجراه عنه لما قلنا وان ظهر انه من شعبان

كان نطوعا الا انه مكروه وان افسد لا فتننا عليه
لدخول الاشقياء في عزمته وفي هذا القدر كفاية
والدرا علم **مسئل** في تعريف قواعد الشرع ومعال
الدين وما تعريف الدين وما الاستدلال وهل الا
من الحج الشرعية وما حده وما الجمل وما البقي
وما الظن وما السند وما التقليد وما الخلق
وما الهداية في عرف الفقهاء من اهل السنة والجماعة
وما الفقه في اصطلاح العلماء واصطلاح الصوفية
وما العلم وما ظاهر الرواية وما الاحتياط وما
القياس وما الاستحسان وما الاجماع وما استحسان
الحال وما السلف وما الخلف ولما البرها وما الوهم
وما الدليل وما التعليل وما الاحتياط وما المركب
وما البسيط وهل وردت السنة بسبب الدنيا
او لعدم سببها **اجاب** بما فصح في شرح العقائد
للمشروع قواعد الشرع هي معالم الدين اصل الكتاب
والسنة والاستدلال على ان لنا صانعا جونا
عالمنا قد رايتكلاما من سلالا شيئا ففذه الامور
لا بد من معرفة لما ان مبني لشرائع والكلام على
والدليل هو الكتاب والسنة والاجماع واما الدين
فهو وضع الاله سابق لذوي الصفات باختيارهم
المحمود الي الغير بالذات والقياس **والجواب**
عن

101
عن حسنة التعليل لا خذ لالما افاده السعد ايضا
هو النظر في الدليل وهو الذي يمكن التوصل بصحة
النظر فيه الى العلم المطلوب خبري وقيل هو الذي
يلزم من العلم به علم شي اخر واما الالهام فليس هو من الحج
الشرعية واما هو النقا معني في القلب بطريق
القياس فليس من اسباب المعرفة كذا عرفة السعد
واما الجمل فهو تصور الشيء على غير ما هو به والبيان
عكسه والنظر الطرف الراجح والتشديد استواء الطرفين
والتقليد اخذ قول الغير من غير دليل الفقه
عرفه الامام ابو حنيفة هو معرفة التفسير حالها
وما علمه وقال في الكشف في تعريفه هو العلم بالقوا
التي يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية
الفرعية عن ادلتها التفصيلية وقال صدر الشريعة
بل هو العلم بكل الاحكام الشرعية الذي ظهر نزول
الوحي به والذي انطقه الاجماع عليه من دليلها
مع ملكة يصدر بها عن التفسير فكل سهولة من غير
سبق روية كذا في اصول الفقه واما الهداية
قال الكشف هي الاله لا الذال او ملتا المطلوب وهذا
على اصطلاح المعتزلة وعلى تعريف اهل السنة والجماعة
الدلالة على طريقه به الى المطلوب سواء حصل الوهم
بالاعتقاد او لا كذا في اصول الفقه واما العلم فعرفه

بأنه صيغة توجب تمييزاً لا يثبت التقييد وقيل هو صيغة
 يتخلى المذكور لمن قامت هي به وأما طواهر الرواية
 الأصل والجامع الأكبر والصغير والمبسوط والسير
 والاحتياط هو التحفظ والاحتياط والاحتياط في مكره
 والقياس هو تغطية الحكم من الأصل إلى الفرع بعلقة متحدة
 لا تترك بمحل العقد والاستحسان هو ترك القياس
 ولا خد بما هو أقرب للناس والاجماع العزم التام على
 امر اجمع عليه جماعة اهل الحل والعقد وأما الاستحسان
 هو الاستدلال بالحكم الثابت وأما السلف من أبي حنيفة
 إلى محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسين إلى الإمام
 شمس الأمانة الخواري والمتأخرون من أبي الإمام
 حافظ الدين البخاري وأما البرهان فهو بيان
 صدق الدعوى وأما الوهم فهو الطرف الرجوع وأما
 التغافل فهو تغطية الحكم الثابت من الأصل إلى
 الفرع وأما الاختيار فهو الامتنان في الخير إلى ما هو
 الأفضل وأما المالك هو الذي يسمى باعتباره تألفه
 من الجزاء مكرماً واعتباره بخاله إليه متجراً ومتبوضاً
 كما تفسر السعد وأما حديث الدنيا فهو ثابت
 من رواية الطبراني عن ابن مسعود أن النبي عليه
 أفضل الصلاة والسلام قال لا تسبوا الدنيا فإنها
 تصلون وفيها تقومون وفيها تعملون فإن قيل

كيف

كيف يجمع بين هذا وبين قوله عليه أفضل الصلاة
 والسلام الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما
 وما وآله وعالم ومتعلم فأجاب **الشيخ** عن
 الدين بن عبد السلام الدنيا ملعونة ملعون ما فيها
 التي لعنت في الحرم التي أخذت بغير حق أو صرفت
 بغير مستحق **سبيل** في رجل عقد عقده على
 امرأة في بلدة ثم أراد أن يتقلها إلى بلدة أخرى
 وهي دون مسافة الفرض وهي مصر من الأمصار
 فهل له أن يتقلها إلى محل طاعته أم لا **أجاب**
 أن وقالها المجلد والوجه من صدقها وهو ما مولى
 تقلها والافلا **سبيل** في امرأة تملك حصص من
 بيوت وودور وابنية آل ذلك البع من مورث شرعي
 فمكنت ذلك الولد لها قاصر وشملت ذلك وقبلته
 ثم بعد ذلك بمدة باعت ذلك الشخص صاخر فهل ينفذ
 البيع المذكور أم لا **أجاب** أن باعته باذن
 والده لا يحتاج الولد للنفقة فالبيع صحيح والآ
 فباطل **سبيل** في رجل سالت زوجته أن يطلها
 على ما تستحقه عليه من الصداق ومن نفقة عدتها
 إلى اتقضاها شرعاً فأجاب سواها وطلتها على ذلك
 ثم صدر بعد ذلك بينهما اقرار بأن كل واحد منهما
 لا يشتق على الآخر حقاً مطلقاً فهل الحال عا ذكر

مستأزرويه

تستحق الزوج على الزوج شيئا من نفقة العدة
او من الصداق اولا واذا قرر الزوج على نفسه
لها شيئا من عابه هل له الرجوع في التقدير الذي
قدرة ام لا **اجاب** لا نفقة لها ولا حق الرجوع
غير ذلك ثم انشاد فقهه وان شامعه **سئل**
في رجل من ذوي البيوت والاعراض وله بنت
بالغة من غير وطنه فهل اذا اراد سفرها المتقلة
الي وطنه له اخذ بنته المذكورة من امها حفظا
للمنسب وخوفا على عرضها ام لا **اجاب**
اذا بلغت البنت حد الشهوة للاب اخذها اذا لم
تتزوج فان تزوجت في البلدة التي بها الام
ليس له نقلها فان امرها بتعلق بالزوج **سئل**
في شخص غرض واقام شخصيا وصيا مختارا على ورثة
بعد وفاته وهن بنتيه القاصرات واخنته
المراتين الغائبتين وانتقل بالوفاة بعد ذلك
فوصى الوصي بيده على حصص الغائبتين والحاضرتين
جميعا ثم ماتت احدي الاختين على اقلها الباقية
وزوجها فهل اذا كان الزوج الوارث من الاخت
غائبا عند الوصي المذكور التصرف في حصته
ويسمى حكم ولا يمة الوصاية باق على حاله ام
يمنتع ذلك لا انتقال الحق في ذلك **اجاب**

ينصب

ينصب القاضي من يقبض بيمين الغايب اذا قسموا
سئل في رجل اوصى ان يشتري من ماله بالفي
دينار عتار ويوقف على جماعة يقرؤون القرآن
ويبدعون للموصي فاخذ الوصي الذي يبيعه
فاختار له هذا المقدار من تركته الموصي المذكور
فعارضه بعض الورثة في ذلك وقال انما يصح ذلك
في تلك الالفين فقط وكحال ان التركة تزيد على عشرين
الف فهل للورثة معارضة الوصي فيما ذكر وكحال
ما ذكر وقول الوارث انه لما يصح في تلك الالفين
وان الوصي يظلمه باخذ الالفين مجع ام لا وما
الحكم **اجاب** الوصي يظلم تلك التركة
فان كانت الالفان تخرج من تلك التركة لا يملك
المولدة ولا العزيم وموجب تنفيذ الوصية على ما
به الوصي **سئل** في رجل طلق ما وخنه فادعيا الحمل
كاذبة فلما مضت عليها مدة قدره الحمل استعارت
لنساء من رجل بونت ما وخنه وابنت بها الى المطلق وقالت
هذه بنتك الذي كنت حاملا لها منك فلما بلغ ابوالبنت
هذه الفعلة خبا الى المطلق وطالبه بابنته وطلب منه خض
فتوجه هو واياه الى المرأة فزيت وترك البنت فجاءوا
البنت الى الحاكم فصرخ واقاموا ابوها بينة وانزعما من
المطلق فادعيا لزم هذه المرأة على هذه الفعلة الذميمة من

وصايا

توزيع

وصايا

في اربع سنوآت على المستاجر المذكور **لا**
 الطير يغلو او يعض فاداً اثبت الناظر في كل
 سنة ان تدل السنة اجرام مثل فيها كذا يلزم المستا
 اجر المثل لا يعتبر النضاد ولان الحق للوقف **سبل**
 في شخص وكل اخر في بيع امتعة وسلم له ثم عزله قبل
 التصرف في بيعه ولم يبلغ الوكيل العزل المذكور فتصرف
 الوكيل في بيع الامتعة المذكورة وحكم بصحة العزل
 المذكور حال يري صحته ثم اتفصل بحاكم اخر يري ذلك
 ونفذه وحكم بوجبه وبطحة مطالبة الوكيل بالامانة
 او مطالبة من الامتعة تحت يده هل والحال
 ما ذكره الحاكم الحنفي سماع الدعوي على الوكيل ومطالبة
 بالامانة او مطالبة من الغير تحت يده للتصرف
 الفاسد بسلب العزل المذكور **لا**
 اد اوقفي لقاضي في مسألة اجتهادية صارة السلة
 احتماعية فلمحتفي ان يسمع الدعوي فيه وان يلزم
 الخصم بما حكم به الحاكم الاول وان كان الحاكم الحنفي
 في الاصل لا يري عزله الوكيل الا بالعداكن اذا حكم حكم
 يري عزله وان لم يبلغه العلم فالحاكم الحنفي ان يلزم
 به **سبل** في عزلي وحل دارقاً بغير امان
 فوضع رجل من المسلمين يريه عليه مختصاً به ان يكون له
 لم ولعام اخذه وهل اذا دخل الحرم قبل ان يوضع
 يكون

وكا

مستفادات

يكون فينياً ثم وحوله الحرم مانعاً من استرقاقه
 وهل اذا انتقم الذي عن ادا الجزية او قتل مسلماً
 او زني بمسلكة او حصل منه سب يظهر مباح الدم
 به لانه لا يؤملاً ولا سيما جزيرة العرب وما الحكم في تسميته
 جزيرة ولم سمي الجاز بحجاز والسواد سواداً وهل
 يجوز بيع الاسكان من نفسه وكذلك شراره
 وهل اذا كان بيت من مسيلات وقف في يد رجل كبير
 بمسكة يدون اجرة المثل يباح له ذلك ام يحق عليه
 اجر المثل ويأهل المصلحة يستوتهم وهل اذا اقره الفهم
 على ذلك يستحق العزل ويغرم الاجرة ام العزل
 في مال الساكن وهل اذا اجال الناظر ارض الوقف
 بدون اجرة لا يلزم تمام الاجرة ام يلزم المستاجر
 وهل اذا اشترى داراً وسكنها ثم بين انها وقف بغير
 العرة ما معنى ام لا وهل اذا اشترى حاربتة فوجدها
 حنفي ما الخيلة في ردها وهل اذا دفع لاسنة ما لا
 واذا استرداده فادعت المالك وادعى القرض
 القول له ام لها وهل يعين القيم ما دفعه من الزينة
 الموقيد في المسجد في شهر رمضان وهل ذلك بدعة
 او لا وهل اذا شهد جماعة له رجل بدار وقالوا للقاضي
 لا تعرفه الاكن يوفى حدودها اذا انتهينا اليها
 تقبل هذه الشهادة ام لا وهل اذا كان المكان منتهوياً

لا بد من ذكر الحد ودام شهرته تكون عن حد يده
وهذا اذا استكن القيد ايا من مسئلة الوقف رجلا
بدون اجرة له في الدائم لا العهدة في ذلك على
الناظر وهل اذا تضرر بنار اهل الدمة من غير
عذر يكون كفاية **لا** **جواب** عن الاول وهي
ما اذا دخل الحربي الى اخرة قال **الكامل** اذا
دخل الحربي دار الاسلام بغيره مان فاحده
شخص من المسلمين يريد الاختصاص به لا يختص
به عند الحي حنيقة بل يكون في الجماعة المسلمين
وكذلك ان دخل الحرم يؤخذ ويكون فيا عند ابي
حنيفة وعيا قولهما حيث دخل الحرم بلا امان
وجب ان لا تتعرض له لكن لا يطعم ولا يسقى ولا يؤذي
حتى يخرج واما اذا امتنع الذمي من اد الخريبة
لا ينقض عهده بذلك وكذا قتله مسلما او زنا
بمسلمة او سبه الجانب الرفيع كل ذلك لا يبيح دمه
بخلاف ما اذا امتنع عن قبول الجزية فان ذلك
يبيح دمه لانه اهل الاسلام او الجزية او السيف
والجواب عن جزيرة العرب قال **الكامل**
قال الكوفي جزيرة هي ارض الحجاز وتمامه ومكة
واليمن والظايف والبرية وسميت جزيرة لان بحر
البحر وجزر فارس والفرات احاطت بها وسمى
حجازا

حجازا لانه حجاز بين ثمانية ووجد وسمى السواد سوادا
لثثرة احضاراه وجمعه من العرب الى عتبة
خلوان عرسا ومن العتبات الى عتبة ان طولا **والجواب**
عن بيع الشخص من نفسه الى اخيه قال في الخلاصة
معذبا الى الزيادة ان لا يجوز بيع الانسان من
نفسه ولا شراؤه من نفسه الا الوالد فانه
اذا اشترى مال ولده الصغير بمثل قيمته او اقل
قد رما يتغابن الناس فيه فانه يجوز في ظاهر
الرواية ويكون اصيل لا في حق نفسه نائبا عن الصغير
ثم في البيع يكتفي باحد الشطرين كقوله بعتمالي
فلانا ولا حاجة ان يقول اشتريت وكذا لو قال
اشتريت عبد ابني فلانا لا حاجة ان يقول بعث
ولو باع الاب ما لاخذ الابن من الاخر جاز بان
يقول بعث عبد ابني فلانا من ابني فلانا فاذاء
بلغا فالعهدة عليهما **والجواب** عن الشجر
مسئلة الوقف بدون اجرة المثل قال
في القصة قال علما ونا في الدور والحوال بيت
المسئلة في يد المشتجر مسكرا بعين فاحس
بمنصب المثل ومثله لو جاهنة لا بعد راهد المحلة
بالسكون عند اذا امكنهم دفعه ويجب على الحاكم
ان يلمره بالاستيجار باجر المثل ويجب على السائل

تتلمذ زيادة الأجرة للستين الماضية ولو كانت
القيمة ولم يرفعها إلى الحاكم مع قدرته لا غرامة
على القيمة وإنما هي على المستاجر فبان له الصا
السائل أنه لا غرامة على القيمة وإنما هي على المستاجر
كذا يرض عليه في القينة وذكر ظهير الدين الوالوي
في فتاواه متول الوقف إذا أجاز من الوقف
يدون أجر المنزل يلزمه تمام الأجرة وكذا إذا
إذا أجز من منزل الصغير يدون أجرة المنزل يلزمه
تمام أجر المنزل لأنه ليس لواحد منها ولأن الخط
والاشتقاق فهذا يفيد أن القينة في ذلك إنما هي
على القيمة **الجواب** عن مسألة ما إذا اشترى
داراً إلى أجرة قال في العادة رجل اشترى
داراً وسكنها مدة ثم ظهر أنها وقف أو أنها لصغير
فإنه يجب على مستأجره تلك الدار أجرة المنزل
لصيانة الوقف ومال الصغير **الجواب**
عن مسألة ما إذا اشترى جارية ثم ادعى أنها
حنثت يريد بذلك قسم البيع بحلف البائع لأنه لا ينظر
إليه النساء لا احتمال أنه رجل ولا أنه جارية
إنما امرأة وإن حلف البائع بري وإن نكل ردت عليه
والجواب كما إذا دفع إلى ابنته إلى أجرة قال
في الفصول رجل دفع إلى ابنته ما لا يتم له المهر
منها

منها كان القول للاب أنه اعاد دفع إليها المال قرصاً
لأنه هو المالك فكان لا يعرف بما تم من جهته **الجواب**
عن مسألة الزيت في رمضان وغيره قال
في القينة استرجاع السج الكثرة ليلة البراءة
في السكك والأسواق بدعة وكذا في المساجد
ويضمن القيمة إن فعل ذلك من مال الوقف
وكذا يضمن إذا أسرف في السراج في شهر رمضان
وليلة القدر **الجواب** عن مسألة
الستادة قال في الفصول العادة معزو
إلى فتاوى القاضي ظهير الدين إذا شهد الشهود
لرجل بدار وقالوا لا يعرف الدار ويقف على حدودها
إذا استبين أنها لكنا لا نعرف اسم الحدود فذلك
القاضي يقبل ذلك منها إذا عدل وبيعتها
مع المدعي والمدعي عليه وأميني له ليوقف الشهود
على الحدود بحضرة أميني القاضي فإذا أوقفها عليه
وقال له هذه حدود الدار التي شهد بأها لهذا المدعي
يرجعون إلى القاضي ويسند الأمينان أنها وقف
باسم الحدود فحينئذ يغضى القاضي بالدار
التي شهد بها بشهادتها وكذا هذا عام في القرى
والخواصيت وجميع الصياعات وفي انفع الوسائل
إذا المكان إذا كان مشهوراً شهرة تغني عن التحدث

فوقفه ملكه او باعه او شهد و فيه بغصب او بوع من
انواع الانتفاعات وقالوا مشهورة تقضي عن تخليده
ولم يحدوه في المسئلة خلافا بين ابي حنيفة وصاحبه
فعند الامام لا يكتفي بذلك بل لابد من التخييد
وعندهما يكتفي بالشهرة قال في الهداية وشرع
الجمع والفتوي على قول الامام **والجواب** عن
مسئلة منقول الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجر قال
في الذخيرة فتولى الوقف اذا اسكن رجلا بغير اجر
ذكر هلال انه لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين
ان عليه اجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال
او لم تكن صيانة للوقف وعليه الفتوي وكذا قالوا
فمن سكن دار الوقف بغير امر القيم وبغير **سك**
الوقف كان عليه اجر المثل بالعامة بلع وكذا قالوا
اذا اجر القيم ماله الوقف من نفسه لا يجوز ويشترط
علم القاضي **والجواب** عن مسئلة الزنا وقد
تقدم لي فيه كتابته قال في الفتنية مسلم تزني زنا
اليهود والنصارى كفروا لعياذ بالله **سك**
في شخص توفي وله وظيفة في وقف قرر فيه شهر
اخر بعد موته ومقت ستة بعد تقريره فيها
فحصل من ذلك الوقف ربع في تلك السنة فهل يعطى
المقرب ما يستحقه عن تلك المدة الماضية له لان الربع
حصل

حصل في رتبته وتقدم على ورثة الميت اثم لا يستحق
الي السنة الثانية المستقلة حتى ياتي رجعا
ويأخذها مما بقي وهكذا مال الملك
يستحق من وقت باشرو به فله على قول المشايخ
المقدم من يستحق جميع الغلة ويدفع له فان التقيد
من المشايخ اعتبروا وقت قبض الخارج فاذا قبضه
المقولي وجب دفعه للمقرر والعبرة بالسنة الخارجية
الا بالملكية **سك** في مكانين متلاصقين وقد يمي
البنا أحدهما ملك والاخر وقف قال بعض علو الملك
داشرف على السقوط وانفصل عن ملاصقة بنا الوقف
وصار محل هوأيه وبنائه الملاصق بنا الوقف خاله
فقطع قيم الوقف المقولي عليه في هذا الخلو الذي هو
من حقوق بنا الملك وهوأيه واستأفقه ربا بارزاني
طريق بنا الملك وهوأيه منع به انتفا المالك من هوأيه
ومن الصعود ببنائه كما كان عليه قدما من ملاصقة
الوقف بحيث ان المالك لا يتمكن من بناء ذلك كذا لا
بعد ازالة الزرب المذكور كل ذلك والزرب مستتر
بنا المكان ولم يطلع المالك عليه الا بعد سقوط
مكانه ثم ان المالك بني طهجة مكانه على اس جداره
القديم كما كان عليه قدما من الملاصقة بنا الوقف
حتى قرب من الزرب فلم يتمكن من ملكه ببنائه كما كان

عليه من الملاصقة لبنا الوقف لبنا الزرب في طريق
بنا المال وهو انه لان قيم الوقف المتولي عليه قال
هذا الزرب موضوع بحق واقتصر على مجرد قوله المذكور
واحال بين المالك وبين الانتفاع به وان كان والقبلا
بيناه كما كان عليه قد يحاصر الملاصقة لبنا الوقف
وعطله من الانتفاع بذلك كزبد والمحال ثم ان هناك
بيته عادة شرعية من المصالحين وارباب الخبرة
وانهم وغيرهم تشهد بان الزرب المذكور ليس هو
الزرب القدر بل هو زرب مستجد حادث سببا
المحال الذي به هو من حقوق بنا المال وهو انه لا يمتنع
من الانتفاع به وايه ومن ملاصقة بنايه لبنا
الوقف كما كان عليه قد يابعد ازالة الزرب المذكور
لانه مستقر في طريق المالك ومحل هو ايه فهل
والحال ما ذكره قبل شهادة بيته المذكورة بذلك
ويجوز ويقتل قوله المالك بانه لم يطلع على الزرب
الابعد سقوط مكانه ويجوز في ذلك ولا عسيرة
بقوله قيم الوقف المتولي عليه ولا يقول من يقوم
مقامه بمجرد ان الزرب وضع بحقوق من يقوم
في هو المالك ومحل بناوه ويجوز قيم الوقف
على ازالة ذلك من طريق بنا المالك وهو ايه
ليتمكن من التصرف في ما كانه حيث يشاء في ذوي
الاملاك

الاملاك في املاكهم ويتأب من بناءه عليه الله والساعي
فيه والمالك الامر به لوجه لا يبعد في الحقوق الواجب
الجزيل **فصل** في ما يجب على ناظر الوقف
ان ازالة الزرب المذكور من هو المالك ليتمكن من صعود
بنايه على ما كان عليه او لا يقبل بيته صاحب المالك
والمرجع في ذلك لقول المهندسين وارباب الخبرة
ولا عسيرة بقول ناظر الوقف ولا نقول وكيله لانه قول لا يبر
برهان عليه ويقتل قوله المالك في عدم الملاصقة على
ما ذكره ويحرم اشتغال هو املاك غيره ويجب على
الناظر ان الله **فصل** في دار شرطها ملك
والشطر الثاني موقوف على شخصين نفران صاحب
الملك واحدا الموقوف عليها وتراضيا الذي حاكم
ما لك المذهب على ان كلامها ليسكن بالدار
المذكورة صاحب الملك ستة اشهر ولم يشتمل
ذلك ثبوت ولا حكم فتسلم الدار المذكورة صاحب
الملك ستة اشهر وزيادة عليه عشرة ايام وانفق
به بالسكنى المدة المذكورة ثم ان احد الموقوف عليها
رفع امر الساكن المذكور ليدعي حاكم حقيقي المذهب وطهر
منه تسليم المفتاح لينتفع بالدار المذكورة نظير
المدة المذكورة على حكم التوافق والتراضي المنشور حيا
اعلاه فلم يبر من صاحب الملك بذلك ورجع عن التوافق

والتراخي هذا الرجوع صحيح على الوجه المذكور أولا
 وهل اذا طلب احدهما من الآخر اجارة حصته
 بغير المنفعة فاقبها وامتنع المحاكم ان يجرى الدار المذكور
 عليهما بالمحظ والمضاعف **لا**
 التراخي يجعل به ان يراه المالكى والتراخي ان يكون
 بحكم الحاكم وما قبله في حكم العدم الا ان يكون التراخي
 عند المالكى لا يزم فيجعله والمفتول الى الدار الموقوفة
 اذا سكن احد الشريكين يلزمه الاجرة لشريكه
 فالذي سكن يلزمه اجرة الوقف والتراخي موقوف
 المرافعة **سئل** في شخص زوج من اتيه
 وهي بكر فاصولدها وولد لها وحضورها وحضور
 والدتها ورضاها بذلك ثم بعد مدة بلغت ثم مضت
 ايام وهي راجية ثم طلبته الى حاكم حنفى وادعت
 عليه وصورتها ادعت فلامته الذكر بالغ باعترافها
 بنت فلان ابن فلان على ولد عم فلان فلان فلان
 بانه تزوج بها حين كانت قاصلة بولاية اخيه لا يبرأ فلان
 وانها لم تزف ببقا النكاح واختارت الفسخ على قاعده
 مذهب سيدنا الحاكم المشار اليه اعلاه وعلى مذهبها
 ومذهب خصم المذكور وسبل عن ذلك فاجاب بالاعتراف
 في التزوج المذكور بولاية اخيه وانما كانت اذا كان صغيرا
 وصححت على الفسخ وكبر سيدنا الحاكم المشار اليه اعلاه

اذا سكن احد الشريكين
 في الوقف يلزمه الاجرة

القول

القول مرارا وعظما بان تقويم في عهده كونه ولد عمرها
 ولم تر من به وقالت اقبل لقلبي وارحمي روعي في البير
 ولا اقيم تحت حكمه فكلنا سيدنا الحاكم المشار اليه
 اعلاه حين قال من الفسخ ففسخت نكاحا من الفسخ
 الفسخي واعذر في ذلك وقال يعطوني فلوسي وثبت
 ذلك لدى الحاكم المشار اليه اعلاه المثبت الشرعي
 شهيد به واستشهد على نفسه بذلك وبه شهد بخلع
 رابع الشهر الغالب في هذا الفسخ المذكور على الصورة
 المشروحة صحيح ام لا وهل النكاح المذكور على الصورة
 المشروحة صحيح باقى على حكمه أولا وهل الاعذار
 المذكورة وقوله اعطوني فلوسي ظانا ان الفسخ المذكور
 صحيح يعتد به ويكون موجب الفسخ ام لا **لا**
 قال المتأخر ان تزوج الاخ صحيح اذا لم يكن هناك
 من هو اقرب منه ولها الخيار ان بلغت وبنت شرط
 ان يجتاز عند روية الدم حتى لو اخرجت الخيار الى
 الصباح او الى ان تاتي بشهود يسقط حقها وفي الفصول
 العبادية فان قالت للقاضي قد اخرجت نفسي حرة
 بلغت او قالت حين بلغت طلبت الفرقة قبل قولها
 مع اليمين فالنسخ ان صدر علي هذه الصورة فهو
 صحيح والا فلا وقوله اعطوني فلوسي ليس بفرقة
 ولا يكون طلاقا واذا صحقت الفرقة على الوجه المذكور

دوة

رد جميع ما قبض ان كان قبل الدخول
 في شخص له ديون على اقام متفرقة فصار
 مملوكه ليطالب له فيعطوه ارباب الديون مما عليهم
 ويوصله لسيده من غير بيينة تشهد له على
 سيده ثم بعد ذلك اثبت المملوك عنقه بيينة
 فادعي السيد على ارباب الديون بما اقرضوه
 للمملوك واوصله لسيده من غير بيينة تشهد
 له على سيده واحده منهم وصارت ارباب الديون
 نظالبا للمملوك فهل لهم عليه مطالبة وهل تقتل
 دعوي السيد ان مملوكه لم يوصله القدر المدعي
 به وما الحكم في ذلك **اجاب** ان دفعوا
 اليه باذن سيده لم في ارفع لشرهم على المقتو
 مطالبة فاذا ادعي السيد المعتوق انه اوصله
 لسيده قبل قوله يمينه **س** في رجل
 يمينه وبين اخر شركة في غلال فارسل قاصده
 رجلا راعا قلا لضبط ما يخصه من الغلال فتوجه
 الي حيث الناحية لضبط الغلال ثم توجه الى ناحية
 اخرى لا حصن الا التراس فمحنة شحط بسهم الخافي
 وبعد ذلك فقد القاصد المذكور فسل الخافي
 عن خبير القاصد المذكور فانكرا ولا ثم ذكر انه خلا
 عند التراس وسيل من التراس المذكور فذكر ان
 القاصد

القاصد المذكور رجع مع الخافي المذكور فانكرا ولا ثم ذكر
 انه خلاه عند التراس وسيل من التراس المذكور
 فذكر ان القاصد المذكور رجع مع الخافي المذكور
 وذكر من الخافي والتراس ان عنقه بيينة يده
 فن تقدم بيئته وهل اذا اقام التراس بيينة
 بان القاصد المذكور رجع مع الخافي بعد انكاره
 ماذا يلزم الخافي بالشرع الشريف وهل يلزم دية
 القاصد المذكور ام لا ثم رده وما الحكم **اجاب**
 لا يلزم القاصد ولا التراس لان الخافي يد نفسه
 ولا يضمنه احد والادعي انما يضمن بالجناس
 عليه فيثبت لم تقم بيينة بالجناس عليه فهو غير مقبول
 على احد **س** في رجل طلق زوجته طلقة
 رجعية فترك يده الطلقة تسقط نفقة الزوجة
 وكسوتها وان كانتا مفردين ام لا **اجاب**
 نعم تسقطان كما في البراءة والدخيرة **س**
 في واقف وقف جهات على جامع وعين للنظر في جزء
 منها لا ارشد فالارشد من اولاده وورثته مع
 مشاركة خمسة انفار مجتمعين ان امكن او متفرقين
 ثم بعد كل منهم لمن بقي ثم من بعدهم لا ارشد فالارشد
 من اولادهم وورثتهم فان لم يكن قديم ارشد او كان
 وتعد كان النظر للناظر على اقا فامسكين وفي جزء

غلاة
 رفق

منها للنظر على كجامع معقدة ثم ما كان الواقف قد نفى
 من ذلك بكونه ملكا ملكا فاصرفه من قبل ذلك على النظر
 على بعض الاول ولا واد لعلهم لا فليس النظر في هذا الجزء
 ومثل يستحق النظر في الجزء الثاني ام للنظر على كجامع
 الذي ولاه وفي الامر ومثل يستحق النظر في الجزء الثالث
 ام لا يكون انما طبقه ثالثة والواقف انفق على الطقة
 الثانية ام النظر للنظر على اوقاف المسلمين ومثل النظر
 على اوقاف المسلمين مولا في الفاضل القضاة واد لعلهم
 ذلك من قبل اذ في الفاضل مولا في النظر على كجامع ككلمة
 ناظر على هذا الجزء عند ومثل النظر في الجزء الاخير للنظر
 على كجامع الذي ولاه وفي الامرام لا وهل للمجدد على
 الملك المذكور في قبل بلوغها مشقة التحدث على شي
 من الاوقاف المذكورة ومثل قدامت تحت تحدة
 بوصف بالبريد ام لا **اجاب** التت من ملكه لمن
 نفى من الخمسة المذكورين والفاضل بكبار ان شاقا
 احد مقام الفاضل من يكلن نفى من الخمسة وان شاء
 جعل التكلم من نفى حتى تبلغ القاضية فاذا بلغت التقل
 الحق لما هذا الحكم جاز في الاجزاء الثلاثة واما الجزء
 الاخر يختص به ناظر الكجامع والله اعلم **س**
 في شاهد وقف جردا حرم الوقف بالوحدة على سكانه ومراة
 وشهد عليهم بها وشهد ايضا على ناظره بان وقفه فلان

الوقف

انما في ان يوقف فلان الوقف حرمه معينة من جهات
 الوقف من كذا ايا حرمه وتدرجها في مطلق اليد من وجب
 عليه الحق لحمة الوقف من قبل في الحال ما ذكره في شاهد
 بذلك ويجعل بها ام لا **اجاب** نفى فيها دونه مع
 غيره ويجعل بها **س** في شخص اخر لا يريد
 له حكم شرعي حتى لا يدرجها في المهر له الله تعالى انه لا يطلب
 المهر المذكور بالدين المذكور الا بعد مضي مدة من ماله
 وبنت الامر بالدين عند الحكم المذكور بالامر بالدين
 خلا المدة المذكور يقع حكمه ام لا **اجاب** يصح لهما
 بالامرار واما النذر يكرهه الوقف بينه وبين الله تعالى اما
 الفاضل لا يلزمه بالنذر لان النذر من العبادات
 والعبادات لا تدخل تحت القضا **س** في شخص
 كالنبي او له اولاد وله اما كن ما لكم بالوجه الشرعي
 ومملك احد اولاده في حال حياته مكانا من جملة الاماكن
 المذكورة وكان لما ملكه المكان اعينه له فقال جميع المكان
 المستقل على واحدة بها باب يدخل منه الى دهرين متصل
 منه الى حوش مستر ك ذلك ثم قال له على تسيرة السالك
 او الدخول الى الحوش واحدة بها ابواب تستعمل على
 منافعه المكان الذي ملكه له من قبل قوله مستر ك ذلك
 مع الحوش والاهل والباقي الاول ام لا وان قلتم ذلك
 بطلان ان يفي حاجاتي وسط الحوش ويمنع باقي الاماكن المذكور

قبل الشئ يصفى ويدان احكم
 الحاكم المذكور

الاصل وورثته من باقي الحوش ومن حق المرور من الدار
 والباب ام ليس له فعل ذلك واد اكان للموتى والاركان
 المذكورة باب غير الباب المذكورة ان يفعل ما ذكر
 من قسمة ومعه كما شرح اعلاه ام كيف الحال
الحال حق المرور لجميع الورثة لا يمنع
 عنه احد واما الحوش اكان اذا قسم انفق كل
 نصيبه فلهم القسمة والا فلا الا اذا اشترى
 بضرهم فلهم ذلك **فمن** مات وترك ورثة
 وخلف لبناء عقار فوضع احد الورثة يده على طبقة
 ايلة الى السقف من حيلة البناء المذكور وارضها
 حكر فنقضها واشتا جزارضا وبني مكانا طبقة
 غيرها وبني علوها مكانا وملاك ما يعلوا الطبقة
 لاحد اولاده ثم مات المملك فوقف المالك العلوي
 المذكور وجميع ما يخصه اذ من قبل والده من
 الطبقة المذكورة وغيرها فادعى احد ورثة
 الخلف الاول على الواقف وهو احد الورثة للمخلف
 الثاني بان الطبقة المذكورة مخلقة عن الجد فذكر
 المدعى عليه ان والده اشتراها من جده وخرج
 على البيان فمجزع عنه وصدق بان الطبقة المذكورة
 مخلقة عن جده وهو لا يعلم ان الارض المذكورة
 حكر ولا انها في اجارة والده ولا ان والده وضع البناء
 المذكور

المذكور يخفق فمال بعض التصديق المذكور في حسنة
 بعد الوقت ام لا في اهل يلزمه ان يهدم المكان الذي
 هو علوا للطبقة المذكورة ام لا **الحال**
 ان صدق الورثة ان البناء المذكور بناوا والده
 رجل حشهم في التصديق واد اثبت الله الارض
 بمكة لا يسري تصديقه على ملك الغير او وقف
 الغير واما يسري في حقه فقط وحيث يلزمه حصص
 الشراكا في قيمة النقص الذي هدمه والده ولا
 يلزمه هدم بناءه لانه على تقدير عدم تصديق
 الورثة يكون شريكهم في السقف وله في السقف
 حق فيلزمه اجرة حطشهم من حمل بناءه **الحال**
 فمن وقف وقفا على نفسها وعيلا ورجلا فلان
 بالسوية بينهما ثم من بعد وفاتها يكون وقفا
 على الزوج المذكور بمفرده مدة حياته ثم من بعده
 لاولاده واولاد اولاده وذريته واسله وعقبه
 ثم من بعدهم لحياتا المذكورة في كتاب وقف وجعلت
 لنفسها الادخال والاخراج والزيادة والنقصان
 وغير ذلك مما هو في كتاب الوقف المذكور تفعل
 ذلك المرة بعد المرة كابدالحا ذلك وجعلت
 لزوجها ما جعلت لنفسها من ذلك بعد وفاتها
 وحكم بذلك حكم خفي بعد استيفاء الشرايط الشرعية

ثم من بعد ذلك ولزمه مدة اشهر عليها الواقعة
المذكورة انما كل ما دخلت زيدا وعمره واحدهما
في وقف المذكور وجعلته ناظر عليه كانا واحدا
مخرجين منه ومعه ولين لما رأت لنفسه ولوقفها
في ذلك من الحظ والمصلحة والقبضة الواقعة
وشمل ذلك الثبوت من حاكم حنفى ايضا ثم بعد ذلك
ادخلت الواقعة المذكورة زيدا المذكور في الوقف
المذكور وجعلت له النصف من النظر والاشتماق
في الوقف المذكور شريكا للزوج المذكور وحكم بذلك
حاكم مالي فبطل هذا الادخال والجعل المذكور ان يحل
ام بالاطلاق للاستدراك الصادر منه قبل ذلك المذكور
اعلاه وهل للزوج المذكور ان يخرج من الوقف
المذكور بعد وفاة الواقعة المذكورة حسبما جعلته
له ذلك كما شرح اعلاه على تقدير ان يكون الادخال
ولجعل المذكور ان يصحح ام لا **اجاب**
الا دخاله غير صحيح فانه كلما دخلت خرج والمرجع
في ذلك لحكم الحاكمي **سئل** في الاذان للصبح
هل يجوز بعد طلوع الفجر ولو بد رجة او دجيتا
اولا يجوز التأخير كذلك الا اذا لم يتحقق الطلوع
بالشاهدة ام بمجرد التوهم يؤذن لأجل فضيلة
اول الوقت ام لا تفوت الفضيلة بالتأخير السابق
وهل

اذان

وهل الستة ان يؤذن له اذا كان واحدا قبل طلوع
الفجر والاخر بعد طلوع الفجر ام الستة قبيل طلوع
الفجر ولا يجوز بعد طلوع الفجر وليس للشيخ الا اذان
واحد قبيل الطلوع ولا يجوز غيره واذن كل من
يستحب اذا كان في داره لا يريد الاقتصار على اذان
واحد هل افضل الا يقتصر على اذان قبل طلوع
الفجر بعد طلوع الفجر **اجاب** ليس للصحيح
اذا كان احدهما بعد نصف الليل واخر بعد ذلك
وقته ولا يتقدم الجواز ولا الاجزا بفعله
اول الوقت فلو أخره وفعله في اثنائه جاز نعم
الا ان الذي بعد الوقت لا يفعل الا بعد غلبة
الظن بدخوله فلا يفعل مع التوهم فان حصل
ثم الشك اذ اريد زواله ولا تفوت فضيلة اول الوقت
الا بالتأخير عنه من غير عذر يفتى في تأخير
وعلم مما قرناه ان الاذان بعد دخول الوقت وقت
اختيار كالمتلادة ووقت جواز الى اخر الوقت ومتى اراد
الاقتصار في الصبح على اذان واحد فالذي بعد
الفجر افضل **سئل** فيمن قال لشخص سيدي
مساكن شرعية ثابتة معلوم بموجب في الشرع الشريف
من القضاة الاربعة فاجابه بان قال ما على القضاة
الاربعة والا من احكام القضاة الاربعة ثم اذا يلزم بذلك



يعذر بقدر ما يشاء يدبره ويرد
مسألة **س** فمن اشترى حصة من قطعة ارض بغير
 معلوم في شخص مطلقا يتابع شرعي بعد ان استبدلت
 من وقف بطريق شرعي وكتب معتمون كتاب الوقف
 المذكور بغير الاستبدال المذكور فمات ذلك جميعه
 بغير استبدال **س** ان حكم بوجوب كل من ذلك حكم
 شرعي بري صحت ثم وقف المشتري المذكور الحصة
 المذكورة على من عليه في كتاب وقفه وكتب الوقف
 المذكور حكم حكم شرعي فصل اذا ادعى الناظر على الوقف
 الاول المستبدل من الحصة المذكورة على الواقف
 الثاني بانه وضع يده على كتاب الوقف الاول واقفا
 عليه بنية لم يحد في شئ منها بتطل جميع الاحكام
 المذكورة اعلاه وترجع الحصة المذكورة الى الوقف
 الاول ام لا وماذا يلزمه اذا ثبت عليه انه اعترف
 بوضع يده على كتاب الوقف الاول المذكور **س**
 كتاب الوقف ان اظهره او خفاه لا يعتد به وانما
 الصبر لما تقوم به البينة من استبدال الوقف
 واستنفاق **س** **س** فمن وقف ارضا على
 نفسه ايام حياته ثم بعده على ولده ثم من بعده
 ولده المذكور على اولاد اولده المذكور ثم من بعده هم
 على ذريتهم ونسبهم وعقبهم بشرط لنفسه الادخال
 والاخراج

والاخراج والزيادة والنقصان والتغيير والتعديل
 والاستبدال ببيع او عقار وان يستبدل ذلك
 او ما شاء من الرقعة الا ان كان له ولد فله في
 من ذلك فعله بشرط ذلك جميعه اولده المذكور ثم
 الاولاد ولده وذرئهم ونسبهم وعقبهم كما شرح
 اعلاه وحكم بوجوب ذلك حكم شرعي فصل في وقف بنية
 المراهبة الرابع ثم مات الواقف وولده المذكور وخلف
 ابن الواقف المذكور ولدا فوضع يده على الارض
 الموقوفة عليه واجدله بعضا لشخص ببلغ قيمته
 والاستقلال راما له من الشرط المذكور وحكم بوجوب الاستبدال
 حكم شرعي حفي فصل الاستبدال المذكور والحكم بوجوبه
مسألة **س** في اهل قرية هم وشاهدهم بزرعوا
 للسلطان وغيره فكلما نقل عليهم خراج زراعتهم
 يتعصبون لمن لم يزرع قط بالناحية وكفورها
 ويقولون له تسلم عليك فلاحنة بالناحية
 فكلما نقل شئ منهم بذلك مع كونهم بغيرهم نفقا
 بحال بعض الخراج وتنفق ما فيهم الضرر لهم والمنفعة
 عليهم ام لا **س** **س** لا تقبل شئ له قال شاهد
 الشهور ولا تقبلة الفلاحين الزارعين في طين
 السلطان بما يجزئهم نفقا ولا يدفع عنهم ضررا
 تخفيف الخراج عنهم بمساعدة من يزرع عنهم

ليجعل منهم بعض الخراج والله اعلم **سئل** في رجل كان
 في مقعد موقوف من غير اجارة مدة فكان يدفع
 اجرة في كل شهر اربعة انصاف والمالك ان ذلك
 اجرة المثل ثم بعد ذلك المدة التي تولى ناظر غير الاول
 وجابي اخذ الجابي منه في شهر عشرة انصاف في
 موعدهما في ذلك والمالك لم يكن ثم رخص في الاجارة
 المثل ولا غيرها ثم انه في ذلك لفظا في البلد فامر
 ان لا يدفع الا اجرة المثل لانه شهد عليه ارباب الحي
 بان اجرة المثل اربعة انصاف فامر ان يدفع
 ذلك فمثل يلزمه الاربعة المذكورة لان ذلك اجرة
 المثل لم يلزمه العشرة واهل الرجوع على الجابي
 بما اخذه زيادة على اجرة المثل **سئل**
 لا يلزمه في المدة المذكورة سوي اجرة المثل وله
 محاسنة الجابي واخذ ما اراد عليه منه حيث
 يدفعه من رعاياه باختياره **سئل** في شخص
 له على اخر دين شرعية ومات رب الدين المذكور
 وترك ورثة فقضى احد الورثة من الديون
 المذكورة بعض دين من الديون المذكورة واشتره
 على نفسه القايض المذكور انما قبضه من الدين
 المذكورة يستحقه هو وبقيته الورثة المذكورة
 بالقرينة الشرعية وان قبضه لم ولم على القايض
 عهدة

عهدة ما يخصهم من ذلك بالطريق الشرعي وشأن ذلك
 الي حاكم شرعي وحكم بوجهه في حال اذا صدر من الديون
 وبقيته الورثة المذكورة بالقرينة الشرعية
 وان قبضه له ولم على القايض عهدة ما يخصهم
 من ذلك بالطريق الشرعي وشأن ذلك الي حاكم شرعي
 وحكم بوجهه في حال اذا عهدة براءة شرعية وحكم
 بوجهه حاكم شرعي يمتنع بقية الورثة المذكورة
 اعلاه من مطالبة المذكور بما يخصهم مما قبضه له
 ولم من الديون المذكورة لصدة والبراءة المذكورة
 بعض القايض المذكور انما له الدعوى والمطالبة بما يخصهم
 مما قبضه له ولم من الدين المذكور لكونه انتقل
 الي دمة القايض المذكور وما الحكم في ذلك
اجاب ما قبضه بعض الورثة
 من الديون مشترك على قدر ادهم فالاسرا
 الصادر بعد القبض لا يستقله **سئل**
 في رجل اودع عند رجل حملا واذن له في ايجاره
 فقبض من الشئ اجر ثم توفي المودع الاذن في
 ايجاره فطالب ورثة المودع المودع فمثل يسوع
 لم ذلك اولا وهل اذا محض حمل عن نقل الفالحة
 ولعن تعلم شئ من القران واستمر يصلي بلا قرأة
 من اطول بلا ثم تعلم بعد ذلك يجب عليه اعتادة ما يجب

بلا فراهة حالة العجز ولا وهل اذا كان لا يعرف
الوضو لكن نظر الناس فتوضا وصلى من غير معرفة
في كيفية ومشتتة بصره ذلك وهل اذا كان
له عيب يضرب يجوز له ضرب فوق الحرام يؤد به
نفسه لا يجب لا يبلغه كغيره من غير وهل وضع
الحديث في عتقه ام يكره له ذلك وهل اذا سرق
من سيده بعد ذلك بعد ذلك عيبا ويؤد به هل
قد مر ما يختار وهل ورد الحديث انه قال لا يحمل
لمسك ان يضرب فوق عشرة الا في حدود الله وما
الحكمة في ذلك المرافق بلفظ الجمع والكعاب بلفظ
التثنية وما الجواب عن قوله عليه افضل الصلاة
والسلا من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب
الشمس فقد ادرك العصر وعن قوله عليه افضل الصلاة
والسلا من ادرك ركعة من الفجر قبل ان تطلع
الشمس فقد ادرك الفجر قلتم في الاول بالصحة
وفي الثاني بالفساد وما الفرق وهل اذا سجد الانسان
في تقصص ما ثم من جهة معتبرا ولا وهل عوى القوم
على واحد من اهل المحلة بعينه يسقط القسامة
والدية عن الباقي وهل اذا تزوج بكر افاضها
غيب عليه الدية او لا وهل الخلع والطلاق على مال
مكره اليهين ومائة ذلك وهل اذا اقرب بين لاسا

ثم

ثم قال كنت كاذبا في اقراره هل يجلف المقوله ام يؤمر
بدفع ما اقربيه وهل اذا اقرب بين ثم ادعى اليه نفسه
قرضا وباعه ربا تسمع دعوى بطلان لا وهل
اذا شرط الوافق ان لا يمسك الا سندك فاستند وقصر
البذل وادعى ضايعه بطلان الوقفية ام يصير ضمانا
للمالك ويشترط بذلك بطلان وهل اذا جعل خروصيا
وجعل من امره شارفا يكونا وصيين حتى يتوقف
نصف واحد على علم الاخر او لا وهل الفتوى في العصر
على قول من وهل اذا باع عبدا وامنة وشرط على المشتري
الاقتاق او التدبير او الكتابة او استناده يكون
شرطا صحيحا على مذهب المسلمين ام فاسدا وما
محتمكم على العاهة ومحتمم يدعى الفحمة وما الحكم
في ذلك وهل راضي مصر خراجية ام عشرية وما
المال المراجي والعشري واذا قلتم بانها خراجية
ما المراجي الشرعي وما الارض العشرية وهل للسلطان
ان يجعل الخراج لرب الارض ام ذلك حق بيت المال
وما الحكم **الحكم** عن الاول وهي مسئلة
الوديعة حتى ان المودع وهرب الجمل المودعة ايجاره
ففعول فغصب من المشتاجر فلا مطالبة على المشتاجر
فلا مطالبة على المشتاجر ولا على المودع لان كل واحد
منهما يد امانة ولا ضمان على الامير وهكذا في ما يحتاج

والجواب عن الثانية وهي مسئلة القراءة حيث
كان امتا ففاز الى باقى وسعة لان الطاعة بحسب
الطاقة ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فلا عار
على اذ اصار قاريا اذا كان يقف بقراءة الله طويلا
او لا انما يتقصر ويحجم حظه اذا اعتقد ان
افعاله خير والبعض من حيا والبعض من لم يقف
ما هو من صفة ولا يضر اعتقاد الله في صفة
وكذا اذا كان لا يعرف الصلاة ولا يميز العز من الغل
فكل صلاة صلاها مع الجماعة فهي صحيحة وكذا كل
صلاة اعتقد من صحتها ولا يضر اعتقاد الستة
منها كذا في الجوهره وغيرها **والجواب** عن
الثالثة وهي مسالة السابق قال مسالة تحت التعذر
بحق من حقوق يملك اقامته المولى في عبده والزوج
في زوجته فللمولى التعذر ببردون اقامة المحدث
فان المحدث اقامته للاحام فاذا ابى القيد ورد
الى مولاه فله ضرب به الي تسعة وثلاثين سوطا وتحرم
الزيادة على ذلك واما صنع الحديد في العنق
فقال المتأخرون لا بأس به في غير ما شاء المتقدمون
على الكراهة ولا يكره القيد وفي شرح الطحاوي ولا
باسر بالقل ايضا اذا خيف عليه الاباؤ ولغيره اذ يضر
على قدر ما يجازى به لا يزيد في الضرب على التسعة وثلاثين

وان

وان كان يتزجر بدون ذلك لا يصل به الى ذلك وان عفي
فهو اولي واحسن واما الحديث في شرح المحدثات
اجاب اصحابنا عنده بانه منسوخ وفي هذا القدر كفاية
واما اذا سرق من سيده شيئا لملك قال الرميلى
والشترقية لا يختلف بين ان يكون من المولى او من غيره
الا اذا سرق من غيره شيئا لم يملكه ولا يكون عينا
فان القيد من حيث هو حيث اوجه اليه اذا
سرق شيئا من غيره يكون ذلك عيب ولو سرق الشيء
الغريب من المولى والفليس لا يكون عيبا ولا يعد الاياق
عيبا الا اذا خرج من البلد وكذا اذا ابى من رجل
كان عنده باجازه او اعارة او ودعة بخلاف ما
اذا ابى من العاصب الى المولى او الى غيره ليتخلص و
والجواب عن مسئلة المرافق والكعاب قال في شرح
المندانية للسروجي انما ذكر المرافق بلفظ الجمع والكعاب
بلفظ التثنية لان مقابلة الجمع بجمع يقتضي انقسام
الاحاد على الاحاد استعما لا وعرفا يقال ركب القوم
داواعم ان لكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو
جمع الكعاب لغم منه ان الولجب بار اكل رجل كعب
واحد فثنى ليتناول الكعبان وقال الذي يلي ان ما
يوجد من خلق الله في الانسان مفرقاته كرتبته وعاه
جمع عليه قوله تعالى فقد صبغت ثوبكما ولم يقل قلبكما

وما كان مثنا تذكر تبيته بجاذفة التلبية فلما قال في
الكعبين عرفنا انه شق في كل رجل وهو الموضع الكثير
النهي والحيوان عن الحديث في الوقتين كما قاله مشايخنا
في الاصول والفروع اما جاز عصر اليوم في قوله طلبة
اوصل الصلاة والسلام من اذرك ركعة من العشاء
في ان لم يبق من العشاء الا ركعة واحدة لم يجز
صبح اليوم عليه الصلاة والسلام من اذرك ركعة
من العشاء ان تطلع الشمس فقد اذرك ركعة ان تبي
الصلاة جاز من وقتها ملاقاها والوقت العشر
اعق وقت التغيير ناقص لانه وقت كراهة فاذ شرع فيه فقد
وجبت ناقصه ولا يفسد بطل والعروب الذي هو وقت
الفساد للملازمة بينهما في النقصان واما المحرقان
جميع وقتها كامل فاذ شرع فيها فقد وجبت كاملة
تفسد بطل والطلوع الذي هو وقت الفساد لعدم
الملازمة بينهما فقد وقع التعارض بين الحديثين
النهي عن الصلاة في الاوقات المكرهة وجعلنا في
القياس ما هو حكم التعارض من محنا حكم هذا الحديث
في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة المكرهات فانه اذا ذكر
الله وجه الفرق الذي سالت عنه والحيوان
من سأل الى اخره قال في الخلاصة ان من سأل في نقص تمام
من جهته لا يعتبر سعيه الا في موضعين احدهما رجل

كوفي

اشترى عبدا وقبضه ونفذ الثمن ثم ادعى ان البايع
باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا او اقام بيته
قلت يثبت رجوع عليه بما اداه من الثمن والثاني
اذا وهب جاز بینه كذا ان كان فاستولدها الموهوب
له ثم اقام الواهب البيعة المدة بربها واقام بيته
قبلت بيته رجوع على الموهوب بالباركية والفقير
هذا الموضع الجواب عن ادعيه الموهوب
عليه من اهل المحلة الاخره قال في الكافي وان ادعى
الولي احد من اهل المحلة المملوك بعبثه لم تستقط
الملك منه والدية عن اهل المحلة لانه ذكر ما كان لنا
مقاولا ظاهرا وهو ان الفاتر واحد من اهل المحلة
ولكن لا تعلم ذلك حقيقة وبدعوي الولي علي واحد
منهم بعبثه لا يصير مقاولا لنا حقيقة انه هو القاتل
فلا المستفاد من هذا لا يغير الحكم به فيقتضي القاتل
والدية على اهل المحلة كما كانت قبل الدعوي والجواب
عن مسألة القضاة الى اخره قال في منظومة ابن وهبان
رحمه الله ولا شيء في افطار وجعة لا ويعقوب ان لم يمسك البول بغير
قال في البدائع اذا وطئ زوجته فافضاها ولا شيء عليه
سواء كان مستمسكا البول او لا تمسكه عند ان خفيقة
ومحمد وقال ابو يوسف ان كانت لا تستمسك البول
فعليه الدية في ماله وان كانت تستمسك فعليه

ثلث الدية في ماله قال الشيخ عبد البر بن الشيخ
 ينبغي ان يكون العتد وجوب الدية عند وجود
 الاستسكان **والجواب** عن مسألة الخلع
 ما قاله قاضي خان الخلع والطلاق على غير
 اليمين ومثله ذلك تظهر فيمن قال لزوجه
 خالعتك على كذا ثم رجع قبل ان يخلع
 رجع وكذا في الرجوع قبل ان يخلع
 فذلك فائدة كونه عتدا في الخلع قد يكون
 وقد يكون بلفظ البيع والشراء فان كان بلفظ الخلع
 وقد خالعه على ماله معلوم ولم يذكر المهر فقلت
 المرأة يلزمها ما سمت وان ذكر المهر فان كانت المرأة قد
 باو قد قبضت مهرها يلزمها رد البدر ولا يرجع احد
 على الاخر بشي **والجواب** عن مسألة ما اذا اقر
 انسان بدين الخ قال في الكافي اقر بدين انسان
 ثم قال كنت كاذبا في اقراره انه يحلف المقر له على ان المقر
 لم يكن كاذبا في اقراره وليس يبطل فيما يدعيه عليه
 وهو قول ابي يوسف وعليه الفتوى وعندهما
 يوم يرسلهم ما اقر به الى المقر له من غير تخلف
والجواب عما اذا اقر بدين ودعي بعضه
 ربا الى اخره قال في شرح منظومة ابن وهبان
 فرع عربي مهم كثير الوقوع جدال اسمي في زما هذا

اقرار
 اقرم ادعي انه كان كاذبا في اقراره

الحمة

الحقبة لعظم النفع به مراعاة القنية لعلاي الدين
 ابن شيخ الاسلام القاضي المروزي وقال يقع عند ما اتى
 ان الرجل يقر على نفسه بالحق في صدقك ويتكهد عليه ثم
 يدعي بعد ذلك ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا
 عليه سمع دعواه وليفتي بانه اذا القى امر بينة على ذلك
 قبلت بيمينه وان كان على ما افترضه الا ان يقر
 الى هذا الاصل **والجواب** عن مسألة
 قال في اسم الوسايل اذا شرط الواقف في كتاب
 وقفه ان لا يستبدل قال في اوقاف هذا قل
 ان رجلا قال ارضني صدقة لله تعالى ابدع لي ان
 ان ابيع واشترى بشي ارضا ويكون موقوف لله ابدع
 على ما وصفت هذه الارض قال الوقف جائز والشرط
 جائز وله ان يبيع ويستبدل بان كان بامره وقدر من الثمن
 وضاع في يده قبل الاستبدال لا ضمان عليه والقول
 قوله مع يمينه انه قد ضاع ونظير الوقف **والجواب**
 عما اذا جعل رجلا وصيا الى اخره قال قاضي خان
 رجلا وصي الى رجل وجعل ثمنه مشرفا عليه ذكر
 الامام الناطقي انها وصيان كانه قال جعلتكم
 وصيين لاحدهما ان ينفق بالتصرف وقال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي بامسالة المالك
 ولا يكون المشرف وصيا لكن ان يكون مشرفا في عدم تصرف

الوحي اليعلمه والجواب عن الفتوي في العصر
قال في القبط وبقولهما في العصر العباسي وعليه
عمل الناس والجواب عما اذا اشترى عبد
او امه الى اخره قال مولانا الشيخ حافظ الدين ومن باع
عبدا على ان يعتقه اشترى او يديره او يكتبه
او يملكه على الناس له فاسد فاسد لا هذا بيع
وشروطه في بيع وشروطه في الطهراني في
معجمه الوسيط حدثنا عبد الله بن ابي القاسم
حدثنا محمد بن سليمان الذهبي حدثنا عبد الله بن
ابن سعد قال قدمت مكة شرفها الله تعالى فوجدت
الامام با حقيقه وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسالت
ابا حقيقه عن رجل باع ثوبا بشرط فقال
البيع فاسد والشرط فاسد ثم انبت ابن ابي ليلى
فسكاته فقال البيع جائز والشرط باطل ثم انبت
ابن شبرمة فسالت فقال البيع جائز والشرط جائز
فقلت يا سبحان الله ثلاث من قبح العراق اختلفوا
في مسالة واحدة فانبث ابا حقيقه فاجبرته
فقال ما ادري ما قال احد ثني عمر بن شعيب
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم انه يبيعكم بشرط
البيع فاسد والشرط فاسد ثم انبت ابن ابي ليلى
فاجبرته فقال ما ادري ما قال احد ثني هشام بن عروة

عن

عن ابيه عن عابثة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اشترى بريرة فاعتقه البيه جابر والشرط
باطل ثم انبت ابن شبرمة فاجبرته فقال ما ادري
ما قال احد ثني شعيب بن كرام عن سماد بن رافع عن
جابر قال سمعت من النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة والسلام
ناقطة وشرطه على جهلته الى الله ستة البيه جابر والشرط
جائز ذكره في كتاب علوم الحديث
عن ابي جعفر قال قال في المداينة ارض مصر
خارجة ليل ان عمرو بن العاص لما فتح مصر وضع
امير المؤمنين عمر الخطاب على ارض مصر الخراج
بمحض من المماليك وكذلك وضع الخراج على
السواد من غير تكبير فكان اجماعا على الخراج على قسمة
خراج وظيفة وهو ان يكون الواجب لثاني الذمة
يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض في كل جريد
يصل الى مراعاة في كل سنة قفيل من الحنطة او الشعير
ودرهم وخراج مقاسمة وهو ان يكون الواجب ثانيا
من الخارج قال في الاختيار خراج المقاسمة يتعلق
بالخارج كالشعير مثلا وهو ان الامام اذا افتتح
بلدة بين على اهلها فيجعل على اهلها مقدار ربع
الخارج او ثلثه او نصفه ولا يزيد على النصف وذلك
في بعض الكتب وقد ذكر خراج مصر فقال روي عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم انه قال انكم تفتحون ارضا بذكر
في الفيراط فاستوصوا بما علم خير او جعل عليهم ثلث فدان
نصف ارب و ووبينين شعبا الا القرظ فلم يكن ضربة
والوحيبة ستة امتداد فلم ارا احدا صرح بالدينار في الحراج
الامر الا ان يقال بوحدة الدينار ويطبق القيمة عن ذلك
والا فلا يصح العشرة قال حافظ الدين ارب و
العشر ما استعمل في فقهنا فليس من
الغاية عشرة ارب في الجامع الصريح في الفقه
افتتحت عنوة ووصل اليها ما الا ان في الفقه ما لا
يصل اليها ما الا ان في عشرة ارب لان العشر الحراج
بالارض النامية ونحوها ما لا يصح في الفقه
ما العشر او بما الحراج ثم المالحاجي هو الذي كان في
ايدي الكفرة كالانوار التي احقرها الاعاجم يزدجر
وحوته ايدينا فاعلم انهم كانوا ضيعة اما الا ان الفقه
كسبون وجيئون ودجلة والفرات فيها خلاف بين
اي يوسف ومحمد فعند محمد عشرة وعند اي يوسف
خزاجي وهذا التفصيل اما هو في حق المسلم اما الكافر
فيجب عليه الحراج من ابي ما سقى ارضه والماء العشري
ما عدا الا ان ارضه كورة كالسماء والسمك والسيول والبحار
التي لا تدخل تحت ولاية احد وفهره كما قدر منا والحراج
الشريعي ما وطف عمر فخر الحراج جريب يعطى للزراعة وادب

والساع

والساع اربعة اماناف والمن ما يتان وستون درهما
وفي جريب الرطبة خمسة دراهم وفي جريب الكرم والفحل
المثقلة عشرة دراهم والجريب كسبون ذراعا بذر
كسري وانه يزيد على ذراع العاقمة مفضضة وهذا
النفقة مثل انما هو في سواد العراق وفي عشر بنات العشر
والخراج غير مخصص للزراعة كالغدران في داريا
وهذا السواد مذكور في سواد العراق في داريا
عمر بن الخطاب والكثبان يوضع عليه بحسب الطائفة
اعتبارا والى صنع عمر والجواب عما اذا جعل امام
الحراج لرب الارض في الحجرة قال في الكافي سلطان جعل
الحراج لرب الارض جاز وهذا عند اي يوسف خلافا
لما وعي قوله الفتوي ولو دفع الامام الارض للملك
الى قوله ليعطى الحراج جاز وهو رتبها اد اعجز المدلك
عن راعها وعن اد الحراج يدفعها الى غيره بل الاج
للقادرين على الزراعة وباحد الحراج من احكامها
قال فضل من شي يدفعه الى ملكها فان لم يجد من
يراعها بالاجرة باعها امام لمن يقدر على الزراعة
ثم ياخذ الحراج الما من الثمن والخراج للسلب
ثم يرد باقي الثمن الى اربابها وهو قول الكل ولا
الحراج حق يتعلق برفقة الارض فلا يسقط اصلا
الا ان ارباب الارض اذا هربوا ونزكوها عمرها

الامام من بيت المال **س** في رجل معه حمام وارب
حوايت وثلاث طباق وقفا في كل شهر مائة نصف
وخمسة وثلاثون نصفاً وحصل في الحمام ومعه
عمارة والادب له الحاكم الشرعي ان يقتصر الى جهة الوقف
ويصرف على العمارة المذكورة بخمسة شرعية فافترض
واصف قدر اعمسا وثلاث مائة رتبة فما استخضر
وزاهم قال **س** من الحمام ومعه مائة رتبة
بما في نصف قبل تقبل الزيادة ام لا وقلت
تقبل الزيادة ويوجر الحاكم الشرعي من ذلك
لورثة المقتصر على جهة الوقف الذي يطالبوا به
المذكور جهة الوقف او يطالبوا المستأجر المذكور ان لا
اجاب ان زاهم شخص لا تقبل زيادة رتبة
لانه منعته وان اردت الرغبات وكثر الرغبات
تقبل والورثة يرجعون في غلة الوقف بما هو
س ما يقول مولا في معنى قول المشايخ
حتى يصير ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال وما الغنى
وما الزوال وهل الفتوى على قول ابي حنيفة
في العصر في المثال والشفق الخمرة ام على قولنا وهل
اذا اقام الى صلاة الجمعة ونزل حائوته تقف حوافيه
ولر صغير قضا عنه واديع الناس يصبر صامنا ولا وهل
ادعيت عقار او هل لا يبيده يملكه بحانام بالقبلة

وهل

وهل الغنار مضمون او لا وهل اذا استتري امة من
اخر ماتت فادعي المشتري انما ماتت قبل القبض اقام
بيتة وادعي البايع انما ماتت بعد القبض واقام
بيتة فبيتة من تقدم وهل اذا اوصى اخيه
فيما دون الفرج ولا طمارة او علام يحل او لا
وهل اذا اراد ان يحضر في صلاة الجمعة فوجد حائوته
او لا وهل **س** السلطان من جدي الى آخره
يحد الا وهل اذا كان رجل له زوجة واحدة
وهو لا يتزوج عند ما فطال بيته بموجب القسم
فما عليه لا يجب عليه او لا وهل اذا اصابه جرد طير
لا يוכלو كان اكثر من قد رآه هم يجوز صدقاته
مع او لا **اجاب** عن الاول وهي مسئلة
المثلين الى اخره ما حرمه الشيخ فاسم وغيره
في قوله ان كان ظل كل شيء مثليه سوى في الزوال
قال في البسيط وهذه رواية محمد عن ابي حنيفة
وهو الصحيح واختاره برهان الشريعة المحبري
وعول عليه الكسفي ووافقه صدر الشريعة وخرج
دليله وقال في الفتاوية واول وقت العصر
انما صار ظل كل شيء مثليه وهو المختار قل
وله حد في صحة وهو ما رواه البخاري في صحيحه
من حديث ابي زرارة قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم

والسلام في سفر فاذا زاد المولد ان يكون قفقال
ابرد حتى يستوي الظل في التلوي ثم قال النبي
عليه افضل الصلاة والسلام ان خدعة الحر
من قهر جهنم الحديث فقد نزل الظاهر بعد صيرورة
كل كسبي مثله وزوي الترقدي عن ابي حنيفة
الذي عليه افضل الصلاة والسلام قال ان
للعصر وقتان اخروان اخر وقتان اخر
يدخل وقت العصر وفرة ابوهريرة رضي الله
عنه انه قال وصلي اذا كان ظلمة مثلك
وصلي العصر اذا كان ظلمة مثلك وهذا
حديث امامة جبريل فوجب اعتاده فقد ثبتت
للمعنى قول المشايخ حتى يصير ظل كل شيء مثله
بقي الكلام في الروايات والروايات انقله البخاري
وهو الشيخ اجل الدين محشي المداية وصاحب
المحيط الحسن ما قبل في معزقة الروايات ان تقرأ
خفية مستوية في ارض مستوية قبل الزوال
فاذا ام ظل العود على النقطة حال لم تنزل الشمس فاذا
وقفت ولم تنقص ولم تزد فهو قيام الظهيرة الموعود
بذكره المولى فيه الصلاة فاذا اخذ في الزيادة فقد
زالت الشمس فخط يلزم من موضع الزيادة خطا
فيكون من راس الخط الى الموعود هو في الزوال الموعود

بذكره

بذكره المحلل لاد الصلاة فاذا صار ظل العود مثل الموعود
من راس الخط الى موضع غروب العود خرج وقت الظهيرة
ودخل وقت العصر فمما في القول مصرحة بالفتوى
على قول الامام وقد شرط واقف الشيخون في مدته
وقد تقدم في كتابه في ذلك وذكره في الحديث
في العصر من راس الخط فاذا صار مثل الموعود
بذكره المولى فيه الصلاة والسلام قال ان
للعصر وقتان اخروان اخر وقتان اخر
يدخل وقت العصر وفرة ابوهريرة رضي الله
عنه انه قال وصلي اذا كان ظلمة مثلك
وصلي العصر اذا كان ظلمة مثلك وهذا
حديث امامة جبريل فوجب اعتاده فقد ثبتت
للمعنى قول المشايخ حتى يصير ظل كل شيء مثله
بقي الكلام في الروايات والروايات انقله البخاري
وهو الشيخ اجل الدين محشي المداية وصاحب
المحيط الحسن ما قبل في معزقة الروايات ان تقرأ
خفية مستوية في ارض مستوية قبل الزوال
فاذا ام ظل العود على النقطة حال لم تنزل الشمس فاذا
وقفت ولم تنقص ولم تزد فهو قيام الظهيرة الموعود
بذكره المولى فيه الصلاة فاذا اخذ في الزيادة فقد
زالت الشمس فخط يلزم من موضع الزيادة خطا
فيكون من راس الخط الى الموعود هو في الزوال الموعود

والجواب عن اقامة البيعة ما قال في الخلا
البائع اذا اقام بيعة الدار الحارثة التي يبيع من فلان
ما تبيع بيده واقام المشتري بيعة انما كانت في يده
البائع تقدم بيعة البائع لانها تلزم الثمن والثبات
والثبات للثبات والجواب عن الفتوى
في ان العتق بالحرث والعتق بالعتق
صالح في كل حال ولا يشترط ان يكون
عتق رالبيته وفي العتق المحدث للعتق
هذا ما رايت عليه الشيخ والجواب
اجنبية الى امره قال الكافي وان وطئ جنيبت
دون الفرج لا يجد لعدم حقيقة الزنا لكن يعزر
لباشرة الحرام ولو وطئته في دبرها او لاط بعلام
لاحد عليه عند ابي حنيفة لكن يعزر ويودع في سجن
اليان يتوب وعندهما هو واحد فولي الشافعي يجد
حد الزاني فيحدان لم يكن محصنا ويرجم ان كان محصنا
وذكر في الروضة ان الخلاف في العلام اما لو وطئ
امراة في دبرها حد بالخلاف والاصح ان الكل
على الخلاف من عليه في الزيادة ولو فعل ذلك بعبد
او امته او بزوجته لا يجد اجماعا ورايت في بعض
الكنت ان لا يبط بالعلام يرمي منكوسا من انشاها
بالبلدة التي هو بها قال الله تعالى فجعلنا عليهما فلان
وقد

وقد صح بعضهم ان الفتوى على هذا واما ان في مجع
بجونة او زينة ببيعة بجامع مثل واحد الرجل خاصة
اجماعا وعكسه وهو ما لا ارجح صبي او مجنون باسرة
عاقلة طاعة عنه ولا حد عليها خلافا لفرق والمشافع
في اقامة الحد عليها ومن يقول ان الزنا انما يثبت
منه حقيقة وهو ما لا ارجح في الفتوى ولا في
بصورته انما يثبت عليه من العتق وهي
منتهية المبيحة الزنا في جانب من الجانبين
واما ان هذه السلطان قال في الكافي ومن اكرهه
سلطان حتى لم يزل احد عليه بخلاف المرأة وهو قول
زفر بخلاف ما اذا اكرهت المرأة على الزنا حيث لا تحد
ومن اكرهه غير السلطان حد عند ابي حنيفة وعندهما
لا يجد والغرق الذي روى من ابي حنيفة كذا المرأة
انما تصول من السلطان خاصة لا من غيره كونهما صالحين
وفي من بينهما كانت الغلظة للصوم ايضا فساد الزمان
والفتوى على قولهما والجواب عن مسألة القسم ما قال
الشمس معزيا الى مختصر الطحاوي وان كانت له زوجة
واحدة حرة قط المنة بالواجب في القسم من نفسه
كان عليه ان يقسم لها يوما وليلة ثم يتصرف في امور نفسه
تلافة بام وولات ليلان وان كانت امته كان لها من
سبعة ايام يوم وليلة لان له ان يتزوج عليها ثلاث

في اقلاره والمقرله مستمسك باقراره فهل الميزج منه القدر
ام القرله **المقرن يلزم المقرله**
في رجل اشترا جرحه موقوفه على بيت من يوت
الله تعالى باجرة مخلوطة بعد ان اقيمت عند العالم
شهادة شهود بان الاخر المجهل
المثل والشاهد بان الاخر في كذا المسامح
المذكور من الزمان فحاجج اذ وان
العين الموحنة والزيادة المذكورة من
التي يصدق في كل سنة في كل لقتل هذه
اولا **اذا اردت الرجاء**
العقد الاول وزادت اجر المثل باعينا ازيد
الرجاء يقع العقد الثاني ويجعل به
في رجل اشترى مملوكا من مدة سبع سنين بعقد
مصرعي بالفاتحة فادعى رجل بالنسابة ان المملوك
المشتري له من مدة سبع سنين والى امرينة لذي
الحاكم الشرعي بالشام بان المملوك جاري في ملكه في غيبة
العين المدعي به او قال كذا ولم يصرف جليته المملوك ولم
يسمى وكتب بذلك لفلان شهادة من الحاكم المذكور
الى الفاتحة فيلزم دعواه صحته والحال هذه وهل
للمشتري في غيبة العين ومالكها بعد نظر المدة
وعده وصف جليته ام لا **الجواب** من طرح

الكفر

الكفر الذي يلزم الدعوي صحيحة لكنها تتم الدعوي لكن
لا يكتف الفاضي ولا يحكم حتى يذكر انه كان له عبد ابني
وهو اليوم في يد فلان ويعرف العبد غاية التبريد
بصفته واسمه وسنه وقيمته ويكتب الفاضي
ويذكر انه شهد عند يدي فلان وفلان بان العبد
الذي يقال له **فلان المدعي** هذا هو الذي
كذا وقمت **فلان المدعي** هذا هو الذي
بل كذا اليوم عند فلان يعرفه فاد او صدر
الكتاب **ويثبت** عنده انه من عند الكائن ومنه
بالمسألة لان العقد الى الدعوي من غير ان يقضي عليه
بالمسألة لان الذين شهدوا لم يشهدوا بحضرة
العقد وياخذ كفلا بنفس العقد ويجعل خاتما
من رصاص في عتق العبد حتى لا يتغير ضربه متعرض
في الطريق الى اخر ما ذكره الشارح في ذكر في السؤال ليس
بظاهر ولا يعمل به لما بينته في المنقول فهو فاسد
في رجل اشترا جرحا متعديا مبلغ
معلوم ثم انما جرح بعض ذلك لاخر فحان ثلث ثلث
على الاول وارفعته يد المشترا جرحا اول عند كامل
الحالات ثم انما الثالث الذي زاد طالب المشترا جرح
الاول باجرة العين الذي اجره ذلك قبل وقوع
يده فملز الحالة هذه يلزم المشترا جرحا اول باجرة

العين الذي اجبرها ذلك قبل رفع يده فذلك الحال هذه
 يلزم المشتاجر الاول باجرة العين الذي اجبرها اجرة
 ذلك الشخص قبل رفع يده ام لا هذا من حيث التوابع
 المذكور لم يكن فيمن يتكلم في ذلك بعد رفع يده
 في التوابع الاحادية الثانية جميع الجملات
 في رجل طالب علم في علم الفقه في علم الفقه
 في كل يوم تقاراد الشفوف في كل يوم تقاراد
 انسانا في مكانه مع ان العالم معارف في استقامة
 هؤلاء البنية وطيفة عمل كقراءة الحزب وغير ذلك
 ام لا **باب** لا يجوز للاشتا ان يفتي في الاشتغال
 بالعلم وان مقصود الواقف تعليم الطالب المقدر
 في الوظيفة **باب** في جارية اثبتت بعد موت
 سيدها انه اعتق وتزوج بها ثم تزوجته افتا
 ستة شهرا فعلى اقرار المتوفي قبل موته بشهادة
 في كل صحته ان تزوجه في عصمة تلو طالق ثلاثا
 وثبت ذلك لدي حاكم شرعي فهل يستحق الجارية
 المذكورة ما يليق بالنكاح ايمه او المحال انه لم يثبت
 ان تزوجه له حين وفاته او بالبنية **باب** في رجل
 لا يستحق الا بالبنية لانه اجنبية **باب** في رجل
 فزره السلطان في مدرسة ثم انتم غزله وفزره في الحال
 ان

انه المذكورة في حجة العادة فيها ان من رجا
الى اخر رمضان لا يعمل فيه تداير وقد خدم المدرس
الاول من السنة تسعة اشهر وتولي الاخر في المدة
التي لا يعمل فيها تدريس اصطلاحا فعمل يستحق المدرس
الاول معلوم التسعة اشر التي خدمها ويستحق معلوم
السنة بتساوي الحال الا ان السبعة لا تكون
لم تكن مقترقة في التدريس وتولي مدرسا من
غيره بل قد لا عامر عنده أنفسهم وما لم يكن
حيث عملوا في اخر لا يستحق العلول لعدم الولاية
والتحق الذي توفي وان لم يباشرا عدم العادة بالمباشرة
جواب في رجل خلف عيلا ورجله انها خرجت بغير
ادنه تكون طالقاً فانتهى وخرجت ثم خرجت ثانياً
فلم تستاذنه وادعنا انها فعلت ذلك ناسية فهل يقع
عليها الزوج الطلاق ولم يعتد بنسيانها ام لا **الجواب**
يقع الطلاق ولا يغنيار بالنسيان **سئل** في رجل طلقها
من شخص حصته شاعياً في جميع ارض الناحية الفلانية
باجرة مبلغ كذا كذا دينار ومن الغنم الصنادق السماك كذا
كذا اسرو من الدجاج الجمارك كذا كذا الطابور وصارت
للعيوانات اجرة للارض السقاينة المدونة المذكورة لمدة
تعلومة وحكم بذلك حكم خفي هذا الكلام ما ذكر الاجارة
المذكورة باطله ام صحيحة **الجواب** الاجارة المذكورة

五

المز

باطلة أم صحيحة **اجاب** الاجابة المذكورة فاسدة
والحكم بالانقضاء **سئل** في رجل وكل شخصاً وكالتمرية
يستاجر له حبات وقف مغلوقة عندهما من ناظر شرعي
مدة ثلاث سنوات باجرة معلومة من مبلغ حال وباقي
الاجرة المذكورة يقوم المستاجر به ذلك للناظر الشرعي
المستقر في الوقف **سئل** ما يجب عليه العين الواحدة
المذكورة من عمارة وتزيم وفي جوابه **سئل** في رجل
والشعابير على حكم استيلاء الوقف ليجازي ذلك
من الاجرة المذكورة وجعله وكيلاً عنه وكان له
في ذمة الناظر من قماش يتاعده من قبل ذلك واقف
باستيفائه من الناظر المذكور واقتركل من الناظر
والمستاجر وكيله انه لا يستحق على الاخر حقاً
مطلقاً ولا استحقاقاً لما سلف من الزمان والى
نار يخه سوى علقه التواجر وتجميل الاجرة
المذكورة وباقيها والاذن المذكور له علاه وسوى ما فيها
على نفسه الناظر المذكور انه اقام المستاجر وكيله
عنه ونضاد فوقه على ذلك وثبت استهكدهم بذلك
لهي حاكم شرعي وكان الناظر المذكور اعترف في وقفا
المجاورة انه قبض المبلغ الخالد على سبيل القتالة ليقف
ذلك ولم يصل اليه شيء من المستاجر ولا من وكيله

فهل

فهل اذا ادعى الناظر على المستاجر وكيله انما لم
اقتضاه المبلغ المذكور لشهر وعواه عليه ما بذله عند
الحاكم الشرعي وهل للحاكم ان يجعل المستاجر وكيله
انما اقتضاه الناظر المبلغ المذكور الذي اعترف
بقضه وهل اذا استلحق عن الميراث المستاجر
الشرعي بالمبلغ المذكور المستحق له من الاجرة
الناظر من المستاجر في هذه الاشياء **سئل** في رجل
الوكيل له للناظر ذلك اذا قصد فعله **اجاب**
الوكيل عليه القنوي انه شرع دعواه ويوجه
القاضي عليه اليمين فان دخل غوايه لم يرد
المالك والوكيل ينزعه اذا علم بالغل وان يعلم
ان هو كله غل لا ينزعه وتطرقه جاز **سئل**
في شخص ملك مكاناً وعمره ثم وقفه على ولده
ثم عليه وبينه من بعده وجعل الولد في شرط
الوقف ان يزيد فيه ما يري زيادته وينقص
سنة ما يري نقصه وبالمكان المذكور ساكنة
كان باحتمالاً حربه فعمرها والد الوقف المذكور
وجعل وقفه بحكم المكافاة للوقوف وبموازاة المكان
الذي فيه الحمام مكاناً وقفاً للغير وبه ساكن بالاجرة
لم يكن ناظر عليه ولا مستحق فيه وبين المكان الذي
فيه الساكن المذكور والحمام بعد اباستطرف نافذ



وبحوار الطريق حوش وطريق اخري بعد الطريق
المذكورة نافذة وللحمام المذكور مصرفا للدخان
يريد ان يمنع صاحب الحمام من دخوله والاستقاء
الجمعة الوقت ويقلده ثلث الحمام ضرر علي عمدا
منه فله فعله فله فعله
لأنه ان يتصرف في ملكه من
يضرب غيره ضرا ظاهرا فله ان يتخذ في داره حماما
استدافان في الصورة المذكورة في السؤال
الحار قال شارح الكتر غم اعلم ان الاستدافان
ان يتصرف في ملكه من التصرفات ما لم يضربه
ضرا ظاهرا فله ان يتخذ في داره حماما لان ذلك
لا يضرب بالحرام انتهى وما ذكر في السؤال لا ضرا
قال من التاكيد الحمام بعد لا يحصل للسائل ان ي
من الحمام **س** فمن اخذ عن شخص جهة
وذكر ان الجهة خير امرثا وهو كذب بل في محل الجهة
خير مرت باسم شخص وليس هو المشيخة فله ان يظهر
تدليس الخد وكذبه بعد تصرفه في الخبز المذكور هل
لصاحبه ان يرفع امره لولاية الامور ويرجع علي
المصرف فيما اخذه من حقه بغير حق اولا وهل
يؤدبه ويلزمه التوبة والاستغفار لكذبه بولاية
الامور

الامور وتجريه على حقوق المسلم **اولا احباب**
حيث لم يكن الخبر لا يتعلق به بالسلطنة فهو من كان
مقررا باسمه فلما ان يرجع على من تعاطاه ويأخذ
عوضه حيث استلزمه القابض **باب** في رجل يبيد
وظيفتي اذان وخطابته بالجامع العربي من اجل
مينة سره بالقلوب **باب** في رجل يبيد
شريعة وخطابه بوظيفة **باب** في رجل
يبيد اذان واحداه وان من المرصد على الخطابة
رقيقة **باب** في رجل يبيد اذنة وعلي
الاذن رقيقة **باب** في رجل يبيد اذنة بتوافيق
سلطانية وهو واضع يده على ذلك الى يوم
تاديعه بتذكرة شريكة **باب** في رجل يبيد اذنة
جعل من ذلك خمسة اذنة للزيت والحرير النابية
في الاذان في الخمسة اوقات ولامام وخطيب فائدا
عنه حين يكون غائبا وحين يحضر يسد بنفسه
ان شخصنا اخذ النظر على الجامع المذكور حصة وظل
من الشخص القرري الوظيفتين المذكورتين خراج
العشرة اذنة ليصرف ذلك في عمارة المسجد المذكور
والحال ان الجامع المذكور ليس له شيء من الرزقتين
المذكورتين ولا زيت ولا حرير ولا امام واما رب
الوظيفتين يعرف ذلك من معلومه عن الوظيفتين

ملكها ولم يصدقها الورثة على ذلك قبل قولها
مع يمينها ولا تسمع ببيتة الوارثة ان الذي تدعيه
ملك مورثهم ام كلف الي بيتة فتشهد ان الذي
تدعيه ملكها ام لا **احد** القول قول يمينها
انها لم تكن بيتة فاذا شهد الشهود انه مات وهو
ما كان له بيتة فذلك القاضي بالبيتة
العالم بالبيتة **سبل** في خبر بني ملكها
على سطح بيت من بيوت الدرقالي ثم السوفية في
نفسه مدة حياته ثم من بعده على اولاد
اولاده وذرية ونسكه وعقبه ثم بعد ذلك
على المسجد المذكور يصرف ديعه الي مصالحه وشرط
لنفسه الزيادة والنقصان والادخال والاخراج
والتغيير والتبديل وثبت ذلك في الشرع الشريف وحكم
به حاكم حنفي يري صحة ثم بعد ذلك راي الواقف المذكور
ان يجعل حصته معينة من هذا المكان موقوفة على المسجد
المذكور يصرف ديعه بعد وفاته في حال حياة اولاده
الي المسجد المذكور ليصرف في مصالحه وفعل ذلك وقدم
صرف ما يتحصل من ريع هذه المصحة على اولاده
وذرية وثبت ذلك في الشرع الشريف ثم ان جماعة
ارادوا هدم المكان المذكور لكونه على بيت من بيوت الله
تعالى وادعوا انه لا يجوز ان يبني فوق سطح المسجد

شي

شي وان هذه الوقفية المذكورة لم تصادف محلا لا المسجد
مستحقا الي عنان السماء وان البناء هدم شرعا وان كان
في انقاضه يقع المسجد المذكور وما لا اولاد يجيبه الحاكم
الشرعي الي ذلك ويلزم من ذلك ابطال المصلحة القليلة
على المسجد المذكور ولا وما الحكم **احد**
بنا السكن فوق المسجد والمسجد مستحق على حاله
هذا البيت في هدم شرعا **سبل** في خبر
تخصا في اصرحها بالفاظ معدودة في مجالس معدود
ثم ادعى ذلك عند حاكم شرعي حنفي المذهب فانكره ذلك
فحل حلف بينا على كل كلمة بينا وهذا خبر علي سماع
الدعوي عند الحاكم الحنفي ام لا **احد**
القذف انما يكون بصرح الزنا فاذا اثبت عليه القذف
حده والافلا ولا يحلف في دعوي القذف وان سبه
سبا حشا بغير لفظ الزنا وقامت ببيتة بمقدار
وان لم يكن ببيتة توجب عليه اليه فان منكر عزروا
حلف يري **سبل** في رجل شرع في حفر قبر
لنفسه قراه رجل عن ذلك وقال قد ورد النبي
عن ذلك في غير ما حديث وهو حرام فاجابه
وقال لم قد صح عن الامام ابي حنيفة انه هيا لنفسه
قبرا قبل موته بمدة وختم القبر في قبره كذا كذا
مرة ولو علم الامام ان قبليته القبر قبل الموت محظورة

مردود

لما فعل ذلك فهل الامر كما يقول هذا ولا وهل على الانسان
لم في فعل ذلك بوجه اول وهل اذا اعد لنفسه ما يحتاج
اليه لم يلبث من مصالحه كالكنف وما اشبه ذلك ايا شر
اول **باب** ليس بيقينية الغير بحرام وقول
القبيل حرام خطايل هو جابر وان كان الاول تركه
لا يكره من كونه في محل امن او قرب من قبر صالح
فان يكون في مكانة بلا كراهة ولا خلاف في ذلك
ان يصح لنفسه ما يحتاج اليه الملبث من مصالحه
كما ذكر **باب** في رجل حلف في المذهب ام يحل
في صلاة المغرب فقرأ في الركعة الاولى قل يا ايا شر
مشكم يوجب الي اخر السورة وفي الركعة الثانية
سورة الم نشرح فلما انتهى من صلاته قال له رجل من
كان خلفه قد اتيته مكروها في صلاتك هذه لانك قرأت
في الركعة الثانية اريد من الاولى بكلمة واحدة
فهل يكون بسبب هذه الكلمة الزائدة التي مكروها
كما قبل له او خلافه او لا في او الحال بخلاف ذلك
باب لا بد ان تزيد الثانية على الاولى
ثلاث ايات وفيما ذكر لا تزيد الم نشرح على اخر الكهف
ثلاث ايات فلا كراهة **باب** في شخص تقادق
هو واخته على الناحية يبيع اعيانا معينة بخلفه
عن والدهما لوقاديين ايها يمتنها والتمم الاخ بوفاء الدين

يقن

يقن ذلك والتمم بالاحية المذكورة بالتمم معين
واذ نت لم اخته في بيع حصته من الاعيان المذكورة
لوقاديين المذكور وكذا يثبت ما تباري عام خلافا
مستثناة معينة وشرح ذلك يستند به اشاد قال
الموفق بعد ذلك ثبت ذلك عند القاضي فلا يلزم المالك
وحكم بوجوب ذلك ان كان المالك يبيع ما يملكه
ما وقع الاشرار من المستند المذكور **باب** التزم
بما يملك من الفضول المسطرة فيمنه اذا غشك الاخ
بما يملك في وقرا فغا اليه يعمل بجميع الموجود بما يملكه
حكم المالك على قاعدة مذهبهم ام على قاعدة
مذهب الحنفي بعد ان يب المالك حكمه واذا كانت
لها اخت فانت بعد تاريخ المستند وآل ميراثها
الي اخوة المذكورين فادع الاخ انه باع حصته هذه
الميتة من الاعيان المرصدة لوقاديين وفي ثمنها
ما تاجر من الدين فهل يقبل قوله في ذلك بخرده ام لا
باب المرجع في هذه المسئلة التي حكم
المالك ومذهبها وادع ارفع الي حنفي لم ان يلزم به فلا
في شرح المصداية في الفرق بين الكتاب الحكمي والعجل
ان السجل لزم الغلبة وان كان المكتوب اليه لا يبري
ذلك الحكم لصدو والحكم في محل جهته فيه ولا ين
المرسل في الاشارة انما هي الي المشهور به واذا قال

حكم بموجب ذلك رجع الى المشهود به وقال ايضا ان
التنفيذ والاحكام فيه ان يكون حكما اذ من صيغة القضا
قوله القضاة قول القاضي انفذت عليك القضا
وقالوا واذا رفع اليه قضا قاضل معناه بشروطه
المذكورة في كتب الفقه وهذا هو التنفيذ الشرعي
الاصل وهو الذي ينبغي ان يكون عليه عند فيه
حضور من يدين على الخصم فاذا حصل
التنفيذ على هذا الوجه فهو حكم واصل في ذلك
ان الحادثة الشخصية الواحدة يجوز ان
الدينوار وعليه الاحكام المتعددة المتفقة في الحكم
الشرعي **سبل** فيما اذا وقعت الدعوى على وكيل
الناظر بان فلانا الكاشف وضع يده على الثوار
قيمته كذا كذا وبنار في نظير ما جلي الناحية الفلانية
من الانوار الجارية بالعادة واقام التينة بالقيمة
على تلك الانوار الضائية هل تلزم جهة الوقف
الذي تحت نظر الموكلة قيمة الاثوار المذكورة والحال
هذه ام لا وهل الشراء ذرة بالقيمة مع غيبة
العين سموعة ومجرد ما ذكر كان في صحة هذه الدعوى
والقضا بان ام لا وهل وكيل الناظر خصم في ذلك اقام
الدعوى ام لا **اجاب** الناظر وكيله ليس يدها
يد خصومة فلا تسمع الدعوى على واحد منهما فلا يقام
على

186
على جهة الوقف شي والخصم في ذلك الغاصب الذي وضع
يده على الاثوار فان امكن احضار الاثوار ليشير اليها
في الدعوى لزم الدعوى احضارها فان تعذر فقيمة
بأن كانت هناك او غائبة ذكر قيمتها لان غير المقدر
لا يمكن ضبطه بالوصف ويمكن بالفتحة فوجه الخصم
الي لا نهاهي المسمى بالوصف والفتحة فوجه الخصم
دين في التينة وهذا انما يكون في الدعوى على الكاشف
فما كان له وكيله والدعوى عليه غير مستموعة
والجواب او على احد هما غير معتبر **سبل**
فيما قرر عليه الحاكم نصفيين في نظير نفقة زوجة
ولو اراد من الشرعية ثم بعد ذلك مظاهرا احكام التقرر
ومرضيت ان تاكل معه ثوبا من غير تقرير عند
حاكم شرعي وحكم بموجب ذلك ومضت على ذلك مدة
وهو سفيق على ثوبين ثم بعد ذلك مرضيت ان تأخذ
من في كل يوم نصف ثوب بعد ذلك مرضيت ان تأخذ
بالنصف الثاني الواقع في التقرر بمر الاول هل
لها ذلك ام لا **اجاب** اما المدة الماضية
سقطت وليس لها ان تطلب النصف لانه بطل حيث
نظاد احكام التقرر برفاذا نرا حينا على شي بعد ذلك
يعمل به **سبل** في وقف الثمار او المتقول من
حكم الحاكم على مذهب ذلك اولا يكون الوقف عابر

مصحح وهل اذا قال شخص في مرض موته كسني وقف
عليه كذا بيع من غير حكم ولا تسليم المتوفى ونحو ذلك
كما قاله محمد بن الحسن وما الحكم **الحكم**
من المعلوم ان قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
في الوقف ما يجوز وقوفه الترخيص بين قول الامام
ابي حنيفة وقول محمد بن الحسن
عنه كذا من العلم من الترخيص في الوقف
والحكم والتسليم الى المتوفى باطلا فلهذا لم يثبت
المذكورة فلم يثبت وقفها على ذلك **س**
علق على نفسه لزوجته متزوج او تسري عليها
بنفسه او بوكيله او بطريق من الطرق او بوجه من
الوجوه من اي الاجناس كانت او تقبل من تحت كف
والدها المذكور بغير رضا والدها حيث كان بمسكن
شرعي او اشقظ عنها ثيابا من ثمنه كسوة في عصمة
في غيبة والدها بطريق من الطرق او كتبت عليه
دينا في غيبة والدها وثبت ذلك عليه او شئ منه
وابرات ذمت من ثمن دينار من صداقها عليه
تكون طائفا طلقه واحدة فلهذا لم يفسد نفسه فهل
اذ انقلد الحاكم الشافعي فهل للمنفى الحاكم الرجوع
في ذلك لانه حكم بالطلاق لا لا وما الحكم **الحكم**
سئل القاضي بديع الدين عن حلف بالطلاق لا ينقل

هل

اهله الى بلدة كذا فرغ الامر بالقاضي والى الوالي
في عتار جلابادته فنقل اهله لا تحت **س**
في شخص تزوج امرأة بمصر المحروسة وادى ان
ينقل الى بلدة اخرى هل له ذلك ام لا وهل
اذ اطلب الزوج المذكور المرأة المذكورة التي افسد
معه وامتنع عنها هل له ان يطلبها
الحكم في المطالبة بها او قاضي البلد
والرجوع اليه من قبله بحيث شاؤ فيل لا يسافر
الى غير بلدها لان الغريب يوزي وعليه
الرجوع وبعض الامية افتى به واقول **س**
وتعالي ولا تنصا **و** وفي النقل الى بلدة اخرى
مصارعة وقال في الفصول العمدية قال ابو القاسم
الصفار عند قوله هل لادن ينقلها ام لا قال هذا في
زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج ان يسافر بها
او في بصد اقفا ولم يوف لفساد الزمان والناس
س في رجل وهب زوجته طواشي في حجة
وسلامته هبة شريفة ثم بعد مدة مات الواهب فوضع
اخو الواهب يده على الطواشي المذكور فهدى وباعه
بغير اذنه فملكه فهل البيع صحيح ام لا واذا قلتم لا فهل
يلزم احضاره ام لا وهل له ان ينقل راحضاره بغيره
مستتر به يلزم قيمته ام لا وهل القول قول في الهبة

من هنا

بيمينه ام لا **الحاج** اذا ذهب لزوجته وقبضته
ملكته ولا ينته المحبة عند علمائها الا بالقبض
واذا باعد شخص بوقف البيع على اجازتها فان لم
تخرور دة العقد بطل البيع ويطلب وكيلها
ولا يفسخ البند ويبدع عليه ويخرج منه واذا غاب
الزوج بدع عليه وكيله عليه فان لم يكن له
وصي من العيين او قد مضى زمانه فيقبل
قول الغاصب بيمينه في القيمة الا ان كان له
انما اكثر فاذا ظهرت العيين بعد ذلك وفي حكمة
الغاصب بقوله مع يمينه لما لا ان يشترط في
الوضوئية **سجل** في شخص من مطلقته بنت
وكانت اشهدت على نفسها ان تنفق على نفقة امة
الرضاع عازلة من تزوجة مسافرة بقيمة ثم انما
سافرت من بلد العقد الى بلد اخر في مسافرة
الفقر سفر نفقة وتزوجت بها ولها ام مسافرة مقراً
وانقضت مدة الرضاع قبل تسقط حضانتها بالسفر
والزواج وللأب ان يأخذ بنته صيانة للنسب
ورفع الضرر **الحاج** نعم تسقط حضانتها
بزواج الام وليس للمدة ان تنقل الولد الى بلد اخر
مطلقاً وللأب اخذ البنت **سجل** فمن لم يعلم
بشرط الواقف اخذ بصفه مدة ثم في اثنتي عشرة امر

الحاكم

مجلس
الحمد لله
الولي

الحاكم له باخذ البعض الاخر وقرة قبل له ان اخذ
من امر به الحاكم له عن جميع تلك الستة وعلى الخصم
امر الحاكم موافق اليشترط الواقف ويحصل الا ان
في تاحيره على الناظر حيث لا مانع للناظر من ذلك
سجل في واقف وقف وصا له ويشترط في كتابه
وقفه الستة المذكورة في الشرائع ان من
مات من ارباب الوظائف وله ولد اصحاب مقام
بر طاعة والده وقدره الناظر في الشرط الذي يريد
في اوقفه ما يريد زيادة وينقص ما يريد تنقيصه
ويغير ما يريد تغييره ويرث ما يريد ترتيبه
ويبدل فيه من شاء ويخرج منها من اراد وان تشق
فيها من الشروط ما يريد اشترطه المرة بعد الاخرى
كلما بدى له ففعل ذلك فعلة وليس لعائنه من بعده
فعل شيء من ذلك ثم انه قرر في حال حياته شخصين
في وظيفة من الوظائف التي رتبها وبشرها حال
حياة الواقف وبعد وفاته الى ان استقلال الوفاة
الى رحمة الله تعالى ففرد اولادها فيها اصلاً حيثهم
لها على بشرط الواقف واستمرت الوظيفة المذكورة
في يد هم مدة تزيد على اربعة وعشرين سنة
فبعد هذه المدة المستقبيلة انى شخصان مقيمان
في البلدة عالمان بالوظيفة المذكورة الى حاكم ان الواقف

ط

المذكور قرر والدهما في هذه الوظيفة وانما يستحقان
 بعد موت والدهما عملا بالشرط المذكور ولم يظهر تقرير
 منه ولا اقاما بيمين شرعية تشهد بما جرت اليه
 تقريرها الحاكم فيها معتمد اصدقهما في ذلك ورفع
 الاولاد المذكورين عن الوظيفة المذكورة ومنع
 عن العمل بها ~~من قبل~~ ^{فهل يثبت} تقرير
 والدهما في الوظيفة المذكورة ~~بما جرت اليه~~
 استحقاقهما من غير اخطا وتقرير من اهل
 ولا يمين شرعية شاهدة عليه بالتقرير
 الاخصام بعد دعوى شرعية استحقاق ذل
 الاولاد المذكورين اولا واذا قلتم لا فهل يسوغ
 اخراج الاولاد المقرين فيما ذكر بشرط الواقف
 وادخال من ذكر بجرد انما لا تعلم حقيقته اولا واذا
 قلتم لا فهل اذا ثبت الحال في ذلك لولي الامر واعا
 الوظيفة المذكورة الى اولاد المقرين فيها اولا ومن
 فيها واخرج من عداهم فاذا اصد بذلك وجه اليه
 نقالي وانما شرط الواقف وايصال الحق اليه
 يكون بفعله هذا مخالفا لقول الواقين وليس لغاية
 من بعده فعل شيء من ذلك او موافقا له ومتعا حيث
 ادخل من ادخل الواقف فمن بالشرط المذكور اعلاه
 واخرج من لم يثبت ادخاله ويثبت على هذا الفعل الجيد

الثواب

الثواب الجزيل اولا وهل اذا اعيد الحق اليه
 بعد مدة يرجع على الشخصين المذكورين بما تاد به
 من العلوم لعدم استحقاقهما له بالطريق الشرعي
اولا واذا قلتم بالرجوع فهل يوفي لجهة الوقف او
 يستحقه الاولاد المذكورون لعدم نقصانهم
 في مباشرة الوظيفة ~~من قبل~~ ^{فهل يثبت} تقرير
 من الحاكم المذكور بتقرير غيرهم اولا ~~بما جرت اليه~~
 لا يثبت تقرير والدهما في الوظيفة المذكورة
~~بما جرت اليه~~ ^{فهل يثبت} تقرير
 شرعي بعد نقد دعوى شرعية ولا يسوغ اخراج
 الاولاد المقرين فيما ذكر بشرط الواقف وادخال
 من ذكر بجرد انما لا تعلم حقيقته ومنى تين الحال
 لولي الامر بما بتقليد الدين اعادهم على
 ما كانوا عليه ولا يكون بذلك مخالفا لشرط الواقف
 ويتعين على كل احد اتساعه على فعله المذكور ويتأب
 على ذلك الثواب الجزيل ويرجع على الشخصين المقرين
 بما قبضاه من الربيع بقدر مسوغ شرعي ولستحق الاولاد
 معاونهم حيث سألوا انفسهم للعمل الشرع عليهم ولم يتكلموا
 من فعله المنع منه سبيل فمن عليه ما حال
 لا فوجس عليه فمن المديون التي بضامن ضمه من
 المالدة معينة فمن الرب الدين ان يطالب الدين

قل مضى المدة المذكورة كونه حال لم يوجد له لبيس
له مطالبته الابد القضا المدة المعينة **احا**
الكفالة صحيحة ولا مطالبة لرب الدين قبل انقضا
المدة قال سارح الكثر اذا اكتمل بالمال الحال مؤجلا
الشيء حيث يحتاج من الصبي الى المال لا مطالبة
عليه كونه حاله في الكفالة فانصرف الاجل
الى الدين **س** في واقف طري وقام وقعة
الثابت للحكوم فيه من قبل الشرع الشريف ان كل
شهر يرضى من شهور الاهل ما جلت من الفل والنظام
بما يدار الصرية ستمائة درهم او ما يقوم مقامها
من النقود عند الصرف جارية لمن يكون شاهدا بالوقت
المذكور ثم ان الواقف في حال حياته رضي بخصم واحد
وقررهما شاهدين بوقعه المذكور ثم انتقل الوفاة
الى رحمة الله تعالى فهنا تصرف الستمائة درهم
المذكورة لكل واحد منهما على الانفراد ولصدق العبارة
بذلك او تقسم بينهما بالسوية لكل واحد منهما ثلثا
مائة درهم **اولا احا** ان علمت عادة الواقف
او من تصرف بعده من ناظر خاص او عام عمل بالاول
قسمت الستمائة بينهما **س** في شخص صدق
عليه انه ابن فصة المرأة السود اعني فصة الف الجنية بنتا
يوسف التي هي ووالدها يوسف عتيقازكي وانه

لا دعوي

لا دعوي له بما يخالف ذلك وتسلم عتاقة امته ومضى
على ذلك مدة ثم ادعى بعد ذلك انه من ذرية اربك
فهنا تسمع هذه الدعوي ام لا **احا** اذا كانت
بينة تشهد بشئ من نسبته يستثنية الاب والجد
تسمع دعواه ويحكم بشئ من النسب لان الاسان قد عي
عليه النسب وهو لا يعترف بالرفق وانما اعترف
بالرفق فقط واعترف به بشئ من النسب من الام لا يميز
دعواه من الوالد **س** في شخص اقترض من
القرض مبلغا معلوما من النقود واقضه له ثم اخرج
القرض مبلغا معلوما واخرج المقرض المبلغ المذكور
عقد ابيه عقد الشركة على ان الزم بينهما بالسوية
وتسلم المقرض ليخبر فيه فاختار فيه مدة فخرج
ثم ان المقرض جالس في الشركة المقرض واذن له في التصرف
فله ففقد من الشركة المقرض بعض مال الشركة وفسخ
الشركة من غير علم شريكه المقرض فقل الفاسخ المذكور
ان يشترط يقضي حصته من اسر مال الرجح ويقتصر
في نفسه من غير علم شريكه وهل له ينقص ما بقي
من مال الشركة ويأخذ حصته شريكه عماله في ذمته
من المقرض المذكور من غير اذن له في الاخذ المذكور
اولا والصرف في حصته شريكه من غير اذنه له في اخذها
عماله من المقرض رجحت هل يكون رجحا للمقرض فيها

اولا كما اهل يجوز له ان يتصرف في مال الشركة بعد الفسخ
 بلا اذن الذي قبله **الحكم** الشركة لا تنفس الا
 بعلم شريكه فاذا باع او اشترى وخرج كل ذلك على
 الشركة ونسب له ان يأخذ من النقد ويحبسه
 من الدين بل المال كله مشترك بينهما وحيث قالوا
 ان الشركة لا تنفس الا بالعلم بجميع ما ذكر بعد هذا
 فهو على الشركة وليس له ان يستقل به او يملكه
سبل فيمن وقف وقفاً وشروط فيه شروطاً
 انها قالت في كتاب وقفه وشرطت الناظر في هذا
 من المقرين المحافظين لكتاب الله تعالى عشر من
 من الزبالة واليمينين وغيرهم وانصرف لهم من
 المعلوم والخبر في كل شهر كذا ثم قال كذا بعد ذلك قال
 تعذر ترتيب الزبالة واليمينين بترتيب الناظر
 المقر المذكورين ممن يكون من اهل الخير والصلاح
 ثم ان الناظر على الوقف المذكور مرت في عشر من تفكر
 من اهل الخير والصلاح من غير الزبالة واليمينين
 لعدم وجودهم واستمر وامقرين في ذلك مدة
 طويلة نحو ما تلي سنة ثم بعد ذلك قام جماعة
 وادعوا منهم من الزبالة واليمينين وانهم مستحقون
 الترتيب في الوطابق المذكورة فقبل لهم ذلك اذ لم
 في ذلك للمقرين السابقين **الحكم** الم
 بوجه

بوجه من نصت عليه الواقعة حين التفسير
 تقرير من سواهم حسب ما شرطت له لواقعة ولو وجد
 بعد تقرير من تقدم من نصت عليه الواقعة
 لا يلتفت اليه ولا الى عوايه **سبل** فيمن
 وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده المذكور
 والانات بالسوية يستقل به الواحد عند الانفراد
 ولا يجوز له فيه الا ان كان فافوقهما عند الاحتياج على
 اولاده ثم على ذريتهم ونسبهم وعقبهم كذلك
 طبقاً بعد طبقة ونسباً لا بعد نسباً طبقاً الطبقة
 اعلياً ابداً الطبقة السفلى على انه من مائة منهم
 وخلف ولداً او ولداً ولد انتقل نصيبه اليه
 فان لم يخلف المتوفى ولداً ولا ولداً ولد انتقل
 نصيبه لبقية المستحقين على الترتيب المذكور
 مقتافاً لما استحققوه فئات واخذ منهم عن عار
 ولد وبعض المستحقين اعلان بعض فبالجحف
 بحصة المتوفى في الدرجة العليا عملاً بقول الواقف
 تجب الطبقة العليا الى اخيه او يقسم على الجميع
الحكم يستقل نصيب الميت الى الطبقة
 العليا عملاً بشرط الواقف **سبل** في انسيان
 وقف على نفسه ثم من بعده على اولاده المذكور
 والانات بسوية يستقل به الواحد عند الانفراد

ويشترط فيه الاشتراك فافوقهما عند الاختراع ثم على
 اولادهم وذريتهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى على ان من مات
 منهم وخلف ولدا او ولد ولد انتقل نصيبه اليه فان
 لم يخلف المتوفي ولدا او ولد ولد انتقل نصيبه
 البقية المستحقين على الترتيب المذكور مضافا
 لما يستحقونه من رزق احد المستحقين ذكرين وانما
 الذكران في حياة ابيهما من اولادهم مات اباهم
 واولاد ولد له فهل يختص حصته للتوحي بنسبه علمي
 الخاف من مات وخلف ولدا انتقل نصيبه اليه
 ولقولهم تحجب الطبقة العليا الخ ام يشتركها في ذلك
 اولاد اخوتها **سئل** فيما لو وقف علي ولده فلما
 ثم من بعده علي اولاده ثم علي اولاد اولاده وذريته
 ونسبه وعقبه لذكر مثل هذا الامور الانبياء
 تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ومن توفي منهم
 وله ولد او ولد ولد او اسفل منه انتقل نصيبه
 اليه واحدا كان او اكثر ذكر او انثى فان لم يكن له ولد
 ولا ولد ولد ولا اسفل منه انتقل نصيبه الى اخوته
 واخواته المشاركين له في الاستحقاق من قبل هذا
 الوقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات منهم انتقل
 نصيبه الى من في طبقة وزوي درجته فتوفي

بعضهم

بعضهم عن غير ولد ولا ولد ولد ولا اسفل منه ولا اخوة
 ولا اخواته ولهم وعة وجمع من المستحقين بعضهم
 طبقة عليا بالنسبة للام والعمة وبغية المستحقين
 وهما اجمع من اولاد المستحقين في وطبقة المتوفي من
 حيث انهم وبين الوافق عدد امتساويا فهل ينتقل
 حصته المتوفي لطبقة العليا ام للام والعمة ام الاولاد
 الذين هم في طبقة المتوفي من حيث انهم وبيته تساويا
 بالعدل والوقف ام البقية المستحقين على العموم والشمول
باب يستحق نصيب الميت كل من كان في طبقة
 لا بشرط الواقف وان كان محجوبا عن الاستحقاق بصله
سئل لو وقف ومما فضل بعد مصاريب عنها
 يعرف على اولاده بالسوية بينهم لا يفضل الذكر على
 الانثى ثم من بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم
 ونسبهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسلا
 تحجب الطبقة العليا منهم ام الطبقة السفلى الا انهم
 على انه من مات من اولاد الواقف وترك ولدا او ولد
 او اسفل من ذلك ذكر كان او انثى واحدا كان او اكثر من ولد
 الظهر او البطن انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد
 ولا ولد ولد ولا اسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لاهو
 واخواته المشاركين له في الاستحقاق وهذا الوقف مضاف لخصه
 من ذلك فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فاقب الطبقة

وقف على اولادهم
 الام من مات من
 له وطبقة ودي الطبقة

قوله وان كان محجوبا
 مع قوله ومن مات من
 نصيبه لمن في درجته
 اصل الوقف ام لا



للمتوفي المذكور في من اهل هذا الوقف وعليان من جنة
منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من ماله
وتركه ولدا او ولدا ولدا او اسفل من ذلك استحقاقه من ذلك
لولده او ولدا ولده وان سفل واحدا كان او اكثر ذكر او
اواثني ويستحق ما كان اصله يستحقه من ذلك ان كان
حييا باقيا عند اهل ذلك يستحقه كذلك الى ان يمتلئ
متوفي واحد منهم من غير ولد ولا ولد ولا ولد ولا ولد
منه ولا اخوة ولا اخوات وله ام وعمة مستحقان في هذا
الوقف وغير ذلك من اولاد المستحقين وهناك من اهل
الواقف طبقة عليا بالنسبة للام والعمة فهل يستحق
حصته الى الطبقة العليا ام الى امه وعمته ام بقية
المستحقين على العموم والقبول **اجاب** يستحق
نصيب الميت الام والعمة ومن في طبقتهم بالنسبة الى المتوفي
س في رجل المتاجر رقة باراضى ناحية من الكواشي
من ناطق شرعي فدون مبيعة بمقدار معين عن ستة واحدة
ووضع يده على الرقة المذكورة ونصرف فيها وزرعها
وقام بخراج ذلك عن الستة المذكورة ثم المتاجر بها ايضا
سنة تانية تغد مضى الستة الاولى او اعترف بوضع
يده عليها ثم بعد ذلك تخضر وتذكر ان ثمر من تعدي على
الرقة المذكورة وزرع ثم غنت عن الخراج لجملة الوقف
فهل المزمع القيام بالخراج له ام لا **اجاب** حيث

اقر

اقر بوضع اليد عليها لا يقبل قوله الابسية واذا اقام
بينة ان الذي وضع يده عليه وزرعها صاحب شوكه سقط
عنه الخراج والالزيم **س** في قضية وقف فيها
فصل بوجه شرعي فهل والحالة هذه اذا ورد حكم السلطان
نصره الله تعالى ان قضية وقف في فصل بوجه شرعي يستحق
ولا تعاد ليعود لقا من سماع الدعوي بغيره عليه انقص
القيمة المذكورة سواء كانت الدعوي من احد الخصمين
او من غيرهما لم لا يسوغ له سماعه وما الحكم في ذلك
اجاب ليس لاحد من القضاة سماع الدعوي المذكورة
بما يتضمن الحكم المتقادم بعد منع السلطان نصر والده
نقالي من ذلك انه حينئذ معزول بالنسبة لما ذكر
فامتنع عليه السماع المذكور لولاية القضاة والله اعلم
س في جماعة من طلبة العلم الشريفا مقررن في
مطالعة بالوقف الغلابي من مدة طويلة محاسبات الوقف
المحصنة من قبل قضاة العسكر يشهد لهم بذلك والناظر
الحاضر مقرراهم عليه ذلك وعلى تغريبهم في اقام جماعة
وعارضوهم في ذلك وطلبوا منهم تمسكات يطلعوا عليها
بمواد كراهم فله والحالة ما ذكر لهم ذلك ام لا **اجاب**
لا يحتاج للتمسكات بعد اطلاق الناظر الحاضر وامضا القاضي
اسما المقررين في المحاسبات تغريب اخر وصرف الناظر الحاضر
لهم تغريب اخر فليس لاحد معارضتهم ولا طلب التمسكات

سجل فيمن يملك بقرة وابتاعها بطريق شرعي وهو
مقيم بالقاهرة واليه بالموثقة تحت يد صبيحة
برعي ذلك له وهي من القاهرة دون مسافة القصير
فحضرت زوجة البائع له ذلك القاضي تملك البلد التي
في البلد وادعت له به على شخص من الفلاحين من البلد
التي في البلد لم يكن له فيها ماله وليست تحت يده بل قامت
القاضي ليرتب الدعوى عليه وسمع دعواه بان ذلك
في ملكها واجابته بانها واضع يده على طريق شرعي
ببنته بذلك ومعرفة البقرة وانها جارية في ملكه
وحكم بموجب ذلك وسلم القاضي ذلك جميعه من قلوب
نفسه من طلب من ارفع يده والنسليم ولما تسلمت ذلك
حضرت به الي بلدها في غير عمله فلما حضرت طلبه مالك
البقرة من قاضي علم وادعي عليه بان زوجها باعه ذلك
فرجعت الى الحق وصدقت عليه ذلك وان ذلك حرم
والها لا تسد لها بابته ذلك القاضي ولا حق لها فيها
شهادة فيه وسئل منها عن اغراها على ذلك فقالت
القاضي واخذ مني مائة تلاته زناير ذهابها في
والحال انما ذكر يجوز له ذلك وتسمح هذه الدعوى ويحكم
عليه ذلك ويفسقه ويتعزل من قضايه ويجوز توليته وما
الحكم **احاب** اذا علم بطلان الدعوى لا يجوز له
سماعه ويجرم عليه ذلك ويفسقه ويتعزل من قضايه

ولا

ولا يجوز توليته **سجل** فيمن وقف وقفا على نفسه
ايام حياته ثم من بعده على ولد به فلان وفلان واولاده
احيه ثم من بعدهم على اولادهم وذريتهم ونسبهم وعقبهم
وشرط ليفد ذلك النظر لا رشدا فالارشاد من المستحقين
لربيع الوقف تحدث للواقف ولدا خيرا ثم مات الواقف وتوفي
يترك من سمائه في كتاب الوقف شوي اثنين فقر قاضي
السلطان المحتفي الولد الحادث للواقف ناظر ا على الوقف
الملك وخدم رشدا المستحق وكفاة المقر ولا هاديه
قد ذلك وجعل له مائة مائة من ربيع الوقف المذكور في كل شهر
قدرة كذا تقريرا وجعل شرعي في حال ما ذكر النقر
وما يترتب عليه صحيح واذا قلنا بسخة ذلك يكون متصرفا
في الوقف بفرده كعادة النظر في ذلك وما **احاب**
يستحق الذي قدره القاضي ناظر ا على الوقف كما جعله
له في مقابلة خدمته فيما يتعلق بالوقف ولا يشاله كره
احد في ذلك لان القاضي الذي له النظر العام لم يدخله
في النظر احدا **سجل** فيمن نصبه القاضي متحدثا
على تركه في قاصرون وعلى المتوفي ديون شرعية لا قوام
متفرقة نحو الف دينار ذهابا حديدا والتركه عقارا
وحيوانا في الذمم وسعي المتحدث في خلاصه وفي الديون
وخدم فيه بخوسه فجعل القاضي له خمسون دينارا ذهبيا
لجدة في نظير سعيه فيها وازن له في بيعه من التركة

لا

وصايا

فهل والحال ما ذكر الجعل المذكور صحيح وما الحكم في ذلك
باب القاضي له النظر العام فانه اجعل الشخص
 في نظره عمل الحق باذن القاضي واسد اعلم
 في شخص تزوج بغير قاصر بالطريق الشرعي ثم دخل بها
 ولم يصبر ومكث على ذلك مدة مستطيلة نحو سنة
 كاملة وهي باقية على بكار ثم مع عدم صلواته فطالبوا منه
 الوطى لانه ذلك فادعى ان النكاح يفسره لصفته
 يحصل من ذلك وعليه المهر الى ان يتقاضي وذلك غير
 ان يكون به شيء موجب للفسخ كالج والعنة فدل بحجبه
 على ذلك قهر من وليها ومن غير طلب من ذلك لحدوث
 سنه وعدم البلوغ المذكور ام لا ولا اعتراض عليه او بحجبه
 الحاكم الشرعي لدعوى وليها الوطى من الشخص المذكور ولا اعتبار
 بدعواه ام يمهل الشخص المذكور الى ان يتقاضي وتسلم الزوجه
 المهر ويطلب الوطى من ام كيف الحال **باب** لا يجوز
 لاحد معارضة الزوج بسبب ذلك ولا يجبر على ازالة بكارها
 وان طالت المدة وبلغت وطلبت منه ذلك وتضررت بعد
 اجازة حيث لم يكن موليا ولا غنيا ومعلوم ان العنة لا تثبت
 باقراره وببينة تشهد على اقرارها ولا تسمع دعوى وليها
 بشئ مما ذكر ويجب على الحاكم الشرعي منع القاص من الزوج في ذلك
مسألة فيمن يملك بستانا بطريق شرعي بمسند شرعي
 تاريخه كذا ثم تاجي تاريخ المسند المذكور فملك ثلثة اشخاص
 تملك

تملك جميعا شرعا مقبولا مسدا بمقتضى مسند شرعي ثابت بمحكم
 به في الشرع الشريف وتسلم ذلك الشخص المذكور ووضع يده
 عليه ثم مضى على ذلك نحو ثلاث سنين فادعى المملك ومضى
 بعد موته نحو سنتين فتنازع بعض ورثة المتوفي في التملك
 المذكور فهل يقبل منه ذلك ام لا وما الحكم **باب** يعمل
 بالتمليك المذكور في كل كنف ولا عبرة بالمنازعة الدنوة
مسألة فيمن ادعى على شخص ان يثبت حق في ذمة والدو
 فطلب منه كذا وان والده توفي ووضع يده على موجود
 وفيه ما يوفي بدينه وان ضمنه له في دينه وطالب به
 عند قاضي الجبيرة باقليم وساله القاضي عن ذلك
 فانكر الضمان وان والده توفي ولم يرضح يده له على
 موجود بمقتضى انه لم يكن له موجود والمدعى المدعى عليه
 والمتوفي من الجبيرة كالم وسئل من المدعى ان يثبت تشهده
 به عند دعواه فقال عهدي ببينة تشهد بذلك احضر
 ثم مضى على ذلك نحو سنتين ولم يحضر ببينة ثم ادعى
 تعرض المدعى عليه واذا ان يدعى عليه عند قاض غير قاضي
 بلده فامتنع من ذلك ولم يرضح يده لسمع عليه عند غير قاضي
 بلده ام لا **باب** له ان يرضح يده فاقدا
 فادعى عن يده يثبت عند الاول ولو ادعى عنده
 قاض لا حكم له في ولايته اذ اترفقا اليه بحكم بينهما
 فالذي الحكم لا يثبت واختصر عن بيان من اجل ولايته

اخرى عند قاضي اهل هذه البلدة قال يصح فقاؤه وذلك
بمنزلة التخليع منها لهذا القاضي حتى لو كان الدعوي في
دين له في فوائده لا يمتنع الا وزجدي وفي غير منقول يصح
فقاؤه بينهما **سبل** فيمنع اخ غايب مدة طويلة الا ان
قال بالارت في غيبته فاقام اخوه بينة شهدت عند
حاكم ان اخاه وكله في قبض ماله من الحقوق وقبض ماله اليه
بهذه الوكالة والحال ان اخاه لما سافر خشي ان اخاه يفسد
توكيله عنه في غيبته فاشهد عليه جماعة انه كلما استأجر
عنه وكبلا عنه يكون معزولا عن لاد وريافه والحال ان
تسمح هذه البينة ويصير بمعزول ولا من التوكيل له
اجاب يكون معزولا والله تعالى علم **سبل** في امرة
تتأخر وجه في شيء اراده منها من امور الاستمتاع وتنصرف من
شده يدا وقت عدم النذور من تكس في وجهه وتظهر الفضة
ويظهر له منها امارة الكراهة التي يحصل عند وجودها
فتور الامة والانفعال المودي للاعراض عنها وعن غيرها
ولو كان من اعداد رجاء الميل الى السكافين لم يحرم ذلك
وتكون عاصبة له ولو سلم وتسقط نفقة واستوى المصدق
الزوج في ذلك عند نكاحها املا **اجاب** للزوج نكاحها
بالضرب اذ ادعاها لفراشه ومنتقت وله ان يتفلسف
عند اهلها في بيت مفرد ولا يشترك فيه احد من اهلها واهله
الابرصاها واذا امرها بالزينة له فامتنعت فله ضربها ايضا

والله

والله اعلم **سبل** في ناظر على جامع في قرية على شاطئ البحر
المعظم وبه خطيب ومرصد على الخطابة طين قدرة اثنا عشر
قدرا ومرصد على مصالح الجامع احدى عشر قدرا اياهم امام
والموذن ومصلح فجار البحر على القرية اخذ من جانيا واخذ نصف
الجامع وبقي النصف الذي فيه المنبر والمحراب والخطيب قايم
بالخطابة والامام بالامامة والاد ان وعرض الناظر امر
الجامع على قاضي ذلك الاقليم وان اهل القرية يريدوا يعرو
بقية الجارة عن البحر ويعمر الناظر لهم في جامع لما بناه من
يقض الجامع ويكمل عليه وكتب القاضي عنده بمعنى ذلك
وعرض على صاحب السعادة وكتب عليه مرسوم بعنه واهل
القرية لم يعروا الى لان ولم يتفلقوا مقام شخص ودلسوا ان
الجامع خراب وليس له ناظر ولا منظم عليه وسلا في تقريره
ناظر عليه وفي خطابته وامامته واذا انه هذا والحال ان
انما فيه على هذا الحكم يكون تقريره صحيح ويخرج طيفة
واذا خرب الجامع تخرج وطيفة الخطيب عنه والحكم **اجاب**
لا تخرج الخطابة عنه والحال ما ذكر **سبل** في متحدث عايشين
ولما تحت يده ماله وتدرسه تعالى انه ما اتم متحدثا عليهما
والمال او بعضه تحت يده يقوم لهما بكل يوم بكذا وحكم بذلك
شافعي ثم بعد ذلك عزل المتحدث نفسه من المتحدث عليهما
وسلم المال للقاضي ثم بعد ذلك اعاده القاضي ثانيا متحدثا عليهما
وسلم المال فهل والحال ما ذكر يبطل النذر المذكور ام لا وما الحكم

احاب مذهبنا المتدبر في هذه المسئلة غير لازم في سقط عند
التشافعي فعند مشايخنا من باب اوفي فيسقط عند **سبل**
فيمر وقف وقفاً على عشرة قرا وحل لم قد رعا لوماني كل
شهر وجعل فيه مرتبة الشخص عينه بصرف له في كل شهر مدة حياته
ثم من بعد وفاته يصرف ما كان يصرف له للفرا وشرط النظر
لنفسه ثم من بعده لشخص عينه ثم من بعده وفاته لحكم المميز
ثم ان شخص المذكور قبل وفاته اسقط حصة من النظر لشخص آخر
ثم ان للسقط توفى فهل والحال ما ذكر بعد وفاته ينتقل النظر
للمحكم الخفي ولو مات المجهول له المرتبة يصرف ما كان له
للقرا ولو كان اسقط حصة منه له وما الحكم **اجاب**
ينتقل الخو للقرا وينتقل النظر للقاضي **سبل** فممن خرج
زوجته ناشئة من محل طاعة ابي بيتا ايها واستمرت مقيمة
عند ابيها لم تعد من الى محل طاعة زوجها في كل الحال ما ذكر
يلزمه كسوة ونفقة ما دامت ناشئة وتبصر عاصية ليل ذلك
التاديب على ذلك واذا قلتم بعدم الكسوة والنفقة فهل ليل ذلك
مدة معينة ام لا **اجاب** ما دامت ناشئة لا تستحق كسوة
ولا نفقة وتستحق التاديب **سبل** فممن هو ناظر على وقف
بشرط الواقف وليس الواقف على جامع ولا مسجد ولا زينة ولا ما هو
على تسهيل ما ومراة وفايض الوقف لناظر عليه بشرط الواقف
والوقف ثابت محكوم به ليس بمنقطع والناظر على الوقف حصل له
في كبره طرية تعضت على يدنه بياض فتارة عند شخص وقا له تنقل

عن

عن النظر عن الوقف بمقتضى ذلك فقال له الوقف وفايض بشرط
الواقف والحديث الشريف لا عذوة ولا طيرة ولا هامة ولا صغر قبل
والحال ما ذكر ما يجب على هذا القابل وينزل الناظر بشرط
الواقف من النظر وما الحكم **اجاب** لا ينعزل بما ذكر والقابل
بغير له به جاهل يعلم فان لم يرجع عذر **سبل** في بلد وقف
حدود اربعة وله رزقة احتياسية دائر عليه جسود حدود
الريجة مرصدة على زاوية بالبلد المذكورة خارجة في المصاد
على الراية المذكورة مصروف خارجا في عمارة وشعير بها
ومصالح لمدة طويلة تزيد على مائة سنة واكثر من ذلك ثم ان
الناظر على البلد الوقف ادعي ان الرزقة المذكورة داخلية
في طين الوقف ومن جهة الحدود فهل والحال ما ذكر نسمع هذه
الادعوي منه تكون الرزقة داخلية في طين الوقف وهي
عليه جسود اير ومحدودة حدود اربعة ومضت على هذه
المدة الطويلة ولم ترد الوقف ولم نصف اليه ولم يفرغ لها احد
من نفقاته ومع كون كتاب الوقف المتعلق بالبلد منقطع
وما الحكم في ذلك **اجاب** البينة هي المجهول او الشهادة
الشهورة على الحدود وعلى اصل الوقف على ذلك وحيث كان كتاب
الوقف منقطع العمل به **سبل** فممن عليه مال لولا ان السلطان
نفر الله تعالى نحو ثمانية وعشرين الف نصف ثم ان توفي والمال باق عليه
وله عقار جار في ملكه ثم ان شخصا من عتقائه ادعي بعد موته
بمدة طويلة انه وقف العقار على عتقائه الخمسة وهو منهم

واقام اثباته بذلك عند حاكم حنفى بموجب ذلك فهل والحال
ما ذكر هذه الوقفية المذكورة الثابتة بعد موته تباع ويؤخذ
منها مما عليه من المال لولاها السلطان بصره الله تعالى ولو لم يكن
الامر ببيعها وما الحكم في ذلك اقنونا **اجاب** ان ادعى الوقف
باذن القاضي وقضي القاضي بقصد قضاؤه ولو كان -
مستحقا على الاصح والساعلم **سئل** في امرأة ضففة
وغابت عن عقلها وفهمها ولها دار ولها بئر وارثا
ببيت المال المهور وان المرأة المذكورة لها زوج وللزوج
المذكور ولد من غيرها ثم ان زوجها المذكور احضر شهودا
من القسام واشهد عليهم وهي غائبة عن عقلها ان ولد الزوج
المذكور ولدها وانها قضت من جاكينته مبلغا قدره ثلث ثمن
دينار وان المرأة المذكورة عوصت الولد المذكور الدار المذكور
في القدر المذكور وكنت بذلك مستند ولم نقل المستند لذلك
في صحة وسلامة الحال ان المرأة المذكورة كبيرة في السن
ولم يكن لها ولد قبل الاقرار المذكور صحيح ام لا ويجعل له ذلك
واذا قلتم بصدق ذلك فهل اذا قيمت بيتها فشهد ان الولد
المذكور لم يكن ولدها وانما هو ولد الزوج المذكور وانما فعل
ذلك الزوج المذكور بغير علم وانما هي حيلة فهل تسمع هذه
البينة ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** ان ثبت
ان المرأة المذكورة كانت غائبة العقل لا يقتضي اقرارها
ولسمع الدعي على ان كانت غائبة العقل حيث
لم يقدر

لم يقدر والسبب في الاقرار في حال الصحة والله اعلم **سئل**
فيمن اشتا حرجات وقف من ناظر شرعي مدة معلومة
باجرة معلومة ومن حجة جهات الوقف حمامين وثبت
ذلك لشرعي حاكم شرعي وثبت ايضا عنده ان الاجرة
اشوة المثل وحكم بذلك الحكم الشرعي المستوفى للمثل بشرعية
ومضى من التواجر مدة فاجتأجت الحمامين الي العجالة
وللسيد فادان له الناظر الشرعي ان يصرف عليه المستاجر
من ماله ليرجع به من الاجرة فاصرف على ذلك مبلغا
فما يخص و زاد في الاجرة زيادة ضرر فوق اجرة المثل ولما
وطلب رفع يد المستاجر الاول عن ما بيده بجر ما صرفه
على العجالة وللسيد فهل والحال ما ذكر تقبل الزيادة عليه
بعد ثبوت الاجرة باسوة المثل على من يزي ذلك ونفسخ
الاجارة الاولى ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب**
ان الزيادة الرغبات عند الناس وادب الخيرة تقبل
وان زاد شخص واحد فهو متعنت لا تقبل زيادته وان حكم
حاكم يري عدم الزيادة لا تقبل الزيادة والله تعالى اعلم
سئل في رجل سقيم ضعيف واقام وصي في ثوبه
جسده ثم بعد ذلك بعد يوم او يومين توفي وترك بنتا
صغيرة وبسوم مائة وكذا فوضع الوصي يده على جميع
ممتلكاته واسابه وباع ونصرف فطلب شخص بعد عقد
البيت المذكورة بن زوجها الي ولده بمرقة قاضي حنفى فهل

حبر

للحي دخل في ذلك العقد ام لا وهل له منع ذلك ام لا وهل
 اذا طلب شخص ان يري حصة يجاب ان ذلك وهل يصح
 وصية للتوفي ام لا وما الحكم في ذلك **اجاب** كبير
 الوصي ولاية التزويج وانما ذلك لملقاصه ويصح العقد
 على الصغيرة ولا تسلم للزوج الا بعد ان تطبق الوطى
 ويجاب من قال انه يري حصة لله تعالى والله اعلم
 وحسبنا الله ونعم الوكيل **سئل** فيمن عمر جامعاً
 في قرية على شاطئ البحر الا عظم من الاشرف فانتكساي
 ولم يوقف عليه شي ومات وهو كذلك فارصد على الخطيب
 رزق من ديوان الاحبار في نظير وظيفة الخطابة
 وارصد على الجامع ايضا رزقة من ديوان الاحبار
 واستمر الحال على ذلك الى الان والخطابة مقررة في شخص
 بالرصد بمسندات شرعية قبل اذ اخرج الجامع واحتج
 الى العمارة والترميم وصرف خراج الرزقة المرصدة على
 مصالحه في عمارة وترميمه ولم تنف بذلك فيصرف خراج
 الرزقة المرصدة على الخطابة ويصرف على عمارة وهل
 جراب الجامع يخرج وظيفة الخطابة ولا يصح عن الخطيب
 وما الحكم في ذلك افتونا **اجاب** بعلم الجامع من الخطيب
 المستلق به والمطابقين الخطابة فهو متعلق بوظيفة الخطا
 ولا يخرج الوظيفة خراج الجامع بل اذ اخرج الجامع بالكلية
 ولم يصل فيه احد تنقل الخطابة الى اقرب المساجد ولا
 يتطل

تتطل بالكلية **سئل** في واقف وقف وقفاً وقال
 في كتاب وقته اشهد على نفسه فلان الفلاني انه
 وقف جميع الحصة التي قدرها السدس اربعة اسهم
 كواهل من اصل اربعة وعشرين سهماً طيناً سواداً شايغاً
 ذلك في سلاخ اراضي اراضي النصف من ناحية طيناً واليكة
 بالقرية المعروف النصف المذكور بنصف العرب العري
 من الناحية المذكورة المحصور كامل الناحية بحدود
 اربعة الى اخره فهل قوله شايغاً في سلاخ اراضي النصف
 يقتضي ان يكون السدس المذكور سدس النصف ام سدس
 الكامل نظر الى قوله اربعة اسهم كواهل من اصل اربعة
 وعشرين سهماً واذا كانت الاربعة اسهم المذكورة سدس
 كامل الناحية فامعني قول الواقف شايغاً في سلاخ
 اراضي النصف وما عبرة الاسهم المذكورة في النصف
 المذكور هل يكون سدسه ام ثلثه وما الحكم في ذلك **اجاب**
 كتاب الوقف المذكور مصرح بان الاربعة اسهم المذكورة
 سدس كامل الناحية وهي مختصة في النصف المعروف
 بنصف العرب العري فتكون الاسم ثلث النصف المذكور
 وسدس كامل البلد ويؤيد ذلك وضع يد الواقف وذرية
 من زمن الواقف الى يومنا هذا من غير معارضة لهم
 في ذلك ووضع اليد في هذه المدة الطويلة دليل على ان الاسهم المذكورة
 لهم كمالنا والموفق للصواب والبيد المجمع والطاب ثم في ثلاثة عشر
 بد شهر جمادى الاولى من سنة تسع وسبع
 والث